د. يحيى صالح محسن

هذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

التحولات فى روسيا.. إلى أين

؟

التحولات فى روسيا ... إلى أين ؟

د. يحيى صالح محسن

الطبعة الأولى ١٩٩٨

© حقوق النشر محفوظة ١٩٩٨

دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبري أبو علم
باب اللوق، القاهرة
ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠

رقم الايداع ٩٨/٣٢٨٠
الترقيم الدولي .I.S.B.N
977 - 221 - 027 - 9

د. يحيى صالح محسن

التحولات في روسيا ... إلى أين ؟

دار الثقافة الجديدة

المحتويات

الجزء الثاني : الوثائق

□□□

مقدمة الناشر

يتساءل الكثيرون عن الوضع في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. وماهو مآل روسيا اليوم؟

وهذا تساؤل طبيعي في بلادنا وفي بلاد الجنوب عموما. فلا يمكن أن نكون غير مبالين بمصير القوة العظمى الثانية في العالم والتي كانت تقف ندا للولايات المتحدة الأمريكية وكانت شعوب الجنوب تعتبرها سندا لها في نضالها من أجل تحررها وبناء اقتصادها وتحقيق التنمية في بلادها.

واليوم لم يعد يوجد غير قطب أعظم واحد يدعو إلى «النظام العالمى الجديد» الذى يكون فيه سيد واحد يهيمن على مصائر شعوب العالم. فهو الذى يسيطر على الأمم المتحدة، ويكيل بمكيالين، بما يتفق مع مصالحه الأنانية. يعاقب العراق وليبيا ويهدد الآخرين، ويستخدم في ذلك كل الوسائل، بما فيها القوة العسكرية إلى جانب العقوبات الاقتصادية وغيرها. بينما يترك اسرائيل تواصل عدوانها ضد الفلسطينين وضد البلاد العربية وتتحدى قرارات الأمم المتحدة ولا يحرك ساكنا بل يساعدها بالمال والسلاح لتواصل عدوانها.

تفتقد شعوب العالم الثالث اليوم وجود الاتحاد السوفيتى الذى كان سندا لها. وهذه ليست مشاعر قوى اليسار وحدها، بل هو شعور كل القوى الوطنيه في مصر وفى كل بلدان الجنوب.

وميزة هذه الدراسة التى قام بها الدكتور يحيى صالح محسن أنها دراسة «موضوعية» مستندة على الوقائع والأرقام والوثائق ويترك للقارئ بعد ذلك أن يستخلص النتائج.

والقارئ العربى والقارئ فى بلدان الجنوب، بصرف النظر عن توجهه الفكرى أو السياسى، يهمه مصير روسيا. لأن روسيا هى وريثة الاتحاد السوفيتى، وهى مازالت قوة عظمى كبيرة غنية بمواردها وتأثيرها، وهى إحدى الدول الخمس الكبرى فى مجلس الأمن، ودولة كبيرة أوروبية وأسيوية.

ومؤلف هذا الكتاب باحث من اليمن عاش فى الاتحاد السوفيتى ثم فى روسيا بعد انهياره. وراقب التطورات التى تحدث عن كثب وقدم هذه الدراسة القيمة والمفيدة لكل من يريد أن يعرف تفاصيل مايحدث فى روسيا الآن– عن الانقلاب الذى حدث، وتحول روسيا من بلد اشتراكى إلى بلد يقول قادته الجدد أنهم تخلوا عن الشيوعية ويريدون بناء روسيا رأسمالية تقوم على اقتصاد السوق وخصخصة الملكية العامة، وترك الحرية الاقتصادية لمن يريد أن يغتنى بغير حدود، وهى العملية التى أدت إلى نهب الثروة القومية وتحويل المليارات من الدولارات إلى البنوك الأجنبيه في الخارج، في الوقت الذي ينهار فيه الانتاج ويزيد أعداد المتعطلين، وتتكون طبقة جديدة قليلة العدد من أصحاب المليارات، بينما يعيش غالبية الشعب في أوضاع تزداد سوءا يوما بعد يوم. وتدل الانتخابات الأخيرة، سواء النيابية أو الرئاسية، أن الشعب الروسى الذى لم يتحرك عندما قام انقلاب ١٩٩١ ضد النظام الاشتراكى وعندما صدر القرار بحل الحزب الشيوعى السوفيتى والحزب الشيوعى الروسى، سرعان ما أدرك حقيقة الحكام الجدد الذين يسمون أنفسهم ديمقراطيين. تدل هذه الانتخابات على أن الشعب أدرك فى فترة قصيره المؤامرة التى حيكت ضده. فأعطى أكبر الأصوات للحزب الشيوعى الروسى بقيادة زيوجانوف. ولم يستطيع يلتسن أن يكسب الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية إلا بالسيطرة الكاملة على أجهزة الاعلام التي كرست للدعاية ليلتسن وتشويه صورة زيوجانوف والشيوعيين وبصرف مبالغ مهولة من خزينة الدولة فى الحملة الانتخابية، وبالمساعدة المباشرة من الخارج. وغير ذلك من الأساليب بما فى ذلك التزوير المباشر فى بعض الحالات.

وقد أصبح حزب زيوجانوف أكبر حزب فى البلاد. وتوجد في البلاد أحزاب شيوعية أخرى تتخذ موقفا أكثر تشددا وتطالب بالعودة للأوضاع القديمة ولكنها لم تحصل إلا على أصوات قليلة. وهذا يدل على أن الشعب الروسى يرفض الوضع الحالى ويريد التقدم نحو الاشتراكية ولكنه فى نفس الوقت يرفض العودة إلى أخطاء التطبيق الاشتراكي السابق. وهذا هو ما يعبر عنه برنامج الحزب الشيوعى الروسى الذي يقول أنه لايدعو إلى العودة إلى الاشتراكية وإنما التقدم نحو الاشتراكية.

إن تجربة حكم اليمين فى روسيا وفي غيرها من بلاد أوروبا الشرقية التي كانت أشتراكية أثبتت لشعوب هذه البلاد إن الرأسمالية التي يريدون بناءها لامستقبل لها، وأن المستقبل للاشتراكية، حين تتحكم الجماهير الكادحة في حياتها وثروتها ومستقبلها.

محمد يوسف الجندى

مقدمة

شهد العالم خلال العقد الأخير تحولات جذرية شاملة في البناء السياسي – الاقتصادي لما كان يطلق عليها بلدان المنظومة الاشتراكية ، حيث كانت " برسترويكا " جوربا تشوف في الاتحاد السوفيتي السابق بداية التغيير ، التي اختلطت خلالها المفاهيم وتشوشت القناعات النظرية والايدلوجية ضمسن نهج سياسي متكامل تأثرت به كافة مجالات الحياة ، لتتوالى بعد ذلك وبشكل متسارع تحولات لم تكن في حسبان أحد ، فانتقلت من جرائها بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي من الاقتصاد الاشتراكي المخطط والموجّه إلى نظام اقتصاد السوق ، ولتتكيف تلك الأنظمة وتعيد هيكلة بنائها الاقتصادي بما يتلائم والتحولات الجديدة ضمن المرحلة المسماه بـ " المرحلة الانتقالية " .

أن حيوية هذه الدراسة تكمن في ماتمتلكه روسيا من تنوع ووفرة هائلة في الخيرات والموارد ، ومن كونها أول وأكبر بلد ساده النظام الاشتراكي لأطول فترة في التاريخ ، وأنها كانت تمثل أحد القطبين الرئيسيين المؤثرين في الساحة الدولية ، وتركت – بعد تلك التغيرات – فراغا اقتصادياً وسياسياً تأثرت من جرائه كثير من البلدان سلباً أو إيجاباً وتبدلت أو تغيرت تقاسيم أنظمة عديدة وأعيد تشكل خارطة النفوذ السياسي – الاقليمي في أنحاء عدة من هذا العالم .

فلا شك أن أنظار الكثير من المهتمين والباحثين وخاصة في عالمنا النامي متجهة اليوم لرصد مسار التحولات السياسية والتغيرات الاقتصادية الجارية في روسيا والنتائج الاجتماعية الناجمة عنها ، وتقييم مدى ماحققته الاصلاحات المنفذة من نجاحات أو اخفاقات التي حتماً ستؤثر وتتأثر بها الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان – بهذا القدر أو ذاك .

ويهتم هذا الكتاب بدراسة برامج الإصلاح الاقتصادي في الاتحاد الروسي خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ من حيث ميكانيزم السياسات الاصلاحية،

الاتجاهات والمراحل الرئيسية مع التركيز على أهم محاورها وتتبع الآثار الاجتماعية المختلفة الناتجة عن تطبيق تلك الاصلاحات ومقارنة ذلك بالاصلاحات الجارية في بعض البلدان التي حافظت على أنظمتها الشيوعية كالصين وفيتنام .

وتولى الدراسة أهمية خاصة للتغيرات السياسية التي ترافقت مع عمليات التحول الاقتصادي ، بدءً من تحليل تفاعلات الممارسة الديمقراطية على مستوى الانتخابات البرلمانية والرئاسية وإنتهاءً بالنتائج التي أفرزتها تلك التفاعلات على تركيبة السلطة الروسية ومدى تغلغل اللوبي اليهودي فيها ، وعلى توزيع مراكز القوى المختلفة في الحلبة السياسية لروسيا عامةً ، ثم المكانة التي آلت إليها روسيا بين التكتلات والاحلاف الدولية .

كما يشتمل الكتاب على القسم الوثائقي الذي حتماً سيشكل مرجعاً ذا فائدة للباحثين والمهتمين باحتوائه على :

- ترجمة لدستور الدولة الروسية .

- ترجمة للبرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأكبر ثمانية أحزاب في روسيا .

- ملحق احصائي شامل لأهم المؤشرات والبيانات الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية لروسيا .



الجزء الأول

الباب الأول : التحولات الاقتصادية والإنتقال الصعب

الفصل الأول : الاصلاح من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق

محاولات الاصلاح خلال الحقبة السوفيتية ومخاض الانتقال : -

لقد كان الاقتصاد السوفيتي نهاية الاربعينات منهكاً جراء مادمرته الحرب العالمية الثانية واستنزافها للموارد البشرية والإمكانيات الاقتصادية التي حشدت بحدها الأقصى للمجهود الحربي .

وبدت الحاجة – آنذاك – ملحة لإعادة البناء والتعمير ، التي في سياقها ظهرت بعض الأصوات الخجولة الداعية لإجراء بعض الإصلاحات في النهج الاقتصادي ، إلا أن القبضة الحديدية للنظام الستاليني قد حالت دوْن تحقيق ذلك .

إن محاولات الاصلاح السياسي والاقتصادي الجادة للاتحاد السوفيتي قد ظهرت في أواخر الخمسينات ومنتصف الستينات بدءً من فترة حكم خروتشوف ، حيث بدأ الاقتصاد يحقّق تقدماً ملموساً وحافظ على وتيرة عاليّة من النمو الاقتصادي ، وانعكس ذلك إيجاباً على الأوضاع المعيشية للشعب السوفيتي .

إلا أن ذلك لم يطول فقد بدأت مع سنوات السبعينات وأوائل الثمانينات ما أطلق عليها " مرحلة الجمود " ، والتي ارتبطت بفترة حكم ليونيد ريجنيف ، حيث تمثلت مظاهرها في ضعف الإدارة واستشراء سرطان البيروقراطية في جهاز الدولة والحزب اللذان أعاقا أية مبادرات جديدة والمبالغة في اقحام السياسة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتضييق على الأفكار والمحاولات التجديدية والتنويرية . هذا إلى جانب الاستنزاف الكبير والافراط في إنفاق موارد وإمكانيات الدولة سواء كان ذلك في شكل المساعدات والقروض السخيةً التي قدمت للبلدان النامية أو الإنفاق باتجاه دعم المعسكر الاشتراكي وتعزيز القدرات الحربية لحلف وارسو ناهيك عن الإمكانيات الهائلة

التي كانت تسخر لعمليات سباق التسلح والتنافس العسكري الجامح مع دول حلف الناتو . لقد أضاع الاتحاد السوفيتي فرصة ثمينة إبان أزمة النفط العالمية في السبعينات ، فبرغم تضاعف صادراته من النفط والغاز إلا أنه لم يستفد من ذلك بتوظيف تلك العائدات في مجالات تطوير البنية الصناعية والتحديث التكنلوجي لرفع وتيرة النمو الاقتصادي ، وصبت تلك الإيرادات باتجاه دعم القوة العسكرية لحلف وارسو ومساعدة اقتصاديات بلدان أوروبا الاشتراكية والبلدان النامية المؤازرة له التي شملتها آثار الأزمة .

ومنذُ منتصف السبعينات تحولت الوتيرة العالية للنمو الاقتصادي إلى ركود بلغت ذروته في بداية الثمانينات ، إذ بدا ذلك واضحاً في عجز الاقتصاد السوفيتي عن ضمان نمو دخل حقيقي للسكان ، وفي نقص المواد الاستهلاكية وانتعاش ما أسمي بالسوق السوداء ، بينما ظل الاهتمام قاصراً على المؤسسة العسكرية والصناعات الحربية التي سخرت لها وبسخاء كافة الإمكانيات .

إن الوضع الذي تميز به الاتحاد السوفيتي كبلد صناعي متقدم وكدولة عظمى كان قد بدأ يهتز ويتراجع ، كما كان لتدني معدلات النمو الاقتصادي وإتساع الفجوة فيما بين المستويات المعيشية للشعب السوفيتي وشعوب الدول الغربية المتقدمة أثره المباشر على ضرورة إجراء اصلاحات أساسية في البنية السياسية – الاقتصادية التي عمل بها وبحماس الرئيس السوفيتي السابق يوري أندوربوف حيث بدأ بحمله واسعة للقضاء على الفساد والبيروقراطية ، لولا أنه توارى مبكراً عن الحلبة السياسية وفي ظروف غامضة ، ولم يستمر في الحكم عملياً سوى نصف عام تقريباً ، لزم بعدها فراش المرض حتى الوفاة .

ثم جاءت مرحلة البروسترويكا (إعادة البناء) التي دعا إليها وتبناها ميخائيل جورباتشوف والتي ارتكزت على أساس فكرة تجديد البناء الاشتراكي القائم ، وتطهير الجهاز الإداري للدولة من البيروقراطية ، واستبدال الكادر القديم بعناصر شابة .

لقد رفعت البروسترويكا في مرحلتها الأولى ثلاثة شعارات أساسية هي (بروسترويكا ، أوسكارينيا ، جلاسنوست) أي إعادة البناء ، التسريع والمكاشفة . وعمل

جورباتشوف على استبعاد تأثير ونفوذ الحزب الشيوعي تدريجياً عن الحياة السياسية - الاقتصادية .

وعلى المستوى الخارجي سعت البروسترويكا إلى التخفيف من أعباء سياسة سباق التسلح والحد منها التي دخلت آنذاك مرحلة حرب النجوم ، وأتبعت سياسة الحلول الوسط والتقارب مع الغرب والانفتاح على العالم الخارجي .

أما في المجال الاقتصادي فقد تم اعداد خطة اقتصادية ثلاثية للاعوام (١٩٨٥-١٩٨٧) لإنتشال الوضع الاقتصادي من حالة التردي ، روعي فيها مضاعفة الاستثمارات في قطاع الصناعة الثقيلة (وبالذات في صناعة بناء الآلات) يتم من خلالها تطوير واستخدام تكنولوجيا متقدمة تمكن من احداث نقلة نوعية وتسريع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم تطور وانتعاش فروع الانتاج الاستهلاكي.

إلا أن الاستثمارات في قطاع الصناعة الثقيلة لم تؤت بثمارها المنشودة وزاد الأمر سوءاً إن تمت مضاعفة تلك الاستثمارات على حساب العجز في موازنة الدولة ومن اعادة توزيع الموارد التي كانت مخصصة لفروع وقطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى ، ولم تحقق الخطة الثلاثية أي تقدم ملموس وتعثرت في بداياتها.

وانحصرت نجاحات البروسترويكا في تطوير العلاقات السياسية الخارجية وفي تحقيق هامش كبير من الديمقراطية والمكاشفة وضمان الحريات - ولو أن تلك التغيرات قد لامست الشرائح الاجتماعية المثقفة ، أكثر من غيرها وخاصة في المدن والعواصم السوفيتيه الكبرى .

كما أدى تقلص نفوذ الحزب الشيوعي في الحياة الاقتصادية - السياسية ، وسحب الصلاحيات الواسعة التي كانت مخولة له وانتقالها للهيئات والمؤسسات الحكومية ، إلى تراخي هذه الأخيرة عن القيام بدورها في الرقابة على متابعة تنفيذ الخطط الانتاجية ، مما نتج عنه تناقص حاد في الانتاج شاملاً ذلك قطاع التصدير وصعوبات مالية كبيرة ، لجأت

الدولة للتغلب عليها إلى القروض الخارجية ، إلا أن ذلك قد أدى بدوره إلى عجز واضح في ميزان المدفوعات وتعذر الوفاء بخدمة الدين.

لقد تميز النصف الثاني من عام ١٩٩٠ بحالة من الفوضى الإدارية والتخبط السياسي – الاقتصادي ، وتخللته محاولة جديدة مغايرة لما جرت عليه العادة وما ألفته الحقبة السوفيتية ، إذ تم وضع ولأول مرة منذُ أكثر من سبعين عاماً برنامج عمل اقتصادي يهدف إلى تنفيذ سياسة مالية ونقدية صارمة ، وتحرير الاسعار وتهيئة المقومات بإجراء جملة من الاصلاحات الهيكلية تمهيداً للإنتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق ، بما في ذلك الشروع في خصخصة شريحة واسعة من مؤسسات القطاع العام ، والاصلاح الزراعي .... إلخ .

إلا أن مجلس السوفيت الأعلى قد اعترض على مثل هذا النهج الاقتصادي ، وأدخل تعديلات واضحة على مضمون واتجاهات البرنامج . وبينما كانت حالة التردي والفوضى تتواصل في شتى مناحي الحياة كان الارتجال والعشوائية مع نهاية العام ١٩٩٠ طاغيين على السياسة الاقتصادية للدولة ، حيث فشلت سياسة الاصلاح المالي والنقدي وتعثرت اصلاحات سياسة الاسعار والدخول وتضاعف العجز في موازنة الدولة وأنفق كامل احتياطي البلاد من العملات الصعبة .

وعلى صعيد التغيرات في النظام السياسي فقد تمثلت أهم محطاتها في الإنتخابات التشريعية عام ١٩٨٩ التي جرت ولأول مرة بطريقة حرة وديمقراطية ، ثم تلتها في ١٩٩٠ إنتخابات لرؤساء الجمهوريات وممثلي السلطات المحلية التي أسفرت عن فوز قوى المعارضة المؤيدة لبوريس يلتسن ولأنفصال روسيا عن الاتحاد السوفيتي ، وبدأت ملامح الصراع السياسي تتحول إلى صراع قومي تفاقمت حدته خلال العام ١٩٩١ عندما تطورت الاحداث وبشكل مضاد لسياسة الدولة المركزية السوفيتية فقد رفضت زعامات الجمهوريات السوفيتية – وخاصة روسيا – مواصلة عملية التكامل الاقتصادي ، رغم محاولة القيادة المركزية السوفيتية تعزيز الاتفاق السياسي للوصول إلى توقيع معاهدة اتحادية جديدة ، نظراً إلي أن توقيع مثل هذه الاتفاقية كان من الممكن أن يؤدي إلى إعادة

تنظيم السلطات الاتحادية بما في ذلك احتمالات تبديل الزعامات نفسها ، هذا إضافة إلى أن روسيا بفضل ماتمتلكه من موارد هائلة مقابل شحتها في معظم الجمهوريات السوفيتية الأخرى كانت ترى بأن في مقدورها بشكل منفصل أن تحل معضلاتها السياسية والاقتصادية وأن تحقق تقدماً سريعاً تتمكن من خلاله اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة .

وهو الأمر الذي شكل مبرراً قوياً للمحاولة الإنقلابية التي جرت في ١٩ أغسطس ١٩٩١ ، بقيادة كل من ياناايف ، لوكيانوف ، كريوتشكوف ، يازوف ، بافلوف ... وآخرين ، بهدف الحفاظ على كيان الدولة السوفيتية المتهاوي وإنتشال الأوضاع الاقتصادية المنهارة ، حيث وضع جورباتشوف تحت الإقامة الجبرية في منتجع " فاروس " الواقع على البحر الأسود معلنين عن مرضه وعجزه عن مواصلة أداء مهامه الرئاسية حتى يتماثل للشفاء .

وانفرد جينادي ياناايف الرئيس السوفيتي الجديد دون غيره من المشاركين في العملية الانقلابية بكيل الانتقادات للنهج الذي اتبعه جورباتشوف والذي أدى إلى تصدعات خطيرة في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

غير أن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح بسبب ضعف الاعداد وعدم اتخاذ القرارات الحاسمة في اللحظات الحرجة ، كما أنها لم تحظ لابدعم شعبي أو حزبي ولا بدعم من القوات المسلحة التي ظلت محايدة إن لم تكن بعض وحداتها على النقيض قد وقفت ضد الحركة وتصدت لها .

لم تدم سلطة الإنقلابيين سوى ثلاثة أيام ، انتهت بإنتهاز بوريس يلتسن الذي كانت شعبيته صاعدة آنذاك للإرباكات التي رافقت الحركة وتزعمه لمقاومة الإنقلاب وقاطعاً الطريق على جورباتشوف نفسه بعزلة عن حلبة الحكم وبشكل نهائي وتجميد نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي ومصادرة ممتلكاته .

وسواء كانت تحركات يلتسن خلال تلك الأحداث تلقائية ، أم أنه قد تم ترتيب وتنسيق تفاصيل الحركة الانقلابية فيما بين يلتسن وجورباتشوف وكانت قياداتها كبش فداء

بهدف القضاء على ماتبقى من نفوذ للحزب الشيوعي السوفيتي ، بينما لم يواصل يلتسن ما أتفق عليه مع جورباتشوف حتى النهاية وقطع على هذا الأخير الخط في منتصف الطريق ليستولي على السلطة لنفسه ويقود التغييرات السياسية والاقتصادية بمفرده . إلا أن الأهم من هذا وذاك هو أن روسيا بالقضاء على الحركة الإنقلابية قد بدأت منعطفاً جديداً بازاحتها القوى التي كانت تعترض سياسة التطور الرأسمالي ، ومنذُ تلك اللحظة تحول نهجها السياسي – الاقتصادي ١٨٠ درجة بالانتقال الجذري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .

لقد مضى على بداية الاصلاحات السياسية – الاقتصادية (البروسترويكا) في ١٩٨٥ أكثر من عشرة أعوام . وبصرف النظر عن مصداقية النوايا التي كانت تقف وراء سياسة البروسترويكا من عدمها ، وهل كان جورباتشوف يسعى بالفعل إلى تصحيح الأوضاع السياسية – الاقتصادية أم أنه كان يلعب لعبة خطرة لصالح المعسكر الغربي كما أتهمته بعض الأوساط – استطاع من خلالها تغيير الخارطة السياسية ليس للاتحاد السوفيتي وللمعسكرين المتصارعين فحسب بل للعالم أجمع ، إلا أن الثابت هو أن مسار الاصلاحات قد أتجه منذُ أواخر الثمانينات بمنحى آخر ، وخرج عن فكرة العودة إلى " المفاهيم اللينينية الأصلية " " وتجديد البناء الاشتراكي " التي دعت إليها البروسترويكا في بدايتها ، وقاد ميخائيل جورباتشوف جملة من التغييرات الجذرية على مستوى الحزب والدولة كإقصاء معظم أعضاء المكتب السياسي الأقوياء في الحزب واستبدال أعضاء لجنته المركزية وقيادات الجهاز الحكومي بعناصر شابة وموالية – بحجة تجديد الكادر – تتجاوب مع أطروحات البروسترويكا البراقة ، وعمل على إجراء تعديلات جوهرية في دستور البلاد كان من شأنها تقليص دور ونفوذ الحزب الشيوعي في الحياة السياسية – الاقتصادية ومن ثم استبعاده نهائياً عن قيادة الدولة والمجتمع .

وحققت البروسترويكا هامشاً كبيراً من الحريات الديمقراطية – وهي الميزة الوحيدة – وتقدماً نسبياً في الجانب السياسي بكسرها السيطرة الجبارة لآلة الحزب الشيوعي ، إلا أن ذلك التطور كان أحادي الجانب ، فلم يترافق مع تلك التغيرات السياسية إلا فشل

أقتصادي ذريع ، كما أن تفتيت البنية القديمة للدولة وللاقتصاد عامة لم يقابله بناء سياسي– اقتصادي جديد ولا بدائل عملية وإنما فوضى وفساداً طغيا على كافة مجالات الحياة وسيل من الشعارات والأماني الطيبة " بإعادة البناء " " وتحقيق الإزدهار " التي كانت تتردد في أجهزة الاعلام على مر سنوات البروسترويكا ، لتتحول إلى مجرد ديماغوجية تثير نفور المواطن السوفيتي .

حقيقة أن جورباتشوف قد أستغل الحاجة الملحة للاصلاح وتقبل كافة الأطراف لذلك سواء على مستوى الدولة والحزب أو على مستوى الشعب السوفيتي نفسه وقواه الاجتماعية ، بعد أن أصبح الأمر في حكم الضرورة للخروج من حالة الجمود السياسي والركود الاقتصادي، إلا أنه يصعب اعفاؤه – أي جورباتشوف – من مسئولية ما آلت إليه الأوضاع السوفيتية فيما بعد . إذ يتضح وبشيء من التأمل بأن تلك التغييرات بما حملته من مضامين يستحيل أن تكون قد أتت من فراغ أو بعفوية ، وإنما جاءت وفقاً لجملة من السياسات المتسقة التي شملت مختلف مناحي الحياة ، خطط لها مسبقاً ، ونفذت على مراحل وبشكل تدريجي ، رافقتها وبنجاح سياسة اعلامية موجهة ارتكزت على أساس المكاشفة والعلنية والانفتاح على العالم الغربي ، والتي كان لها فضل كبير في إعادة تشكيل الوعي واتجاهات الرأي العام للشعب السوفيتي وإصابته بحالة من التشوش وعدم الوضوح ، وهو ماجعله يقف في حيرة وسلبية أمام الأحداث والتغيرات المصيرية والخطيرة التي جرت من حوله خلال تلك الفترة .

ومع نهاية أغسطس ١٩٩١ تغيرت وبشكل جذري وشامل الأوضاع السياسية حيث أبعدت جميع قيادات الاتحاد السوفيتي ، وتحت الضغط الروسي رُفضت كافة المبادرات الهادفة إلى توقيع معاهدة اتحادية جديدة فيما بين الجمهوريات السوفيتية ، وتوقف العمل بتشريعات وقوانين الاتحاد السوفيتي ، وأزيحت الحكومة بكاملها ولم يسمح بأي جهاز إداري بديل أو حتى هيئة تنسيقية . وفشلت وللمرة الثانية آخر المحاولات لإنشاء اتحاد اقتصادي تكاملي وبدأت الجمهوريات السوفيتية إعلان استقلالها عن الدولة السوفيتية الواحدة تلو الأخرى أنهار بعدها كيان دولة الاتحاد السوفيتي بتوقيع اتفاقية " بيلفيجسكي "

في ديسمبر ١٩٩١ ، (*) وحل محله ماسمي بـ " اتحاد الدول المستقلة " وهو إطار شكلي للتعاون والتنسيق يضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق (باستثناء جمهوريات البلطيق الثلاث لاتفيا ، ليتوانيا ، استونيا) .

وأنكبت أجهزة السلطة المختلفة على صياغة واعداد كمّ هائل من التشريعات والقوانين الجديدة ، وعلى توزيع تركة الديون القديمة وتقاسم شبكة واسعة ومعقدة من الممتلكات على كافة المستويات سواء كان ذلك على مستوى المؤسسات والمحليات والمقاطعات ذات الحكم الذاتي والجمهوريات الروسية فيما بينها البين أم على مستوى الجمهوريات السوفيتية المستقلة (المنفصلة أخيراً) .

وفي يناير ١٩٩٢ أعلنت روسيا عن عزمها البدء بإجراء جملة من الاصلاحات الهيكلية باتجاه تحرير اقتصادها والانتقال إلى اقتصاد السوق ، لكنها حسبما أتضح لاحقاً لم تنجح سوى في توفير السلع والمتطلبات الاستهلاكية بفتح الباب واسعاً أمام تدفق الواردات من العالم الخارجي ، وتعثر حل بقية المعضلات الاقتصادية الأساسية وأهمها السيطرة على عمليات التضخم المتزايدة .

وطبيعي أن أسباب عديدة كانت وراء ذلك الفشل أبرزها : تدهور العلاقات الاقتصادية فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، التي كانت هياكلها الاقتصادية مبنية أصلاً على أساس تكاملي ، إضافة إلى عدم إيلاء مشاكل الملكية الأهمية اللازمة ، وتبني كل من أناتولي تشوبايس ، وياجور جيدار لسياسة خصخصة " ضبابية " تبخرت من خلالها الملكية العامة للدولة واستحوذت عليها باسعار زهيدة – دون عناء – الشريحة الإدارية العليا في المؤسسات مع بعض الأوساط المتنفذة ، بينما فقد المواطنون كل شيء حتى قيمة القسيمة " الفاوتشر " ، إذ بلغ عدد مؤسسات الدولة التي تم خصخصتها حتى عام ١٩٩٥ مايقارب ١٢٠ ألف مؤسسة.(١)

---

* أنفردت بتوقيع الاتفاقية التي أعد صياغتها ياجور جيدار كل من روسيا وأوكرانيا وبيلاروس .

لقد كان ثمن تلك الاصلاحات بالطريقة التي جرت عليها باهضا ، حيث زاد تدهور الانتاج وتدني المستوى المعيشي وبشكل حاد لأغلبية السكان ، مقابل ثراء الأقلية ممن يسمون بالروس الجدد واستحواذهم على مقدرات البلاد ، ناهيك عن اتساع نطاق الفساد وانتشار الجريمة .

الأمر الذي كان يعتبر أحد الأسباب الهامة لتفاقم حدة الخلافات فيما بين البرلمان والحكومة حيث باءت بالفشل كافة محاولات الاصلاح وتبخرت وعود الحكومة ورئيس الدولة المتكررة بتحقيق الرفاه والازدهار الاقتصادي – الاجتماعي.

ولم يتورع الرئيس بوريس يلتسن – الذي يغلب على تاريخه النزعة المغامرة – من اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة في ٣-٤ اكتوبر ١٩٩٣ وتفجير الموقف بقصف واقتحام مبنى البرلمان الروسي واعتقال النواب المعتصمين بداخله تحت مبرر " الحفاظ على الديمقراطية " وبمباركة غربية أمريكية ، إذ أعلن البيت الأبيض الأمريكي أنذاك " بأن أمريكا في بعض الأحيان مضطرة لتأييد بعض سياسات العنف التي تضمن حماية الديمقراطية .. " .

تمكن يلتسن باستخدامه للقوة من حسم الصراع لصالحه بإيقاف العمل بالدستور السائد وإنزال مشروع دستور جديد للإستفتاء الشعبي العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ (*)، تضمن صلاحيات هامة وواسعة لرئيس الدولة مقابل تقليص مهام واختصاصات البرلمان إلى الحد الذي يصعب عليه اتخاذ أي من القرارات الهامة . (**)

(*) كانت نسبة الاقبال على التصويت للدستور الجديد متدنية جداً ، ولم يحظ بأكثر من ٥٢٪ من مجموع الأصوات .

(**) نص ترجمة الدستور في الجزء الوثائقي .

المرحلة الانتقالية في روسيا وبرامج الاصلاح الاقتصادي :

لاتوجد حتى الوقت الحاضر نظرية اقتصادية محددة ونمطية متعارف عليها ومتخصصة بقضايا الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، نظراً لان مثل هذه الاشكالية ظهرت فقط منذُ نهاية الثمانينات نتيجة للتحولات التي جرت في بلدان أوروبا الشرقية ، هذا باستثناء محاولات الاصلاح التي قامت بها كل من يوغسلافيا والمجر في الستينات والثمانينات، والتي ارتكزت على نموذج السوق الاشتراكي .

وفي الوقت نفسه تعتبر برامج وتوصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تم الاستفادة منها وتطبيقها في عمليات الاصلاح الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مدخلاً عملياً هاماً في هذا الاتجاه رغم ماارافق تطبيقها من تناقضات واختلالات حادة .

إن أهم الاتجاهات المحورية لسياسات الاصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقها في تلك البلدان خلال المرحلة الانتقالية قد تضمنت تحرير الاقتصاد – أي تحرير الاسعار والعلاقات التجارية والاقتصادية للمؤسسات عن طريق تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وإعادة التشكيل المؤسسي وذلك بتغيير علاقات الملكية وخصخصة مؤسسات ومنشآت القطاع العام باتجاه تغيير أهداف ووظائف النظام الاقتصادي وتحقيق الاصلاح الهيكلي ، إضافة إلى تحرير العلاقات الاقتصادية – التجارية مع العالم الخارجي .

ويتباين مدى النجاحات أو عدمها من دولة إلى أخرى ، إذ تمت عملية تحرير الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في بعض الاقتصادات في وقت قصير نسبياً حسبما تمخضت عنه تجارب بعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا والمجر وكرواتيا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا ، وفي البعض الآخر ومنها كيركيزيا وكازاخستان وأوكراينيا وبيلاروس وروسيا ثبت أن مهمة تحرير الاقتصاد والسيطرة على التضخم أكثر صعوبة ولا يمكن فصلها عن بقية السياسيات التي تحمل في مضمونها الطابع طويل الأجل ، ويمكن أن لاتتحقق إلا بعد سنوات طويلة .

فتحرير الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية لابد له أن يتم ليس فقط بالتدريج ولكن أيضاً بوتائر متباينة في مختلف القطاعات الاقتصادية ، والتي تتحدد بالقياس إلى تحقيق

دفعات ملموسة في هذه القطاعات من إعادة التشكيل المؤسسي والاصلاحات الهيكلية .. إلخ .

أي أن مراحل التحرير الاقتصادي يفترض لها أن تترافق وبانسجام مع تلك التغيرات دون القفز عليها حتى لاتبتعد عن واقع الحياة الاقتصادية .

ومع ذلك تظل لكل بلد ظروفه وخصوصياته الاقتصادية التي تتلائم معه – بهذا القدر أو ذاك – نمط ومراحل الاصلاحات الهيكلية وتحرير الاقتصاد فالصين وفيتنام مثلاً قد حافظتا على نظامهما السياسي القائم بقيادة حزبيهما الشوعيين وسارت الاصلاحات الاقتصادية في البلدين بناء على خطط مركزية موجهة من الدولة ، ومحققة نتائج مدهشة لم تكن متوقعة على الاطلاق .

إن مسار الاصلاحات الاقتصادية ونتائجها تختلف من بلد إلى آخر ، نظراً لأن البلدان التي كانت اقتصاداتها مخططة لم تتبع نمط اصلاح موحد ، وكان التخلي عن التخطيط المركزي كلياً أو جزئياً يختلف من اقتصاد إلى آخر ، وفقاً لتباين الموروثات الاقتصادية والتوجهات السياسية ولما يتمتع به كل بلد من إمكانيات وموارد طبيعية ومادية ... إلخ .

١- البرامج الحكومية للاصلاح والتنمية الاقتصادية في روسيا خلال الفترة (١٩٩٣- ١٩٩٧):

تتجه سياسات الاصلاح الاقتصادي في روسيا إلى إجراء تغييرات جذرية في البنية الاساسية للاقتصاد وللأنظمة والتشريعات المختلفة للإنتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق ، واشتملت في مراحلها الأولى على ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بتحرير الاقتصاد والاستقرار الاقتصادي العام وعمليات تخصيص مؤسسات القطاع العام .

– حيث هدفت عمليات التحرير الاقتصادي ، إلى تقليص دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية وفي العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وإلى خلق تناسب جديد للأسعار يعكس حالة التوازن بين العرض والطلب الذي من شأنه إشباع السوق الاستهلاكية الداخلية

بالسلع والخدمات الأمر الذي من جرائه وفي المحصلة النهائية يؤدي إلى إندماج رأس المال والموارد الفعلية في عملية استثمارية أكثر جدوى ، وإعادة هيكلة البناء الاقتصادي .

– أما سياسة التثبيت الاقتصادي فقد هدفت إلى تخفيض معدل التضخم المفتوح ، وإلى وضع حدود مالية صارمة للمؤسسات الاقتصادية المختلفة بما في ذلك الحكومة، بإتجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام .

– بينما كان المحور الثالث يهدف إلى تعزيز ودفع الفعاليات الاقتصادية لآليات السوق عن طريق تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص .

ومع مراعاة الاتجاهات الاستراتيجية اعدت الحكومة الروسية في ١٩٩٣م برنامجها الاصلاحي للفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٥ الذي سمي بـ (تطوير الاصلاحات وتحقيق استقرار الاقتصاد الروسي) حيث تحددت الأسس الاستراتيجية والتكتيكية للبرنامج في رسالة الرئيس الروسي إلى المجلس الاتحادي " حول تعزيز وتثبيت الدولة الروسية (الاتجاهات الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية) " ، وفي تعليمات الرئيس الروسي في الجوانب الاقتصادية ، قرارات وأوامر الحكومة في هذا الصدد .

يتضح من النتائج الأولية لتنفيذ البرنامج أنه في الاعوام ١٩٩٣/١٩٩٤ أمكن تهيئة المقومات الأساسية لاقتصاد السوق ، ولو بشكل نسبي ، وتم تحرير الأسعار إذ كفت الحكومة عن عمليات التحديد والرقابة على الأسعار لأغلبية السلع والخدمات وبدأت تتشكل شبكة العلاقات الاقتصادية ، كما تم إلغاء العوائق التي كانت تحد من عمليات التجارة الخارجية بما في ذلك صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية ، وتم تحرير سعر صرف الروبل ، وإيقاف عمليات تقليص حجم السوق الاستهلاكية الداخلية .

كما أكتسب الاقتصاد بسبب عمليات الخصخصة طابعاً مختلفاً وقاعدة جديدة فحتى منتصف عام ١٩٩٥ تغيرت أشكال الملكية لحوالي ١١٨٨٠٠ مؤسسة حكومية ومدنية.[٢] وكانت النسبة الغالبة (٦٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي من نصيب القطاعات الاقتصادية

الغير حكومية – أي أن القطاع العام قد تقلص إنتاجه إلى ٣٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي تم مؤخراً إلغاء نظام الدعم بالاقراض المركزي حيث جرى استكمال آلية مالية جديدة يمكن من خلالها التغلب على الآثار التضخمية وتغطية عجز الموازنة باتجاه تحقيق مبدأ الميزانية الفيدرالية (أي باتجاه التسيير المالي والإداري المستقل لمختلف القطاعات الاقتصادية والأقاليم والجمهوريات المكونة لروسيا) .

لقد انخفض عام ١٩٩٤ معدل التضخم مقارنة بما كان عليه إلى مايقارب المستوى الذي يعكس سرعة ونمو الاسعار الاستهلاكية للسلع والخدمات حيث انخفض حوالي ٣ مرات مقارنة بعام ١٩٩٣ و ٤ مرات أقل بالنسبة لعام ١٩٩٢ . [٣]

وخلال الفترة يناير – سبتمبر ١٩٩٤ تم المحافظة على نسبة عالية من أسعار الفائدة في البنوك وبدأت عمليات الادخار بالروبل تتزايد الأمر الذي مكن نسبياً من احداث تراكمات مالية للاستثمارات الاقتصادية .

وبشكل عام يمكن القول بأن الاقتصاد الروسي خلال العامين ١٩٩٣-١٩٩٤ أصبح اقتصاداً مفتوحاً حيث تغيرت وبشكل كبير ظروف ومناخات النشاط الاقتصادي .

ويتضح أيضاً من تحليل الأوضاع الاقتصادية عامةً بأنه ابتداء من العام ١٩٩٥ تمكن الاقتصاد الروسي من تجاوز المرحلة الأولى من المرحلة الانتقالية – مرحلة التطور الأزماتي وأنتقل إلى طور الأزمة الهيكلية ، إلا أن المؤشرات الأخيرة للأزمة الهيكلية تبين استمرار التدهور الاقتصادي الذي بلغت ذروته خلال الأعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ عندما وصلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (-١٤,٥٪) ، (-٨,٧٪) ، (-١٢,٦٪) على التوالي .[٤]

كما أن عملية التكيف الاقتصادي باتجاه آلية السوق قد أدت إلى ظهور بعض العوائق التي تحد من النمو دون أن يساعد ذلك على تشكل وتطور قطاعات اقتصادية فعالة، كان يفترض فيها أن تعمل على تعويض التدهور الجاري في الهياكل الانتاجية

القديمة ، وأن تساعد على انتقال الاقتصاد إلى مرحلة الاستقرار وتحقيق الاصلاحات الملائمة في السياسة الاجتماعية – الاقتصادية ، ومن ثم نقل مركز ثقل التحولات إلى المهمات الأخرى.

وتظل أمام الحكومة الروسية العديد من المصاعب المتعلقة بقضايا تدهور الانتاج والأوضاع المالية ، وحل مشاكل المؤسسات المفلسة والمغلقة والبطالة المتنامية وأوضاع الأقاليم التي تزداد سوءً وتدني الأوضاع الاجتماعية ... إلخ .

وترتب على تحرير الاسعار والتحول إلى الاقتصاد المفتوح أن ظهرت أحدى الاشكاليات الرئيسية المتمثلة في التكلفة والمستوى النوعي للمنتجات الروسية ومدى قدرتها على منافسة المنتجات الأجنبية وذلك بالنظر إلى التشكل المتسارع لأسعار تناسبية جديدة وتقارب الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية ، وارتباط ذلك باشكالية الاستثمار في مجال انعاش وتجديد التجهيزات والمعدات الانتاجية .

ونظراً للظروف الاستثمارية الشحيحة التي تعيشها روسيا فقد ركز البرنامج على أهمية اجتذاب الاستثمارات بفعالية أكبر في المجالات التنافسية للانتاج لكي تتمكن من إعادة بناء اقتصادها الوطني واستئناف النمو الاقتصادي .

إن أهمية ذلك تتمثل في ضرورة خلق الظروف الاقتصادية والقانونية لإمكان تحول التراكمات إلى استثمارات ، فقد بلغت حسابات المودعين في المؤسسات المالية الروسية مايقارب ٣٠ مليار دولار أمريكي ، وتقدر نسبة مايحتفظ به السكان ٢٢٪ من دخول وميزانيات الأسر ، بالرغم من أن النسبة الغالبة من المدخرات يحتفظ بها في شكل عملات صعبة الأمر الذي يتعذر معه استغلال ذلك في موارد للعمليات الاستثمارية المفترضة ، كما أن الوتيرة العالية للتضخم وعدم التحديد القانوني للملكية ، وضعف كل من مؤسسات الدولة والنظام القانوني عامة ، إلى جانب هزالة السوق المالية كل تلك العوامل وغيرها قد حالت دون الاستفادة من التراكمات والإدخارات المختلفة وتعذر توظيفها في العمليات الاستثمارية .

إن السياسة التي تم إتباعها خلال العامين ١٩٩٣-١٩٩٤ بهدف تحقيق الاستقرار المالي، رغم شموليتها واعتدالها ، إلا أنها كانت قد استنفدت امكانياتها ، إذ شكل العجز الكبير في الميزانية الاتحادية أحد المصادر الرئيسية للتضخم المالي الذي مازال يمثل خطراً حقيقياً على الاستقرار المالي كما أن النتائج السلبية المخيبة للآمال لإزالت تظهر على الاصلاحات الاقتصادية عامة وعلى الطرق والوسائل المتبعة في عملية الاصلاح إذ أن التصحيح الاقتصادي في هذه المرحلة قد تم على حساب تزايد حدة تفاقم المشاكل الاجتماعية وبالتالي فإن الانتقال إلى مرحلة الاستقرار بهدف حل الاشكالات المصاحبة وتفعيل السياسة الاجتماعية قد تطلب مداخل جديدة من قبل الحكومة الاتحادية والسطات الاقليمية والمحلية ، ومن الهيئات التنفيذية والمنظمات والمؤسسات المختلفة الأخرى .

ومن أجل تهيئة الظروف والعوامل المساعدة التي يمكن لها أن تضمن مستقبل التحولات الاجتماعية - الاقتصادية وتضمن تشكل قاعدة للتطورات الاقتصادية بصورة تدريجية للفترة اللاحقة عملت الحكومة على اعداد برنامج جديد للاصلاحات الاقتصادية تحت تسمية " الاصلاح والتنمية الاقتصادية للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ " ، وكلفت السلطات الاتحادية والمحلية والهيئات التنفيذية المختلفة باعداد وتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات اللازمة لضمان حقوق المواطن الاجتماعية - الاقتصادية ، تسريع عملية تحقيق الاستقرار المالية ، تنشيط عناصر السياسة الاستثمارية ، وإعادة تكييف مؤسسات الدولة ، تطوير فعالية الحكومة في التنظيم الاقتصادي ، تطوير علاقات السوق في مجمع التصنيع الزراعي ، إزالة كافة التشوهات والعوائق على مستوى الأقاليم ، كذلك اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مجموعة الدول المستقلة ، والتكامل الاقتصادي مع العالم .

إن الاهداف الأساسية التي توخاها برنامج " الاصلاح والتنمية الاقتصادية " للأعوام الثلاثة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ تتمثل في :

١- تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام بنهاية ١٩٩٥

٢- تحقيق ثبات واستقرار الانتاج وتجديد النمو الاقتصادي ، وتعزيز الأوضاع المالية للمؤسسات .

٣- تطوير وتنظيم مؤسسات الدولة القانونية ، نظام العدل وتحقيق منعطف جديد في مكافحة الجريمة وتقوية الإنضباط في عمليات الإنفاق والمال .

٤- تحسين الظروف اللازمة لتنمية نشاطات رجال الأعمال والمال ، ومواصلة عمليات الخصخصة لرفع مستوى النشاط الاستثماري وكفاءة الانتاج ، مضاعفة إيرادات الموازنة .

٥- تنشيط عمليات اعادة هيكلة البناء الاقتصادي عن طريق تقديم الحوافز للاستثمارات العالية الكفاءة والقادرة على المنافسة الانتاجية ، ضمان الحفاظ على الامكانيات القيمة والمتقدمة للقدرات العلمية والتكنولوجية .

٦- رفع المستوى المعيشي للشعب على أساس تحقيق استقرار الانتاج ومكافحة التضخم، وعن طريق اتباع سياسة اجتماعية فعالة تأخذ في الاعتبار مصالح مختلف شرائح المجتمع .

وحدد البرنامج مراحل التنفيذ ، وأكد على ضرورة تجديد النمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ ، من خلال خلق آلية لتحفيز الأستثمارات عالية الكفاءة .

إلا أن توفير مناخ استثماري مشجع كان يتطلب وبالضرورة استقراراً مالياً ، وتخفيض نسبة التضخم النقدي إلى أقل من ٢٠٪ سنوياً ، إضافة إلى أهمية ضمان أملاك المستثمرين من المخاطرة باتخاذ جملة من السياسات اللازمة مثل : التشريعات والقوانين الكفيلة بتحفيز وجذب الاستثمارات ، تعزيز نفوذ وفعالية مؤسسات الدولة ، الالتزام بالاتفاقيات والعقود المبرمة .

وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة الحد الأدنى اللازم لتوفير مناخ استثماري صحيح والتي تحتاج إليه رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على حد سواء .

ووفقا لنص البرنامج فقد كان من المتوخى تحقيق الاستقرار المالي في عام ١٩٩٥، حيث اتخذ المجلس الاتحادي مجموعة من القرارات تمنع تمويل عجز الموازنة بالاقتراض من البنك المركزي ، وسمح بتغطية الجانب الأكبر من العجز عن طريق الاستدانة الداخلية والخارجية – أي من المصادر التي لايترتب عليها آثار تضخمية .. إلا أن استخدام مثل تلك الوسائل لتغطية عجز الموازنة قد أدى إلى عرقلة نمو الدخول وإلى صعوبة تقليص النفقات في الموازنة وإلى عواقب سلبية على عدة قطاعات اقتصادية هامة، إضافة إلى النتائج المترتبة على مضاعفة أعباء خدمة الديون الداخلية والخارجية ، وفي الوقت نفسه ركز البرنامج على ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات خلال العام ١٩٩٦ لتقليص العجز في الموازنة والبحث عن مصادر إضافية لتغطية العجز نظراً لأن الاستدانة الخارجية لمبالغ كبيرة أمر شبه متعذر.

لذلك فقد افترض البرنامج – على أساس إجراء بعض الاصلاحات الضريبية – أن تتحسن وبشكل ملحوظ الإيرادات من الضرائب وتتضاعف العائدات من عمليات الخصخصة عن طريق تطوير البنية الهيكلية لسوق الأوراق المالية ورفع أسعار أسهم المؤسسات التابعة للدولة ، وتنفيذ برنامج واسع لبيع الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزانة) في الأسواق الداخلية ، وبما يكفل أيضاً جذب المدخرات بالعملات الصعبة .

إن عملية تقليص وتيرة التضخم يفترض فيها أن تسمح بتخفيض سعر الفائدة على القروض البنكية ، وتطبيع الوضع المالي لأغلب المؤسسات ، ومن ثم التقليل من الاقتراض المتبادل فيما بينها البين ، الأمر الذي سيؤدي إلى ثبات ونمو الانتاج.

كما أن تقليص التضخم سيساعد على تأجيل الالتزامات الحكومية إلى الأجل الطويل، وبالتالي تخفيض الانفاق على خدمة الديون .

وتوقع برنامج الاصلاح في ١٩٩٧ انتعاشاً في الانتاج كنتيجة لنشاط الاستثمارات ولذلك فقد وضع البرنامج نصب عينيه مهمة توفير وتنفيذ آلية فعالة خلال العامين ١٩٩٥

– ١٩٩٦ لجذب الاستثمارات الخاصة وتهيئة الظروف الملائمة لنشاط الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الوطني.

وبالتالي – وفي المحصلة – توقع البرنامج أيضاً أن تتطور جميع القطاعات وبالذات القطاعات ذات الكفاءة العالية والقادرة على المنافسة مما يؤدي إلى نهوض الانتاج ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني عامةً ، ومن ثم مضاعفة الدخول الحقيقية للمؤسسات وللموازنة العامة وللمواطنين كما أن البرنامج كان يسعى إلى تقليص عجز الموازنة إلى ٣–٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي لتصبح عملية تغطية العجز مسألة أكثر واقعية يمكن تنفيذها .

ومن تحليل اتجاهات البرنامج يتضح بأن استراتيجية السياسة الاجتماعية – الاقتصادية للحكومة هدفت إلى تحقيق الاستقرار المالي في فترة قصيرة قياسية ، وإلى السيطرة على التضخم وكبح جماحه إلى المستوى الذي يعمل على تنشيط وانعاش الاستثمارات ويطبّع الاوضاع المالية للمؤسسات ، ليمكن تحقيق الاصلاحات المؤسسية واجتذاب الاستثمارات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية .

إن تحقيق الأهداف الرئيسية كان متوقفاً وإلى حد كبير على تحرير النشاط الاقتصادي مع الخارج الذي يرتكز مبدئياً على قاعدة جديدة من المعايير القانونية وآلية للتنظيم الحكومي ، آلية تتضمن في جوهرها التقليص والحد من استخدام الطرق العشوائية لتنظيم صادرات مجموعة السلع الخاصة (*) ، وكذلك السلع المصدرة من روسيا على أساس الاتفاقات الدولية وبيع ٥٠٪ من عائدات العملات الصعبة الناتجة عن عمليات التصدير والدخل الناتج عن الرسوم الجمركية ، واستخدام تلك العائدات لتمويل عملية الاستقرار المالي وحماية السوق المحلية .

وقد تم في بداية العام ١٩٩٥ إلغاء القيود على صادرات البضائع الروسية بإستثناء السلع التي يتعارض تصديرها أو زيادة حجم صادراتها مع الاتفاقيات الدولية .

---

* السلع الخاصة – هي المنتجات التي تتميز بها روسيا مثل : الكافيار ، الفراء ، بعض المعادن من غير الحديدية ... إلخ .

كما تم الغاء التقنين الخاص بالصادرات ، وأوقفت عمليات التصدير الحكومية بغرض الاستفادة من الفارق بين الأسعار الدولية والأسعار المحلية .

وبتحقق شروط الاستقرار يرى البرنامج ضرورة الانتقال من سياسة التقنين المحدد إلى سياسة تشجيعية متحررة التي يمكن لها أن تكفل تشكيل بنية تصديرية متقدمة وخلق نظام ملائم للدعم الحكومي . ولتطوير النظام النقدي واستقرار السوق المالية وتعزيز مكانة العملة الوطنية عمل البرنامج على إلغاء كافة الامتيازات الخاصة الممنوحة لعمليات بيع العملات الاجنبية ، وذلك لتحقيق المنافسة الكاملة لتحويل وتبادل الروبل مع العملات الأجنبية .

إن تراكم الدين الخارجي لروسيا يحد من تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية ومن التطور الاقتصادي عامةً لذلك سعت سياسة الحكومة إلى ضمان تسديد الديون بالكامل ، إذ تضمن البرنامج أهمية الاتفاق مع نادي باريس على إعادة جدولة ديون روسيا ، ومع نادي لندن للحصول على الحد الاقصى من الامتيازات والتسهيلات .

وبالنظر إلى آفاق العلاقات الاقتصادية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة نص البرنامج على أن يتم وعلى مراحل (خلق آلية) لتحقيق وتنفيذ الاتفاقيات باتجاه إنشاء وحدة اقتصادية. وأشار إلى أن مشاركة روسيا في الاتحاد الاقتصادي يجب أن يكون باتجاه تشكيل اقتصاد حر كجزء من الاقتصاد العالمي ، على اعتبار أن العلاقات المتبادلة لروسيا مع البلدان المستقلة تعني وقبل كل شيء تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتجارة المتبادلة ، وتصفية الديون بالتبادل البضاعي ، واسترجاع القروض القديمة ، وحرية دخول البضائع الروسية إلى أسواق بلدان اتحاد الدول المستقلة .

وفي مجال السياسة الاجتماعية افترض البرنامج اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاتجاهات الكفيلة باستقرار المستوى المعيشي للسكان ، وذلك عن طريق التركيز باتباع سياسة ضريبية تصاعدية تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة ، تهيئة الظروف لتطوير نظام الأجور على مراحل عن طريق الغاء الحظر المفروض على الاستفادة من صندوق

الاستهلاك في المؤسسات ، وتوسيع المشاركة الشعبية في تمويل الخدمات الاجتماعية عن طريق تحويل دعم الموازنة إلى إعانات تصرف مباشرة لصالح المواطنين ، تفعيل الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية للدفاع عن العاملين والأجراء بما في ذلك آليات دفع الأجور ، وتهيئة المقومات اللازمة لتكييف الأجور كي تتوافق مع ارتفاع الاسعار ، وتقديم المساعدة بتشغيل العاملين المفصولين والمستقيلين وصقل مهاراتهم وكفاءاتهم وإعادة تأهيلهم .

وأولى البرنامج اهتماماً نسبياً بالسياسة الاجتماعية الهادفة إلى استمرارية تمويل الخدمات الاجتماعية ، والتي ترتكز على التحديد الدقيق للمسئوليات بين السلطات الاتحادية المركزية والمحلية ، مع الأخذ في الاعتبار المعايير الاجتماعية عند اعداد الموازنات وعلى مختلف المستويات على أساس نظام توفير الحد الأدنى ، التعليم الشعبي ، الخدمات الصحية والاجتماعية ، تصفية الاحتكارات ، وتطوير التنافس القائم على الترخيص بالنشاط في غير القطاع العام لتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة ، العمل على تخصيص المؤسسات والمشاريع العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية وإعطاء الحق للمواطنين في الاختيار المستقل لشكل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية .

وبشكل عام فإن السياسة الاجتماعية ستتحدد وبصورة متبادلة وفقاً لما ستتمخض عنه مسيرة الاصلاح العامة .

لقد أرتبطت أهداف السياسة الاقتصادية الاقليمية للبرنامج بالاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادي- الاجتماعي للبلاد . أي تعزيز الوحدة الاقتصادية القائمة على مبدأ الاتحاد الفيدارلي ، التسيير المحلي ذاتياً ، والسوق الروسية الواسعة ، رفع المستوى النوعي لمعيشة الشعب ، أي ظروف مماثلة ومتساوية للتطور الاجتماعي في كافة الأقاليم، الاستفادة - وبكافة الوسائل - من العوامل المساعدة والمقومات الاقليمية المختلفة لتفعيل التطور الاقتصادي - الاجتماعي .

لتحقيق تلك الأهداف رأى البرنامج على المدى المتوسط بأنه من الضرورة حشد كافة الجهود والمقدرات من الامكانيات المالية والموارد المختلفة في كل الاقاليم، واللازمة

لحل المهام الاساسية للتطور الاقتصادي – الاجتماعي ، الأمر الذي يمكن من إعـادة إقامـة جسور الترابط الاقتصادي بين الحكومة وبين أقاليم الاتحاد المختلفة ، تطوير السوق العامة لروسيا بما في ذلك نظام التكامل للأسواق المحلية الاقليمية ، تقليص الفجوة فـي مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي للأقاليم ، حل المعضلات الاجتماعية – الاقتصادية الحـادة في أقاليم الشـمال والشرق الأقصـى ، توفير الضمـان الاجتمـاعي للعـاطلين عن العمـل ، واتخـاذ التدابير الكفيلـة بتنظيم الهجرات المتدفقـة من السكان . وتضمن البرنـامج دورا أساسياً للدولة في تنظيـم وتنسيق التطـور الإقليمـي ، حيث ركـز علـى استخدام وتوظيف الموازنة العامة الاتحادية بما يكفل التوزيع العـادل للموارد المالية بين الأقـاليم ، وتحقيق الأهداف المتوخاة من البرنـامج بتطوير الأقـاليم إلـى جـانب دور الدولـة فـي التمويـل، والمشـاركة بفعاليـة عاليـة فـي الاسـتثمار القـائم علـى أسـاس المنافسـة ، وتوزيـع الطلبـات المركزية الاتحادية على الأقاليم وتوريد المنتجات المطالبة بحسب الاحتياج .

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف أكد البرنـامج علـى أهميـة احداث تغيير كبير فـي التشريعات والنظام القانوني وفي العلاقـات الاقتصاديـة المتبادلـة ، وكذلك فـي المؤسسـات الرئيسية للدولة واتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الجريمـة عن طريق تطوير التشـريعات المدنية والجنائية واصلاح النظام القضائي ، وتعزيز وتقويـة النظـام الضريبـي والجمركـي وتوسـيع مشـاركة السـلطات المحليـة والتنفيذيـة فـي اعداد وصياغـة التشـريعات القانونيـة المختلفة .

إن اقتصاد السوق من وجهة نظر البرنامج يمكن أن يحقق وبفعالية رفاهية المواطـن ويمكن أن يقدم الظروف اللازمة لتعزيز مكانـة روسيا فـي العـالم ، فقط بشـرط اسـتقرار وسريان فعل " قواعـد اللعبـة " ومراعاتهـا من قبل جميع الأطراف بمـا فـي ذلك رجـال الأعمال . كما أن تنفيذ برنامج " الاصلاح والتطور الاقتصادي للاعـوام ١٩٩٥ – ١٩٩٧ " يتطلـب تطوير قـاعدة التشـريعات القانونيـة . وفـي هذا الاتجـاه كلفـت الحكومـة وزارة الاقتصاد الروسية مع بقية المؤسسات والمرافق والهيئات التنفيذية الاتحادية لاعداد مشروع خطة زمنية متكاملة لتنفيذ ماجاء في مذكرة الرئيس الروسي إلى المجلس الاتحادي " حـول

تفعيل سلطة الدولة في روسيا " وبرنامج الاصلاح والتطور الاقتصادي للاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ " .

وأخيراً طالب البرنامج - بالنظر إلى صعوبة المهام الموضوعة أمامه - بتظافر الجهود والعمل الدؤوب والمثابرة اليومية للمؤسسات ولرجال الأعمال والمنتجين والممولين وكافة النشاطات والفعاليات الاقتصادية لرفع مستوى وكفاءة الاقتصاد عامةً ، ولتنتقل التحولات إلى قلب النشاط الاقتصادي والتي على أساسها يتوقف النجاح النهائي .

٢- السيناريوهات المتوقعة من تنفيذ سياسة الاصلاح :

ارتكزت توقعات الحكومة والنتائج المتوخاة من تنفيذ برنامج الاصلاح الثاني " الاصلاح والتنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ " على أساس أن اتجاهات ومهام البرنامج ثابتة وعلى استقرار الأوضاع السياسية الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية وأن الخروج من الأزمة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي المفترض في نهاية ١٩٩٥ مرهون بتوافر الشروط المذكورة .

ووفقاً لذلك توقعت الحكومة أن تكون نتائج تنفيذ الاصلاحات في إطار سيناريوهين إثنين:

السيناريو الأول :

ويفترض النجاح في ضبط وتنظيم السياسة النقدية والاقراضية لتحقيق الاستقرار المالي وتخفيض معدلات التضخم إلى ١٥-٢٠٪ سنوياً . على اعتبار أن ثبات وتخفيض معدلات التضخم سيسهم في تحقيق استقرار الأوضاع الاقتصادية وإمكانية التنبؤ بمستقبلها، وسيسمح بالحصول على مزيد من القروض ويوقف عملية تراكم الديون ، مما يحسن من الأوضاع المالية ومن الكفاءة الانتاجية . كما أن السيطرة على النمو التضخمي سيوفر على الحكومة ماكان يفترض عليها إنفاقه كتعويضات للعديد من المؤسسات الاقتصادية ، وسيساعد على تحسين ظروف وهيكل الطلب الداخلي وعلى استقرار وتراكم المدخرات وتهيئة مناخ الاستثمار، مما سينتج عنه بنهاية ١٩٩٥ إيقاف التدهور في الاستثمارات

وانتعاشها بدء من عام ١٩٩٦ وخاصة في القطاعات الاستخراجية المجدية لرؤوس الأموال الأجنبية . وبانتعاش الإنتاج في ١٩٩٧ ستتضاعف موارد المؤسسات ودخول السكان بما في ذلك ايرادات الموازنة العامة ، الأمر الذي سيساهم في زيادة الطلب الحكومي وتخفيض العجز في الموازنة إلى ٣-٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

وترى الحكومة أن التحسن في الأوضاع الاقتصادية – وفقا لهذا السيناريو – سيخلق الظروف المناسبة لتنظيم واستقرار عمليات صرف الروبل مقابل العملات الأجنبية، مما يضمن ثبات وزيادة الطلب الخارجي .

السيناريو الثاني :

وهو أقل تفاؤلاً ، إذ يفترض زيادة تأثير العوامل السلبية التي تعيق تحقيق الاستقرار المالي وتحد من فعالية السياسة الحكومية في تنفيذ برنامج الاصلاح . وتحتمل الحكومة – وفقاً لهذا السيناريو – ضعف الامكانيات والإجراءات المتبعة للسيطرة على التضخم وبالذات فيما يتعلق بتنظيم السياسة النقدية – الاقراضية ، مما سيؤدي إلى تفاقم العوامل المؤثرة على التضخم ، وارتفاع اسعار شريحة عريضة من السلع والخدمات الداخلية واقترابها من مستوى الاسعار العالمية . الأمر الذي حتماً سيخل بنظام الجدول الزمني المرسوم لتنفيذ مهام ومراحل البرنامج الاصلاحي . وفي الوقت نفسه فإن خلق تناسب جديد للاسعار الداخلية لن يكون مكتملاً وستبقى أسعار العديد من السلع والخدمات منخفضة مقارنة بالأسعار العالمية كأسعار الطاقة والكهرباء والخامات الزراعية وأُسعار النقل على السكك الحديدية ورسوم خدمات السكن الأساسية ، والتي ستؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص الطلب الداخلي ، وفي هذه الحالة يتوقع أن يتوقف انتاج العديد من المؤسسات وخاصة العاملة في حقل الصناعات التحويلية ، وأن السنوات القادمة ستشهد إرتفاعاً كبيراً في المستوى العام للأسعار .

التطورات الاقتصادية المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧):

تهدف السياسة النقدية والضريبية في برنامج الحكومة الاصلاحي وسياسة الموازنة العامة للدولة إلى تخفيض عجز الموازنة في ١٩٩٦ إلى نسبة ٤-٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي وإلى ٣٪ في ١٩٩٧ ولتخفيض معدل التضخم الشهري إلى مابين ١-٢٪ خلال عام ١٩٩٦ توقعت الحكومة أن تقلص من نمو السيولة النقدية المتداولة في النصف الأول من عام ١٩٩٦ بحيث لاتتجاوز نسبتها ١,٥-٢,٥٪ شهرياً ٣,٥-٤٪ في النصف الثاني من ١٩٩٦ وخلال عام ١٩٩٧ شريطة نمو حجم الانتاج والناتج المحلي الاجمالي في ١٩٩٦ بمعدل يتراوح مابين ٢-٥٪ .

كما توقع البرنامج أن يتم خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ تحديثاً تكنولوجياً للآلات والمعدات في القطاع الصناعي وخاصة في الصناعات الغذائية والانتاجية الأخرى .

ونظراً لما يشكله استهلاك الطاقة المسرف باسعاره الحالية من أعباء اقتصادية كبيرة تحول دون تحقيق النمو الاقتصادي المنشود مستقبلاً ركز البرنامج على اتخاذ التدابير الكفيلة بتقليص استهلاك الطاقة عن طريق نظام التعرفة الجديدة الذي سترتفع فيه الرسوم بشكل تدريجي وعلى مراحل .

وتتوقع الحكومة الروسية وفقاً للسيناريو الأول استقراراً في الانتاج الصناعي بحلول عام ١٩٩٦ لتصبح نسبته مابين ٩٨-١٠٢٪ مقارنة بالانتاج في ١٩٩٥ ، وانتعاشاً بنهاية عام ١٩٩٧ (١٠٠-١٠٤٪) ، إذ سيرتفع انتاج الغاز والنفط والمعادن بمختلف أنواعها والمنتجات من الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، كما يفترض خلال نفس العام أن تستكمل عملية تكيف المؤسسات مع الظروف الاقتصادية الجديدة .

أما السيناريو الثاني فيفترض أن مدى مايتحقق من نتائج في مجالي السياسة الانتاجية والاصلاحات المالية سيكون متوقفاً على نشاط المؤسسات والظروف السائدة للاقتصاد الكلي ، باستثناء قطاع انتاج المواد الخام لغرض التصدير الذي يحظى بزيادة مضطردة في الطلب الخارجي وباهتمام خاص من الاستثمارات الاجنبية ، إلا أنه وفي

المحصلة العامة يتوقع أن ينخفض الانتاج وفقاً للسيناريو الثاني في قطاعات اقتصادية عديدة حيث افترض أن يبلغ حجم الانتاج الصناعي مقارنة بالفترة السابقة (٨٩ – ٩١٪) عام ١٩٩٥ و (٩٦–٩٨٪)، (٩٨–١٠٢٪) في ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي .

وحتى في قطاع الطاقة والصناعة الاستخراجية فإن امكانيات مضاعفة النمو فيه قد تتقلص على المدى المتوسط بالنظر إلى تقارب اسعار منتجاته في السوق الداخلية مع الأسعار العالمية وبالتالي تضاؤل أهمية أو أفضلية المنتجات الروسية من المواد الخام في الأسواق الدولية. وجوهر الاشكال يتركز في الكفاءة المتدنية لاستخراج وانتاج المواد الخام الروسية وخاصة المنتجات النفطية ، إذ أن بقاء ظروف وكفاءة الانتاج على ماهي عليه مقابل ارتفاع أسعار المنتجات الروسية في الأسواق العالمية سيؤدي حتماً إلى انخفاض الطلب الخارجي ، إضافة إلى أن تقلص الصادرات من المواد الخام إلى الخارج سيحد من إمكانيات التحديث التكنولوجي في مؤسسات القطاع الاستخراجي وقطاع الصناعات التحويلية ناهيك عن آثار ذلك في تعسر الوفاء بالدين الخارجي .

أما توقعات الحكومة في انتاج المواد الخام الرئيسية الأخرى فكانت على النحو التالي :

- مابين ٦١٠–٦٢٠ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي .
- سيحافظ الانتاج من الفحم على المستوى الذي يلبي الطلب عليه والمتوقع أن يكون مابين ٢٥٠–٢٧٠ مليون طن .
- تتوقع الحكومة أن تتمكن في ١٩٩٦ من الحد من تدهور الانتاج في قطاع المنتجات الكيميائية ، وتحقيق استقرار بحلول عام ١٩٩٧ ونمو في حجم ومستوى انتاج الأصناف الرئيسية من المواد الكيميائية .

وبالنسبة للقطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى يفترض السيناريو الثاني أن تكون اتجاهات التطور وفقاً لما يلي:

- في قطاع صناعة وانتاج الآلات والمعدات الذي يعاني من تدني مستوى ونوعية الانتاج وتقلص حجم الاستثمارات فيه وحجم الطلب على منتجاته ، سعى برنامج الاصلاح إلى الحد من تدهور الانتاج فيه ابتداء من ١٩٩٦ ومن ثم تحقيق الاستقرار فيه ليعود على الاقل إلى المستوى الذي كان عليه في ١٩٩٥ بمساعدة التوسع في انتاج السيارات الخفيفة الذي سيتضاعف إلى ١,٢ مرة وانتاج الشاحنات والقاطرات والجرارات .... إلخ .

- في مجال الصناعات الحربية رغم التعتيم على البيانات المتعلقة به إلا أنه من الواضح بأن أهم العوائق التي تقف أمام اصلاح وتطور هذا القطاع تتمثل في شحة الطلب الحكومي على المنتجات العسكرية بسبب قلة الامكانيات المالية وفي تأثير العوامل الاقتصادية الخارجية على اسواق السلاح في العالم ، وتحويل الاستثمارات الهائلة التي كانت ترصد لصناعة السلاح إلى الأغراض المدنية .

- وفيما يتعلق بانتاج السلع الاستهلاكية توقعت الحكومة في ١٩٩٦ الحد من وتيرة التراجع في انتاج بعض المنتجات الاستهلاكية وتحقيق استقرار في بعضها الآخر (مثل انتاج السيارات الخفيفة وأجهزة التليفزيون وغيرها) ، وأن يتم بحلول ١٩٩٧ بلوغ نسبة انتاج تتراوح مابين ٩٨-١٠٠٪ بالنسبة لعام ١٩٩٦ ، وفي كل الأحوال سيظل قطاع الصناعات الخفيفة يلاقي صعوبات – ولو على المدى المنظور – للخروج من الأزمة بسبب المنافسة الشديدة للبضائع الأجنبية وغياب الحماية الجمركية في ظل ظروف السوق وتحرير التجارة ، إذ أن الأمر يتطلب العمل على رفع الكفاءة الانتاجية وتحسين المستوى النوعي للمنتجات وهو ماتضمنه الاستثمارات التي تفتقد لها هذه الصناعة وتفتقد لها معظم القطاعات الاقتصادية في روسيا .

- ومن جهة أخرى يرى برنامج الاصلاح الاقتصادي أن القطاع الصناعي في روسيا يتضمن مجموعة من المنتجات القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، والتي يمكنها أن تسهم في تغيير هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج ، والمتمثلة

في المنتجات ذات التكنولوجيا العالية وبالذات في مجال الفضاء والصناعة النووية والطاقة وتكنولوجيا الليزر وانتاج البرامج الاليكترونية ... إلخ ، حيث توقع البرنامج زيادة في صادرات روسيا من المنتجات التكنولوجية من ٢,٢ مليار دولار في ١٩٩٥ إلى ٣,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧.

ويتركز الاتجاه الأساسي لتنمية الصادرات التكنولوجية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) في ما افترضه البرنامج من امكانيات بناء محطات ومشاريع جديدة وتوسيع وتحديث المشاريع القائمة ، المنشأة خلال فترة الاتحاد السوفيتي السابق ، في كل من الصين والهند وباكستان والعراق ومصر وغيرها .

- أما الواردات إلى روسيا فيتوقف مدى نموها خلال (١٩٩٥-١٩٩٧) على عدة عوامل مثل تغير متطلبات السوق الداخلي وعلى القدرة الشرائية للمستهلكين وحجم الرسوم الجمركية ومعدلات التضخم ... إلخ .

ومع هذا كانت التوقعات بزيادة الواردات من المواد الخام والمواد الاستهلاكية من ١٨,٥ مليار دولار في ١٩٩٤ إلى ٢٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ .

- وفي النواحي الاجتماعية توقع البرنامج تعزيز السياسات الموجهة نحو توفير الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار ورفع المستوى المعيشي للسكان وتقليص نطاق الفقر في المجتمع وتضييق الفجوة في مستويات الدخول عن طريق السياسات الضريبية ، وتنشيط السياسة الاجتماعية للحكومة في سوق العمل وخلق آلية سليمة لشبكة الضمان الاجتماعي .

- وفي سوق العمل توقع البرنامج أن يتناقص حجم التشغيل في الفروع والقطاعات الاقتصادية إلى ٦٦,٨ مليون عامل في ١٩٩٥ وإلى ٦٥,٢ مليون و ٦٤,٣ مليون عامل ١٩٩٦ , ١٩٩٧ على التوالي .

كما أن عملية اعادة توزيع القوى العاملة فيما بين قطاعات الملكية الاقتصادية توقع أن يكون من نتائجها تقليص حجم التشغيل في مؤسسات القطاع العام بحلول عام ١٩٩٧

مقارنة بعام ١٩٩٤ بما يقارب ١١,٥ مليون عامل وفقاً للسيناريو الأول و ١٠ مليون على أساس السيناريو الثاني مقابل ارتفاع حجم العمالة في القطاع الخاص خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بما يزيد عن ٥,٦ مليون عامل وفقاً للسيناريو الأول و ٣,٦ مليون حسب السيناريو الثاني .

أي أن النسبة العامة للتشغيل في القطاع الخاص ستتزايد من ٣٤٪ في ١٩٩٤ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٧ حسب السيناريو الأول وإلى ٤٢٪ وفقاً للسيناريو الثاني .

أما العاطلون عن العمل فقدر أن يبلغوا ٤ مليون عاطل عام ١٩٩٧ أو ٣,٥ مليون عاطل حسب السيناريوهين الأول والثاني (على التوالي) .

الفصل الثاني : الاصلاح الاقتصادي .. النتائج والتبعات

تضمن برنامج الاصلاح والتنمية الاقتصادية في روسيا العديد من المهام الطموحة باستهدافه تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام بنهاية ١٩٩٥ وتثبيت الانتاج وتعزيز الأوضاع المالية للمؤسسات والسيطرة على التضخم وتهيئة المناخ والظروف اللازمة لتنمية وتدفق الاستثمارات ، ومواصلة عمليات الخصخصة من أجل مضاعفة ايرادات الموازنة وتخفيض عجوزاتها ، وتطوير مؤسسات الدولة المختلفة مع مراعاة تعزيز السياسة الاجتماعية ... إلخ ، باتجاه رفع المستوى المعيشي للمواطن الروسي .

ولكن هل حققت تلك البرامج الاهداف المرجوة منها ، وإلى أي مدى ؟ هل تحقق الاستقرار المالي وبعده الانتعاش الاقتصادي ، وكيف سارت التطورات في القطاعات الانتاجية الرئيسية ، .. وإلى أين قادت سياسة الخصخصة ؟ وهل تدفقت الاستثمارات المحلية والاجنبية كما كان مخططاً لها ؟ وهل ساعدت سياسة الاقتراض على حل المعضلات الاساسية التي واجهت وتواجه الحكومة خلال المرحلة الانتقالية ، ثم ماهي الآثار والتبعات الناجمة عن سياسات الاصلاح الاقتصادي ؟

تلك المحاور وغيرها .. سيتعرض لها هذا الفصل مشتملاً على رصد كافة المتغيرات وتحليل بياناتها المختلفة ومسارات تطورها .

الملكية وسياسة الخصخصة :

تعتبر الخصخصة محوراً رئيسياً لسياسة التحرير الاقتصادي وإحدى الوسائل الجذرية للاصلاح والانتقال إلى نظام السوق ، وقد تعرضت لموضوع الخصخصة العديد من الأدبيات وكتابات الاقتصاديين الروس حيث ظهرت وبوضوح الاختلافات في وجهات النظر وبالذات حول أهداف وطرق ومراحل سياسة الخصخصة ، فبينما يشير خولودكوفسكي أ. بأن " تشكيل مايسمى بالشريحة الواسعة للمالكين تحول إلى ظهور فئة صغيرة ورثت واستحوذت على ممتلكات الدولة السوفيتية ، واصبحت الخصخصة وسيلة لتغلغل وانتشار عمليات المضاربة والفساد " .

وترى الأكاديمية زاسلافسكيا ت .ي. (عضوة أكاديمية العلوم الروسية) وغيرها بأن " تخصيص الاقتصاد وتحرير أسواق العمل والسلع قد زاد من حدة التباينات الطبقية للمجتمع الروسي " . [٥] حيث أدت سياسة الخصخصة إلى تغييرات حادة ليس فقط في الشكل القانوني لعلاقات الملكية ، بل في العلاقات فيما بين الشرائح الاجتماعية الأساسية وفي طبيعة وشكل تطور تلك الشرائح .

وبالمقابل ، بالنظر إلى النتائج غير المشجعة لمسار الاصلاحات الاقتصادية وتعثرها ، ترى زيلينكينا ف .أ. " بأن إدارة الملكية – ليس المجال لتقييم سياسة الاصلاح الاقتصادي من عدمه ، إذ يصعب توقع منجزات كبيرة للدولة خلال فترة وجيزة من بداية الاصلاحات " .

مع بداية التحولات السياسية – الاقتصادية الجذرية في روسيا ، بدأت سياسة الخصخصة لمنشآت ومؤسسات القطاع العام بإقرار قانون الخصخصة في يوليو ١٩٩١ وتعيين اناتولي تشوبايس كنائب أول لرئيس الحكومة ورئيس للجنة الحكومية لاملاك الدولة أوائل العام ١٩٩٢.

وتصدرت سياسة الخصخصة قائمة برنامج الاصلاح ضمن السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد وابعاد نفوذ الدولة عن الحياة الاقتصادية وآلية تطورها . وغلب على أهداف واتجاهات سياسة الاصلاح مضمون ايدلوجي سياسي وسيكلوجي أكثر من أن يكون اقتصادياً ، إذ جاء على لسان تشوبايس : " تعتبر الخصخصة بالقسائم برنامجاً كبيراً وشاملاً يغلب عليه الطابع الاجتماعي – السياسي أكثر من الاقتصادي ، وهو بمثابة قاعدة أساسية ومساعدة على خلق الظروف الملائمة لحل المشاكل الاقتصادية " . [٦]

لقد اعتمدت سياسة الخصخصة في تنفيذ برنامجها على تكتيك ذكي تمثل في اشراك المواطنين والقيادات الإدارية في عمليات الخصخصة والتملك ، ولو أن ذلك قد اقتصر على مراحلها الأولى فقط وبصورة نسبية ، حيث ركزت حكومة ياجورجيدار ونائبه اناتولي تشوبايس على نقل الملكية العامة للدولة وبشكل متعمد إلى يد الشريحة الإدارية

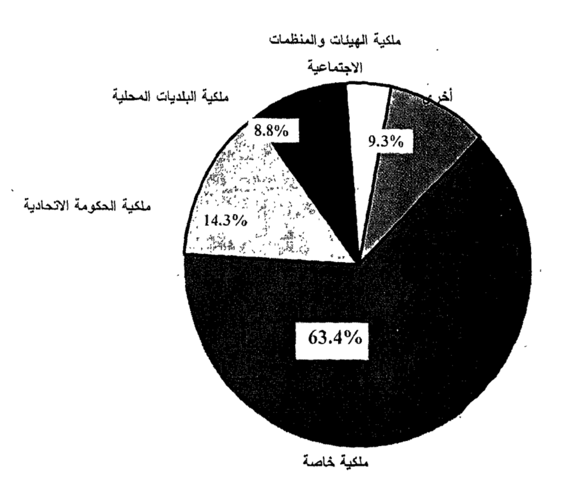
العليا في المؤسسات بهدف الاسراع في تفكيك النظام السابق القائم على الملكية العامة واستبداله ولو شكليا بنظام وعلاقات الملكية الخاصة.

كما لعبت السياسة الاعلامية والترويجية في المرحلة الأولى للاصلاح دوراً هاما في تهيئة وتشكيل الرأي العام ومحاولات اقناعهم بافضلية نظام السوق الحر على النظام الاشتراكي المخطط ودعم سياسة الخصخصة ، والدفع بالمبادرات الذاتية والأعمال الحرة ، ورفعت آنذاك شعارات تحمل مضامين " الاغتناء " و " الثراء " و " الرفاه للمجتمع " ... إلخ ، وحددت السلطة لنفسها مهمة خلق : طبقة الملاك " لتشمل أغلبية السكان الروس كما أكد ذلك الرئيس الروسي بوريس يلتسن بقوله " لسنا بحاجة إلى مئات المليونيرات بل إلى ملايين الملاك " .[٧]

وتتفاوت وتيرة عمليات الخصخصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من بلد لآخر ففي حين كانت التصفية السريعة لنسبة كبيرة من ملكية القطاع العام في هنغاريا وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وغيرها نجد الأمر بطيئاً بعض الشيء في بولندا وبلغاريا وبيلاروس وأوكرانيا مثلاً .إذ أن الاندفاع إلى عمليات الخصخصة ليس مقياساً كاملاً لنجاح الاصلاحات الاقتصادية من عدمه فالعملية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على البيئة الاقتصادية لكل بلد وعلى قوة أوضعف الحكومة وسياستها الاجتماعية وعلى حالة الادخار والنمو في القطاع الغير حكومي والاهداف الاستراتيجية لبرامج الاصلاح .

وفي روسيا بدأ تطبيق سياسة الخصخصة بجملة من الاجراءات ، اشتملت على تخفيض حاد في حجم الدعم المقدم للمؤسسات من ٣٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٦٪ في ١٩٩٤ ،[٨] كما تم خصخصة الموجة الأولى من المنشآت وعددها (٤٨٢٩٥) مؤسسة في عام ١٩٩٢ تبعها (٤٠٥١٩) مؤسسة في ١٩٩٣ وليبلغ اجمالي المنشآت العامة التي تم خصخصتها حتى عام ١٩٩٥ (١١٨٧٩٧) مؤسسة أي مايعادل ٥٦,٧٪ من اجمالي عدد المؤسسات العامة ، [٩] منها ٢٣٪ مؤسسات مملوكة للحكومة الاتحادية و ٦٤,٤٪ مملوكة للبلديات المحلية .[١٠]

<u>توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب أشكال الملكية في نهاية ١٩٩٥</u>



- المصدر : بيانات الجدول (٤٨) في الملحق الاحصائي .

في حين نجد أن عدد المنشآت التي تم خصخصتها في بقية انحاء العالم خلال فترة طويلة نسبياً (١٩٨٠-١٩٩١) لم يتجاوز (٧) آلاف منشأة.[١١]

ومن حيث التوزيع القطاعي العام للمنشآت التي تم خصخصتها كانت ٣٣٪ منها في القطاع التجاري و ٢٠٪ في الصناعة و ١١,٥٪ و ٧,٤٪ في كل من البناء والتغذية العامة (على التوالي) .

كما كانت عمليات الخصخصة أكثر سرعة بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي بلغت حتى بداية ١٩٩٦ مانسبته ٨٤,٣٪ منشأه ، حيث تم خصخصة ٨٤,٤٪ من المنشآت التجارية الصغيرة و ٨٣٪ و ٨٤,٨٪ في مجالي التغذية العامة وخدمات الاسكان والسكان الغير انتاجية (بالتتابع) . وحققت نجاحاً واضحاً في منطقتي شمال وشرق روسيا . وبذلك اصبحت ملكية معظم المنشآت الصغيرة (٩٦٪) حتى أوائل عام ١٩٩٦ في يد القطاع الخاص وبالذات تلك العاملة في النشاطات التجارية وخدمات السوق (٩٩,٢٪) ، و ٩٧,٦٪ في مجال التجارة والتغذية العامة ، و ٩٦,١٪ و ٩٥,٩٪ من المؤسسات العاملة في حقلي البناء والمواصلات والاتصال (على التوالي) .[١٢]

وتقريباً لم يتبق من المنشآت الصغيرة مايتوجب خصخصته بعد استكمال تنفيذ برنامج الحكومة في هذا الصدد .

وبشكل عام يمكن القول بأن خصخصة المشاريع الصغيرة قد ساعدت كثيراً على تحرير النشاطات الاقتصادية وعلى التطبيع النسبي لأوضاع السوق الاستهلاكية في الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية للاقتصاد الروسي .

أما بالنسبة للطرق المتبعة في عمليات الخصخصة فهي متعددة كالبيع لملاك خارجيين أو برد الملكية أو عن طريق تمليك الإدارة والموظفين وهو الاسلوب الشائع في بولندا وسلوفينيا وكرواتيا ورومانيا ، أو الخصخصة بالقسائم كما حدث في ليتوانيا .

ونجد أن روسيا قد جمعت بين اسلوبي " تمليك الإدارة والموظفين " "والخصخصة بالقسائم – الفاوتشر " لكسب تأييد العمال والإدارات والرأي العام لسياسة الخصخصة وامتصاص المعارضة لها .

إلا أن مدراء المؤسسات المخصخصة وفقاً للاسلوب الأول سرعان ماتحايلوا على العاملين وسيطروا على تلك المؤسسات بشراء وامتلاك مايتراوح بين ٨٠-٩٠٪ من الاسهم ومن ثم تحجيم نفوذ العاملين حاملي الاسهم وحتى منعهم باساليب ملتوية وغير قانونية من بيع أسهمهم خارج نطاق المؤسسة ، وفي كثير من الحالات ثبت قيام العديد من المدراء بتحويل بعض أصول وأرباح المؤسسات إلى شركات خاصة بهم .

وينطبق نفس المصير على الاسلوب الثاني " الخصخصة بالقسائم " الذي تبخرت فيه ملكيات المواطنين ، إذ تولد شعور عام لدى أغلبية الروس بالاستياء من اساليب الاحتيال وطرق الخصخصة الملتوية التي أثرت من ورائها حفنة قليلة من المدراء ومن يقف وراءهم في جهاز الدولة الرسمي .

ففي حين رأت الأوساط الرسمية " أن الخصخصة بالقسائم – على حد قول اناتولي تشوبايس – قد خلقت ٤٠ مليون من حاملي الاسهم ... وهو اليوم جيش حقيقي من المالكين ، أي من اصحاب الممتلكات والاسهم والأوراق المالية وعليهم بملء الصوت أن يعلنوا عن أنفسهم " ، [١٣] نجد أن واقع الأمر بعكس ذلك تماماً حيث أشارت العديد من استطلاعات الرأي الموجهة لدراسة وتقييم ردود فعل الرأي العام لسياسة الخصخصة بالقسائم وحول مدى تصديق المجتمع الروسي لأن يجعلهم " الفاوتشر " مالكين حقيقيين ، فكانت نتيجة احدى الاستطلاعات في ابريل ١٩٩٣ تقارب ١٥٪ من العينة المختارة ، والتي رأت أن الفاوتشر خطوة باتجاه ان يصبحوا مالكين ، وزادت تلك النسبة إلى ١٩٪ بنهاية عام ١٩٩٣ ، إلا أنها مالبثت في ابريل ١٩٩٤ أن هبطت إلى ٩٪ بينما زادت نسبة المتشائمين من أن تؤدي عمليات الخصخصة بالفاوتشر إلى أي تحسن في أوضاع ودخول المجتمع لتصل إلى ٦٤٪ .[١٤] نظراً لخيبة أمل الناس وعدم تسلم أغلبية مالكي الفاوتشر أرباح اسهمهم المستحقة ، أو أن الأقلية ونسبتها لاتتجاوز ٥٪ قد تسلم فئات لاتستحق

الذكر، [١٥] بغير مـاوعدهم بـه تشوبايس بأنـه سيكون فـي مقدور أي مواطـن مـن مـالكي الفاوتشر بعد فترة وجيزة الحصول على عائد يعادل قيمة سيارتين " فولجا " ، وهو ماأسماه تشوبايس لاحقا بـ" أزمة انتظار المجتمع لنتائج الخصخصة " .

لقد شاب عملية الخصخصـة فـي روسيا مـن حيث الطـرق والآليـة التـي تمـت بهـا والأهداف التـي رسمت لهـا ضبابيـة شديدة ، وتشوشـت صورتهـا فـي عيون المواطنيـن الروس ، نظراً للظروف والتحولات المتسارعة التي كانت تمر بها روسيا آنذاك ، وغيـاب الارشادات والمعلومات الرسمية والشعبية على حد سواء ، ولعمليات الاحتيال الواسعة التي رافقت تلك السياسات .

واقتصر استيعاب وردود فعل النـاس مـن عمليـات الخصخصـة ومـانتج عنهـا علـى التكهن والاستنتاج وفقاً لتجارب شـخصية ناقصـة فـي هـذا الصـدد ، وعلـى مواقـف سـلبية وتحمل المعاناة بصمت في احيان كثيرة ، وهو ماتتميز بـه سيكلوجية الشـخصية الروسـية التي تشكلت عبر تراكمات قرون عديدة على مدى التاريخ الروسي .

إن تقييم أهمية ومضمون سياسة الخصخصة في روسيا التي تم تنفيذها ابتـداء مـن العام ١٩٩٢ يترافق مع تقييم بقية السياسات والاجراءات الاصلاحية الأخـرى فـي المسـار العام للاصلاحات الجذرية واعادة بناء الاقتصاد الروسي باتجاه نظام السوق فقـد تـم اعـداد برنامج الخصخصة حسب ماتؤكده الوثائق الرسمية وفقـاً لتوصيـات صنـدوق النقـد الدولـي وللروشيته التي صاغها خبراء الصندوق والبنك الدولي في ١٩٩١.

ويرى العديد من الاقتصاديين الروس بـأن برنـامج الخصخصـة والسياسـات الماليـة التي اعدها صندوق النقد لتنفيذها ضمن السياسة العامـة للاصـلاح الاقتصـادي فـي روسـيا تتشابه كثـيراً مـع البرامج والسياسـات التـي يقدمهـا الصنـدوق لاصـلاح اقتصـادات الـدول النامية دون مراعاة خصوصيات الاقتصاد الروسي ومستوى تطـوره ، مـن حيـث مسـتوى التطـور العلمـي التكنلوجـي والقـاعدة الصنـاعيـة ، ومـن حيـث الارتفـاع النسـبي للمســتوى

المعيشي مقارنة بما هو عليه في الدول النامية ، وغياب أسس البناء الرأسمالي لفترة زمنية طويلة ... إلخ .

كما أن تلك السياسات لم تتضمن جوانب التحديث التكنولوجي ولاتساعد حتى على الانتقال إلى اقتصاد السوق إذ لاتتعدى آفاقها تصحيح بعض مسارات التنمية في دول يسودها نظام اقتصاد سوق ضعيف .

لاشك بأن أكثر ماتراعيه سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو مصالح الدول الدائنة ، بتقليص الأعباء الملقاه على موازنات الدول عن طريق تخفيض الدعم والتعويضات التي تقدمها الحكومات للمؤسسات الخاسرة والحصول على ايرادات جديدة من عمليات بيع منشآت ومؤسسات القطاع العام ، لتتمكن تلك الحكومات من الوفاء بديونها وفتح اسواقها ومواردها أمام النشاطات الاقتصادية للدول الغربية المتقدمة باتجاه تعزيز الارتباط الاقتصادي – السياسي . أما المستوى المعيشي للسكان أو حتى النمو الاقتصادي فيأتيان في المرتبة الثانية من اهتمامات الصندوق والبنك الدوليين .

لقد كشفت احدى الوثائق الرسمية المتسربة الدور الرئيسي الذي يلعبه صندوق النقد في توجيه السياسات الاقتصادية لروسيا – كما هو معروف عن علاقات الصندوق مع العديد من الحكومات – ،[١٦] حيث يطالب الصندوق من أجل زيادة موارد الدولة ولحصول روسيا على القرض المتفق عليه (١٠,٢ مليار دولار) بتنفيذ جملة من السياسات أهمها :

– على الحكومة الروسية خلال عام ١٩٩٧ تجنب اتخاذ القرارات والسياسات المركزية إن لم يكن استخدامها حق الفيتو ضد القوانين الصادرة عن مجلس الدوما والهيئات التشريعية والتي تهدف إلى الحد من حقوق الملكية الخاصة للأرض أو من الحق في عمليات شرائها وبيعها وتأجيرها .

– أن يتم خلال عام ١٩٩٧ خصخصة (٥٥٠) مؤسسة بما فيها المؤسسات الاستراتيجية " ترانس نيفت " والمؤسسات الناجحة التي تحقق دخولاً خيالية مثل " روس

جوس ستراخ " و " راو- ياإس روسيا " و " جاز بروم " و " ام . بي . أس " و " روسكي ديزيل " .... إلخ ، إضافة إلى ابعاد الحكومة من امكانية المشاركة وامتلاك حصص معينة في اسهم تلك المؤسسات خلال عمليات الخصخصة .

- حتى ١ يوليو ١٩٩٧ يطالب الصندوق الحكومة بالاسراع في اعادة تنظيم وتصفية المؤسسات الزراعية المدنية وايقاف كافة انواع الاعانات التي تقدمها الحكومة لدعم بعض عمليات الانتاج الزراعي مثل الدعم المقدم لشراء الاعلاف والوقود وغيره ، (٧٠٪ من المؤسسات الزراعية خاسرة ومدينة) .

- إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات الروسية من الخامات الأولية وتخفيضها على الواردات السلعية من البلدان الغربية .

- الالغاء التدريجي للعديد من الاعانات الاجتماعية ، ومضاعفة أسعار استهلاك السكان من الغاز والكهرباء وخدمات السكن الاساسية حتى نهاية العام ١٩٩٧.

- تقليص معاشات التقاعد وايقاف دفع المعاشات للمتقاعدين الذين مازالوا يعملون أو وجدوا لأنفسهم أعمالاً جانبية يحصلون منها على دخل إضافي ، والانتقال إلى نظام معاشات يعتمد على التقسيط المباشر من دخول العاملين .

ويمكن القول بأن أهم مايميز تجربة الخصخصة في روسيا هو :

- ضخامة القطاع العام (قبل الشروع في الخصخصة) وسيطرته على أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد الروسي .

- ان الملكية الجديدة في روسيا لم تورث ولم تكتسب بالجهد الشخصي للافراد ، وانما منحت منحاً من ممتلكات الدولة ووزعت في شكل قسائم اطلق عليها " الفاوتشر " دون أن تعرف الاغلبية قيمتها المعادلة فعلياً كوسيلة لتغيير شكل الملكية .

- التسرع والاستعجال اللامدروس في تنفيذ برنامج الخصخصة وغياب التسجيل والتحديد الدقيق لحقوق ملكية منشآت ومؤسسات القطاع العام فيما بين مختلف الاقاليم والوحدات الادارية الروسية ، الأمر الذي أدى إلى العديد من الخلافات وإلى استغلال تلك الوضعية في عمليات فساد واسعة واستئثار بالممتلكات العامة .

- غياب أو تغييب المعلومات والارشادات الرسمية التي كان من الممكن أن تساعد الناس على اختيار أفضل الطرق لاستثمار الفاوتشرات الموزعة عليهم ، إذ أن قرابة ٤٠٪ من مالكي الفاوتشر وقفوا حائرين لايدرون ماذا يمكنهم العمل بتلك القسائم ، الأمر الذي استغلته وإلى أقصى مدى شريحة الإدارة العليا في المؤسسات المعنية .

- كان من نتيجة الاجراءات والطرق التي نفذت بها سياسة الخصخصة ان استحوذت الشريحة الادارية العليا في مؤسسات القطاع العام ، بطرق مشروعة وغير مشروعة ، على الملكية التي تقع تحت إدارتهم ، أي أن موظفي الحكومة من الفئات العليا – وبصورة لاسابق لها – أنشأوا قطاعاً خاصاً من الممتلكات العامة تم تشغيله لحسابهم الخاص .

- اتجاه الحكومة في برامجها اللاحقة إلى خصخصة منشآت ومؤسسات البنية الاساسية.(١٧)

– إن الوتيرة السريعة لعمليات الخصخصة لم تساعد على توفير الظروف الطبيعية لاكتمال تشكل مؤسسات وهياكل السوق التي مازال يغلب عليها الطابع الشكلي ، فبعد أكثر من خمسة أعوام يلاحظ أن آليات السوق لم تؤد الوظائف المفترض منها ، ولم توفر الظروف اللازمة لتطور نشاطات القطاع الخاص ، واستمرار حالة الركود في نشاطات المؤسسات المخصخصة الصغيرة منها والكبيرة على حد سواء ، من حيث شحة الاستثمارات واقتصارها على توظيف رؤوس أموالها في المجالات المضمونة وسريعة الربحية مثل التجارة وفي الاسواق المالية.

الاصلاحات في القطاعين الزراعي والصناعي :

- الزراعـة :

بدأت الاصلاحات الزراعية في روسـيا عـام ١٩٩٠ بـاقرار مجموعـة مـن القوانيـن الصـادرة عـن جمهوريـة روسيا الاتحاديـة الاشـتراكية السـوفيتية آنذاك كقـانون "اصــلاح الأرض" وقـانون " المـزارع الفلاحيـة " وقـرارات الرئيس الروسـي "بالاسـراع فـي تنفيـذ اصلاح الأرض" "وتنظيم علاقات الأرض" و تطوير الاصلاحات الزراعية فـي روسـيا " وغيرها من القرارات التي تعالج أنماط التنميـة الزراعيـة وأشكال الملكيـة فيهـا ، واحـلال نظام السوق وتوفير الظروف الملائمة للاستثمارات الخاصة فـي القطـاع الزراعـي .. إلـخ بما يتوافق مع الاتجاهات والتغيرات السياسية – الاقتصادية الجارية .

وخـلال الفترة مـن ١٩٩٠ إلـى ١٩٩٥ تغيـرت كثيـراً أوضــاع القطــاع الزراعــي واستبدل احتكار الدولة لملكية الأرض باشكال اخرى كالملكيـة الخاصـة وملكيـة البلديـات والملكيـة الجماعيـة اضافـة إلـى الملكيـة العامـة ، كمـا تغير الهيكـل الاقتصــادي للانتــاج الزراعي باستبدال نظام الكلخوز والسفخوز للانتاج الذي كان سائداً خلال الحقبة السـوفيتية بأنماط انتاجية اخرى ، كالانتاج الجماعي وانتاج التعاونيـات والانتاج بالمسـاهمة واشـكال انتاجية اخرى للقطاع الخاص الذي اصبـح يمتلـك الأرض ووسـائل الانتـاج ويسـاهم بثلثـي الانتاج في القطاع الزراعي مقابل تقلص الانتاج الزراعي للقطاع العام إلى مايقارب ١٤٪ من اجمالي الانتاج الزراعي، [١٨] كما تشير الاحصائيات الرسمية إلى تزايد عدد المزارع الخاصـة التـي تـم تسـجيلها إلـى (٢٨٠,١) ألـف مزرعـة بمتوسط مسـاحة (٤٣) هكتــار ، واصبح مايقارب (٣٧) مليون اسرة روسية تمتلك (٢٩) مليـون هكتـار . غيـر أنـه ورغـم حصول المزارع الانتاجية على الاستقلالية الاقتصادية كاملـة – كنتيجـة لسياسـة الاصــلاح الزراعـي – إلا أنهـا عجـزت عـن رفـع الكفـاءة الانتاجيـة والمسـتوى النوعــي للمنتجـات الزراعية التي مازالت دون المستوى المطلوب بسبب شحة الموارد المالية وتأخر الحكومـة عن تسديد ماعليها من قيمة المنتجات الزراعيـة وحتـى توقفهـا عـن توريـد مـاهو مرصـود للقطاع الزراعي في الموازنة العامة للدولة ، فلم يصرف لـه مـن اعتمـادات ١٩٩٥ سـوى

٢٦٪ من أصل (٣١٥) مليار روبل .[١٩] إضافة إلى ثقل الاعباء الضريبية والشروط القاسية للاقراض وتعذر شراء وسائل الانتاج من الآليات الزراعية فمن بين كل خمس مزارع هناك مزرعة واحدة فقط تمتلك تراكتور ، بل أن أكثر من نصف المزارع القائمة لاتمتلك سيارة نقل واحدة .

الأمر الذي أدى إلى فتور الحماس في الاستثمارات الزراعية ، وتضاؤل عدد المزارع الراغبة في التسجيل الذي تقلص خلال عام ١٩٩٥ ولم يزد عن ٩٠٠ مزرعة بعد أن تسجلت فقط في ١٩٩٣ أكثر من (٨٧,٢) الف مزرعة ، إلى جانب الزيادة الكبيرة في عدد المزارع التي توقفت عن النشاط من حوالي خمسة الاف مزرعة عام ١٩٩٢ إلى (٢٦,٦) الف في ١٩٩٥. [٢٠]

وعلى مدى فترة الاصلاحات الزراعية غلبت على تطور القطاع الزراعي أزمة متواصلة بعض أسبابها موروث من الماضي والبعض الآخر ناتج عن قصور وتعثر سياسة الاصلاح الزراعي والاقتصادي بشكل عام ، ومنها على سبيل المثال اتساع الفجوة فيما بين مستوى اسعار المنتجات الزراعية وأسعار المنتجات الصناعية ، إذ بلغ ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية خلال الاعوام ١٩٩١-١٩٩٥ (٧٧٣) مرة في حين كانت الزيادة في أسعار السلع الصناعية والخدمات المقدمة للقطاع الزراعي (٢٣٣٠) مرة خلال نفس الفترة وبالذات اسعار الطاقة الكهربائية التي تضاعفت (٥٤١٥) مرة ، والوقود والمازوت (٥١٨٤) مرة . حيث عجز المزارعون عن شراء متطلباتهم الانتاجية وتقلصت قدرتهم الشرائية إلى عشر مرات أقل مما كان عليه الوضع قبل ١٩٩٠، وفقد القطاع الزراعي خلال ١٩٩١-١٩٩٥ مايقدر بـ(١٨٣) ترليون روبل .[٢١]

وكان لشحة الاستثمارات وللتدفق الهائل للمنتجات الغذائية المستوردة التي غطت في (١٩٩٦) مانسبته ٧٠٪ من احتياجات السوق الروسية ،[٢٢] أثر سلبي بالغ على مسار الاصلاحات الزراعية حيث تضاعف حجم الواردات من اللحوم بمختلف أنواعها خلال ١٩٩٣-١٩٩٥ فقط إلى (٧-١١) مرة ، ومن البطاط ١٠ مرات والمواد الغذائية للأطفال (٦مرات) ومابين (١١-٣٦) مرة من المشروبات الكحولية المختلفة ... إلخ.

التغيرات في واردات روسيا من السلع الغذائية

الصنف		١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	زيادة المستورد في ١٩٩٥ مقارنة بالمستورد عام ١٩٩٣	
- لحوم طازجة مجمدة	بالألف طن	٧٣,٩	٣٥٨	٥٠٥	٦,٨	أضعاف
- لحوم طيور طازجة مجمدة	بالألف طن	٧٣,٩	٤٩٦	٧٩٧	١٠,٨	أضعاف
- زبدة	بالألف طن	٧٠,١	١٠٣	١٦٧	٢,٤	أضعاف
- زيوت نباتية	بالألف طن	١٠٩	١٥٨	٣٧٠	٣,٤	أضعاف
- مواد غذائية للاطفال	بالألف طن	٤	٨	٢٤	٦	أضعاف
- بطاطا	بالألف طن	٧	١٢٣	٦٩	٩,٨	أضعاف
- فودكا	بالمليون دولار	٤٧,٣	٣٢٥,٥	٥١٤,١	١٠,٩	أضعاف
- نبيذ	بالمليون دولار	٢٠,٣	٢٩٢,١	٥٦٣,٩	٢٧,٩	ضعف
- كحول اثيلي	بالمليون دولار	٧,٦	٧٤,٣	٢٧٤,٩	٣٦,٢	ضعف
- جعة (بيرة)	بالمليون دولار	٨٩,١	٧٦,٦	١٥٩,٨	١,٨	ضعف

- المصدر : الأكاديمية الروسية لعلوم الزراعة ، سافيتسكايا راسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص٢ .

- يلاحظ اختلاف بعض الأرقام عن البيانات الواردة في الجدولين ٣١،٣٠ من الملحق ، وهذا راجع إلى تعدد الاحصائيات الصادرة عن الجهات المسئولة ذات العلاقة وعدم التنسيق فيما بينها .

لقد ساءت العديد من المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي وشملت الأزمة المجالات الانتاجية والمالية والاوضاع الاجتماعية للمزارعين ، إذ تدهورت حصة الانتاج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال ١٩٩٠ – ١٩٩٦ بحوالي ٣٣٪ . وتناقص انتاج الحبوب بنسبة ٤١٪ والمنتجات من اللحوم والألبان بنسبة ٤٧٪ و ٣٦٪ (علي التوالي) . [٢٣]

وبلغت نسبة المؤسسات الزراعة الخاسرة ٧٠٪ ، كما تجاوزت الديون المستحقة عليها في ١٩٩٥ (٢٢) تراليون روبل (٣٩٪ منها قيمة الاستهلاك من الطاقة والوقود) ، وتناقصت معظم منتجات الصناعة الغذائية خلال ١٩٩٠ – ١٩٩٦ إلى أقل من النصف . إضافة إلى التدني الشديد في رواتب العمال الزراعيين إلى أسفل سلم الأجور بما لايزيد عن ٢١٠الف روبل . [٢٤]

أهم المنتجات الزراعية في روسيا

الصنف	متوسط الانتاج السنوي خلال ١٩٨٦-١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٥	١٩٩٦
- حبوب بالمليون طن	١٠٤,٣	١١٦,٧	٨٩,١	٦٣,٤	٩٦,٣
- ألياف الكتان بالألف طن	١٢٤	٧١	١٠٢	٦٩	٥٩
- بنجر السكر بالمليون طن	٣٣,٢	٣٢,٣	٢٤,٣	١٩,١	١٦,١
- عباد الشمس بالمليون طن	٣,١	٣,٤	٢,٩	٤,٢	٢,٨
- بطاط بالمليون طن	٣٥,٩	٣٠,٨	٣٤,٣	٣٩,٨	٣٨,٥
- خضروات بالمليون طن	١١,٢	١٠,٣	١٠,٤	١١,٢	١٠,٧
- لحوم مذبوحة بالمليون طن	٩,٧	١٠,١	٩,٤	٥,٩	٥,٤
- ألبان بالمليون طن	٥٤,٢	٥٥,٧	٥١,٩	٣٩,٣	٣٥,٧
- بيض بالمليار بيضة	٤٧,٩	٤٧,٥	٤٦,٩	٣٣,٧	٣١,٥
- صوف بالألف طن	٢٢٥	٢٢٦,٧	٢٠٤,٥	٩٤,١	٧٧,٤

- المصدر : الأكاديمية الروسية لعلوم الزراعة ، سافيتسكايا راسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ . ص٢.

أهم منتجات الصناعة الغذائية في روسيا بآلاف الاطنان

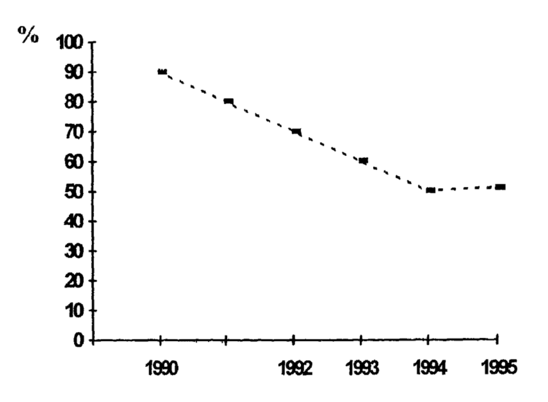
الصنف	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	نسبة الانتاج في ١٩٩٦ مقارنة بانتاج عام ١٩٩٠ (٪)
- لحوم صنف أول	٥٧٦٨	١٦٢٠,١	١٢٧٢,١	٢٢
- منتجات السجق	١٦٨٩	٧٩٠	٧٤٢,٤	٤٤
- ألبان	١٨٢٠٠	٣٨٣٥	٣٥٥٤,٦	١٩
- سمن حيواني	٨٢٨	٣٤٨	٣٦٣,٦	٣٢
- أجبان	٤٣٩,٢	١٨٦,٤	١٦٣,٤	٣٧
- سكر مكرر	٣٧٥٧,٦	٣١٥١,٨	٣٢٨٤,٨	٨٧
- زيوت نباتية	١٠٩٨,٢	٦٦٠,٢	٧٠٩,٦	٦٥
- سمن صناعي نباتي	٨٠٨,٢	١٩٦,٢	١٩٨,٢	٢٥
- حلويات	١٦٩٧,٣	٧٢١,٣	٦٥٥,٧	٣٩
- جعّة (بيرة) بالمليون وحده قياسية	٢٨٤	١٣٨,٥	١٢٩,١	٤٥
- فودكا ومشروبات كحولية اخرى بالمليون وحدة قياسية .	١٢٩	١٠٦,٤	٦٠	٤٦
- كحول اثيلي بالمليون وحدة قياسية	٧٠,٦	٦٧,٢	٤٠,٤	٥٧

- المصدر : الأكاديمية الروسية لعلوم الزراعة ، سافيتسكايا راسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧ ، ص٢.

الصناعة:

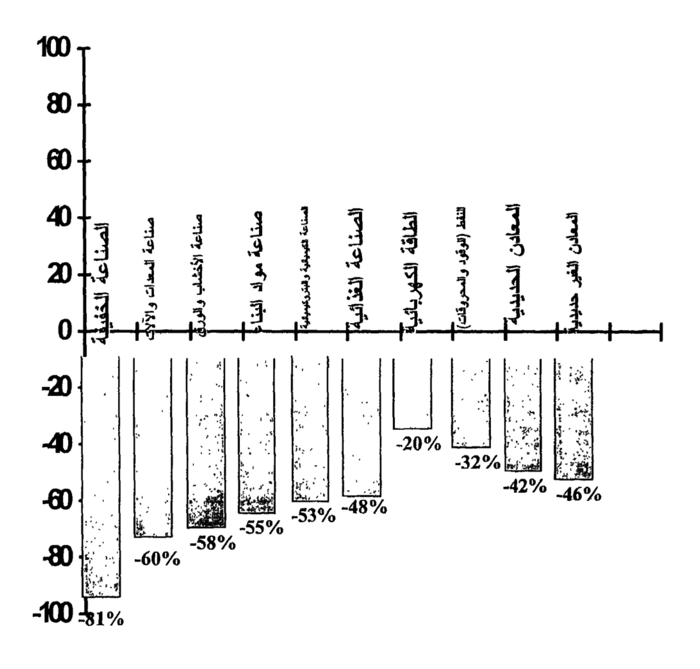
ترافق مع عمليات الاصلاح الاقتصادي في روسيا انخفاض واضح في الانتاج الصناعي وتغير كبير في هيكل القطاع الصناعي عامةً ، وكانت بداية التدهور في ١٩٩٠ بما نسبته ٨٪ ، إلا أن حدته أصبحت أوضح مع بداية تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي وبالذات خلال عامي ١٩٩٢-١٩٩٤ . وبلغت نسبة التدهور في الانتاج خلال الفترة من ١٩٩٠ – ١٩٩٥ أكثر من ٥٠٪ ، [٢٥] شاملاً كافة الفروع الصناعية ، حيث كان أكثرها حدة في الصناعات الخفيفة التي بلغت نسبة التدهور فيها خلال نفس الفترة ٨١٪ وفي صناعة المعدات والآلات (٦٠٪) ، والصناعات الخشبية والورقية (٥٨٪) ، ومواد البناء (٥٥٪) ، ثم في الصناعات الغذائية بنسبة (٤٨٪) بينما كان الانخفاض أقل في انتاج الطاقة الكهربائية وانتاج النفط (الوقود والمحروقات) ٢٠٪ و ٣٢٪ على التوالي ، [٢٦] بسبب استمرار ارتفاع الطلب الداخلي عليها وخاصة في المجالات غير الانتاجية الذي يزيد عن ٢٠٪ من اجمالي الطلب على الطاقة الكهربائية ، وبسبب الامكانية الكبيرة لتصدير منتجات النفط والغاز التي قاربت ٤٠٪ من اجمالي الانتاج النفطي .

التدهور في الانتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٦١) في الملحق الاحصائي .

تدهور الانتاج في أهم الفروع الصناعية خلال الفترة (١٩٩٠–١٩٩٥)



– المصدر: بيانات الجدول (٦١) في الملحق الاحصائي .

إن الطلب الخارجي وحجم التصديريكتسبا أهمية خاصة في تحديد اتجاهات التطور الانتاجي من المواد الخام الأولية ، حيث شكل اتساع نطاق التصدير في روسيا لبعض المنتجات حافزاً قوياً وعاملاً مساعداً في السيطرة النسبية على وتائر التدهور الانتاجي في عدد من الفروع الصناعية مثل انتاج الحديد والالمنيوم والنحاس والاسمدة والاخشاب والورق والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية . (٢٧)

ومن جهة اخرى تراجعت كثيراً صناعة انتاج المعدات والآلات نظراً للتقلص الكبير في النشاطات الاستثمارية على مستوى الاقتصاد عامةً نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وإلى نقص الطلب على المنتجات الروسية من الدول المستقلة ، وبعكس الحال في انتاج وتسويق المواد الخام الأولية تجد المنتجات الصناعية من الاجهزة والمعدات صعوبة بالغة في المنافسة التجارية سواء كان ذلك في الاسواق المحلية أو الخارجية ، إذ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة المبيعات من المنتجات المستوردة، حيث تجاوزت حصة الواردات في التبادل السلعي لتجارة التجزئة في ١٩٩٥ ٥٤٪ مقابل ٢٣٪ عام ١٩٩٢ ، وفي بعض المنتجات المستوردة كأجهزة التسجيل والفيديو والتيلفزيونات الملونة تجاوزت نسبة المبيعات منها عام ١٩٩٥ ٩٠٪ مقابل أقل من ١٠٪ للمنتجات المحلية الروسية .

وفي مجمع الصناعات الحربية تقلصت الاستثمارات الحكومية فيه إلي حد كبير بعد التغيرات الواسعة في الخارطة السياسية للعالم وانخفاض الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات الحربية .

وبرغم أن روسيا – حسب بيانات معهد الابحاث الاستراتيجي في ستوكهولم – تأتي في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تصدير السلاح بعد أن زادت قيمة صادراتها نسبياً من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى قرابة ٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ ، ويتوقع أن تتضاعف إلى ٧ مليار دولار في ١٩٩٧ ، (٢٨) إلا أنه وبالمقارنةبما كانت عليه الأوضاع نجد أن انتاج السلاح في روسيا عام ١٩٩٥ لم يزد عن ٢٠٪ من مستوى الانتاج الذي كان سائداً في ١٩٩١ . (٢٩)

لقد أدى اختلال الأوضاع المالية لمختلف المؤسسات إلى انخفاض الطلب على المنتجات من صناعة الآلات والصناعات الخفيفة ومن ثم هبوط معدلات الانتاج من المعادن والصناعات الكيميائية ، كما كان انخفاض الانتاج في الصناعات الثقيلة والكيميائية والغذائية نتيجة لتدني كفاءة الإنتاج الزراعي وللتقلص الحاد في طلبات القطاع الزراعي من آليات الانتاج المختلفة ومن الاسمدة الكيميائية وفي انكماش الاحتياطي من الخامات الزراعية .

وإلى جانب عامل الانتاج الكمي تلعب التغيرات في الاسعار دوراً مهماً في تباينات الوزن النسبي لبعض الفروع الصناعية مقارنة بغيرها في اطار هيكل القطاع الصناعي عامةً، إذ يلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد حصة الطاقة والمنتجات النفطية التي تعدت أهميتها قطاع التصدير وأصبحت تمثل أساساً هاماً للقاعدة الصناعية بشكل عام ، حيث زاد وزنها النسبي من ١٢٪ في ١٩٩٠ إلى ٣١٪ في ١٩٩٥ .

طبيعي أن تلك الزيادة النسبية ناتجة أيضاً عن تدهور وتأثر الانتاج في الفروع الأخرى ، كما هو الأمر بالنسبة لصناعة التعدين التي زادت حصتها النسبية حسب الاسعار المقارنة (١٩٩٢ = سنة الاساس) من ١٧٪ إلى ٢٢٪ مقابل انخفاض حصة صناعة المعدات والآلات من ٢٠٪ إلى ١٦٪ والصناعة الخفيفة من ٨,٤ ٪ إلى ٤٪.

إضافة إلى ذلك تلعب سياسة توزيع الاستثمارات على مختلف الفروع الصناعية دوراً كبيراً في تشكيل التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي وفي الوزن النسبي لأي من الصناعات ، ففي حين زادت نسبة الاستثمارات في مجمع صناعات النفط والطاقة من ٣٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٦٢٪ من اجمالي الاستثمارات المخصصة للقطاع الصناعي في ١٩٩٥ نجدها قدأنخفضت من ٢٣,١٪ إلى ٨,٣٪ في صناعة الآلات ومن ٣,٣٪ إلى ٠,٧٪ في الصناعات الخفيفة . [٣٠]

وباستثناء مجمع صناعات النفط والطاقة وصناعة المعادن التي تعتبر من الصناعات الرابحة والقادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية تعاني بقية الفروع الصناعية من

تدني الكفاءة الانتاجية وعجزها عن تسويق منتجاتها وبالتالي ترجيح استمرار تدهور أوضاعها ولو على المدى المنظور .

وبشكل عام يمكن ارجاع التغيرات الجارية في القطاع الصناعي وتردي أوضاعه خلال فترة الاصلاح الاقتصادي إلى جملة من العوامل :

– إيقاف الدعم المالي – الاقراضي الذي كانت الحكومة بموجبه تقوم بتغطية العجز وتمويل شريحة عريضة من المؤسسات الانتاجية سواء تلك الغير قادرة على المنافسة في الاسواق أو المؤسسات ذات الاهداف الاجتماعية .

– أدت سياسة تحرير التجارة وفتح الاسواق المحلية لتدفق المنتجات المستوردة من الخارج إلى تقلص الانتاج من الصناعات المحلية .

– عدم كفاءة القطاعين الصناعي والزراعي الذي أدى إلى تقلص الطلب وانخفاض الانتاج في الفروع الصناعية المختلفة .

– انخفاض الطلب الاستهلاكي المحلي وطلب البلدان المستقلة على المنتجات الصناعية الروسية ، نتيجة لتدني دخول المواطنين وانخفاض القدرة الشرائية .

– ارتفاع اسعار المنتجات المحلية واقترابها من مستوى الاسعار العالمية مع مستوى جودة لايرقى إلى المنافسة ، والذي أدى بدوره إلى انكماش أو توقف العديد من المؤسسات الصناعية .

– تقلص حجم الاستثمارات الحكومية في القطاع الصناعي بما في ذلك الاستثمار في الصناعات الحربيه واحجام رؤوس الأموال المحلية أو الاجنبية عن الاستثمار في ظل أوضاع سياسية واقتصادية غير مستقرة .

التجارة الخارجية :

على مر فترات زمنية متعاقبة يلاحظ ان روسيا ضمن التقسيم الدولي للعمل قد تقوقعت في دائرة تصدير الخامات والمواد الأولية .

واقتصرت حاجة وطلب السوق العالمي - وفي كل الأوقات - على المنتجات الروسية من المواد الخام والمنتجات الأولية النصف مصنعة ، لتصبح روسيا من خلال هذه الوضعية في دور الدولة المنتجة للثروات والموارد الطبيعية لصالح التقدم الاقتصادي الغربي ، دون ان يكون لذلك مردود ايجابي للتحديث الصناعي والتكنلوجي محلياً .

كما ان الكثير من الشواهد تثبت بان الاقتصاد الروسي غالباً ما تجاوب مع احتياجات الغرب وتكيف بما يلي متطلبات التقدم الصناعي الاوربي .

ففي عهد بطرس الأول عندما تطور في أوربا الأنتاج الصناعي المانفكتوري تحولت الصادرات الروسية من المنتجات الزراعية إلى تصدير المواد الخام الصناعية وبالذات الحديد والأقمشة والكتان التي بلغت ما نسبتة ٤٠٪ من اجمالي الصادرات الروسية إلى أوربا .

وفي القرن التاسع عشر عندما كانت أوربا والثورة الصناعية في ذروتها ، وعلى أثر تدفق القوى العاملة ورؤوس الأموال من القطاع الزراعي إلى الصناعة ، الأمر الذي أثر سلباً على نمو الزراعة في اوربا ، انعكس ذلك وبشكل قوي على الصادرات الروسية التي طغت عليها ومن جديد الصبغة الزراعية ، حيث مثلت مبيعات المنتجات الزراعية إلى الخارج فقط خلال العشر سنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ما يقارب ٨٠٪ من اجمالي الصادرات بما في ذلك صادرات الحبوب التي بلغت ٤٠٪ . فقد كانت روسيا قبل قرن من الزمان بمثابة مستودع غذائي ضخم للقارة الأوربية ، وكان ترتيبها السادس في قائمة دول العالم المصدرة للغذاء قبل هولندا .

وعندما رافق النهضة الصناعية في أوربا والغرب احتياج ملحّ لاستغلال مصادر جديدة للطاقة ، كان لروسيا - بمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية - أن تمكنت وحدها في عام ١٩٠٠ من انتاج ٥٢٪ من الأنتاج العالمي للنفط .

أما خلال الحقبة السوفيتية فقد كان الأتحاد السوفيتي السابق وخاصة منذ السبعينات مصدر أساسي للطاقة والخامات ، مشكلاً بذلك أهمية كبيرة لدوران العجلة الأقتصادية

للبلدان الغربية ، حيث اتضح ذلك وبشكل جلي خلال أزمة النفط العالمية في منتصف السبعينات وبداية الثمانينات عندما تضاعفت أصادرات السوفيتية من النفط لتغطية النقص في اسواق الدول الصناعية المتقدمة ، فبعد ان كانت صادرات الاتحاد السوفيتي من النفط عام ١٩٧٠ لاتتجاوز ٨٪ من اجمالي الصادرات ، تضاعفت عام ١٩٨٠ لتبلغ ٣١٪ ثم إلى ٣٧٪ عام ١٩٨٥ . ناهيك عن الدعم الذي كان يقدمة الأتحاد السوفيتي للدول الأشتراكية في شكل فارق أسعار الصادرات النفطية والمقدر في ١٩٩٠ بـ٥٨ مليار دولار.[٣١]

ومع إنهيار الاتحاد السوفيتي واصلت روسيا نفس الدور الاقتصادي السابق بتصدير مصادر الطاقة والمواد الخام الأولية ، مع فارق أن عمليات التصدير التي تمت في التسعينات كانت وفق ظروف وأسعار غير مجدية للاقتصاد الروسي ، إذ نمى وبشكل ملحوظ حجم الصادرات إلى العالم الخارجي ، في الوقت الذي انخفضت فيه الاسعار العالمية للنفط والغاز ، فقد انخفضت خلال الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٤ قيمة صادرات النفط بنسبة ٢٢٪ ، وعائدات الغاز المصدر بأكثر من ١٤٪ ، بينما زادت حجم الصادرات النفطية ومنتجاتها من ٩١,٥ مليون طن عام ١٩٩٢ إلى ١٧٥,٦ مليون طن في ١٩٩٤ . كما زادت صادرات الغاز الطبيعي من ٨٧,٩ مليار متر كعب في ١٩٩٢ إلى ١٨٤,٧ و ١٩٢,٣ مليار متر مكعب في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي .[٣٢]

وإلى جانب النفط والغاز اللذين يحتلان المكانة الرئيسية في الصادرات الروسية هناك خامات أخرى كالمعادن والمنتجات الخشبية والورقية ، حيث تضاعفت صادرات المعادن الحديدية إلى العالم الخارجي – باستثناء بلدان اتحاد الدول المستقلة – خلال الفترة من ١٩٩٢ – ١٩٩٥ قرابة ثلاث مرات ، وزادت الصادرات من الحديد الزهر خلال نفس الفترة بنسبة ٤٥٪ والنحاس ١٣٨,٨٪ ، والالمنيوم بنسبة ٨٧,٦٪ ، والاخشاب ٤٠,٣٪.[٣٣]

إن التغير في هيكل الصادرات الروسية يظهر وبوضوح في القطاع الصناعي ، وخاصة في قطاع التعدين الذي زادت حصته من ٩,٢٪ في ١٩٨٩ إلى ١٥٪ في ١٩٩٤

ثم إلـى ١٨٪ من اجمالـه الانـتـج الصنـاعي عـام ١٩٩٥ ، وهـو مـايمثل ٢-٤ أضـعـاف متوسط انتاج قطاعات التغذين في الدول الصناعية المتقدمة . الأمر الذي يمكن اعتباره من المؤشرات المميزة لاتجاهات تطور الاقتصاد الروسي .

أما فيما يتعلق بصادرات روسيا إلى العالم الخارجي من السلع والمصنوعات الجاْزة فلم تتجاوز نسبتها عـام ١٩٩٥ الــ ١٠٪ بمـا فـي ذلـك الاجهـزة والمعـدات ووسـائل المواصلات والسلع الاستهلاكية المختلفة ، منهـا مانسبته ٧٪ تمثل المصنوعـات الجـاهزة المصدرة مثـل معدات ووسـائل النقل والمواصـلات (باسـتثناء الطـيران) والاجهـزة التقنيـة الكهربائية وغير الكهربائية (فيما عدا اجهزة الاتصال والكمبيوتر) ، بينمـا الصـادرات مـن المنتجات الغذائية والمشروبات والملابس والجزم والمصنوعات الجلدية والمعدنية والآثـاث فلم تزد جميعها عن نسبة ١٪ من اجمالي الصادرات .

وبالنسبة لتقسيم صادرات روسيا المصنعة من حيث المستوى التقني فتبين الدراسات الصـادرة عـن المعهد الروسـي للابحـاث العلميـة لحالـة الاسـواق " فنيكـي " بـأن معظـم الصـادرات (٥٥٪) هـي عـبـارة عـن منتجـات ذات مسـتوى تقنـي متدن ، ومانسـبته ٤٠٪ مصنعة وفقاً لمستوى تقني متوسط وفقط ٥٪ من المنتجات المصدرة مصنعة بتقنية عالية ، وهي نسبة متدنية جداً اقل بكثير من المتوسط السائد في بلدان منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنمية .

إن مايمكن ملاحظته خلال الفترات الزمنيـة المتعاقبـة لروسـيا أو الاتحـاد السـوفيتي السابق هو أن تخصصـهـا فـي انتـاج وتصديـر المـواد الأوليـة والخامـات قد كـان ومـازال مستمراً حتى وقتنا الحاضر ، وإن روسـيا لـم تتمكـن - ولا فـي أي فـترة - مـن تغيير أو تنويع هيكل صـادراتها.

ورغم أن روسيا تشغل المرتبة الأولى في العالم في انتاج الغاز الطبيعي ومن حيـث امتلاكها لأكبر احتياطي منه ، والمرتبة الثانية في احتياطي البترول ، إلا أنها لم تطور من تكنلوجيا وتقنيات استكشافه واستخراجه..

فكما لم يكن لتدفق الصادرات الزراعية الروسية على أوربا بداية القرن الحالي أية نتائج ايجابية ملموسة على تطوير تقنيات الانتاج الزراعي وتحديثها آنذاك ، كذلك الأمر ينطبق في الوقت الحاضر على قطاع استكشاف وانتاج النفط والغاز وبقية الخامات الأولية، بالرغم من المقومات العلمية الكبيرة وماتمتلكه روسيا من موارد بشرية وكوادر علمية وغزارة في مواردها الطبيعية والمادية .

- ألعلاقات التجارية الروسية في التسعينات :

شهدت الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ تطوراً ملحوظاً في العلاقات التجارية لروسيا مع العالم الخارجي ، كنتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة فقد زادت الصادرات الروسية إلى الخارج من ٥٣,٦ مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى ٨١,٦ مليار في ١٩٩٥ ، كما تزايدت الواردات - بما في ذلك التجارة غير النظاميه - من ٤٣ مليار إلى ٦٠,٨ مليار دولار خلال نفس الفترة ، [٣٤] حيث تشكلت آلية الاستيراد في روسيا وفقاً للعديد من المؤثرات أهمها :

- وتيرة التضخم النقدي وتغيرات أسعار صرف الروبل .
- تغير هيكل احتياجات السوق الداخلي .
- كمية البضائع التي تصل إلى الاسواق والواردة من الدول النامية مقابل تسديد ديونها في شكل سلعي .
- التغيرات في الرسوم الجمركية على الواردات .
- التغيرات في الدخول والقدرة الشرائية للمستهلكين .

لقد بلغت الواردات من العالم الخارجي عام ١٩٩٥ - باستبعاد الواردات من البلدان المستقلة ودون احتساب التجارة غير النظاميه - ماقيمته ٣٣,١ مليار دولار ، كان أهمها الواردات من المعدات والآلات ووسائل المواصلات (٣٧,٧٪) ، ومن المواد الغذائية بنسبة (٢٨,٩٪) . [٣٥]

وتمتلىء الاسواق الروسية بالسلع المستوردة سواء كان ذلك من المواد الغذائية أو غيرها كنتيجة طبيعية للتدهور الشديد في الانتاج من الصناعات الغذائية والخفيفة الاستهلاكية على حد سواء ، إذ تغطي الواردات من المواد الغذائية – حسب التقديرات الرسمية – ٧٠٪ من احتياجات روسيا ، [٣٦] وهي نسبة كبيرة جداً ومؤشر خطير لغياب السياسة الحكومية في مجال تحقيق الأمن الغذائي وينذر – في حالة استمرار الأمر – بتبعات قد تهدد الاستقلال السياسي – الاقتصادي .

أما هيكل صادرات المنتجات الروسية إلى العالم الخارجي فيبدو أن الدور التقليدي لروسيا ضمن نظام التقسيم الدولي للعمل – باستثناء صادرات السلاح – مازال مستمراً إذ تتكون معظم صادراتها من المواد الخام الأولية ، ففي حين كانت قيمة اجمالي الصادرات الروسية إلى الخارج عام ١٩٩٥ – دون احتساب الصادرات إلى البلدان المستقلة – قد بلغت ٦٦ مليار دولار نجد أن حوالي ٤٠٪ منها تشكل الصادرات من المنتجات النفطية والمعدنية ، و ٢٩٪ معادن واحجار كريمة ومنتجاتها ، بينما لم تتجاوز الصادرات من الاقمشة والمنتجات النسيجية مثلاً ١,٢٪ . [٣٧] ووصل حجم الصادرات الروسية عام ١٩٩٥ إلى العالم الخارجي – بما في ذلك الدول المستقلة – من النفط الخام والمنتجات النفطية ١٦٩,٤ مليون طن ، و ١٩٢,٣ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي و ٢٩,٩ مليون طن فحم حجري وماقيمته ٥,٦ مليار دولار من المعادن الحديدية .[٣٨]

ومن حيث التوزيع الجغرافي لأهم الدول التي ترتبط مع روسيا بعلاقات تجارية (من غير الدول المستقلة) ، يلاحظ أن المانيا الاتحادية تتصدر القائمة حيث بلغت قيمة الصادرات الروسية إليها ٦٠٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ في حين بلغت الواردات الالمانية ٦٥٣٦ مليون دولار أي مانسبته ١٤٪ من اجمالي الواردات الروسية ، [٣٩] تليها الولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة الصادرات إليها ٥,٤٪ من اجمالي الصادرات الروسية لنفس العام ، ثم استراليا والصين وايطاليا وهولندا بالتسلسل .[٤٠]

أما العلاقات التجارية لروسيا مع الدول المستقلة فأهمها حجماً التبادل التجاري مع اوكرانيا التي رغم فتور العلاقات السياسية بين البلدين إلا أن النمو التجاري بينهما قد زاد

وبشكل ملحوظ في الآونة الاخيرة إذ بلغ حجم الصادرات الروسية إليها ماقيمته ٦٨٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٥ ، بينما وصل قيمة ما استوردته روسيا منها ٦٦١٧ مليون دولار، تليها كل من كازاخستان وبيلاروس .[٤١]

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري لروسيا مع البلدان العربية يلاحظ أن الصادرات الروسية إلى مصر – ولو أنها محدودة – كانت اكثر من غيرها بين الدول العربية وزادت قيمتها من ٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٣ لتصل إلى ٦٦ مليون في ١٩٩٥ بينما نجد أن واردات روسيا من مصر وعلى العكس قد تناقصت من ١٤٤ مليون إلى ٣٧ مليون دولار خلال نفس الفترة، يلي مصر كل من الامارات العربية المتحدة والجزائر وسوريا ثم المغرب وبالمقابل نجد أن العلاقة التجارية بين روسيا واسرائيل قد نمت خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٥ بوتيرة متصاعدة تصديراً واستيراداً ، حيث بلغت الصادرات الروسية إلى اسرائيل ماقيمته ٨٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٥،وإذا ماقورن حجم التعامل التجاري لروسيا مع اسرائيل بالنسبة لحجم التعامل الروسي مع الدول العربية الخمس مجتمعه،سيلاحظ أن روسيا صدرت إلى اسرائيل في ١٩٩٥ مانسبته ٧٣,٥٪ من اجمالي الصادرات الروسية إلى الدول العربية المذكورة ، بينما استوردت روسيا من اسرائيل وحدها مايقدر بـ (١٢٦,٦٪) من مجموع وارداتها من الدول العربية الخمس مجتمعة في نفس العام .[٤٢]

بل ان الأكثر إثارة هو في أن الدولة الروسية قد اصبحت تتلقى قروضاً من اسرائيل، التي قدمت خلال زيارة نيتينياهو إلى موسكو في أوائل ١٩٩٧ قرضاً بمبلغ خمسين مليون دولار يخصص لتطوير الانتاج الزراعي في روسيا .

وقد سعت الحكومة الروسية بهدف تنظيم النشاطات التجارية مع الخارج وحماية المنتجات المحلية أن اتخذت في اوائل ١٩٩٦ جملة من الاجراءات برفع الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع المستوردة وتقليص استيراد بعضها ، اضافة إلى تنشيط الصادرات وتشجيع عمليات تصدير المنتجات المصنعة ، وتقديم الضمانات الحكومية لعمليات التصدير المختلفة .[٤٣] إلا أن تلك السياسة قد تعثر تنفيذها بالشكل المطلوب بسبب

تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية الدولية ، فعلى سبيل المثال اصدرت وزارة التجارة الروسية في ٣ فبراير ١٩٩٦ قرارين الأول يرفع نسبة التعرفة الجمركية على استيراد الفودكا إلى ١٢٠٪ والثاني يوقف استيراد الدجاج الأمريكي إلى الاسواق الروسية التي تكلف نصف مليار دولار سنوياً (وهي أرجل دجاج مجمدة يطلق عليها في الشارع الروسي تسمية " سيقان بوش " ، وتلاقي اقبالاً كبيراً في اسواق روسيا) ، وذلك بهدف حماية الانتاج المحلي بالنظر إلى انخفاض تكلفة انتاج ونقل الدجاج الامريكي إلى الاسواق الروسية والتي لم تتجاوز ٩٠٠٠ - ١٠٠٠٠ روبل للكيلو الجرام الواحد ، مقابل ١٥٠٠٠ روبل لانتاج كيلو جرام من الدجاج المحلي .

الأمر الذي دفع نائب الرئيس الامريكي البرت جور إلى الاحتجاج على القرار الروسي وتوجه بنقده إلى رئيس الوزراء تشيرنوميردن ، وطالب صندوق النقد الدولي بالتدخل لارغام الجانب الروسي على الاستمرار في شراء الدجاج الامريكي تحت ذريعة الوقوف ضد السياسات المقيدة لحرية التجارة والتي تتعارض مع نظام الاقتصاد الحر .

وبصرف النظر عن أن ٤٠٪ من انتاج الدواجن الامريكية المصدرة إلى روسيا يمتلكها احد اصحاب رؤوس الاموال في ولاية " كانزاس " الأمريكية الذي يعتبر احد الممولين الرئيسيين للحملة الانتخابية لبيل كلينتون ، (علماً بأن كلينتون قد كان محافظاً لنفس الولاية قبل انتخابه لمنصب رئيس الولايات المتحدة) ، إلا أن الأهم هو أن معارضة الحكومة الروسية لتلك الاحتجاجات ورفضها تعديل سياستها على اعتبار أن أوربا نفسها تفرض جمارك عالية على منتجات النسيج والسجاد المستوردة من روسيا ، قد فشلت ورضخت في الأخير أمام ضغوط صندوق النقد والولايات المتحدة واستأنف استيراد الدجاج الأمريكي إلى الأسواق الروسية .

ومن جهة ثانية اشترط صندوق النقد الدولي لتقديمة القرض البالغ ١٠,٢ مليار دولار ان تلغي روسيا الرسوم الجمركية المفروضة على صادراتها من النفط والغاز ، حيث تعثرت كافة محاولات الحكومة الروسية لاقناع الصندوق بابقاء تلك الرسوم ، وكان

آخرها طلب روسيا خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الروسية – البريطانية المشتركة في لندن (يوليو ١٩٦٦).. بتوسط بريطانيا لدى الصندوق .

إلا أن النتيجة لم تتغير واضطرت روسيا لالغاء تلك الرسوم ابتداء من ١ يوليو ١٩٩٦، [٤٤] والتي بالغائها فقد الاقتصاد الروسي ايراداً كبيراً ومصدر دخل هام .

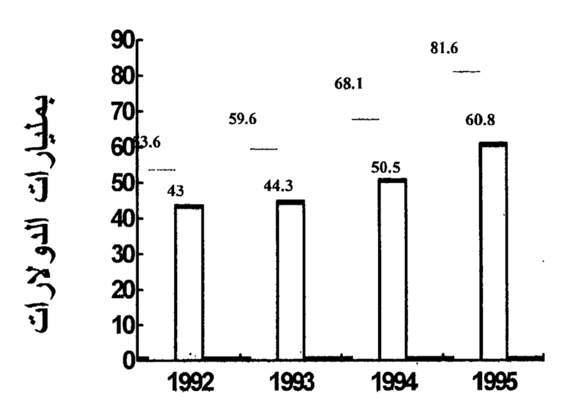
وإجمالاً يمكن القول بأن أهم العوامل المؤثرة على تنمية الصادرات – باستثناء الصادرات من النفط والغاز – وعلى تطور العلاقات التجارية الروسية مع العالم الخارجي تتمثل في استمرار تدهور الانتاج الصناعي وضعف الاستثمارات في المجالات الانتاجية ، وعدم قدرة المنتجات الروسية على المنافسة في الاسواق الخارجية وخاصة المعدات والتجهيزات ... إلخ .

تطورات التجارة الخارجية في روسيا

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)

صادرات

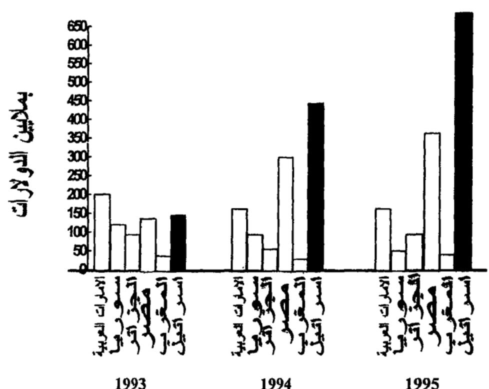
واردات



- المرجع : بيانات الجدول رقم (٢٧) في الملحق الاحصائي .

الصادرات الروسية إلى اسرائيل وأهم الدول العربية

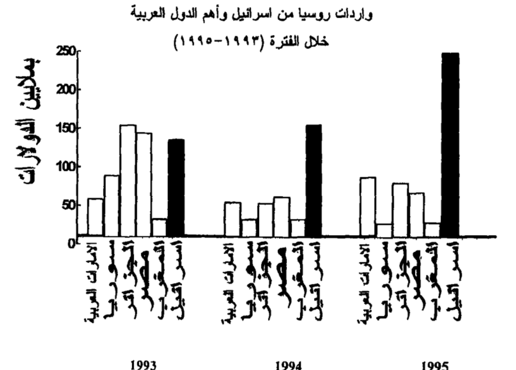
خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٣٧) في الملحق الاحصائي .

واردات روسيا من اسرائيل وأهم الدول العربية

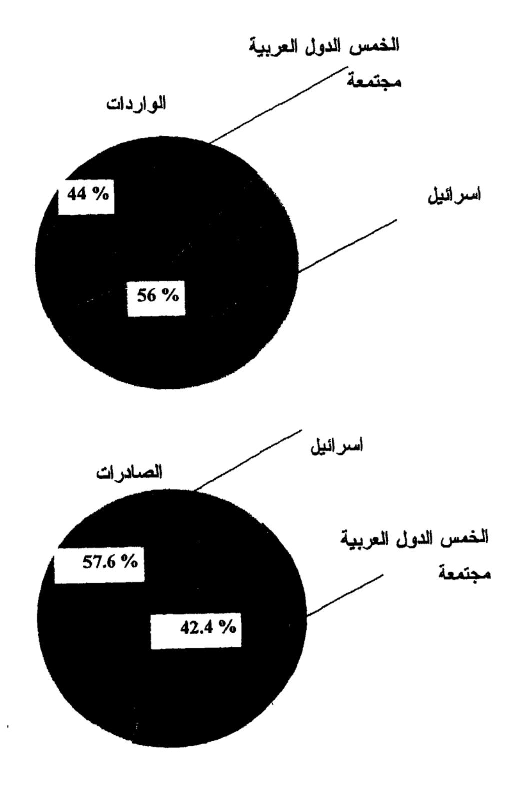
خلال الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٣٧) في الملحق ألاحصائي .

مقارنة حجم التعامل التجاري الروسي مع اسرائيل والخمس الدول العربية مجتمعة

(الامارات ، سوريا ، الجزائر ، مصر ، المغرب) في ١٩٩٥



التكامل الاقتصادي مع البلدان المستقلة :

كان الاقتصاد السوفيتي اقتصاداً مغلقاً ويعتمد على التخصص والتكامل دون التنويع في مختلف اقاليمه وجمهورياته ، وبالتالي فإن تجارته مع العالم الخارجي كانت محدودة ، واقتصر الجزء الأكبر من عمليات التبادل التجاري على التجارة الداخلية فيما بين الجمهوريات ، ففي عام ١٩٨٩ مثلاً كان أكثر من ٩٠٪ من تجارة بيلاروس و ٧٠٪ من صادرات روسيا تتوزع على الجمهوريات السوفيتية الاخرى ، وبلغ اجمالي التبادل التجاري فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة عامةً لنفس الفترة مانسبته ٨٠٪ .[٤٥]

وبانهيار دولة الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١ انهارت ايضاً الوحدة الاقتصادية التكاملية التي كانت قائمة بين خمسة عشر جمهورية سوفيتية وأنشئ على انقاضها ماسمي باتحاد الدول المستقلة كشكل من أشكال الطلاق ، إذ تميزت تلك الفترة بتسابق تلك الجمهوريات فيما بينها لاقتسام ثروة قومية هائلة تراكمت عبر اجيال خلال الحقبة السوفيتية ، وسعت الدول المستقلة كل على حده إلى الاندماج في السوق العالمي متنافسةً للحصول على القروض والمساعدات الخارجية ولاجتذاب الاستثمارات الاجنبية إلى بلدانها، الأمر الذي كان من نتائجه انقطاع الصلات التجارية والتبادل السلعي فيما بينها ، واقتصرت العلاقات على الاشكال الثنائية ، بل أن بعض البلدان المستقلة قد عملت على اغلاق اسواقها امام بعضها الآخر مما أدى إلى ندرة وشحة كبيرة لاصناف عديدة من البضائع والحاجيات الاساسية في مدن واقاليم مختلفة مقابل تكدسها في اقاليم اخرى ، وهو ماساهم وبشكل اساسي في تدهور الانتاج الاقتصادي والنشاطات الاستثمارية على حدٍ سواء ، ومن ثم التصاعد الهائل لمعدلات التضخم الذي أفضى إلى ارتفاع شديد في تكاليف الحياة وتدني المستوى المعيشي .

وخلال خمسة اعوام منذُ إنشاء اتحاد الدول المستقلة تقلصت حصة البلدان المستقلة في التجارة الخارجية الروسية إلى الثلث وبالكاد وصلت إلى ٢٠٪ مقابل ٦٠٪ في نهاية الثمانينات كما تضاعفت المتأخرات من ديون الدول المستقلة والمستحقة لروسيا لتصل في بداية ١٩٩٦ إلى ١٦ ترليون روبل معظمها قيمة الصادرات النفطية والغازية .

لقد زادت التباينات – بعد انقطاع العلاقات الاقتصادية – فيما بين مستويات التطور الاقتصادي والسياسي للبلدان المستقلة حديثاً ، وبدأت المساعي الأولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لتلك البلدان كل على حده ، خاصة بعد أن اصبح من الواضح أن اعادة اقامة وحدة فيدرالية بالشكل الذي كانت عليه أو حتى كونفدرالية – على المدى المنظور – أمراً مستحيلاً .

إلا أنه وبالمقابل تعذر في الوقت نفسه انفراد أي من الدول المستقلة بتنمية اقتصادية ذاتية بمعزل عن البيئة الاقتصادية المحيطة .

ومن هنا بدأت المساعي الجادة لاعادة خلق علاقات اقتصادية فيما بين الدول المستقلة ، ولكن على قاعدة اقتصاد السوق والمصالح المتبادلة ودون أن يكون لاختلاف الانظمة السياسية أثرعلى تعزيز الروابط الاقتصادية .

لقد شكل العام ١٩٩٣ منعطفاً جديداً في طبيعة العلاقات الاقتصادية للدول المستقلة وخاصة بعد التوقيع في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣ على اتفاقية انشاء اتحاد اقتصادي يقوم على أسس جديدة أهمها طوعية الانضمام وأن يشمل نظام السوق كامل المنطقة وضمان حرية انتقال البضائع والمنتجات وكذا العمالة ورؤوس الأموال .

تلا ذلك تقديم العديد من المبادرات ولو في شكلها النظري ووقعت المئات من الاتفاقيات للخروج من الأزمة الاقتصادية من بينها محاولة إنشاء منطقة الروبل ، وإنشاء المناطق التجارية الحرة ، ودعم منتجات المؤسسات التعاونية والمنتجات الوطنية للبلدان المستقلة ، والتعاون في مجال الاستثمارات ومحاربة السياسات الاحتكارية .... إلخ .

ووقعت كل من روسيا وبيلاروس وكازاخستان اتفاقيات جمركية ثلاثية يتم بموجبها الغاء الحدود الجمركية بين الثلاث الدول .

وبشكل عام يمكن القول بأن مستويات التعاون الاقتصادي والتكامل فيما بين الدول المستقلة قد تبلورت في ثلاثة محاور رئيسية :

– الأول فيما بين روسيا وبيلاروس وهو الشكل الأكثر فعالية من غيره نظراً

للقواسم المشتركة الكبيرة فيما بين الدولتين قومياً واقتصادياً وسياسياً حيث وقعتا وتنفذا العديد من الاتفاقيات الثنائية التجارية والاقتصادية .

– الثاني ويتمحور فيما بين روسيا وبيلاروس وكازاخستان وكيركيزيا وهو الشكل القائم أساساً عل التعاون والتنسيق النسبي في مجال الغاء العوائق الجمركية وتأمين حرية انتقال البضائع .

– الثالث فيما بين الدول المستقلة الاثنتي عشر عامةً وهو اطار يغلب عليه الطابع الشكلي، وفيه تضعف كثيراً فعاليات التعاون الاقتصادي والتكاملي ، كما تفتقر فيه عملية تنفيذ الاتفاقات التكاملية إلى الجدية اللازمة .

إن الآلية التكاملية متعددة الاطراف بشكلها المتبع وبالطرق المستخدمة قد أدت إلى عدم توافق المصالح الحالية وإلى الشك في جدوى التعاون المستقبلي نظراً لاختلاف مفاهيم الوحدة الاقتصادية المطلوبة من دولة لاخرى ، إذ أن كل من تلك الدول تسعى للاستفادة من التكامل الاقتصادي بشكل آني ومعطية لنفسها الأولوية دون غيرها لحل مشاكلها الاقتصادية ، وخاصة فيما يتعلق بالديون المتراكمة والتسهيلات الجمركية والاسعار والحصص التجارية .... إلخ إضافة إلى غياب آلية ملزمة لاطراف الاتحاد بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة وغياب جدولة زمنية لاستحقاق الديون المتأخرة ، الأمر الذي حتماً لايتوافق مع المصالح الروسية (مصالح الأخ الأكبر) .

فقد تشكلت خلال الخمسة اعوام – منذُ تأسيس اتحاد الدول المستقلة – حوالي خمسين لجنة ومجلس ، وحتى أواخر ١٩٩٦ وقعت ٧٨٩ اتفاقية بهدف تنسيق وتكامل الدول المستقلة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، نفذت منها فقط وبشكل نسبي ٢٥٠ اتفاقية ، [٤٦] وظلت معظم الاتفاقيات حبراً علي ورق ودون تنفيذ بسبب غياب آلية محددة بخطوات ومراحل تنفيذها ولفتور الحماس أصلاً لتعزيز الروابط الإقتصادية ، إذ أن مسألة تقارب موسكو مع بقية الدول المستقلة يتم بشكل موسمي وغالباً عندما يواجه حكام الكرملين أزمات أو ظروف حرجة تستدعي دعم تلك الدول كالانتخابات الرئاسية التي كان يلتسن في أمس الحاجة لتأييد قادة الدول المستقلة لدعم موقفه الانتخابي ، أو عند تزايد نفوذ

القوى الاسلامية على الحدود الجنوبية للجمهوريات المستقلة (افغانستان والمعارضة الاسلامية الطاجيكية) ، أو عندما تحرك حلف الناتو للتوسع شرقاً لضم دول من أوروبا الشرقية وحتى من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ... إلخ .

وفيما عدا ذلك فالعلاقات التي تربط موسكو ببقية الدول المستقلة باستثناء بيلاروس يعتريها الفتور ومعظم الاتفاقيات التي توقع معها تتم خلال الاحداث والأزمات التي تواجهها وفي الاساس موسكو ، وهي ماتلبث أن تظل حبيسة الادراج بعد مرور الأزمة أو أن ينفذ منها شيئ يسير .

كما أن عدم ثبات العملات الوطنية وعدم قابليتها للتحويل ، إضافة إلى تباين مناهج الاصلاح الاقتصادي واختلاف اتجاهات إعادة البناء من دولة إلى أخرى قد أثر سلباً على تنمية العلاقات الاقتصادية .

ومن عوائق التقارب الاقتصادي للدول المستقلة أيضاً محاولات البعض تطبيق الآليات التقليدية في تطوير العلاقات التكاملية الاقتصادية ، والسعي إلى خلق علاقات السوق دون قاعدة تنظيمية ودون استثمارات وبغياب اسواق العمل والمال .

ومن جهة أخرى فإن ظهور أوساط رجال الأعمال والمراكز المالية – التجارية المحلية في البلدان المستقلة وارتباطهم بالاسواق الغربية والعالمية قد أثر وبشكل مباشر على مسار واتجاهات التقارب الاقتصادي للدول المستقلة ، إذ يلاحظ في الآونة الأخيرة تزايد نمو العلاقات الإقتصادية للصين وكوريا الجنوبية واليابان مع جمهوريات آسيا الوسطى وماوراء القوقاز ، وتنافس كل من المانيا وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها على تعزيز مصالحها ونفوذها الاقتصادي سواء في روسيا واوكرانيا أو في أذربيجان وكازاخستان وكيركيزيا . .

الاستثمارات الاجنبية :

بلغ إجمالي التدفقات العالمية لرؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ١٦٤٠ مليار دولار ، كان نصيب بلدان الشرق الاوسط ٩٪ ، أما نصيب بلدان أوربا الوسطى والشرقية والدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي جميعها فبلغ ٢٤٦ مليار دولار أي مانسبته ١٥٪ ، منها ١٦,٥ مليار دولار حجم الاستثمار الاجنبي المباشر وهو مايعادل اجمالي ماتلقته تايلند وماليزيا فقط ، بينما حظت الصين وحدها من تلك التدفقات على ١٣٪ أي ٢١٣,٢ مليار دولار منها ٣٣,٨ مليار استثمارات اجنبية مباشرة .[٤٧]

وتتضارب الارقام عن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في روسيا من مصدر لآخر على المستويين المحلي والخارجي . فحتى نهاية ١٩٩٥ قدرتها الغرفة التجارية الامريكية في روسيا بـ (٤,٩) مليار دولار ، في حين قدرها البنك الأوروبي للانشاء والتعمير بـ (٢,٨) مليار ، أما احصائية وزارة الاقتصاد الروسية فقد كانت أكثر تفاؤلاً إذ تشير أرقامها إلى بلوغ الـ (٦) مليار دولار ،[٤٨] مقابل (٢٧٩٦) مليون دولار تقديرات اللجنة الحكومية للاحصاء ،[٤٩] التي يمكن الوثوق بها اكثر من غيرها كجهة رسمية مسئولة عن كافة الاحصائيات الرسمية اضافة إلى تطابقها مع تقديرات البنك الأوروبي للانشاء والتعمير .

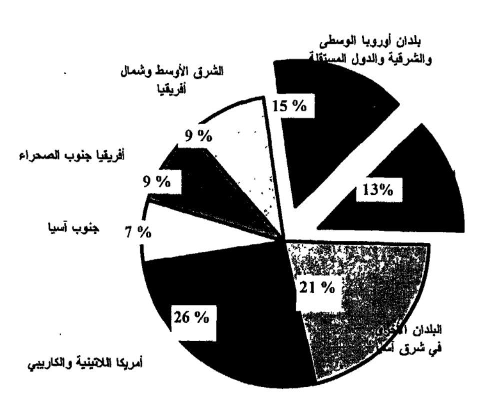
وتشير البيانات الرسمية بأن اجمالي عدد المؤسسات الاجنبية والمشتركة العاملة في عموم روسيا قد بلغ في نهاية ١٩٩٥ (١٤٥٥٠) مؤسسة بما في ذلك النشاطات الاستثمارية لبلدان اتحاد الدول المستقلة ،[٥٠] منها حوالي ١٢ الف مؤسسة اجنبية دون مشاركة روسيا (٢٢٨٠ مؤسسة اجنبية تنتمي إلى بلد واحد و ٩٧٢٠ مؤسسة تنتمي لأكثر من بلد اجنبي) .

المؤسسات الاجنبية العاملة في روسيا حتى نهاية ١٩٩٥

- اجمالي عدد المؤسسات الاجنبية والمشتركة مع الشركات الروسية بما في ذلك شركات بلدان اتحاد الدول المستقلة .	١٤٥٥٠
– مجموع عدد المؤسسات الاجنبية دون مشاركة الشركات الروسية .	١٢٠٠٠
– عدد المؤسسات الاجنبية التي تنتمي إلى أكثر من بلد اجنبي (غير روسيا وغير بلدان اتحاد الدول المستقلة)	٩٧٢٠
– عدد المؤسسات الاجنبية التي تنتمي لبلد اجنبي واحد	٢٢٨٠

تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال

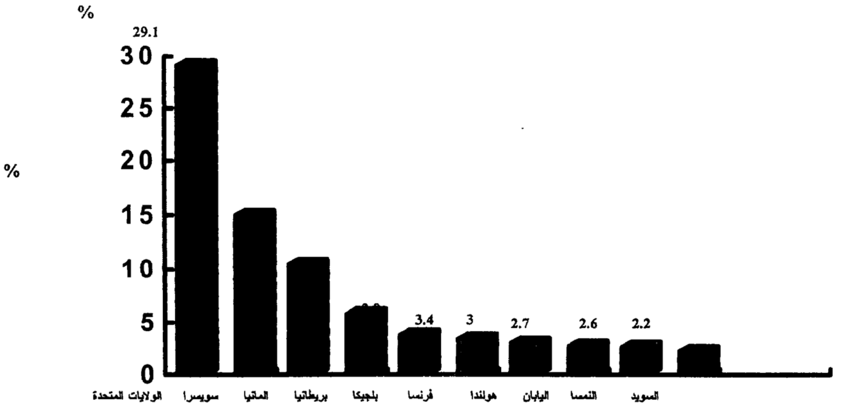
اجمالي التدفقات خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ = ١٦٤٠ مليار دولار موزعة كما يلي:



المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص١٧٨.

أهم الدول الأجنبية المستثمرة في روسيا حتى عام ١٩٩٥

*إجمالي الاستثمارات الأجنبية حتى عام ١٩٩٥ = ٢٧٦٩,٧ مليون دولار



– المصدر : بيانات الجدول رقم (٤٠) في الملحق الاحصائي

وتوزعت تلك الاستثمارات وبالدرجة الأولى على الفروع الصناعية بنسبة ٤٣٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية ، [٥١] كالصناعات الغذائية التي تلاقى اقبالاً وجاذبية اكثر من غيرها لربحيتها الكبيرة وسهولة الاستثمار فيها وسرعة تسويق منتجاتها ، وبالذات صناعة المشروبات الغاسزية " كوكاكولا " التي تسعى للتوسع في انحاء عديدة من روسيا باستثمارات جديدة تقارب ٢٥٠ مليون دولار ، بينما تخطط شركة " بيبسي كولا " لاستثمار ٥٥٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٠ .

إضافة إلى صناعة التبغ والسجائر التي تجد لها سوقاً واسعة في روسيا ، إذ تتراوح حصة الاستثمار الاجنبي فيها – حسب تقديرات متباينة – مابين ٣٠ ٪ – ٥٠ ٪ من اجمالي انتاج القطاع ، كما حظي القطاع التجاري وقطاع المال والتأمينات بنسبة ١٦,٩٪ و ١٤,٣٪ من اجمالي الاستثمارات الاجنبية على التوالي . [٥٢]

إلا أن الاهم من ذلك بالنسبة لروسيا هو الاستثمار في بعض جوانب البنية الهيكلية الذي بدأ – رغم محدوديته – يحظى باهتمام رؤوس الأموال الاجنبية كقطاع المواصلات والاتصال الذي مازال يعاني من الافتقار للتقنية الحديثة ، إذ تشيردراسات السوق إلى زيادة كبيرة متوقعة في الطلب على خدمات الاتصال تتجاوز في عام ٢٠٠٠ سبعة أضعاف الطلب الحالي ، وتفترض وزارة الاتصالات أن يبلغ اجمالي الاستثمارات الاجنبية في هذا القطاع ٧٥٠ مليون دولار حتى نهاية ١٩٩٦ .

أما أهم الشركات الاجنبية العاملة في هذا الحقل فهي شركة " سيمنس " الالمانية و " اريكسون " السويدية و " الكاتيل " الفرنسية .

كما يجرى العمل للاعداد لمشاريع استثمار صغيرة لتطوير صناعة محركات الطائرات وتحديث تكنولوجيا صناعة السيارات .

أما القروض الاستثمارية المقدمة لروسيا من الدول والمؤسسات المالية الدولية (غير قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، والمخصصة للاستثمار في مشاريع محددة ، فيلاحظ مثلاً حوالي ربع قروض البنك الأوروبي للانشاء والتعمير تقدم للاستثمارات في

المؤسسات الروسية ، كما حصلت مؤسسة " نوفوروسيسكوي باراخودستفو " على قرض بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار من مجموعة بنوك اجنبية ، وقدمت تركيا قرضاً بـ ٣٥٠ مليون دولار لتطوير صناعة تكرير النفط ، واقرض بنك " سوسيتي جينيرال " الفرنسي مؤسسة " تات نيفت " الروسية مبلغ ٨٤ مليون دولار لدفع قيمة اجهزة ومعدات مستوردة من امريكا .... إلخ .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي تبين المؤشرات بأن أكثر المناطق جاذبية للاستثمارات الاجنبية هي مناطق المركز ووسط روسيا حيث تحظى بـ (٥٨,٤٪) من اجمالي تلك الاستثمارات وبفارق كبير عن بقية المناطق التي تراوحت نسبة الاستثمارات فيها مابين ٩,٦٪ وأقل من ١٪ .[٥٣]

وتأتي في مقدمة الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي حتى نهاية ١٩٩٥ الولايات المتحدة الامريكية بحوالي (٨١٣) مليون دولار أي مانسبته ٢٩٪ من مجموع الاستثمارات الاجنبية تليها كل من سويسرا والمانيا وبريطانيا (١٥٪ ، ١٠,٥٪ ، ٥,٨٪ على التوالي).[٥٤]

ومن جهة اخرى بدأ الاهتمام يتزايد بانشاء مناطق اقتصادية حرة في انحاء مختلفة من روسيا لاستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية والمحلية ، حيث اعدت في هذا الصدد بعض الدراسات ، أهمها دراسة الجمعية الدولية للمناطق الحرة ، والتي أوصت بانشاء عشر مناطق اقتصادية حرة لاتزيد مساحة كل منها عن ٣٥٠ هكتار ومعترضة على مشروع الحكومة الروسية الذي تضمن انشاء (١١) منطقة حرة مساحة كل منها أكثر من مليون كم مربع (أي أن كل منطقة ستشكل ٦٪ من مساحة الاتحاد الروسي ، وسيصبح – حسب مشروع الحكومة – مايعادل ٦٥٪ من اجمالي المساحة الكلية لروسيا مناطق حرة). وهو أمر مبالغ فيه لم تراع خلاله المعايير الدولية المثلى للمناطق الحرة في العالم .

وفي كلتا الحالتين على الارجح بأن هذا المشروع الطموح لن ير النور – ولو على المدى المنظور – نظراً لشحة التمويلات وللمستوى المتدني في البنية الصناعية وفي بنية الهياكل الاساسية نفسها .

إن قطاع النفط الروسي ينتج مانسبته ٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتمثل عائدات النفط مايعادل ٢٠٪ من حصيلة العملات الاجنبية للدولة و ١٠٪ من ايراداتها المالية . إلا أنه ومنذُ بداية التسعينات تدهور كثيراً الاداء العام للقطاع النفطي بمعدل سنوي يتراوح مابين ٧–١٤٪ ، وفي حين كانت روسيا عام ١٩٩٠ أكبر منتج نفط في العالم ، تراجع انتاجها عام ١٩٩٥ إلى المرتبة الثالثة . غير أن توقعات البنك الدولي تشير إلى أنه في حالة إجراء المزيد من الاصلاحات (ويبدو أن المقصود منح المزيد من الامتيازات) هناك امكانية للاستثمارات النفطية خلال العشر سنوات القادمة قد تتجاوز ٦٠ مليار دولار فقط لتثبيت الانتاج ومنع استمرار حالة التدهور فيه .[٥٥]

إن أهم الاستثمارات المنتظرة لروسيا تقع في مجال النفط والغاز والتي يمكن أن تستقطب اكثر من غيرها رؤوس الاموال الاجنبية ، وخاصة تلك التي قد بدأ الحديث عنها وتم اجراء الدراسات الأولية لها والمعروفة بمشاريع " ساخالين ١ " و"ساخالين ٢" و " تيمانو – بيتشورسكي " التي قد يبلغ الاستثمار فيها بما قيمته ٣٠–٣٥ مليار دولار ، ومشروع تصدير مايقارب ٢٠ مليار متر مكعب من غاز " ايركوتسك " و " ساخا – ياكوتيا " إلى كوريا الجنوبية ، اضافة إلى مشروع " يامال – زابادنايا يفروبا " لاستخراج واستغلال الغاز وبناء شبكة انابيب واسعة لتسويقه إلى القارة الاوروبية والذي سيكلف قرابة ٤٠ مليار دولار ، إذ يلاحظ عدم تحمس روسيا خلال الفترة الاخيرة للاستثمارات الصغيرة والسعي إلى عقد صفقات ضخمة مع المستثمرين الأجانب . وبذلك سيصل اجمالي الاستثمارات في مجال النفط والغاز – إذا ماتمت – إلى مايقارب ٨٠ مليار دولار، وجميعها مشاريع مرهون تنفيذها بتوافر شروط الاستقرار السياسي والاقتصادي .

ان التحسن النسبي في بعض المؤشرات العامة للاقتصاد الروسي كتخفيض معدلات التضخم وانتعاش الحركة التجارية والانفتاح على العالم الخارجي ، أضافة إلى فوز القوى

الليبرالية في الانتخابات الرئاسية منتصف ١٩٩٦ وغيرها من العوامل ، كان من المفترض فيها ان تشكل حافزاً قوياً لتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى روسيا ، الا ان شيئاً من ذلك لم يحدث وظلت حالة الجمود والحذر مسيطرة على حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الأقتصاد الروسي . وعلى العكس من ذلك تواصلت عملية تسرب رؤوس الأموال الروسية إلى الخارج والتي قدرتها بيانات البنك المركزي الروسي فيما بين ٣٥٠-٤٠٠ مليون دولار شهرياً ، ليبلغ الأجمالي العام للأموال المتسربة إلى الخارج حتى منتصف ١٩٩٦ حوالي ١٥٠ مليار دولار.[٥٦]

ولم يزد أجمالي الاستثمارات الأجنبية في روسيا عن ٢,٨ مليار دولار ، وهو رقم متواضع بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة لروسيا سواء في مواردها أو في سوقها الواسعة ، وإلى التغيرات السياسية – الأقتصادية في بنية واتجاهات النظام ، ومقارنة ببلدان أخرى كالصين على سبيل المثال التي بالرغم من نظامها الشيوعي الا ان حجم الأستثمارات الأجنبية فيها قد بلغ قرابة ٣٤ مليار دولار .

ان مايمكن ملاحظتة على الأستثمارات الأجنبية في روسيا هو هامشيتها التي تتشابة كثيراً في طبيعتها واتجاهاتها مع الأستثمارات الجارية في بلدان العالم النامي ، حيث تركزت – حتى الوقت الحاضر – في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية الخفيفة كصناعة المشروبات الغازية والعصائر والحلويات وصناعة التبغ والسجائر .... الخ وهي مجالات أهم ما يميزها أنها سريعة ومضمونة الربحية ولاتساهم في خلق قاعدة صناعية متقدمة .

كما ان نسبة كبيرة من الأستثمارات الأجنبية قد انحصرت في عمليات المضاربة في أسواق الأوراق المالية ، فبعد ان كانت خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣ (٦٠ مليون دولار) أي ما يعادل ٢٪ من اجمالي تلك الأستثمارات ، تضاعفت في ١٩٩٤ وتجاوزت نصف مليار دولار بمانسبته ٤٧٪ من مجموع الاستثمارات ، ولتبلغ العوائد الصافية للمستثمرين الأجانب في نفس العام ومن أسواق الأوراق المالية فقط مايقارب ٧٦٠ مليون دولار .[٥٧]

وبشكل عام قدر يفجيني ياسن وزير الأقتصاد الروسي الاستثمارات المطلوبة لاعادة البناء الهيكلي في الاقتصاد الروسي والخروج من الأزمة ما بين ٨٠٠-٩٠٠ مليار دولار يتم استثمارها خلال الخمسة عشر عاماً القادمة ، [٥٨] وحيث ان الإمكانيات المحلية لنفس الفترة من مدخرات الأهالي والمؤسسات والاستثمارات الحكومية ...الخ غير كافية ، إذ لايتوقع ان تزيد – بافتراض استغلالها بالحد الأقصى – عن ٤٠٠-٦٠٠ مليار دولار ، فان الحكومة الروسية ستواجة أحد أمرين ، اما الرضوح والاستسلام لحالة الركود والتراجع كأمر واقع والانتظار ضعف الفترة الزمنية المذكورة (أي ٣٠ عام) لتحقيق الأصلاحات الهيكلية ، أو العمل بشتى الوسائل على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة بحيث لاتقل عن ٣٠٠-٤٠٠ مليار دولار .

ان مجالات وفرص الاستثمارات في روسيا واسعة جداً وكثير من مقوماتة متوافرة ، وكان يفترض فيها أن تحقق نتائج ايجابية أكثر بكثير مما هو عليه الحال ، لولا جملة من العوائق التي يمكن ايجازها فيما يلي :-

عوائق سياسية وتتمثل في :

– حالة الترقب واللااستقرار السياسي واستمرار تدهور صحة الرئيس بوريس يلتسن والشك في تمكنة من اداء مهامة الرئاسية ، واحتمال اجراء انتخابات رئاسية مبكرة قد تختل فيها موازين القوى وتعود لصالح اليسار .

– ازدياد نفوذ قوى اليسار ونجاحاتها الأخيرة سواء في البرلمان الذي يسيطرون فيه على قرابة نصف مقاعده أو في الانتخابات المحلية التي جرت أو اخر ١٩٩٦ ، وتردد رؤوس الأموال الأجنبية من الاستثمار في ظل ظروف غير مستقرة .

– ضعف الناحية الأمنية واستمرار الجريمة ، وأهمها الجريمة المنظمة التي تتحكم في العديد من المفاصل الأقتصادية .

عوائق أقتصادية :

- تخبط السياسة الأقتصادية وطول فترة المرحلة الأنتقالية التي على ما يبدو لم تحقق الأهداف المرجوة منها .

- استمرار تأثير التضخم النقدي على الأوضاع المالية - الأقتصادية ، الذي بلغت نسبتة عام ١٩٩٦ ٢٤٪ ، ولو ان ذلك أقل حده مما كان عليه خلال الأعوام القليلة السابقة.

- عدم أهتمام الدولة أو عجزها عن تطوير بنية الهياكل الأساسية ، التي يفترض فيها مواكبة احتياجات ومتطلبات الاستثمارات الجديدة .

- ضعف الادارة وانتشار مظاهر الفساد والبيروقراطية في الجهاز الاداري والحكومي .

عوائق قانونية :

وخاصة تلك المتمثلة في عدم اكتمال بنية التشريعات والقوانين الكفيلة بتقديم الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية ومختلف التسهيلات اللازمة لاستقطاب رؤوس الأموال .

ديون روسيا :

كان الاتحاد السوفيتي من الدول السخيه في مساعداتة وقروضة المقدمة للحكومات الحليفة وللعالم النامي ، فحتى ١٩٩٠ كانت ٦١ دولة مدينة له بما يقارب ١٤٢ مليار دولار ، حيث تأتي كوبا في صدارة الدول المدينة بحوالي ٢٥ مليار دولار تليها فيتنام بـ١٦ مليار دولار ثم منغوليا بـ١٥ مليار دولار .[٥٩]

وقد كان من المفترض - حسب الاتفاقيات المبرمة لاحقاً - ان يسدد للاتحاد الروسي ٤٦ مليار دولار بنهاية العام ١٩٩٥ و ٣٤,٥ مليار يتم استيفائها خلال الفترة من

١٩٩٦ حتى نهاية عام ٢٠٠٠م إلا أن أياً من الدول المدينة حتى ١٩٩٧ لم تسدد ما عليها ولم يتعد ما دفعتة سوى جزء بسيط وفي اشكال عينية ، مما دفع الحكومة الروسية إلى عرض بعض الديون المستحقة لها للبيع وبالذات تلك التي قدمت للدول الفقيرة واصبحت في حكم الديون المعدومة (ومنها بلدان عربية) .

وبالمقابل بلغ حجم الديون المستحقة على الاتحاد السوفيتي إلى ماقبل انهيارة ١٠٤ مليار دولار منها ٣٥ مليار دولار مايخص نادي باريس و ٢٨,٤ مليار تتعلق بنادي لندن و ٢٩ مليار دولار للدول الاشتراكية سابقاً .(٦٠)

لقد كانت صادرات الاتحاد السوفيتي السابق تفوق وارداته ، وخاصة صادراته من النفط والغاز ، حيث شكلت مصدراً هاماً للعملات الاجنبية وساهمت في التغلب آنذاك على جزء من اعباء الديون الخارجية ، إلا أن الانخفاض المفاجيء في اسعار النفط عام ١٩٨٦ (من ٣٠ دولار للبرميل الواحد إلى مايقارب العشرة دولارات) ، اضافة إلى تخبط السياسة الاقتصادية للرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف قد غير كثيراً من الصورة وانعكس ذلك وبشكل واضح على تقليص الواردات وانخفاض المستوى المعيشي للسكان مما دفع الحكومة إلى اللجوء ومن جديد للاستدانة من البنوك الغربية وإلى بيع جزء كبير من احتياطي الذهب والعملات الاجنبية ، وتفاقمت الأزمة أكثر في ١٩٩١ عندما عجز المستوردون السوفيت عن دفع التزاماتهم من قيمة البضائع المستوردة ، ناهيك عن الديون التجارية التي بلغت ٧ مليار دولار والناجمة عن قرار الحكومة في ١٩٩٠ بكسر احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

وأمام هذا الوضع دعا ممثلي البنوك التجارية الغربية الكبرى في ديسمبر ١٩٩١ إلى الاجتماع في فرانكفورت مع مسئولي البنك الاقتصادي الخارجي للاتحاد السوفيتي والبنك المركزي للاتحاد الروسي لمناقشة مصير الديون السوفيتية وكيفية استحقاقها خاصة بعد أن تعثر دفع العديد من الاقساط والفوائد المتأخرة وبالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وما آلت إليه سياسة البروسترويكا ، ورغم محاولات الفريق المفاوض استعطاف الأطراف الدائنة باعفاء روسيا من الديون القديمة مقابل سياسة الاصلاح

السياسي والاقتصادي الجارية ، إلا أن تلك الاطراف قد تجاهلت ذلك واصرت على استيفاء ديونها ليبلغ القسط الذي تستحقه البنوك الدائنة فقط في عام ١٩٩٢ ١٣ مليار دولار، دون احتساب الالتزامات الاخرى من الديون المستحقة لحكومات ومؤسسات دولية اخرى.

ومع ذلك لم تف الحكومة الروسية في ١٩٩٢ إلا بملياري دولار ورحلت الديون المتبقية إلى العام التالي ، ليبلغ اجمالي الاقساط وفوائدها المفترض سدادها عن العام ١٩٩٣ فقط مايقارب ٣٥ مليار دولار . لقد شكل عام ١٩٩٢ مايمكن تسميته ببداية أزمة الدين فبرغم الامكانيات التي كانت متوفرة لدى روسيا آنذاك والناتجة عن سيل الصادرات إلى الخارج ، والتي كانت تدر قرابة ٥٤ مليار دولار ، إلا أن ذلك لم يسهم في تخفيف أزمة الدين ، نظراً لأن الفوارق فيما بين عائدات الصادرات وقيمة الواردات كانت تستبقي في البنوك الغربية ، ولم تكن تورد إلى ميزانية الدولة ، وبالتالي أقتصر تسديد الديون الروسية على مايقارب المليار أو المليارين دولار في السنة وهي نسبة أقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب الوفاء به .

وفي بداية ١٩٩٣ أقدم البنك المركزي الروسي على طباعة عمله جديدة من الروبل ليصبح الروبل السوفيتي القديم غير معمول به في أراضي الاتحاد الروسي ، واتجهت على أثر ذلك كافة جمهوريات اتحاد الدول المستقلة إلى استحداث أنظمة مالية ونقدية مستقلة ، الأمر الذي كان من تبعاته قرابة عامين من الفوضى المالية وتضخم نقدي عالي الوتيرة ، أديتا إلى أن يصبح الدولار الأمريكي والمارك الالماني كعملتين موازيتين للروبل الروسي، حيث تزايدت السيولة المتداولة من الدولارات الأمريكية التي قدرت في نهاية ١٩٩٣ مابين ٢٠-٣٠ مليار دولار وكانت بمثابة وسيلة هامة وبديلة عن الحسابات البنكية للحفاظ على قيمة المدخرات الشخصية ورؤوس الاموال النقدية من النمو الجامح للتضخم .

ورغم تدفق الدولارات والعملات الاجنبية الاخرى وكثرة استخدامها في المبادلات التجارية الداخلية إلا أن روسيا لم تتمكن من دفع حتى فوائد ديونها الصغيرة ، بل استمرت في طلب المزيد من القروض مما أدى إلى تراكم اعباء جديدة من الالتزامات المالية تجاه

العالم الخارجي ، الأمر الذي حذا بالحكومة الروسية إلى التفكير احياناً في الاحجام عن دفع الديون القديمة ، لولا أن روسيا دولة كبيرة مترامية الاطراف وغنية بمواردها وتطمح في الاندماج بالاقتصاد العالمي كطرف فاعل وند لبقية بلدان العالم المتقدم .

وخلال العام ١٩٩٣ تعثرت ومن جديد عملية السداد إبان الأزمة السياسية في مارس – ابريل والتي تمخض عنها اجراء الاستفتاء الشعبي العام لمنح الثقة للحكومة وللنهج السياسي والاقتصادي للنظام ، وزاد الطين بلة المواجهة السياسية والأزمة الدستورية بين الرئيس يلتسن والبرلمان في اكتوبر ١٩٩٣ ، الأمر الذي اقلق الحكومات الغربية واستغلته روسيا بالضغط وطلب المزيد من القروض الجديدة ، سواء من صندوق النقد الدولي أو من الدول والحكومات الغربية ، إذ وعدت الدول الصناعية السبع آنذاك في اجتماعها في طوكيو بتقديم ماقيمته ٤٣,٤ مليار دولار كقروض لدعم مسيرة الاصلاحات الاقتصادية في روسيا وتخوفاً من انهيار الاصلاحات الجارية وعودة النظام الشيوعي إلى الحكم ، إلا أن الايام تمر دون ان تحصل روسيا على دولار واحد من تلك الوعود السخية باستثناء نادي باريس الذي وافق على تأجيل تسديد الديون الروسية المستحقة لتسع عشر دولة غربية .

بينما واصل نادي لندن بضغط من البنوك التجارية المقرضة اصراره على استحقاق كامل الديون اضافة إلى فوائد التأخير ، ومطالباً الحكومة الروسية بمحاربة الفساد المستشري في البلاد والسيطرة عليه ، وايقاف عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج لتتمكن روسيا من الوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي.

لقد أمكن لروسيا وبصعوبة تأجيل ٤٠ مليار دولار من ديونها إلى العام ١٩٩٤ ، منها ٢٦ مليار مستحقة لنادي لندن ، ليبلغ اجمالي الديون المستحقة حتى عام ١٩٩٤ فقط إلى ١٠٠ مليار دولار ، الأمر الذي دفع إلى تشدد الدائنين بضرورة استيفاء ماتستحقه واغلاق الباب أمام أية قروض جديدة .

وفي الاجتماع الدوري لصندوق النقد الدولي الذي انعقد في اكتوبر ١٩٩٤ في مدريد ظلت الحكومة الروسية على أمل أن تحصل على بعض مما وعدت به في ١٩٩٣ من قروض جديدة واعادة لجدولة ديونها ، إلا أن الصندوق لم يوافق لا على هذا ولا على ذاك ، إذ وصل خبراء الصندوق إلى قناعة بأن الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الروسي مازالت متعثرة ولم يتحقق عملياً أي تقدم ووصل الأمر إلى حد أن طالبت البنوك الغربية الدائنة بمصادرة الممتلكات والارصدة الروسية في الخارج مقابل قروضها .

غير أنه ومع نجاح الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية أواخر ١٩٩٥ ، وبالنظر إلى الظروف الحرجة التي مرت بها الاصلاحات الاقتصادية وتخوفاً من احتمالات فوز الشوعيين في الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) ، فقد أعادت الدوائر الغربية والمؤسسات المالية الدولية النظر في سياساتها الاقراضية تجاه روسيا . ووافق صندوق النقد الدولي في فبراير ١٩٩٦ على منح روسيا قرضاً كبيراً قيمته ١٠,٢ مليار دولار يدفع على ثلاث دفعات خلال الفترة (١٩٩٦-١٩٩٨) ، وهو ثاني أكبر قرض يمنحه الصندوق في تاريخه بعد القرض المقدم إلى المكسيك (١٧ مليار دولار) ، واشترط الصندوق انفاق القرض على تمويل سياسات الاصلاح الاقتصادي ومحاربة التضخم وتحقيق الاستقرار المالي بهدف اجتذاب رؤوس الاموال الاستثمارية . كما اشترط للموافقة على تقديم القرض الغاء التعرفة الجمركية على الصادرات الروسية من النفط والغاز ، ورفع نسبة الضرائب واسعار الوقود والخدمات الاساسية داخلياً لتغطية النقص في الايرادات .

وجاء على لسان ميشيل كامديسو المدير العام لصدوق النقد الدولي بأن الصندوق سيفرض رقابة على كيفية انفاق القرض وعلى مسار الاصلاحات الجارية في روسيا ، وفي معرض رده على سؤال أحد الصحفيين عن طبيعة ردود فعل صندوق النقد في حالة فوز القوى المعارضة – الشوعيين – في الانتخابات الرئاسية قال ميشيل كامديسو " إذا الحكومة الجديدة المنتخبة ستعارض سياسات صندوق النقد في روسيا فإن الصندوق سيوقف تعامله معها وسيجمد القروض المتفق عليها " .[٦١]

كما توالت على روسيا قبيل الانتخابات الرئاسية أيضاً العديد من القروض الجديدة ، منها ماقدمه البنك الدولي في مايو ١٩٩٦ بقيمة ٨٥٠ مليون دولار ،[٦٢] وما قدمته كل من فرنسا والمانيا في ابريل ١٩٩٦ (٢) مليار فرنك فرنسي و ٤ مليار مارك الماني (على التوالي) ، وقدم نادي باريس ولأول مرة تسهيلات كبيرة بقبوله انضمام روسيا إلى نادي الدول الدائنة وباعادة جدولة جزء من الديون الروسية البالغ ٣٧,٦ مليار دولار لمدة ٢٥ عاماً ، ليبدأ تسديد الاقساط من عام ٢٠٠٢ ، أما خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢ فسيقتصر الأمر على تسديد الفوائد فقط ، رغم أن ذلك سيؤدي إلى مضاعفة الدين المذكور من ٣٧ مليار ليصل بعد خمسة وعشرون عاماً إلى ٧٤ مليار دولار .

أن تراكم الديون الروسية التي بلغ مجموعها حتى عام ١٩٩٦ ١٣٠ مليار دولار دون احتساب خدمة الديون قد اصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الروسي بالنظر إلى وتائر ومعدلات النمو السالبة ، واصبح الوفاء بخدمة الديون يؤرق مسار الاصلاحات المرجوة إذ يستنزف جانباً كبيراً من الموارد ، حيث بلغ ماسددته روسيا عام ١٩٩٥ مقابل خدمة الديون المستحقة ٦,٧ مليار دولار و ٧,٦ مليار عن عام ١٩٩٦ .[٦٣]

كما يلاحظ على سبيل المثال أن كلاً من وزارة الاقتصاد الروسية واللجنة الحكومية للاحصاء قد خططتا ضمن موازنة الدولة لعام ١٩٩٧ اقتراض مبلغ ٩,٢ مليار دولار لتغطية عجز الموازنة العامة ، في الوقت الذي يفترض على الحكومة الروسية دفع نفس المبلغ تقريباً (٩,٢ مليار) لتسديد فقط خدمة الديون المستحقة عليها ، وحسب رأي الاكاديمي الاقتصادي أبالكين ل. بأنه سيستحيل - وفقاً لذلك - توظيف أية موارد في التنمية الاقتصادية بينما الديون الخارجية تزداد تراكماً ،[٦٤] إذ يتوقع أن تستمر هذه الوضعية لفترة طويلة مستقبلاً ، وسيظل توجيه جانب كبير من الموارد لدفع المستحقات من الديون الخارجية وخدماتها إلى استنزاف مقدرات التنمية.

الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية لسياسة الاصلاح

إن التغيرات في البناء الاجتماعي - الاقتصادي الروسي قد رافقتها تفاقم جملة من المشاكل الاجتماعية ، ففي التحليلات العلمية لكل من مركز البحوث الاجتماعية ، واتحاد أسواق عموم روسيا ، والمائدة المستديرة للأعمال والتجارة الروسية .. ، تؤكد جميعها على أن المشاكل الاجتماعية للمجتمع الروسي حتى الآن لم تول الاهتمام الكافي ، ولا يوجد تصور عام للسياسة الاجتماعية في المرحلة الإنتقالية ، وأن الحكومة لم تعمل - خلال المرحلتين الأولى والثانية من برنامجي الاصلاح - على اعداد وتنفيذ برنامج محدد للحماية الاجتماعية .(٦٥)

الدخل والأوضاع المعيشية في روسيا :

لقد أدت عمليات الانتقال من الاقتصاد المخطط والتحول إلى اقتصاد السوق إلى انخفاض كبير في الدخول الحقيقية لشرائح واسعة من السكان وخاصة الفقراء ، ليصل إلى أقل من الحد الأدنى لمستوى الكفاف ، وكان للتدهور المتواصل في الانتاج وارتفاع معدلات التضخم والزيادات الكبيرة في الاسعار آثار قاسية على مئات الآلاف من المسنين والعجزة والعاطلين عن العمل أو العاملين الذين يتأخر دفع أجورهم لشهور عديدة .

وزاد الأمر سوءاً السياسة الحكومية تجاه اجور العاملين في القطاع العام الذين تقل دخولهم أساساً عن الحد الأدنى للأجور بضغط نزولي أكبر من اجل السيطرة على النمو التضخمي ، وهو ماتؤكده المؤشرات الرسمية الذي انعكس على القوة الشرائية للدخول النقدية للسكان وبالتالي على امكانيات الانفاق على السلع والخدمات.

وقد تزايدت منذ منتصف ١٩٩٥ حدة التفاوتات فيما بين دخول الشرائح الاجتماعية المختلفة ، نظراً لثبات دخول الشرائح الفقيرة والمتوسطة من السكان مقابل النمو المتسارع في معدلات التضخم النقدي وتضاعف دخول فئات رجال المال والاعمال وتحقيق وفرة كبيرة من التراكمات النقدية .

ففي ١٩٩٥ استحوذ ١٠٪ من الشريحة الاجتماعية العليا على حوالي ٣١٪ من الدخل النقدي ، مقابل ٢,٤٪ من الدخل كانت من نصيب الـ ١٠٪ من الشريحة الفقيرة ، إضافة إلى أن دخول ٦٣٪ من السكان تقل عن مستوى الدخل المتوسط ، بينما ٣٣٪ من السكان (٤٩,٤ مليون نسمه) يتقاضون أقل من مستوى الحد الأدنى للدخل - (حسب تصنيف وزارة العمل والشئون الاجتماعية فإن الحد الأدنى للمعيشة للفرد الواحد في يناير ١٩٩٧ على مستوى روسيا عامةً تراوح مابين ٣٢٠ - ٣٩٠ الف روبل) .[٦٦]

وزاد التفاوت الاقليمي في روسيا بمعدلات فقر وصلت في بعض الاحيان إلى ٧٠٪ كما هو الأمر مثلاً بالنسبة لمنطقة التاي في آسيا الوسطى ، وزيادات أقل تتجاوز نسبتها ١٠٪ في المدن الكبرى مثل موسكو وبطرس بورج وهي مراكز صناعية وتجارية تكثر فيها البنوك والمؤسسات المالية التمويلية ، [٦٧] وفي الاقاليم الغنية بالموارد الطبيعية التصديرية مثل تيومينسكايا، كيميروفسكايا ، مورمانسك ، كامتشاتسكايا تشيتينسكايا ، تاتارستان ، كومي ..إلخ.

لقد نجم عن اهمال الجانب الاجتماعي في سياسات الاصلاح أن تدهورت أوضاع المرافق الاجتماعية للمسنين والأطفال وفي أنظمة الرعاية الصحية والغذائية ، سواء كان ذلك بالمقاييس الكمية كما يتضح من البيانات الرسمية ، [٦٨] أو من حيث نوعية ومستوى الخدمات المقدمة ، إذ أصبح معدل النمو السكاني سالباً (أقل من الصفر) ، [٦٩] وتناقص متوسط العمر فقط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) من ٦٢ إلى ٥٨ عام للذكور ، ومن ٧٣,٨ إلى ٧٢ عام للاناث .[٧٠]

وتزايدت اعداد المتقاعدين لتصل إلى ٣٧,٢ مليون حالة سواء بسبب العجز أو التعوق أو التقاعد المبكر بسبب البطالة وحالات الرعاية الاجتماعية . [٧١] وانتشرت الجرائم بمختلف انواعها،[٧٢] وبلغ عدد الذين يتعاطون المخدرات ثلاثة ملايين مواطن.[٧٣]

وانعكس كل ذلك حتى على العلاقات الاجتماعية والاسرية بتناقص حالات الزواج وأزدياد حوادث الطلاق .[٧٤] وحسب تقرير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل في البرلمان

أن مـايقدر بعشـرين مليـون مـن العـاملين أو المتقـاعدين لايتسلمون رواتبهـم أو معاشـاتهم بانتظام ، وتحاول بعض الاسر التغلب على صعوبات المعيشـة ببيـع اشـياء مـن الممتلكـات والامتعة الشخصية أو بزراعة وبيع بعض الخضر والنباتات أو بتأجير أجزاء من مساكنهم الشخصية.... إلخ .

وصحيح أن خصخصة المساكن قد خففت كثيراً من اعباء والتزامات الحكومة التـي كانت تتحمل تكاليف البناء والتشييد وترصد مابين ١٥٪ إلـى ٢٠٪ مـن ميزانياتها لصيانـة المباني السكنية ، إلا أن المواطن في ١٩٩٦ أصبح ينفق في المتوسط أكثر من ربـع دخلـه مقابل خدمات السكن من ماء وغاز وتدفئـة وكهربـاء وراديو ... إلـخ ، وهـو عبـارة عـن ٣٠٪ فقط من التكلفة الاساسية لهـا ، إذ يتوقـع تصـاعد تلـك الرسوم بحيـث تغطـى كـامل تكلفتها بحلـول عـام ٢٠٠٣ (انظـر الشـكلين ٢،١) ، بينمـا كـانت الايجـارات ورسـوم تلـك الخدمـات خـلال الحقبـة السـوفيتية (١٩٢٧-١٩٩٢) لاتتجـاوز ٢,٤٪ مـن متوسـط الدخـل الشهري ، بمعدل ٠,١٣ روبل عن المتر المربع الواحد .[٧٥]

النسبة التي يتحملها الأهالي من تكاليف خدمات السكن الأساسية
وفقاً لنظام التعرفة الجديدة ، وحسب نوع الخدمة
خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦)

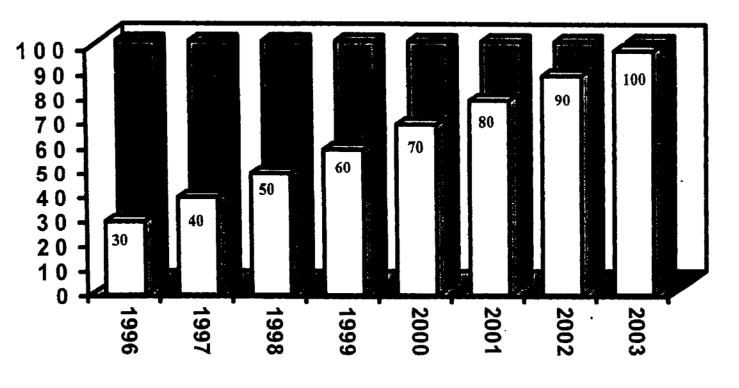
التكاليف (٪)

100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

تدفئة: 1992 1993 1994 1995 1996
ماء ساخن: 1992 1993 1994 1995 1996
كهرباء: 1992 1993 1994 1995 1996
غاز: 1992 1993 1994 1995 1996
ماء بارد: 1992 1993 1994 1995
رسوم سكن: 1992 1993 1994 1995 1996

التكاليف التي تغطيها الحكومة .
التكاليف التي يتحملها الأهالي .
- المصدر : وزارة الاقتصاد الروسية .

النسبة التي سيتحملها الأهالي من تكاليف خدمات السكن الأساسية
وفقاً لنظام التعرفة الجديد حتى عام ٢٠٠٣



التكلفة الكاملة لخدمات السكن الأساسية .

. نسبة التكاليف التي يتحملها الأهالي .

– المصدر : وزارة الاقتصاد الروسية

المستويات المعيشية في البلدان المستقلة :

تتباين مسارات ووتائر سياسات الاصلاح الاقتصادي واعادة البناء في الدول المستقلة من دولة إلى أخرى ، التي مازال جميعها يعاني من تدهور شديد في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية . إلا أنها ومنذ عامي ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ – بالرغم من أن معدلات نموها الاقتصادي مازالت سالبة – قد تمكنت من السيطرة النسبية على ذلك التدهور ..[٧٦] ففي حين أن روسيا قد قطعت شوطا كبيراً في اصلاحاتها الاقتصادية نجد أن الاصلاحات في بيلاروس مثلاً قد تخلفت كثيراً عن روسيا وعن بعض الدول المستقلة، إذ تجنبت خصخصة مؤسسات القطاع العام التي مازالت محدودة مع تصاعد كبير لمعدلات التضخم (وصل سعر صرف الدولار في نهاية ١٩٩٦ إلى ٣٠ الف روبل بيلورسي) .

وتضاعفت واردات بيلاروس من العالم الخارجي لتتجاوز الصادرات بـ (٥٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٥ ثم إلى ١,٥ مليار دولار في ١٩٩٦ ، وتعذر تسويق العديد من منتجات المؤسسات البيلاروسية في الاسواق الخارجية الأمر الذي أدى إلى تفاقم حدة الاختلالات الاقتصادية وانعكس بدوره على الأوضاع المعيشية .

ويتشابه الوضع كثيراً مع التطورات الجارية في اوكرانيا من حيث تدهور الناتج المحلي الاجمالي والوتيرة العالية للتضخم وعجز الميزان التجاري ... إلخ ، ولكن مع فارق أن الحكومة الاوكرانية تبذل مساعي جادة لمنع تدني المستوى المعيشي للسكان .

أما بالنسبة لكازاخستان فتحتل المرتبة الثانية بعد روسيا من حيث متوسط الأجر الشهري (أنظر الجدول أ) ، كما أن أوضاعها الاقتصادية آخذة في التحسن النسبي حيث اصبح ميزانها التجاري موجباً بـ ١,٦ مليار دولار مع زيادة منتظمة في حجم الانتاج الصناعي ، إضافة إلى أنها تأتي بعد روسيا أيضاً في الاستثمار المحلي الاجمالي (٢٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي).[٧٧] وأهم مايميز اقتصاد كازاخستان هو أنها وضعت أهم وأكبر مؤسساتها تحت الإدارة الاجنبية .

جدول (أ)

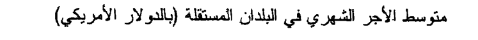
متوسط الاجر الشهري في البلدان المستقلة (بالدولار الامريكي)

البلـــــــــــــــــد	١٩٩٥	١٩٩٦
- روســـــــــــــــيا	١٥٢	١٥٥
- كازاخيســـــــــتان	٩٨	١١٢
- أوكراينيـــــــــــا	٦٣	٨٨
- بيـــــــــــلاروس	٧٦	٨٢
- أوزبكســـــــــتان	٣٩	٥٣
- مولدوفـــــــــــا	٣٤	٤٤
- كيركيزيـــــــــــا	٣٦	٣٣
- أرمينيـــــــــــا	١٨	٢٥
- أذربيجـــــــــان	١٥	٢٤
- توركمانســـــــتان	-	٢٠
- طاجيكيستـــــــان	٥	١٣

- المصدر : ايكونوميست ، ١٩٩٦/١١ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، صـ٢١.

متوسط الأجر الشهري في البلدان المستقلة (بالدولار الأمريكي)

في ١٩٩٦



جدول (ب)

مايمكن شراؤه بمتوسط الاجر الشهري من سلات استهلاكية

(كل سلة تحتوي على ١٤ مادة غذائية اساسية)

في نهاية ١٩٩٦

- بيلاروس	٥,٤٤
- روسيا	٥,٣٣
- كازاخستان	٤,٩٧
- أوكرانيا	٤,٩١
- مولدوفا	٢,٨٣
- كيرغيزيا	٢,٧٤
- إرمينيا	١,٣٦
- توركمانستان	١,٠٩
- أوزبيكستان	١,٠٨
- أذربيجان	١,٠٤
- طاجيكيستان	٠,٩٨

- المصدر : ايكونوميست ، ١٩٩٦/١١ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، صـ٢٣.

إلا أن اكثر مايؤرق اقتصاد كازاخستان يتمثل في ديون الدولة بالاجور والرواتب المستحق دفعها للعاملين ، وفي موجات التضخم التي تصيب الاقتصاد بين الحين والآخر وتؤثر سلباً على المستوى المعيشي للسكان خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن رسوم الخدمات الاساسية في كازاخستان أعلى من مثيلاتها في الدول المستقلة الأخرى .

أما فيما يخص كل من كيركيزيا وأرمينيا وجورجيا فما زالت وتاثر الاصلاح الاقتصادي فيها بطيئة سواء من حيث معدلات النمو والانتاج الاقتصادي أو في السيطرة على جماح التضخم وتحقيق الاستقرار المعيشي . وقد أسفرت نتائج استطلاعات الرأي التي أجرتها اللجنة الأوروبية في الدول المستقلة عن أن جورجيا وأرمينيا من أكثر الدول التي تلاقي صعوبات في تطبيق الاصلاحات الاقتصادية .

في حين يلاحظ أن أكثر الدول المستقلة معاناةً هي طاجيكيستان التي تحتويها أزمة اقتصادية وسياسية عميقة جراء استمرار الحرب الاهلية الداخلية ، وتكفي الاشارة هنا إلى تدهور الناتج المحلي الاجمالي فقط خلال عام ١٩٩٦ بنسبة ١٨٪ وارتفاع الاسعار ٣,٧ مرة وأن اصبح متوسط الاجر الشهري في نهاية نفس العام مايعادل ١٣ دولاراً أمريكياً(الجدول أ).

وإذا ماتم قياس المستوى المعيشي في الدول المستقلة مقارنة بمتوسطات الدخول الشهرية حسبما هو موضح في الجدول (أ) ، وبما يمكن شراؤه وفقا لتلك الدخول من سلال استهلاكية [مصنفة في وزارة الشئون الاجتماعية] والتي تمثل الحد الأدنى المطلوب توفيره للحفاظ على الحياة ، إذ تحتوي كل سلة على ١٤ سلعة غذائية ضرورية هي : لحمة ، لبن ، زبدة ، جبنة ، زيت نباتي ، سكر ، دقيق ، خبز ، مكرونة ، بطاط ، كوبش، بصل ، جزر ، تفاح .

سيتضح من بيانات الجدول (ب) أنه بمجمل متوسط الدخل الشهري يمكن شراء أكثر من خمس سلال استهلاكية في كل من بيلاروس وروسيا ، وأقل من خمس سلال في كازاخستان واوكرانيا ، وقرابة ثلاث سلال في مولدوفا وكيركيزيا، أما في أرمينيا وتوركمانستان وأوزبيكيستان وأذربيجان فيمكن شراء اكثر قليلاً من سلة استهلاكية واحدة، وتأتي طاجيكيستان في نهاية القائمة إذ يتعذر بمتوسط الدخل الشهري للفرد شراء سلة استهلاكية واحدة مكتملة .

إن ظروف المعاناة المادية قد لامست الملايين في كافة الدول المستقلة دون استثناء والفارق الوحيد هو قلة أو زيادة تفاقم ظاهرة الفقر من دولة إلى أخرى .

وحسب التقييمات الرسمية فإنه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ أصبح مايقارب ثلث سكان روسيا وثلاثة أرباع سكان بيلاروس وأوكرانيا يعيشون تحت خط الفقر ، وأكثر من ذلك في اذربيجان وكيركيزيا وبقية الدول المستقلة .

وحسب القاعدة المعروفة بأنه كلما زادت نسبة الانفاق من الدخل على المواد الغذائية كلما كان ذلك مؤشراً لزيادة حدة الفقر ، نجد أن تلك النسبة بعد أن كانت في ١٩٨٧ مثلاً – خلال الحكم السوفيتي – ٣٤,٣٪ (النسبة المثلى للانفاق على الغذاء ٣٢٪)، قد اصبحت تتراوح خلال عام ١٩٩٦ مابين ٥٢٪ في روسيا و ٦٣٪ في كيركيزيا .

لمحات من الاصلاحات الجارية في الصين وفيتنام :

إن أهم ماتتميز به وتيرة الاصلاحات في بلدان شرق آسيا التي تتبع نظام التخطيط المركزي كالصين وفيتنام مثلاً ، عن غيرها من الاصلاحات الجارية في بلدان أوروبا الشرقية أو الدول المستقلة بما في ذلك روسيا ، هو أن الاصلاحات في الصين قد كانت تدريجية متبعة مقولة دنغ زياو بنغ " بضرورة تحسس الصخور لعبور النهر " ، بعكس الحال في الاصلاحات التي جرت في بولندا والبانيا وكيركيزيا وبلدان البلطيق وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وغيرها التي تمت بصورة سريعة عبر ماأطلق عليه الاصلاح بالصدمات ووفقاً لمقولة الرئيس التشيكي فاكلاف هافيل " يستحيل عبور هوة في قفزتين ".

ومما لاشك فيه أن بين هذين النهجين وتلك المقولتين خصوصيات لكل دولة تتمثل في شبكة واسعة من الظروف والمقومات والموروثات الشاملة لمختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية .. إلخ التي قد تؤثر بشكل أو بآخر على اتجاهات ووتائر الاصلاحات الاقتصادية .

إلا أن المحك الحقيقي لتقييم هذا النهج أو ذاك هو في مدى ماحققته الاصلاحات من نجاح وفي حجم الانجازات على الواقع الفعلي ومدى انعكاس ذلك على المستوى الاجتماعي – الاقتصادي .

لقد تخللت الاصلاحات الاقتصادية في الصين ثلاث مراحل أساسية :

– **كانت الأولى** في (١٩٧٨ – ١٩٨٤) حيث تركز الاهتمام على الاصلاح الزراعي واصلاحات الريف ، والتي حلت بموجبها ماسمي بالمقاولة العائلية محل الكومونات الشعبية ، إذ تم تقسيم الارض وتأجيرها للعائلات الفلاحية لمدد طويلة . كما تم تحرير أسعار المنتجات الزراعية ومنح تسهيلات عديدة للمؤسسات الريفية والاستثمارات الزراعية العائلية ، الأمر الذي أعطى حافزاً كبيراً لمضاعفة وتنويع النشاط الزراعي وتطور الاقتصاد السلعي في الريف بشكل واسع .

– **المرحلة الثانية** (١٩٨٤ – ١٩٨٨) وهي المرحلة التي اتخذت فيها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني قراراً حول اصلاح النظام الاقتصادي يتضمن التأكيد على أن الاقتصاد الاشتراكي في الصين هو اقتصاد سلعي مبرمج يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، وأن تعزيز قدرة ونفوذ المؤسسات على الحياة يشكل الحلقة المحورية لاصلاح النظام الاقتصادي.

لقد أهتمت اصلاحات المرحلة الثانية بالمدينة وشملت مجالات الانتاج والضرائب والاسعار وسياسة الدخول والتأمينات ... إلخ .

وتعززت خلال هذه المرحلة وبشكل ملحوظ آلية السوق لتحل تدريجياً محل المركزية الشديدة والانغلاق الاقتصادي . إلا أن ذلك قد ظل في اطار مفهوم " الدولة تضبط السوق ، والسوق يوجه المؤسسات " .

– **المرحلة الثالثة** والتي بدأت منذُ ١٩٨٨ وتركز على تعميق الاصلاحات الاقتصادية وتنقيتها لتشمل كافة الميادين الاقتصادية بما في ذلك تحرير الاسعار والتجارة والصرف الاجنبي واستقلالية المؤسسات ... إلخ .

وفي فيتنام بدأت الاصلاحات الاقتصادية – وعلى الطريقة الصينية – عام ١٩٨٦ بتنفيذ برنامج " داواموا " الذي ركز على الشروع باجراء الاصلاحات في الريف عندما استبدلت المزارع الجماعية بالنشاطات والمقاولات العائلية وعملت على تحرير الاسعار وشجعت الاستثمارات الخاصة والانفتاح على العالم الخارجي، ونجحت في اتباع سياسة مالية حكيمة من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية وتوحيد أسعار الصرف ورفع أسعار الفائدة إضافة إلى تعزيز الانضباط المالي ، الأمر الذي نتج عنه الحد من العجز في الموازنة والسيطرة على التضخم ، وتحقيق استقراراً اقتصادياً ونمواً بمعدلات مرتفعة .

أما بالنسبة لسياسة الملكية والاصلاح المؤسسي في الصين فتختلف كثيراً عن تجارب بلدان أوروبا الشرقية والدول المستقلة نظراً لعدم تحمس الصينيين لسياسة الخصخصة ، فحتى عام ١٩٩٥ مازال ٧٥٪ من الانتاج الصناعي و ٧٠٪ من الائتمان المصرفي قطاعاً عاماً.[٧٨] واقتصرت الملكية الزراعية على شكل ملكية المقاولات العائلية. لقد استحدثت الصين اشكالا وسيطة من المنشآت الصناعية أطلق عليها " منشآت المدن الصغيرة والقرى " وهي شركات مملوكة للحكومات المحلية والمواطنين ، وتتركز نشاطاتها في انتاج سلعاً استهلاكية للاسواق المحلية والخارجية على حد سواء ، وهذه الشركات من نوعين :

- **النوع الأول** : شركات مملوكة للحكومات المحلية وتعمل كشركات قابضة تعيد استثمار الارباح في مشروعات قائمة أو جديدة وفي البنية الأساسية المحلية .
- **النوع الثاني** : وهو شبيه بمنشآت القطاع الخاص التي يمكن ان يتملكها رسمياً أحد الأفراد مع احتفاظ الحكومات المحلية بعلاقات مالية وثيقة بتلك المنشآت.

إن النجاحات التي حققتها " منشآت المدن الصغيرة والقرى " كانت مدهشة حيث ارتفعت حصتها في الناتج المحلي الاجمالي من ١٣٪ عام ١٩٨٥ إلى ٣١٪ في ١٩٩٤ ، ونما الناتج بنحو ٢٥٪ سنوياً منذ منتصف الثمانينات ، وينسب إليها ثلث النمو الصناعي

الاجمالي على مستوى الصين عامة ، كما خلقت خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية أكثر من ٩٥ مليون وظيفة .[٧٩]

ووفقاً لمقولة الرئيس الصيني دنغ زياو بنغ " لايهم لون القطة ، حمراء أو بيضاء ، المهم أن تكون قادرة على اصطياد الفئران " فإن النموذج الاقتصادي الذي سعت إلى تحقيقة القيادة الصينية هو نموذج " اقتصاد السوق المبرمج " والذي يفترض تعايشا – ربما لفترة معينة – فيما بين التنظيم المبرمج وآلية السوق ، إلا أن اعلان ١٩٩٢ قد كان أكثر تحديداً بتبني الصين " اقتصاد ذو سوق اشتراكية " مستبعداً كلمة التنظيم أو التخطيط ، ولكن باتجاه تحقيق " الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية " .

ورغم صعوبة تحديد اتجاهات النظام الاقتصادي الصيني أو مايمكن أن تسفر عنه التطورات مستقبلاً ، إلا أن أهم مايميز التنمية الاقتصادية في الصين هو كسر حاجز الجمود وديناميكية سياسة التنمية الاقتصادية والمرونة الملحوظة في القدرة على التكيف والاستجابة لمتطلبات التطور الاقتصادي ، إضافة إلى أن الاصلاحات الجارية في الصين تتم بقيادة الحزب الشيوعي الصيني من خلال شبكة إدارية واسعة تعمل على التنسيق فيما بين النشاطات الانتاجية والتسويقية والتجارية المختلفة .

لقد نتج عن الاصلاحات الصينية – كما هو الأمر بالنسبة للاصلاح في فيتنام – قفزة كبيرة في الانتاج الاقتصادي الذي عاد بزيادة مباشرة على دخول شرائح واسعة من السكان وترجم ذلك إلى ادخارات واستثمارات عالية ، وسمحت التكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعمالة بالتحول بسهولة إلى انتاج أكثر كفاءة وانتقال قوي عامله إلى القطاعات الصناعية والخدمية الجديدة .[٨٠]

وواصلت الصين استيعاب عمالة إضافية في القطاع العام الذي وفر خلال الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٠) حوالي ٧٠٪ من الوظائف الجديدة ، (يعتبر الأجر في قطاع الدولة شاملاً المزايا أعلى بحوالي ٦٠٪ منه في القطاع الغير مملوك للدولة).[٨١]

كما عالجت فيتنام مشكلة البطالة بأن أضطلعت باجراءات جذرية وسريعة ، ففي حين الغت الحكومة في ١٩٨٩ ماكانت تقدمه من دعم للمؤسسات المملوكة للدولة وأغلقت مايقارب الخمسة آلاف شركة الأمر الذي نتج عنه تسريح أكثر من ٩٠٠ الف عامل تم استيعاب معظمهم وفق خطة محكمة في المشاريع الجديدة للقطاع الخاص .[٨٢]

لقد أفرزت تفاعلات العملية الاصلاحية في الصين خلال مراحلها الأولى نمواً متوازياً على مستوى الاقتصاد ككل ، وفي اجور العاملين وارتفاع المستوى المعيشي، وفي تضييق فجوة التفاوت في الدخول وانتشال مايزيد عن ٢٠٠ مليون صيني من هوة الفقرة .

وأدى النمو المتصاعد للاقتصاد الفيتنامي إلى تخفيض نسبة الفقراء من ٧٥٪ إلى ٥٥٪ فقط خلال الفترة (١٩٨٤-١٩٩٣) .[٨٣]

ورغم أن تحرير التجارة في كل من الصين وفيتنام قد كان نسبياً مقارنة بالبلدان المستقلة ودول أوروبا الشرقية والبلطيق ، إلا أنهما حققتا قفزات كبيرة في تنمية الصادرات التي شكلت أساساً هاماً في نهوضهما الاقتصادي ، حيث تجاوزت نسبة نمو الصادرات الصينية ١٥٪ سنوياً منذُ عام ١٩٧٨ ، وزاد نمو الصادرات الفيتنامية بشكل أسرع وفي فترة أقصر بلغت نسبته ابتداءً من ١٩٨٦ ٢٥٪ سنوياً. [٨٤]

وتمكنتا – أي الصين وفيتنام – من امتصاص الأزمة الناتجة عن انهيار مجلس التعاضد الاقتصادي وفقدان الامتيازات التجارية التي كانتا تتمتعان بها ، بل ارتفع مركز الصين من المرتبة الثانية والثلاثين بين أكبر البلدان المصدرة في العالم إلى المرتبة العاشرة ، وحلت الصادرات الصينية محل صادرات بلدان النمور الأربعة (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج) بعد أن تسبب النمو الصاعد للصادرات الصينية في هبوط حاد في حصص صادرات تلك البلدان وانخفاضها من ٥٥٪ في ١٩٨٤ إلى ٢٤٪ في ١٩٩٤. [٨٥] كما بلغ فائض الميزان التجاري الصيني فقط مع الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٦ ٤٠ مليار دولار . [٨٦]

لقد تضاعف الناتج المحلي الاجمالي الصيني خلال الـ ١٧ عاماً الأخيرة ٤,٨ مرة ، وبنسبة ٥٤٪ فقط خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٦ .

ولم يزد عجز الموازنة في السنوات الاخيرة عن ١,٥ - ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي . [٨٧]

إن معدلات النمو المرتفعة للناتج المحلي الاجمالي في الصين قد بلغت في (١٩٩٤،١٩٩٥) ١١٪ وفي فيتنام قرابة ٨٪ ، بخلاف الحال في بلدان اتحاد الدول المستقلة مثل روسيا وكيركيزيا ومولدوفا وأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروس .. إلخ التي تراوحت معدلات نموها في نفس الفترة مابين (-١١,٤٪) و(-١٢,٥٪) بالسالب . [٨٨]

كما أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن معدلات الادخار والاستثمار والكفاءة الانتاجية في الصين تقترب في الوقت الحاضر من مستوى شديد الارتفاع ، وأنه وفقاً لحسبة رياضية ستتمكن الصين من اللحاق بمستوى الدخل الحالي في اندونيسا بعد خمسة أعوام ، وعشرة أعوام للحاق بمستوى الدخل في تايلند. [٨٩]

وتشير التوقعات إلى أن فيتنام أيضاً إذا ما استمرت فيها وفي روسيا وتيرتي النمو الحاليتين (أي معدل النمو المرتفع في فيتنام مقابل انخفاض النمو السائد في روسيا) فسيكون بمقدور فيتنام اللحاق بمستوى دخل الفرد في روسيا بحلول عام ٢٠١٠ .

استنتاجات :

لم تسفر سياسات الاصلاح الاقتصادي في روسيا عن استقرار في الأوضاع الاقتصاديه ولم تؤد سياسة إعادة الهيكلة والتكييف الاقتصادي دورها في إنهاء

اسباب الأزمة فالعديد من المصاعب ظلت تتفاقم وتزداد حدة ، واصبح التدهور الشديد في الانتاج سمة بارزة للأزمة الاقتصادية المستفحلة .

فخلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ تدهور الانتاج الصناعي بنسبة ٥٠٪ ، وشملت الأزمة كافة فروع الصناعة بما في ذلك الصناعات التحويلية والصناعة ذات التكنولوجيا العالية وبالذات مجمع الصناعات الحربية والصناعات الخفيفة ، وانخفض الانتاج خلال نفس الفترة بنسبة ٢٠٪ في انتاج الطاقة الكهربائية و ٣٢٪ في انتاج الوقود والمحروقات و ٤٢٪ و ٤٦٪ و ٥٣٪ في فروع انتاج المعادن الحديدية وغير الحديدية والصناعات البيتروكيميائية على التوالي أما الصناعات الغذائية فقد تقلص الانتاج فيها بنسبة ٤٨٪ وتقلص انتاج كل من مواد البناء والصناعات الخشبية والورقية وصناعة الآلات والصناعة الخفيفة بما يقدر بـ ٥٥٪ و ٥٨٪ و ٦٠٪ و ٨١٪ حسب التسلسل وخلال نفس الفترة أيضاً. (٩٠)

كما انخفض خلال الفترة ١٩٩٠،١٩٩٥ نصيب القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٣٪ ، ناهيك عن أن باب الاستيراد قد فتح على مصراعيه ، ليس للمنتجات الغذائية المستوردة فحسب والتي اصبحت تغطي ٧٠٪ من احتياجات السوق ، (٩١) بل للمواد الأولية والمتطلبات اللازمة للانتاج الزراعي المحلي .

كذلك كانت مظاهر الأزمة الاقتصادية واضحة أيضاً في مجال الاستثمار وبنيته الهيكلية كما سبق الاشارة ، وفي التطور التكنولوجي للانتاج وعلى نشاط رجال الأعمال عامة .

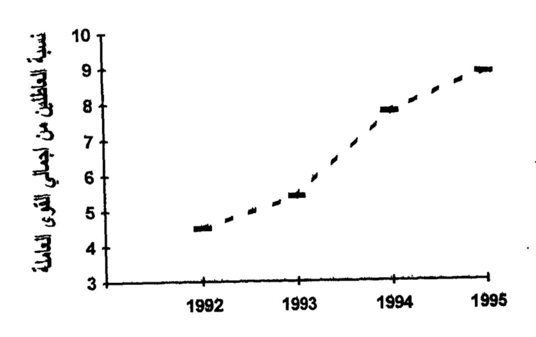
وتردت الحالة في أوضاع العمالة ومستوى الدخول وتعذر توفير الرعاية والضمانات الاجتماعية لافراد الشعب في الصحة والتعليم ، وحسب الاحصاءات الرسمية تدهورت دخول ٤٩,٤ مليون مواطن في ١٩٩٥ إلى أقل من مستوى الحد

الأدنى للكفاف أي أن أكثر من ٣٣٪ من سكان روسيا أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر .

كما سجل الدخل الحقيقي للعمال والموظفين في فبراير ١٩٩٥ انخفاضاً بنسبة ٢٨٪ مقارنة بشهر فبراير ١٩٩٤ ، وبلغ حجم البطالة أكثر من ٦ مليون عاطل في ١٩٩٥ بزيادة ٦٨٪ عما كانت عليه في ١٩٩٢ .[٩٢]

تطورات البطالة في روسيا بالنسبة لمجموع القوى العاملة

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)



إن الانتقال إلى علاقات السوق في روسيا قد أدى إلى نمو البطالة وتضاعف معدلاتها ، وقد وصف انانيف أ . خصوصيات البطالة في روسيا بأنها " مستوى عال لنشاط عمل السكان مع مستوى معيشي متدني ، وفعالية عمل هابطة ، مع تعبئة واهية للكادر على مستوى الاقاليم والقطاعات ، وهيكل غير متطور لسوق العمل " . (٩٣)

كما أرجع كاشيبوف انتشار البطالة في روسيا بأنها ناتجة عن حالة التراجع وتدهور الانتاج في ظل ظروف انهيار اسواق وآليات التشغيل الاقتصادي السابق مع البطء الشديد في تشكل اسواق وآليات جديدة لتنظيم الاقتصاد . (٩٤)

ولا شك أن استشراء البطالة هو نتيجة طبيعية لسياسات الخصخصة لمشاريع ومؤسسات الدولة ، حيث ترتبط مباشرة باجراءات تقليص العمالة في القطاع العام التي يفترض أن يقابلها خلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص ولو بشكل مقارب ، إلا أن الاتجاه الغالب في روسيا هو أن عدد الوظائف التي تفقد في القطاع العام أكبر بكثير من عدد الوظائف التي يخلقها القطاع الخاص إذ تناقص كثيراً حجم التشغيل في القطاع العام

من ٤٩,٧ مليون عامل في ١٩٩٢ إلى حوالي النصف في ١٩٩٥ (٢٥,٢ مليون عامل)، مقابل زيادة غير كافية في مؤسسات ومشاريع القطاع الخاص من ١٣,٢ مليون إلى ٢٤,٤ مليون عامل خلال نفس الفترة . [٩٥]

كما كان من نتائج ضعف السياسة المالية والنقدية أن ارتفعت معدلات التضخم السنوي بشكل هائل لتبلغ في ١٩٩٢ مانسبته ١٣٥٣٪ و ٨٩٦٪ ، ٣٠٣٪ و ١٩٠٪ في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالي . [٩٦]

وترجع ظاهرة التضخم في روسيا إلى عدة أسباب أهمها :

عجز الموازنة الذي يمول من عمليات الاقتراض والاصدارات النقدية ، ودولرة الاقتصاد حيث نمت مدخرات السكان من العملات الصعبة وخاصة الدولار – حسب تقييمات مختلفة – من ٢٠ إلى ٣٠ مليار دولار ، إضافة إلى تزايد عمليات الانفاق ، واتباع الحكومة والبنك المركزي سياسة مالية واقراضية رخوة مما أدى إلى ارتفاع حاد في مستوى الاسعار .

وحسب رأي أيكيسا ب. الاستاذ في جامعة بينسلوفانيا الامريكية " بأن التضخم في روسيا ناتج عن عمليات الإقراض اللامحدودة التي يقدمها البنك المركزي وأن المصدر الاساسي للتضخم هو العجز في الموازنة وتمويله عن طريق الاصدار النقدي دون حدود ". [٩٧]

ويؤكد ذلك جرانفيل ب. مستشار السوق الاوروبية المشتركة واستاذ معهد لندن الملكي للعلاقات الدولية بأن " ارتفاع نسبة التضخم في روسيا تولد من عجز الموازنة ، وأنه عندما تتجاوز الضرائب المباشرة وحجم الانفاق الحدود المعقولة تلوح في الأفق مخاطر الانفجار الاجتماعي " . [٩٨]

ورغم أن الحكومة قد تمكنت من تقليص معدلات التضخم إلى حوالي ٢٥٪ خلال عام ١٩٩٦ ، إلا أن ذلك قد أدى إلى تفاقم أزمة الاجور وإلى زيادة العجز في الموازنة العامة الذي تعذر تخفيضه نظراً للنفقات التي تجاوز حجمها وزادت نسبتها في موازنة

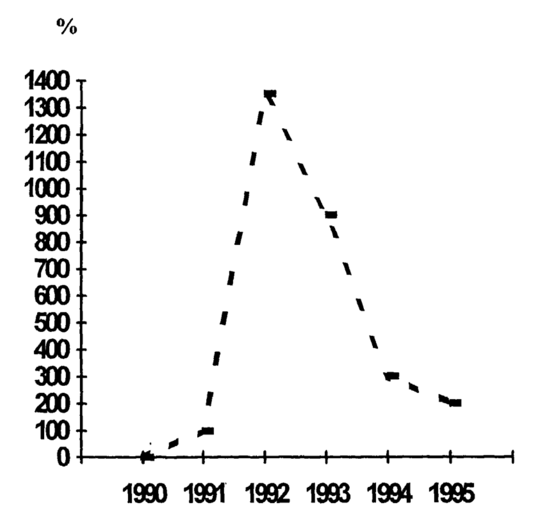
١٩٩٧ إلى ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، مقابل ٢٩٪ عام ١٩٩٥ . [٩٩] بل أن العجز الفعلي للموازنة قد بلغ خلال الربع الأول فقط من عام ١٩٩٧ رقماً قياسيا ووصل إلى ١٠٣ ترليون روبل (١٨,٠٧ مليار دولار تقريباً) . [١٠٠]

والسبب في هذا ليس فقط من الامتناع مؤخراً عن تغطية العجز من اصدارات البنك المركزي أو من انكماش الايرادات الناجم عن تدهور الانتاج ، بل أيضاً من ضعف النظام الضريبي وتهرب المؤسسات والشركات الخاصة من دفع الضرائب الذي زادت حدته منذ عام ١٩٩٦ ومن سيل الاعفاءات الضريبية التي قدمها الرئيس بوريس يلتسن – وإن كانت عارضة– لتلك المؤسسات خلال الانتخابات الرئاسية مقابل اسهامهم في تمويل حملته الانتخابية ومن خروقات الصرف والانفاق في الموازنة .

وقد قدر حجم التهرب الضريبي خلال الربع الأول فقط من عام ١٩٩٦ (يناير – مارس) بـ ٢٣ ترليون روبل أي حوالي ٤,٦ مليار دولار أمريكي وهو مايعادل ٤٨٪ من حجم الضرائب المفترض تحصيلها ، كما اتضح أن ٨٤٪ من المؤسسات الاقتصادية تتهرب من الايفاء بالتزاماتها الضريبية التي بلغت ١٢٠ ترليون روبل فقط عن الفترة من يناير – أكتوبر ١٩٩٦ ، وخاصة المؤسسات الضخمة العاملة في مجال الصناعات النفطية، والغازية ، [١٠١] والتي تخضع لنفوذ شخصيات هامة في الدولة كرئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين وبعض المقربين لبطانة الرئيس بوريس يلتسن .

كما كان للعجوزات الكثيرة في الموازنة ، أن لجأت الحكومة إلى مضاعفة واستحداث ضرائب جديدة وخاصة الضرائب الغير مباشرة على السلع والخدمات وعلى الصفقات التجارية الخارجية مما أدى إلى رفع اسعار السلع والخدمات وتخفيض القدرة الشرائية ، وساهم في تقليص فعّالية الاقتصاد الوطني بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات والمواد الأولية بالنسبة للمؤسسات الانتاجية والخدمية أيضاً ، وفي المحصلة النهائية وقع عبء هذا النوع من الضرائب على الشرائح الفقيرة في المجتمع .

التضخم النقدي في روسيا خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)



- المصدر : بيانات الجدول رقم (٦٥) في الملحق الاحصائي .

إن تصعيد الضرائب المبالغ فيه قد دفع العديد من أصحاب المشاريع إلى التواري وممارسة نشاطاتهم الاقتصادية في إطار مايطلق عليه باقتصاد الظل تجنباً من الضرائب العالية وتهرباً من الرقابة الحكومية ، وبالرغم من المميزات المحدودة لمثل هذا الاقتصاد المتمثلة أساساً في تغطية القصور الناجم عن انخفاض الناتج ، إلا أن مساوئه أكثر وطأة بسبب طبيعة نشاطاته قصيرة الأجل ومحدودية نطاق استثماراته ، إضافة إلى أنه يعيق تطور النشاط الرسمي للقطاع الخاص ويشجع على تسرب وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ، وتفقد ميزانية الدولة بسببه ايرادات كبيرة من الضرائب . وأدى تدهور الأوضاع المالية لأغلب المؤسسات في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية ، إن فقدت وتلفت أو أهملت العديد من المواد والأدوات والمعدات الاساسية من وسائل العمل والانتاج ، وزاد حجم الديون المستحقة على تلك المؤسسات والهيئات وعجزها عن دفع قيمة مشترياتها من المواد الأولية ، وعدم تمكنها من الايفاء بما عليها من التزامات مالية تجاه العاملين وتعذر صرف رواتبهم ، ومن ثم تفاقم أزمة الاجور المتأخرة التي بلغت حتى بداية يناير ١٩٩٧ فقط مامقداره ٨٠ ترليون روبل، [١٠٢] ، وتسببت في اضراب الملايين من العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية . [١٠٣]

لقد أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض المراكز الأوروبية المتخصصة عام ١٩٩٤ عن تشاؤم الروس من امكان نجاح الاصلاحات السياسية – الاقتصادية ، إذ لم تتجاوز نسبة المؤيدين لها ٣٦-٤٠٪ . [١٠٤]

بينما أبرزت استطلاعات رأي اخرى اجريت في منتصف فبراير ١٩٩٧ بأن أكثر من ٦٥٪ من المواطنين الروس فاقدي الثقة في حكومة تشيرنوميردين وفي قدرتها على حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ، وأن شعبية الرئيس بوريس يلتسن تراجعت إلى المراتب الأخيرة بين قائمة الشخصيات السياسية . [١٠٥] وباعتراف تشيرنوميردين نفسه حين قال " أردنا العمل بشكل أفضل ، فكانت النتيجة عكسية كما العادة " .

وقد شخص الاقتصادي الشهير جيفري ساكس البروفيسور في جامعة هارفارد جوهر الأزمة في الاصلاحات الروسية بقوله :

" يستحيل إنشاء اقتصاد السوق في روسيا وتبسيط الأمر بمجرد الغاء التخطيط المركزي فقط ، فاقتصاد السوق هو عبارة عن نظام اقتصادي حر في اطار قانوني صارم". (١٠٦)

إن أهم مايؤخذ على سياسة الاصلاح الاقتصادي والسياسي في روسيا يتركز في :

- حالات الفساد المتفشية في الجهاز الحكومي وأجهزة القضاء ، وتعذر تنفيذ احكامه إذ لاتزال دون تنفيذ مايقارب نصف احكام المحاكم الروسية الصادرة خلال النصف الأول من التسعينات ، مما ساهم كثيراً في زعزعة ثقة المواطنين الروس في مصداقية الحكومة واصلاحاتها . (١٠٧)

- تراخي الدولة أمام تنامي الجريمة المنظمة بمختلف اشكالها وخاصة الجرائم الاقتصادية التي اصبحت تشكل خطراً جاداً على مسيرة الاصلاح وعلى أوضاع الأمن والاستقرار ناهيك عن الآثار السياسية - الاقتصادية المدمرة التي خلفتها الاحداث العسكرية للأزمة الشيشانية .

- بانهيار الدولة السوفيتية اختفت اجهزة التخطيط المركزية - بعكس الاصلاحات الصينية - قبل اقامة مؤسسات السوق البديلة واكتمال شبكاتها .

- أدى اهمال الحكومة للجوانب الاصلاحية في النظام الضريبي واداراته ، وفي الادارة العامة واللامركزية المالية ، وفي غياب العدالة الاقليمية إلى انتشار الفوضى وضعف السلطة المركزية وازدواجية مهام واختصاصات الاجهزة التنفيذية .

- هزالة النظام المصرفي وعدم تمكنه من تغطية الانشطة الانتاجية والخدمية وعجزه عن استرداد ديونه .

- عدم استقرار الاوضاع المالية وخاصة العجز المستديم في موازنة الدولة ولجوء الحكومة إلى تغطيته أما عن طريق اصدارات جديدة من البنكنوت والتي وصلت في ١٩٩٥ إلى ٤٥,٦ ترليون روبل مقابل ١,٥ ترليون في ١٩٩٢ ، [١٠٨] أو عن طريق رفع اسعار الفائدة ، أو بكلا الطريقتين ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تدهور الانتاج الاقتصادي وتدني المستوى المعيشي .

فالتضخم النقدي الذي بالرغم من السيطرة النسبية عليه إلا أنه مازال يلتهم جزء كبير من مدخرات المواطنين ، ويفسد مناخات الاستثمار بخلق حالة من الترقب والحذر ، والاحجام عن التوظيف الفعال لرؤوس الاموال المحلية والاجنبية ، كما أن ارتفاع اسعار الفائدة قد ساهم وإلى حد كبير في حرمان القطاعات الاقتصادية الفاعلة من التمويلات المالية اللازمة .

- زاد الوضع سوءاً تعذر استرجاع القروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي خلال حقبة ماقبل البروسترويكا ، وتراكم الديون الروسية للعالم الخارجي الذي تتزايد أعباءه من عام إلى آخر ، واصبح يستنزف نسبة كبيرة من موارد الدولة للانفاق على خدمة تلك الديون على حساب القطاعات الاجتماعية ومجالات الثقافية والعلوم والخدمات الصحية والتعليمية وعلى حساب الأمن والدفاع ... إلخ .

بل أن الحكومة أضحت عاجزة حتى عن دفع فوائد ديونها ، وهو مايهدد ببداية أزمة ديون حقيقية ، في الوقت الذي مازالت تلهث لاسترضاء الغرب والهيئات المالية الدولية بتنفيذ المزيد من " الاصلاحات " الجذرية مقابل الحصول على قروض جديدة واعادة جدولة ديونها المتراكمة .

- شحة الاستثمارات المحلية والاجنبية وترددها في تشغيل رؤوس أموالها في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة .

إن القطاع الاقتصادي الوحيد الذي يحقق إزدهارا في روسيا هو اقتصاد الظل الذي ينشط في مجالات التجارة والمال والخدمات وفي النشاطات الاقتصادية الخارجية ، حيث يحصل على دخول هائلة دون أن يكون ملزماً بدفع الضرائب .

كما تحظى نشاطات هذا القطاع بحماية شخصيات وعناصر مسئولة في جهاز الدولة ، مشكلة بذلك لوبي وجماعات مافيا هي مسئولة عن تمويل وتنفيذ العديد من عمليات الجريمة المنظمة .

ويبدو أن روسيا الآن تعيش مرحلة " الرأسمالية المتوحشة " التي كانت سائدة في أوروبا قبل قرنين من الزمان ، وتمخض عن سياسة الخصخصة وسياسات الاصلاح الاخرى عامةً أن تبلورت ملامح واتجاهات التطور الاقتصادي – السياسي اللاحق ، بظهور مرحلة جديدة من التنافس وصراع المراكز المتنفذة للاستحواذ على المفاصل الرئيسية للاقتصاد الروسي ، وازدياد قوة ونفوذ قطاع المصارف والمراكز المالية عن طريق عمليات الاندماج وتصفية البنوك الصغيرة ، إضافة إلى اشتداد التنافس على اعادة تقسيم الممتلكات فيما بين المراكز المالية والمؤسسات الصناعية ، وتعزيز علاقات المصالح المتبادلة فيما بين الأوساط الإدارية والحكومية في قمة هرم السلطة مع المراكز المالية والصناعية باتجاه احكام سيطرة التحالف الصناعي – المالي على الاقتصاد الروسي.

الباب الثاني : التطورات السياسية في روسيا :

الفصل الأول : الانتخابات في روسيا :

يشير كونستانتين مولتشانوف في استعراض عام لطبيعة الانتخابات التي جرت خلال الماضي القريب ، إلى أن انتخابات ١٩٨٩ وماسبقتها لنواب مجلس الشعب الاعلى في الاتحاد السوفيتي أسفرت دائماً عن فوز القائمة الحمراء كاملة التي عادة ماكانت تعد مسبقاً من قبل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ، باستثناء أنفار من المستقلين الذي لايشكلون ثقلاً في تركيبة المجلس . (١٠٩)

لتبدأ منذُ العام ١٩٩٠ مرحلة جديدة من الانتخابات ، القاسم المشترك فيها هو تصويت أغلبية الشعب الروسي لصالح المعارضة وضد النظام القائم أياً كان ، بدءً بالانتخابات النيابية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية عام ١٩٩٠ ، التي أختفت منها القائمة الحمراء وظهرت فيها ولأول مرة العناصر الديمقراطية المستقلة وممثلو التيار الديمقراطي في الحزب الشيوعي السوفيتي .

ثم الانتخابات الرئاسية لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية في ١٩٩١ والتي فاز فيها بوريس يلتسن على منافسيه نيكولاي ريجكوف وفلاديمير جيرينوفسكي وغيرهم . تأتي بعدها انتخابات مجلس الدوما الأول للاتحاد الروسي عام ١٩٩٣ ، حيث ينتصر فيها الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي ويحصل على قرابة ٢٥٪ من اجمالي مقاعد البرلمان .

تليها انتخابات مجلس الدوما الثاني للاتحاد الروسي في ديسمبر ١٩٩٥ ويحقق فيها الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي الفوز بأكثر من ثلث مقاعد البرلمان .

وإذا ما استثنينا الانتخابات الرئاسية الاخيرة في ١٩٩٦ التي حشدت لها امكانيات وجهود هائلة محلية وخارجية – كما سيتم التعرض له لاحقاً – ، فإن ذلك يدلل على اتجاه ذو شقين متداخلين وربما متناقضين يحركان المزاج الانتخابي للشعب الروسي :

- **الأول** : الرغبة في الانتصار للديمقراطية وحرية التعبير وبالذات بعد حقبة زمنية طويلة من الحكم الاحادي .

- **الثاني** : صعوبة الأوضاع الاجتماعية – الاقتصادية وتدنيها خلال المرحلة الانتقالية، وطول انتظار الثمار المرجوة من الاصلاحات الاقتصادية ، إن لم تكن خيبة أمل المواطن الروسي وفقدان الأمل منها .

انتخابات مجلس الدوما الثاني (ديسمبر ١٩٩٥) :

وفقاً لدستور الاتحاد الروسي للقانون الفيدرالي لنظام الانتخابات البرلمانية ، يبلغ عدد نواب مجلس الدوما ٤٥٠ نائباً يمثلون عموم الاتحاد الروسي ، ويتم انتخابهم مرة كل أربعة أعوام على اساس نظامين :

- **الأول** : نظام القائمة ، ويتم فيه تنافس الاحزاب والتكتلات الانتخابية على نصف مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد) ، بشرط أن لاتقل نسبة الاصوات التي يحصل عليها أي حزب لنجاحه عن ٥٪ .

- **الثاني** : نظام الانتخاب النيابي الفردي ، ويتم التنافس فيه بشكل شخصي على النصف الثاني من مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد) .

وفي انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ لمجلس الدوما الثاني بلغ عدد المشاركين فيها ٦٩,٢ مليون ناخب أي بنسبة ٦٤,٤٪ من أصل ١٠٧,٥ مليون اجمالي من يحق لهم الانتخاب في عموم روسيا ، وبزيادة نسبتها ١٠٪ عن انتخابات برلمان ١٩٩٣ .

وأكثر مايؤخذ على انتخابات مجلس الدوما الثاني أنها جاءت غير متطابقة مع توقعات المحللين ونتائج استطلاعات الرأي المختلفة ، ففي حين فازت في انتخابات برلمان ١٩٩٣ (٨) أحزاب – وفقاً لنظام القائمة – لم تفز إلى مجلس الدوما الثاني (١٩٩٥) سوى أربعة احزاب من مجموع ٤٣ حزباً وتكتلاً انتخابياً ، تصدرها الحزب الشيوعي بزعامة جينادي زوجانوف الذي صوت لصالحة حسب نظام القائمة ١٥,٤ مليون ناخب وحصل

على مانسبته ٢٢,٣٪،[١١٠] وهي ضعف النسبة التي حصل عليها في برلمان ١٩٩٣ (١١,٥٪) ، ليبلغ عدد المقاعد التي أحتلها (٩٩) مقعداً مضافاً إليها (٥٨) مقعد فاز بها وفقاً للنظام الانتخابي الفردي .[١١١]

يأتي في المرتبة الثانية وبفارق كبير الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي الذي يتزعمه القومي فلاديمير جيرينوفسكي حيث حصل على أساس نظام القائمة على ٧,٧ مليون صوت بما نسبته ١١,٢٪ ليفوز بـ ٥٠ مقعد + مقعد واحد فقط حسب النظام الفردي،[١١٢] بينما كانت النسبة الحاصل عليها في برلمان ١٩٩٣ (٢٢٪) ، وهو مايشير إلى تدهور واضح في مكانة الحزب وشعاراته القومية .

أما الاحزاب الليبرالية اليمينية فلم يفز منها سوى حزبين هما الحركة الاجتماعية – السياسية " بيتنا روسيا " وهو حزب السلطة الذي يتزعمه رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين حيث حصل على ٤٥ مقعداً وفقاً لنظام القائمة و ١٠ مقاعد حسب النظام الفردي، يليه الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " بزعامة جريجوري يفلينسكي الذي تعزز موقعه مؤخراً وفاز بـ (٤٥) مقعداً (٣١) منها وفقاً لنظام القائمة .[١١٣]

وبالمقابل فقد سقطت من انتخابات القائمة ٣٩ حزباً وتكتلاً انتخابياً ، أهمها تلك التي لم تكن في حسابات المحللين وهي : الخيار الديمقراطي الروسي – خيار روسيا الذي يترأسه رئيس الحكومة السابق ايجور جيدار الذي أقتصر نجاحهم على ٩ مقاعد حسب النظام الفردي، الأمر الذي يعكس عدم رضا العامة عن سياسة جيدار أثناء توليه رئاسة الحكومة – وهي المرحلة التي رافقتها صعوبات كبيرة – وانتقال مؤيديه إلى صف الاتحاد الاجتماعي " يابلكا ". ومؤتمر الجماعات الروسية بزعامة الجنرال الكساندر ليبد الذي اخفق في النجاح بعكس ماكان متوقعاً له ، بالنظر إلى الامكانيات الكبيرة التي كان يتمتع بها ، ولم يفز ليبد نفسه إلى البرلمان إلا حسب النظام الفردي .

ثم يأتي بعد ذلك من احزاب اليسار حزب مزارعي روسيا برئاسة ميخائيل لابشين الحليف الرئيس للحزب الشيوعي ، فبعد أن كان حاصلاً على نسبة ٧,٧٪ في برلمان

١٩٩٣ لم يفلح في انتخابات ١٩٩٥ من تحقيق نسبة الـ ٥٪ المطلوبة وفقاً لنظام القائمة ، ولم تتجاوز نسبته ٣,٨٪ ، إلا أنه قد أتى في المرتبة الثانية حسب النظام الفردي بعد الحزب الشيوعي مباشرة وحصل على ٢٠ مقعداً . (١١٤)

وبصورة عامة يمكن القول بأن أهم ماتميزت به انتخابات مجلس الدوما الثاني هو تشتت القوي الليبرالية واليمينية إلى أحزاب صغيرة متعددة وعدم التنسيق فيما بينها ودخول كل منها إلى الانتخابات البرلمانية بشكل منفرد ، مقابل تماسك ووحدة الشيوعيين الذين أداروا المعركة الانتخابية بدقة وذكاء مكنتهم وحدهم من حصد أكثر من ثلث مقاعد المجلس ١٥٧ مقعداً أي مانسبته ٣٤,٩٪ . (*)

إذا ماتم التمعن في خارطة القوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما الثاني ، (١١٥) سيتضح بأن هناك أربع محاور رئيسية تتكون منها السلطة التشريعية ، أكبرها تحالف قوى اليسار الذي يشكل ثقلاً سياسياً كبيراً ، فهو يضم إلى جانب الحزب الشيوعي أحزاباً يسارية اخرى أهمها حزب مزارعي روسيا ، والسلطة – للشعب وغيرها ليبلغ عدد نواب ذلك التحالف ١٨٨ نائباً أي مانسبته ٤١,٨٪ دون احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .

مقابل ذلك يأتي تحالف القوى الليبرالية واليمينية الذي بلغ نوابهم ١١٩ نائباً ، بنسبة ٢٦,٤٪ مع عدم احتساب مؤيديهم من النواب المستقلين . ويتشكل التحالف من كل من حزب السلطة " بيتنا روسيا " ، والاتحاد الاجتماعي " يابلكا " ، الخيار الديمقراطي " خيار روسيا " ، ومؤتمر الجماعات الروسية وغيرها .

يأتي بعد ذلك القوميين الذين تشكل نسبتهم ١١,٣٪ ويصعب احتسابهم على أيٍ من القطبين السابقين ، ففي الوقت الذي تتباين آرائهم فيما بينهم البين يلاحظ في الوقت نفسه

---

* صرح جينادي زوجانوف بأن عدد النواب المنتخبين عن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وحدة هو ١٨١ نائباً ، فإلى جانب الـ ١٥٧ نائب المعلن انتماءاتهم ، هناك ٢٤ نائباً شيوعياً آخرين رشحوا أنفسهم كمستقلين – تلفزيون إن . تي . في . ، ١٩٩٦/٦/١١ .

تقلب مواقفهم بين الحين والآخر ، الأمر الذي يعكس غياباً في الانسجام داخل الحزب وعدم وضوح توجهاته السياسية . ثم مايمكن أن يطلق عليه " المحور الرابع " الذي يتشكل من النواب المستقلين البالغة نسبتهم ١٧,١٪ ويتجاذبهم القطبين الرئيسيين من اليسار واليمين .

حقيقة أن مركز الثقل في السلطة التشريعية قد أحتلته قوى المعارضة اليسارية وخاصة بعد استحواذها على رئاسة مجلس الدوما ورئاسة ١٠ لجان متخصصة من مجموع ١٣ لجنة عاملة داخل البرلمان . إلا أن البرلمان يظل نفوذه محصوراً وتظل امكانيات التغيير من خلاله محدودة نظراً للقيود العديدة التي وضعها الدستور الجديد المقر بعد احداث اكتوبر ١٩٩٣ ، والذي تركزت بموجبه صلاحيات واسعة وهامة للسلطة التنفيذية الممثلة بشخص رئيس الدولة.

وبالتالي فإن طبيعة النظام واتجاهات التغيير فيه يحددها رئيس الدولة المنتخب ، وهو المنصب الذي تتنافس علية وبضراوة القوى السياسية المختلفة ، إذ سيتم التعرض لذلك بشيء من التفصيل الموضوعي لتوضيح صورة الصراع على الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٦ ، والمدى الذي ذهبت إليه ، والأطراف التي شاركت فيها محلياً وخارجياً وفقاً لمعلومات وحقائق ثابتة أجمعت عليها مصادر مختلفة .

الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) :

جرت الانتخابات الرئاسية في ٩٤ الف مركز انتخابي موزعة على ٨٩ وحدة إدارية يتكون منها الاتحاد الروسي ، وبلغ عدد المسجلين ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات الرئاسية ١٠٨,٤ مليون مواطن ، شارك منهم في انتخابات الجولة الأولى مانسبتهم ٦٩,٨٪ أي أكثر من ٧٥,٧ مليون ناخب .

أما الجولة الثانية فقد شارك فيها ٧٤,٨ مليون ناخب أي ٦٨,٩٪ من اجمالي المسجلين وتبين من تحليل نتائج الجولة الأولى للانتخابات التي جرت في ١٩٩٦/٦/١٦ حصول مرشح السلطة بوريس يلتسن ومنافسه الشيوعي جينادي زوجانوف على أعلى

نسبة من الاصوات ٣٥,٢٪ ، ٣٢٪ على التوالي وبتفوق يلتسن على زوجانوف بفارق ضئيل ٣٪ تقريباً ، يليهما الكساندر ليبد زعيم مؤتمر الجماعات الروسية بحصوله على نسبة ١٤,٥٪ من مجموع الأصوات ليحتل المرتبة الثالثة بفارق ١٧,٥٪ عن المرتبة الثانية ، يأتي بعد ذلك كل من الليبرالي جريجوري يفلينسكي والقومي فلاديمير جيرينوفسكي ليحتلا المرتبتين الرابعة والخامسة بنسبة ٧,٣٪ ، ٥,٧٪ على التوالي ، [١١٦] الأمر الذي يشكل تراجعاً كبيراً لجيرينوفسكي مقارنة بالانتخابات البرلمانية في ١٩٩٣ التي حصل فيها الحزب الليبرالي – الديمقراطي على أكبر نسبة من مقاعد البرلمان (٢٥٪) ، ثم انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ التي حصل فيها على ١١٪ من مجموع المقاعد حسب نظام القائمة وتراجعه إلى المرتبة الثانية آنذاك بعد الحزب الشيوعي .

وتشير الكثير من المعطيات بما فيها استنتاجات جيرينوفسكي شخصياً بأن تراجع شعبيته يعود إلى انتقال مناصريه إلى صف الجنرال ليبد الذي تدعمه السلطة وتقدم له تسهيلات وامكانيات كبيرة ، ناهيك عن ان الشعارات القومية المتطرفة التي يرفعها جيرينوفسكي قد خفت بريقها في الآونة الأخيرة مقارنة بفترة أوائل التسعينات .

أما بقية المرشحين فقد حصلوا على أقل الاصوات بنسب تقل عن ١٪ ، وهم بالترتيب جراح العيون سفياتوسلاف فيدروف ٠,٩٪ ، الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف ٠,٥٪ ، مارتين شاكوم ٠,٤٪ ، يوري فلاسوف ٠,٢٪ ، واخيراً الملياردير فلاديمير برينتسالوف ٠,٢٪ .

وصوت ضد الجميع ١,١٦ مليون ناخب أي مانسبته ١,٥٪ من اجمالي الاصوات.[١١٧]

يمكن القول بأن نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية والتي أسفرت عن فوز بوريس يلتسن بنسبة ٥٣٪ مقابل ٤٠٪ لمنافسة جينادي زوجانوف، [١١٨] قد قاربت في محصلتها العامة توقعات استطلاعات الرأي فيما عدا بعض الاستثناءات .

فمن مجموع أربعين منطقة من تلك التي يتجاوز سكانها المليون نسمة تفوق يلتسن وبشكل ملحوظ في ١٧ منطقة وبفارق أصوات قاربت نسبته الـ ١٠٪ فأكثر ، بينما تفوق زوجانوف وبنفس الفارق تقريباً في ١٦ منطقة منها .

ورغم التقارب فيما بين المرشحين إلا أن العامل المرجح كان في الاصوات التي حصدها يلتسن في الاقاليم الشمالية وخاصة في المدن الكبيرة مثل موسكو ، بطرس بورج، وغيرها من المدن الرئيسية التي لم تجتذبها شخصية يلتسن بحد ذاتها بقدر ماهو شكل البناء الاجتماعي الجديد ونتائج الاصلاحات الاقتصادية التي تحققت في تلك المدن – ولو على حساب المدن والمناطق الاخرى – ، وكذا تركز الادارة المركزية للسلطة والتوسع في نشاطات البنوك والشركات التجارية فيها ، وبالتالي خفة حدة المعاناة لسكان هذه المدن ولو نسبياً .

وبالمقابل تركز أنصار زوجانوف في بعض مناطق المركز وفي الاقاليم الجنوبية التي أطلق عليها تسمية (الحزام الأحمر) والتي يتمتع فيها الشيوعيين بنفوذ واسع ، وهي عبارة عن الاقاليم القومية والمناطق الزراعية ، الأمر الذي يدلل على شدة معاناة المزارعين وسكان الأرياف ومعارضتهم لسياسة الاصلاح الزراعي التي يتبناها النظام ، وعلى الاخطاء السياسية التي ارتكبتها السلطة تجاه القوميات القوقازية . (*)

إلا أن نتائج الجولة الثانية قد أظهرت تحولاً في بعض من تلك المناطق التي صوت أغلبية ناخبيها في الجولة الأولى إلى جانب زوجانوف مثل " يفريسكايا " في الشرق و " كالوجسكايا " في الوسط ، وكل من " موردوفيا " و " تاتاريستان " في منطقة الفولجا ،

---

* يلاحظ بأن حصول يلتسن على نسبة ٦٨٪ من الاصوات في جمهورية الشيشان أمراً مشكوكاً فيه ، إلا إذا اعتبرنا ذلك مجرد نسبة مئوية لمن شارك في التصويت ، وهم بالطبع المؤيدين فقط لموسكو من أنصار الرئيس " زافجايف " ، إذ تشير التقارير إلى أن الانتخابات قد قاطعتها أغلبية السكان هناك ، بدعوة من المقاومة الشيشانية ، وأنه لم تتجاوز نسبة المشاركين فيها (١٥٪ – ٢٠٪) .

و "باشكورتوستان" في الاورال ، إضافة إلى " راستوفسكايا " و " تشيركيسيا " و " داجيستان " و" أسيتيا " من مناطق الجنوب ، حيث تحول الموقف في تلك المناطق إلى تفوق يلتسن على منافسه زوجانوف وذلك بحصوله على زيادة كبيرة غير متوقعة في عدد الأصوات ، مقابل تراجع ناخبي زوجانوف أو زيادتهم زيادة طفيفة أقل من الزيادة الحاصل عليها يلتسن .

ومن جهة أخرى يلاحظ بأنه رغم الاقلية النسبية للروس المقيمين في جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا ، لاتفيا ، لتوانيا) والذين بقوا بعد انحلال الاتحاد السوفيتي بالنسبة لاجمالي عدد الناخبين ، إلا أن مايقارب ٧٠٪ منهم قد صوتوا لصالح زوجانوف نظراً للمعاناة الشديدة من سياسة الاضطهاد القومي التي تمارسها ضدهم أنظمة دول البلطيق ، وتبنى زوجانوف لقضاياهم في برنامجه الانتخابي مقابل تجاهل نظام يلتسن لهمومهم ومعاناتهم .

وبصورة عامة ومن خلال بيانات الجدول رقم (ب/٨) يمكن استنتاج مايلي:

- تصويت أغلبية الناخبين في المدن الكبيرة والرئيسية وفي الاقاليم الشمالية لصالح بوريس يلتسن ، مقابل تركز انصار زوجانوف في الاقاليم الجنوبية من المناطق الريفية – الزراعية والقومية .

- أنضم إلى صف يلتسن في الجولة الثانية مؤيدي كل من الكساندر ليبد (مرشح مؤتمر الجماعات الروسية) وجريجوري يفلينسكي (مرشح الأتحاد الاجتماعي – يابلكا) وبقية التكتلات الصغيرة الأخرى مثل جراح العيون فيدورف وجورباتشوف وبرينتسالوف .... الخ .

أي ان أنصار المرشحين الذين سقطوا في الجولة الأولى تحولوا بكاملهم تقريباً إلى صف بوريس يلتسن ، باستثناء جزء صغير من أنصار ليبد الذين رأوا في تحالفه مع يلتسن "خيانة" لبرنامجة الأنتخابي الذي وعد بتنفيذة تجاة السلطة وتحولوا للتصويت لصالح زوجانوف ، أضافة إلى بعض من مؤيدي الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي الذين

برغم دعوة زعيمهم جيرينوفسكي للتصويت ضد الطرفين المتنافسين ، إلا انــه يرجـح بـان جزء منهم فقط هو الذي شارك في انتخابـات الجولـة الثانيـة وأعطـى اصواتـه لزوجـانوف أنطلاقاً من موقف حزبهم المعارض للسلطة .

– فشل التكتل الشعبي الوطني الروسي الذي يتزعمة جينادي زوجانوف في التحالف مع قوى جديدة ممن سقط مرشحيها في الجولة الأولى ، وخـاض الجولـة الثـانية مـن الانتخابات معتمداً على نفس القاعدة تقريباً التي دخل بها الجولة الأولى .

– لعب فريق يلتسن الانتخابي بالتعاون مع السلطات المحلية دوراً هاماً ومرجحاً في مناطق "نيجي جورود سكايا" "بيرمسكايا" "سفيردلوفسكايا" "تشيليابينسكايا" ، إذ تمكـن يلتسـن مـن زيـادة نسـبة الأصـوات الحـاصل عليهـا مـن متوسـط ٤٩,٣٪ فـي الجولـة الأولى إلى مايقارب ٧٦,٦٪ في الجولة الثانية .

هذا أضافة إلى جمهورية داجيستان التي عمل رئيسها على أسـتخدام كافـة امكانيـات السلطة المحلية المتاحة لتحويل نتيجة الجولة الثانيـة لصـالح يلتسـن ، لتسـفر عـن حصولـه ٦٦,٥٪ بعد أن كانت لاتتجاوز ٢٦,٤٪ في الجولة الأولى وهـو مـا أعـترف بـه الكرملين رسـمياً بتكريمـة علنـاً رئيـس جمهوريـة داجيسـتان نظـير جهـوده وتفانيـة خـلال الفـترة الأنتخابية.

حملة يلتسن الانتخابية

بدأ بوريس يلتسن حملتة الانتخابية فـي ١٥ فبراير ١٩٩٦ عندمـا أعلـن فـي مسـقط رأسه مدينة " ياكاترين بورج " عن ترشيح نفسه لفترة رئاسية جديدة ، ملقيـاً الضـوء علـى منجزاته خلال الخمسة أعوام الماضية من حكمه ، ولم يتورع مـن انتقـاد نفسـه فـي بعـض السياسات الخاطئة وبالذات تجاه الأزمة الشيشانية . كما عمل وفـي مناسـبات مختلفـة علـى مخاطبـة الشـرائح الاجتمـاعيـة الدنيـا والوسـطى حيـث وجـه اتهاماتـه إلـى الحكومــة علــى تقصيرها أمام المتضررين من الاصلاحات الاقتصادية ، وخاصـة الفئـات الاجتماعيـة مـن

ذوي الدخل المحدود ، معترفاً بأنها تعاني من أعباء ثقيلة جراء تلك الاصلاحات ، ومهدداً باقالة الحكومة مالم تهتم بتخفيف المعاناة عنهم . (١١٩)

وحرص في الوقت نفسه على إيلاء الاوساط المالية ورجال الأعمال اهتماماً خاصاً حيث أكد عند افتتاحه " مؤتمر المستثمرين في المشاريع الصغيرة " على ضرورة دعم الحكومة للنشاطات الاستثمارية ولرجال الأعمال الناشئين ودعى الجميع للعمل وبذل الجهد من اجل أن تسفر الانتخابات الرئاسية عن فوز قيادة روسية تواصل مسيرة الاصلاحات الاقتصادية .. ، ووعد في حالة فوزه بتقديم تسهيلات ضريبية وامتيازات كبيرة للنشاطات الاستثمارية .(١٢٠)

وانتهز المناسبة لاعلان بعض القرارات التي أصدرها في ذلك الحين ومنها:

– عدم تأخير صرف رواتب وأجور الموظفين والعمال بأي حال من الأحوال .

– رفع مرتبات الطلاب إلى ٨٠٠٠٠ روبل شهرياً ، (أي مايعادل ١٦ دولار تقريباً) .

– تقديم مجموعة كبيرة من مسئولي الدولة إلى القضاء بتهم الفساد والرشوة ، (*) (ولو أن ذلك ظل مجرد اعلان لم يدخل حيز التنفيذ) .

– كما أصدر يلتسن في فبراير ١٩٩٦ قراره بإقالة " أناتولي تشوبايس " النائب الأول لرئيس الوزراء المعروف بميوله الغربية وأكبر المتحمسين لبرامج الانفتاح

---

* ذكرت وكالات الانباء الغربية آنذاك بأن احدى مجموعات الفساد المسئولة عن احتياطي الذهب والمعادن النفيسة قد تورطت في عمليات غير مشروعة ، بلغت خسائر الدولة فيها مايقارب ١٧٧ مليون دولار ، الأمر الذي دفع بيلتسن إلى اصدار قراره في ١٩٩٦/٢/٢١ باحالة بيتشكوف رئيس لجنة الذهب والمعادن الثمينة إلى التقاعد .

والخصخصة وتنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . (**) وذلك كما ذكر يلتسن – لارتكابه اخطاءً كبيرة في السياسة الاقتصادية أهمها :

١- عدم حل اشكاليات تسليم الرواتب في بعض القطاعات في وقتها وتأخرها لشهور عديدة ، نتيجة استغلال بعض المسئولين لتلك الأموال في عمليات غير مشروعة واستثمارها في اسواق الاوراق المالية والبنوك التجارية .

٢- مسئوليته في الملابسات والغموض الذي أكتنف عملية انشاء أسهم شركة النفط العملاقة " لوك أويل " ، إلى جانب مسائل تحويل الروبل إلى العملات الأجنبية .

٣- أخطاء في عمليات توزيع أسهم مؤسسات القطاع العام وتمليكها للمواطنين ، فيما سمي بالـ " فاوتشر " ، إذ أن الأغلبية الساحقة من المواطنين إن لم يكن جميعهم لم يعودهم شيئاً من " الفاوتشر " وضاعت عليهم أموالهم هباء ، والمستفيد الوحيد كان أولئك النفر القليل من أصحاب النفوذ الذين قاموا بشراء تلك الفاوتشرات ليمتلكوا بموجبها وبأسعار زهيدة معظم المؤسسات الاقتصادية للدولة .

لقد تمكن يلتسن وجهازه الدعائي من اقناع شريحة واسعة من السكان بأنه وحده حامل راية التقدم والديمقراطية والحرية . حيث استطاع بهذه الهوية أن يجتذب – وفي المحصلة النهائية – اصوات الناخبين المترددين من صفوف مايسمى " بالمعارضة

** رغم أن ذلك قد تم فعلاً وعين " فلاديمير كادانيكوف " بدلاً عنه ، إلا أنه اتضح فيما بعد أن عملية اقالة تشوبايس لم تكن سوى تكتيكاً انتخابياً بحتاً ، فبعد أن خلف اعلان اقالته ارتياحاً كبيراً لدى قطاعات واسعة من المجتمع الروسي كونه أحد تلك العناصر التي تسببت في الاضرار باقتصاد البلاد وبالمصالح الشخصية المباشرة للمواطنين ، وما أن ظهرت نتائج الانتخابات الرئاسية حتى تبين بأن تشوبايس لم يُبعد ، بل كان رئيساً للحملة الانتخابية للرئيس يلتسن والدينمو المحرك للفريق الانتخابي على مدى خمسة شهور ، وليعين في ١٥ يوليو ١٩٩٦ في منصب أرفع شأناً كرئيس لجهاز رئيس الدولة ، ثم اعادته نائباً أولاً لرئيس الحكومة .

الديمقراطية "، الذين نسوا الاحداث القريبة الماضيـة مثل قمعه لمسيرة الأول من مـ ـو ، واصداره الاوامر بقصف واقتحام مبنى البرلمان ، وحضر حرية الصحافة ... إلخ .

وتشكل انطباع لدى العديد من الناخبين بأن المجتمع الروسي يعيش - بهذا القـدر او ذاك مرحلة معينة من مراحل الديمقراطية سُمح خلالها بتكتل شيوعي داخل البرلمان الـذي يعتبر أكبر التكتلات السياسية داخله ، كما سمح باصدار العديد من الصحـف والمطبوعـات المعارضـة وتنظيم الفعاليات والمسيرات المعادية للحكومة .

لقد أظهر يلتسن نفسه - وخاصة في الفترة قبيل الانتخابات الرئاسية - فـي صـورة نشطة وقدره على الأداء القيادي ، حيث بدأ بالتفـاوض مـع القيـادة الشيشـانية لحـل الأزمـة المستفحلة ووقع معهم اتفاقـاً فـي ١٩٩٦/٣/٣١ لوضـع حـد للحـرب المدمـرة والاستنزاف الاقتصادي والبشري من الطرفين التي لاقت معارضة شديدة في الشـارع الروسـي ، وقـدم في هذا الصدد تنازلات هامة من حيث منح الشيشان الحد الأقصى من الاستقلالية والحكـم الذاتي كحقهم في اصدار دستور خاص بهـم وحقهم فـي استغلال الثروات الطبيعيـة علـى أراضيهم واستقلاليتهم في نظام التجنيد في القوات المسحلة ، والحصول علـى التعويضـات المختلفة لاعادة تعمير مادمرته الحرب ... إلخ (*) .

وبالرغم من أن ذلك الاتفاق لم يصمد طويـلاً ، فمـا أن انتهت الانتخابـات الرئاسـية واسفرت عن فوز يلتسن فيها ، حتى تفجرت المعـارك ومـن جديـد إلا أن ذلـك لـم يعـد لـه تأثيراً ، فقد تمكن يلتسن من استرضاء القيادات الشيشانية وتهدئة الوضع مؤقتاً لامتصـاص نقمة وانتقادات المعارضة والرأي العام الروسي خلال الحملة الانتخابية .

---

* وعزز يلتسن من مكانته بعد أن استطاعت في ١٩٩٦/٤/٢٣ وحدات خاصة فـي جهـاز الأمـن الروسي من اغتيال الجنرال جوهر دودايف قائد المقاومة الشيشانية بصاروخ موجه جـو -ـبـر خلال احدى محادثاته التيلفونية عبر الاقمار الصناعية مـع احـد قيـادات الكرملين للتوسط فـي عملية تسوية الخلافات وانهاء الحرب الروسية - الشيشانية ، وبذلـك تمكـن يلتسـن مـن اقصـاء أهم عقبة في طريق الحوار مع الكرملين وتهدئة الوضع خلال الحملة الانتخابية .

- عمل يلتسن وفريقه الانتخابي على احكام السيطرة على كافة وسائل الاعلام التيلفزيونية والاذاعية وعلى الصحف الرئيسية وذلك :

١- استبعاد المعارضين لسياسة الرئيس يلتسن من الجهاز الاعلامي بدء بالقرار الرئاسي الصادر في ١٥ فبراير ١٩٩٦ بتعيين مديراً جديدا لمحطة التيلفزيون والاذاعة - أر . تي . أر . ادوارد ساجالايف بدلاً عن أوليج بوبتسوف الذي كان يقود سياسة اعلامية ناقدة لسياسة يلتسن وخاصة فيما يتعلق بالحرب الشيشانية، والذي أشتهر بتأليفه كتاباً تحت عنوان مدونات لأخبار القيصر بوريس . (*)

٢- تعيين مدراء المحطات التيلفزيونية والاذاعية ورؤساء تحرير الصحف الرئيسية أعضاءً في فريق الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن .

٣- تنظيم حملة اعلامية قوية وشاملة - بالاستعانة بخبرات أمريكية وغربية - موجهة ليس فقط إلى إبراز الانجازات الديمقراطية خلال فترة الاصلاح ، بل إلى خلق حالة من الترقب والتخويف من قدوم الشيوعيين إلى السلطة ، ونبش الصفحات المظلمة من تاريخ الحقبة الستالينية ومن السلبيات التي رافقت النظام الاشتراكي كعودة نظام الكوبونات والبطائق للحصول على المواد الغذائية ، كما فتح الارشيف الوثائقي الذي كان سرياً ومحضوراً طوال فترة حكم الحزب الشيوعي السوفيتي وبعدها ، وتسخير مواده وافلامه التسجيلية بعد منتجتها بتكرار جرعات يومية مركزه على مدى أربعة شهور متواصلة أشبه ماتكون بعملية غسيل دماغ للمواطن الروسي .

٤- إيقاف كافة البرامج والاخبار التي تتعرض بالنقد لسياسات الحكومة والدولة ومنها البرنامج الاسبوعي (دني) من تيلفزيون " أو . أر . تي " للصحفي المشهور النائب في مجلس الدوما الكساندر نيفزوروف .

---

* صدر الكتاب في ١٩٩٥ ، تعرض فيه بالا[illegible] [illegible]حاد [illegible]حص وسياسة الرئيس بوريس يلتسن .

٥- التعتيم الاعلامي على المعارك الدائرة مع المقاومة الشيشانية فيما عدا لمحات اخبارية يومية أصبحت في حكم المعتاد ، والتكتم على حجم الخسائر والضحايا الحقيقي الناتجة عنها .

٦- التعتيم الاعلامي على كافة المرشحين للانتخابات الرئاسية . باستثناء بوريس يلتسن الذي استغل وضعه كرئيس للدولة في التحرك بحرية واجراء المقابلات واللقاءات وتنظيم الفعاليات الجماهيرية الشعبية والرسمية ، وعلى خلاف قانون الانتخابات الذي يسمح بممارسة الدعاية الانتخابية للمرشحين وبشكل متكافىء فقط خلال الشهر السابق لموعد الاقتراع ، فقد فتحت وسائل الاعلام أبوابها وفي وقت مبكر أمام يلتسن دون غيره.

٧- استخدام وعرض الافلام السينمائية والوثائقية المحلية والاجنبية المعادية للنظام الشيوعي عامة .

٨- استخدام الفرق الفنية والموسيقية لاقامة المهرجانات والحفلات المتنقلة في عموم المدن والجمهوريات الروسية وحشد وتعبئة الطلاب والشباب في الحملة المعادية للشيوعية .

٩- حشد المثقفين والمبدعين في مهرجانات عامة وتكريمهم ومنحهم الأوسمة والألقاب الرفيعة .

١٠- اصدار صحيفة اسبوعية دعائية ذات طبعة أنيقة باسم " ني داي نوج - اي لاقدر الله " والمقصود هنا لاقدر الله أن يعود الشيوعيين إلى الحكم ، ووضعتها بكميات هائلة (عشرات ملايين النسخ) وتوزيعها مجانا فى الشوارع والى المنازل الشخصية .

- استطاع يلتسن أن يناور في أرضية منافسه الشيوعي ، ويتبنى بنفسه مطالب الشيوعيين ورفع شعاراتهم مثل :

١- الاعتراف بالاعلام الحمراء كشعار للانتصار ضد الفاشية .

٢- الاهتمام بقدماء المحاربين وتكريمهم بعد فترة طويلة من الاهمال .

٣- اتباع سياسة ديماغوجية ورفع شعارات حماية الفقراء ورعاية الشرائح الاجتماعية من ذوي الدخل المحدود .

٤- استلب لنفسه فكرة خصمه جينادي زوجانوف حول الدولة الوطنية والحفاظ على كيان وقدرات روسيا كقوة عظمى .

٥- رفع شعارات الشيوعيين حول التكامل الاقتصادي لبلدان اتحاد الدول المستقلة، وأنه لامانع بعد مراحل من التكامل الاقتصادي - السياسي من الاعادة التدريجية للاتحاد السوفيتي.

كما استطاع يلتسن من خلال سياسة الاصلاح الاقتصادي من أن تصبح الأسواق والمستودعات مكدسة بالمواد الغذائية وبغض النظر من كونها مستوردة في معظمها وأنها غالية الثمن تعجز عن شرائها شرائح واسعة من السكان إلا أنها متيسرة ودون عناء (ودون طوابير) ، كما أنها قد وجدت من يشتريها وخاصة في المدن الكبرى مثل موسكو ، سانت بطرس بورج ، يكاترين بورج .... إلخ وهي المدن التي حصل فيها يلتسن على أكبر نسبة من الاصوات والتي كان لها الدور الفاصل بترجيح كفته .

- حصل يلتسن على دعم مالي كبير - كما سيتم التعرض له لاحقاً - من الاوساط المالية المحلية ومن حكومات الغرب والمؤسسات الدولية الخارجية ، حيث استخدمت تلك الأموال في عدة اتجاهات كان أهمها :

١- تحقيق استقرار مالي نسبي خلال الفترة الانتخابية ، وإظهار قدرة الحكومة في السيطرة على التضخم والحد من ارتفاع الاسعار .

٢- حل جانب من الصعوبات المالية التي تعاني منها بعض القطاعات الاقتصادية كقطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة قطاع الفحم حيث يمثل عمال مناجم الفحم

أحد القواعد الأساسية والهامة للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، وهذا مايفسر زيارة يلتسن لاحد أكبر المناجم في " فوركوتا " شمال روسيا قبيل الانتخابات في ١٩٩٦/٥/٢٥ ، ناهيك عن اهتمام الغرب بالمساهمة في حل أزمة انتاج الفحم الروسي بغرض زيادة حجم صادراته لتلبية احتياجات الصناعات الغربية .

٣- ارضاء شرائح واسعة من ذوي الدخل المحدود والمستحقين للاعانات الاجتماعية كالمتقاعدين والطلاب ومعونات الأمومة بزيادة نسبية في رواتبهم ومعاشاتهم .

٤- انفاق اموال طائلة في شكل مكافآت وحوافز وزيادات نسبية في اجور فئات وشرائح عديدة كالعاملين في قطاع الصناعات الحربية والعلوم والثقافة ...

٥- دفع نسبة كبيرة من الاجور والرواتب المتأخرة .

٦- الانفاق السخي على تمويل الحملة الانتخابية .

عمل يلتسن خلال الفترة الانتخابية على ايلاء السياسة الخارجية أهمية خاصة ، فبعد اقالة اندريه كوزيريف وزير الخارجية السابق المعروف بميوله للغرب وتعيين يفجيني بريماكوف بدلاً عنه تمكن هذا الاخير من ان يجعل لروسيا دوراً – ولو نسبياً مقارنة بما كان عليه الحال – في الساحة الدولية ، بدءً بالتشدد الذي ابدته الدولة الروسية تجاه توسع حلف الناتو في أوروبا الشرقية ، ومروراً بالجولات المكوكية التي أجراها بريماكوف وجملة الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي تم ابرامها مع بعض بلدان امريكا اللاتينية والشرق الاوسط وشرق آسيا وأوروبا الشرقية .. إلخ ، إلى قرار الدولة في ٢٦/فبراير ١٩٩٦ برفع الحظر عن صرب البوسنة من طرف واحد وبشكل منفرد عن بقية الدول ، ثم المؤتمرات المتكررة مع قادة بلدان اتحاد الدول المستقلة وتوقيع الاتفاقيات الجماعية ومتعددة الاطراف ، وانتهاء بانعقاد قمة الدول الصناعية السبع في موسكو (١٩/ ابريل

١٩٩٦) التي كانت مكرسة لبحث مسألة الأمن النووي (*)، ومن ثم زيارة يلتسن للصين في مايو ١٩٩٦ كوسيط عن الدول الصناعية الكبرى لإقناعها بوقف التجارب النووية .

كما كان لكشف الخارجية الروسية في مايو ١٩٩٦ عن عملية التجسس البريطانية في المجالين الاقتصادي والعسكري والتي على أثرها طلبت موسكو ترحيل (٩) دبلوماسيين بريطانيين (**) ، ان تعزز الموقف الانتخابي ليلتسن الذي استطاع من كل ماسبق وبمساعدة الغرب نفسه ان يكسب نظامه ملامح الدولة القوية - ولو في عيون الناخبين الروس - وان يجد له مساحة في حلبة السياسة الدولية .

---

* تأكد فيما بعد أن انعقاد قمة الدول الصناعية السبع في موسكو قد جاء بالحاح من الرئيس الروسي بوريس يلتسن وموافقة الولايات المتحدة بهدف تقديم الدعم المادي والسياسي ليلتسن في الانتخابات الرئاسية .

** اعتبرت الحكومة البريطانية ذلك الاجراء استفزازاً لها ، وفسرت ذلك بأنه يأتي ضمن الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن وإلا لماذا تم اختيار مثل ذلك التوقيت . الجدير بالذكر أنه بعد يومين فقط من ذلك الحادث أي في ١٩٩٦/٥/٨ طلبت الخارجية الروسية من دبلوماسي استوني مغادرة أراضيها بتهمة ممارسته لأعمال تجسسية أيضاً.

حملة زوجانوف الانتخابية :

دخل المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف المعركة الانتخابية كممثل " تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية " وهو ائتلاف معارض يضم أكثر من ثلاثين تنظيم وحركة سياسية واجتماعية ودينية ، حيث ابدى مرونة نسبية في التعامل مع مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية المكونة للتكتل ، وأظهر نفسه قريبا إلى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، بل أنه أعلن بأنه في حالة نجاحه في انتخابات الرئاسة سيعمل عل تشكيل حكومة ائتلافية من قوى سياسية مختلفة يسارية وليبرالية مستبعدا مسألة الانفراد بالسلطة ، ومؤكدا على حماية وضمان استمرار الديمقراطية في البلاد . [١٢١]

عمل زوجانوف علي توسيع تحالفاته السياسية لتشمل قوى ليبرالية مختلفة وتجمعات من رجال الدين المسيحيين رافعا شعار حرية الاعتقاد واحترام الاديان كما أنه حاول - ولو أنه لم يوفق - الاقتراب من اوساط رجال الاعمال والمال لطمئنتهم على مستقبل النشاطات الاستثمارية الرأسمالية وضمان ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم ، إلا أن قاعدته الاساسية قد ارتكزت على سكان المناطق الريفية والزراعية وإلى حدٍ ما في بعض المراكز الصناعية .

لقد أستثمر زوجانوف في حملته الانتخابية الازمات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية التي تؤرق النظام القائم مثل التدهور الشديد في الانتاج الاقتصادي والتضخم وتردي الاوضاع المعيشية وانتشار الفقر والجريمة والفساد بانواعه ، أزمة الاجور وتفش البطالة والمعاناة الاجتماعية ، تفاقم الازمات الداخلية والآثار المدمرة للحرب الشيشانية ... إلخ .

هذا اضافة إلى أن البرنامج والفعاليات الانتخابية لزوجانوف قد تجنبت الاطروحات والشعارات الشيوعية والتقليدية .

إن أهم محطات الحملةِ الانتخابية لجينادي زوجانوف كانت في تلك التي هدفت إلى كسب تأييد الناخبين الروس الذين مازالت اغلبيتهم تحنُّ إلى عودة كيانِ الاتحاد السوفيتي المحلول ، حيث عمل الشيوعيين مستفيدين من ثقلهم في مجلس الدوما (البرلمان) على

استصدار قراراً في مارس ١٩٩٦ ، يدعو إلى تعميق تكامل البلدان التي شكلت سابقا الاتحاد السوفيتي ، وإلغاء قرار المجلس الاعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية القاضي بفسخ معاهدة انشاء الاتحاد السوفيتي .[*]

واستند البرلمان في قراره هذا إلى نتيجة الاستفتاء الشعبي العام في ١٧ مارس ١٩٩١ وإلى أن قرار فسخ معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي لايعتبر قانونياً لاقتصاره آنذاك على توقيعي رئيس الجمهورية بوريس يلتسن وسكرتير الدولة ج- بوربوليس ، دون موافقة البرلمان .

الأمر الذي أثار ضجة سياسية واعلامية كبيرة ولقي معارضة شديدة من السلطة الروسية ومن بقية حكومات اتحاد الدول المستقلة ، واعتبرته الحكومة الروسية استفزازاً وخرقاً للدستور الروسي .

ورغم محاولات زوجانوف تفسير نص القرار - الذي عتمت عليه الصحافة باستثناء صحف الشيوعيين - بأنه غير ملزم لأي طرف من الاطراف ، وإنما هو دعوة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويبحث في المداخل الديمقراطية لاعادة كيان الاتجاد السوفيتي بشكل طوعي وتدريجي ..... إلخ .[١٢٢]

إلا أنه وبعد مرور بضعة أيام من صدور " القرار / المناورة " الذي قُصد به احراج النظام استطاع يلتسن امتصاص الضربة وسحب البساط من تحت أقدام خصومه الشيوعيين ، وسارع بعقد لقاءات قمة مع عدد من رؤساء جمهوريات اتحاد الدول المستقلة هي روسيا البيضاء ، كازاخيستان ، كيركيزيا ووقع معهم في ١٩٩٦/٣/٢٩ اتفاقيات تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي ، ليتبعها في ١٩٩٦/٤/٢ توقيع الرئيس يلتسن مع الكساندر لوكاشينكا رئيس جمهورية روسيا البيضاء اتفاقية على مستوى عال للتنسيق الاقتصادي والسياسي الشمن بنجده انشاء سوقاً اقتصادية موحدة مع تنسيق أمني

* الترجمة الحرفيه لنص قـ . مجلس الدوما ملحقه في نهاية هذا الفصل .

وعسكري وثقافي كخطوة أساسية نحو التوحيد الكامل للبلدين ، حيث أطلق عليها لوكاشينكا " اتفاقية الوحدة " . (*)

ولقاءات أخرى عديدة جمعت زعماء بلدان اتحاد الدول المستقلة أي أن الأمر بالنسبة ليلتسن قد تحول ١٨٠ درجة ، من معارضة لقرار مجلس الدوما إلى منافسة وتسابق سياسي – دعائي نحو اعادة اقامة الاتحاد السوفيتي مجاراةً للشارع الروسي الذي يتعاطف اغلبيته مع قرار البرلمان .

لقد دعى زوجانوف قبل خوض الجولة الانتخابية الثانية كافة القوى السياسية الروسية لتوقيع ميثاق وطني يتم على اساسه تشكيل مجلس للوفاق الوطني وحكومة ائتلافية وطنية ، يتكون ثلثها من اعضاء الحكومة القائمة آنذاك وثلثها الثاني من ممثلي الحزب الشيوعي ، بينما يمثل ثلثها الاخير بقية القوى والاحزاب السياسية الاخرى ، (*) أي وفقاً للتمثيل السياسي النسبي في مجلس الدوما – البرلمان .

إلا أن تلك الدعوة رفضها يلتسن وعمل فوراً في اليوم التالي على تشكيل مجلس سياسي استشاري جعله مفتوحاً لكافة القوى والتجمعات السياسية الروسية ، (**) وهو ماتميز به تكتيك فريق يلتسن من سرعة الاستيعاب لهجوم الخصم والرد المضاد المفاجيء بعد امتصاص الضربة وتقديم البديل الجاهز .

لقد كانت احتمالات فوز زوجانوف في الانتخابات الرئاسية كبيرة بالنظر إلى سياق التفاعلات السياسية – الاجتماعية وإلى موجة التغيرات الاخيرة في بلدان أوروبا الشرقية ، لاسيما وأن الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية لمجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥) قد حققوا

---

* تجمد سريان مفعول الاتفاقية بعد فوز يلتسن في الانتخابات مباشرة .

* وجه زوجانوف دعوته لتوقيع الميثاق الوطني في ١٩٩٦/٦/٢٤ أي قبل خوض الجولة الثانية من الانتخابات أمام منافسه بوريس يلتسن بعشرة أيام .

** أصدر يلتسن في ١٩٩٦/٦/٢٥ قراراً بتعيين " ايفان ريبكين " رئيساً للمجلس السياسي الاستشاري وهو الرئيس السابق لمجلس الدوما لفترة ماقبل الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ .

أغلبية فاقت كل التوقعات ، ومع ذلك فقد خسر زوجانوف أمام منافسه بوريس يلتسن بفارق ١٣٪ من مجموع الاصوات ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

- الحملة الدعائية القوية والمنظمة التي اتبعها فريق الرئيس بوريس يلتسن ، واحتكاره لكافة وسائل الاعلام .

- لم يتمكن زوجانوف من اقناع قطاعات واسعة باطروحاته السياسية والايدلوجية وبالذات قطاع الشباب ، بعكس الحال في الانتخابات البولندية التي نجح الشيوعيون فيها بدعم الشباب وخسر الشيوعيون الروس الانتخابات الرئاسية بتخلي الشباب عنهم . كما لم يستطع أن يدحض الهجوم الاعلامي المكثف الذي أتبعه خصمه يلتسن بأنه أي زوجانوف وحزبه الشيوعي يسعون وبلهفة إلى اعادة البلاد إلى الوراء وإلى ماكانت عليه سابقاً بشكل النموذج الستاليني .

- رغم المحاولات التي قام بها زوجانوف لطمأنة رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال المحليين والاجانب في روسيا على ضمان مستقبل مشاريعهم وممتلكاتهم ، ورغم حرصه على الحد من حالة التخوف لدى الدوائر الغربية من احتمالات أن يقدم الشيوعيون عند فوزهم على اجراءات تغيير جذرية في النظام السياسي - الاقتصادي ، ومبادرته للسفر إلى المانيا الاتحادية أوائل مايو ١٩٩٦ لحضور الفعاليات التي احيتها المنظمة الاجتماعية الالمانية - الروسية ، (*) والتي ظهر خلالها في شكل ليبرالي هو أقرب مايكون إلى النموذج الاشتراكي الديمقراطي إضافة إلى تصريحاته المتكررة بضمان الممتلكات وحق الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والاجنبي على حد سواء احتذاءً بنمط التنمية الصينية .

إلا أنه - رغم كل ذلك - لم يرفع شعارات ليبرالية ولم ينتقد بشكلٍ واضح سلبيات تجربة الحزب الشيوعي السوفيتي وتجنب - إلا فيما ندر - التعرض للحقبة الستالينية حتى

---

* المنظمة الاجتماعية الالمانية - الروسية - منظمة نشيطة وذات نفوذ كبير في الاوساط السياسية والاقتصادية الالمانية .

لايفقد أصوات الناخبين من الشيوعيين التقليديين وقدامى المحاربين الذين مازالوا يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع .. الأمر الذي أستثمره وبذكاء الفريق الانتخابي المنافس .

- الرؤية الضبابية للشيوعيين فيما يتعلق باقتصاد السوق ونهج التنمية الاقتصادية ، فلم يحدد تكتل زوجانوف موقفا واضحاً بالنسبة للملكية الخاصة واحتمالات التأميم في حالة الفوز بالسلطة ، فهل يبقى القطاع الخاص وينمو بحرية ؟ أم أن ذلك سيتحدد وفقا لضوابط ومعايير معينة ؟ وان كان كذلك فإلى أي مدى ؟ وإذا كان الدور الريادي في الاقتصاد سيكون للقطاع العام فما آفاق ذلك ؟ كل تلك التساؤلات وغيرها قد خلقت حالة من الغموض والتشوش لدى شرائح واسعة من الناخبين .

- القصور في السياسة التحالفية لزوجانوف وفي تقييم الدور الذي لعبه الجنرال الكساندر ليبد وتحالفه مع بوريس يلتسن ، وعدم ايلاء ذلك الاهمية اللازمة .[١٢٣]

- التصريحات الاعلامية التي كان يطلقها بين الحين والآخر فيكتور أنبيلوف زعيم حركة الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي - شغيلة روسيا ، وهو الشيوعي المعروف بتطرفه والتشدد في مواقفه التقليدية ، حيث كانت الحركة ضمن تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي قاده جينادي زوجانوف .

فقد أضرت تلك التصريحات والخطب " المنفرة " في المحافل العامة بموقف زوجانوف ، واستفاد منها بالدرجة الأولى الفريق الدعائي ليلتسن الذي عمل على التقاطها وتكرار بثها مراراً في وسائل الاعلام المختلفة .

وقد علق على ذلك المخرج السينمائي الشهير ستانيسلاف جافاروخين بقوله :

" يمكن أن نكون قد كسبنا مليوني صوت بفضل انبيلوف ، لكننا قد خسرنا بسببه أكثر من سبعة ملايين ناخب " .

التحالفات الانتخابية :

يمكن القول بأن العشرة المرشحين الذي دخلوا معركة الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) قد مثلوا ثلاثة اتجاهات سياسية :

– **الاتجاه الأول** : والذي مثلته قوى وأحزاب اليسار مثل الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " ، حزب مزارعي روسيا ، تكتل السلطة – للشعب ، وتجمعات وطنية واجتماعية صغيرة تدعو إلى الوحدة الوطنية والاممية وإلى أسبقية الملكية العامة ... إلخ ، حيث أجمعت على أن يكون جينادي زوجانوف مرشحها الوحيد إلى الانتخابات الرئاسية .

– **الاتجاه الثاني** : ومثله الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي ، الحركة الاجتماعية – السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " ، منظمات سياسية صغيرة وطنية وقومية تدعو إلى الوفاق الاجتماعي القائم على اساس الثقافة الوطنية والقومية والعدالة والعقيدة الدينية ، وقد تمخض عن هذا الاتجاه ثلاثة مرشحين للرئاسة هم فلاديمير جيرينوفسكي ، الكساندر ليبد ، يوري فلاسوف .

– **الاتجاه الثالث** : وهو الذي ضم بقية الاحزاب والقوى السياسية مثل الحركة الاجتماعية – السياسية " بيتنا روسيا " ، الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " ، الخيار الديمقراطي الروسي – " خيار روسيا " واحزاب ومنظمات صغيرة أخرى مثل كتلة ايفان ريبكين ، نساء روسيا ... إلخ ، ويدعو هذا الاتجاه إلى اتباع نهج التطور الغربي وتحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسسات الدولة ، ومن هذا الاتجاه دخل معركة الانتخابات الرئاسية كل من بوريس يلتسن ، جريجوري يفلينسكي ، سفياتوسلاف فيدروف ، ميخائيل جورباتشوف ، مارتن شاكوم ، والمليادير فلاديمير برينتسالوف .

إلا أنه وكنتيجة طبيعية لتفاعلات مسار العملية الانتخابية فيما بين مختلف القوى السياسة في المجتمع ، فقد اسفر ذلك عن فرز سياسي وتكتلات سياسية انتخابية جديدة تداخلت فيها حدود الاتجاهات المصنفة آنفاً ، ولم تعكس احياناً انسجاماً سياسياً موحداً ، بقدر ماكانت تعبيراً عن حالة اضطرارية للبحث عن قواسم مشتركة لخلق تحالفات مرحلية بهدف الوصول إلى السلطة .

لقد تكتلت حول الرئيس بوريس يلتسن في الفترة قبل بدء الجولة الأولى من الانتخابات كل من الحركة الاجتماعية السياسية – " بيتنا روسيا " ، الخيار الديمقراطي

الروسي – " خيار روسيا " ، كتلة ايفان ريبكين ، حزب الوحدة والاتفاق الروسي ، حـزب الحرية الاقتصادية ، نساء روسيا اضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى .

أما قوى اليسار فقد شكلت تحالفاً واسعاً في اطار " تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية" الذي تزعمه جينادي زوجانوف وأنضمت إليه قرابة ثلاثين من التنظيمات والاتحادات والروابط السياسية والاجتماعية وعلى رأسها :

الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، حزب مزارعي روسيا ، السلطة للشعب ، تكتل ستانيسلاف جافاروخين ، الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " واحزاب واتحادات سياسية واجتماعية ودينية صغيرة ، وهي المرة الأولى التي يتواجد فيها الشيوعيين مع تجمعات دينية مسيحية في حلف مشترك .

وفي مقابل تكتلي (يلتسن) و (زوجانوف) جرت محاولات عدة للتحالف فيما بين الاحزاب والقوى السياسية الاخرى ، أهمها ما أطلقت على نفسها تسمية " القوى الثالثة " التي جمعت بين كل من الكساندر ليبد زعيم الحركة الاجتماعية – السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " وجريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي – يابلكا ، والبرفيسور جراح العيون سفياتوسلاف فيدروف رئيس حزب الادارة الذاتية للعاملين ، إلا أن كافة محاولات التفاهم والتنسيق لاختيار مرشح واحد من بينهم يمثلهم في الانتخابات الرئاسية قد تعثرت بسبب مبالغة كل منهم في تقييم وزنه السياسي والطموح بالاستئثار بقمة هرم التحالف .

ومن جهة أخرى لم تلق دعوات الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف للانضمام إلى تحالف " القوى الثالثة " أي تجاوب ، ورفضت حتى دعوته لانشاء حلف ثنائي مع الكساندر ليبد . إذ يعاني جورباتشوف من تدني شديد في شعبيته ، فلم تتجاوز نسبة الاصوات الحاصل عليها في الجولة الأولى ٠,٥٪ ، ويبدو أنه كلما ارتفعت شعبية جورباتشوف على المستوى العالمي ، كلما تدنت شعبيته داخل روسيا .

الجدير بالذكر أنه في ١٩٩٦/٤/٢٤ خلال زيارة جورباتشوف – ضمن حملته الانتخابية – إلى مدينة أومسك في سيبيريا – وهو مركز صناعي كبير – ، وقبيل دخول

جورباتشوف إلى القاعة المخصصة للقائه بالمواطنين ، أثناء تحادثه مع مجموعة من الحاضرين قرب بوابة القاعة ، اقترب منه شاب عاطل عن العمل بعمر ٢٩ عاما يدعى " سيرجي مالكوف " ووجه صفعة قوية على خد جورباتشوف ، مما أثار انزعاجا شديدا لدى جورباتشوف واضطره إلى قطع الزيارة والعودة مباشرة إلى العاصمة موسكو ليعلن في مؤتمر صحفي عن محاولة اغتياله من قبل قوى سياسية لم يسميها . بل أنه تعرض لصدمه اخرى في ١٩٩٦/٥/١٧ أثناء زيارته لمدينته " ستافروبل " مسقط رأسه عندما قاطع طلاب المعاهد في المدينة المحاضرة التي كان من المفترض أن يلقيها عليهم .

كما لقى فلاديمير جيرينوفسكي زعيم الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي عزلة كاملة وتجاهلته كافة القوى والاتجاهات السياسية رغم حصوله على مانسبته ٥,٧٪ من اصوات الناخبين في [illegible] الأولى ، ربما لاكتفاء يلتسن بالتحالف مع ليبد الذي مثلت قاعدة [illegible] من الأصوات ، وضمانه – أي يلتسن – عدم تصويت أنصار كل من [illegible] وفيدروف وغيرهم لزوجانوف باعتبارهم من القوى التي تطلق على نفسها " القوى الديمقراطية " هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تعارض النهج القومي المتشدد لجيرينوفسكي مع أطروحات كل من زوجانوف ويلتسن ، وللطبيعة المزاجية المتقلبة لشخصية جيرينوفسكي وصعوبة الاتفاق معه ، وعلى هذا الاساس لم تعرض على جيرينوفسكي أية مشاريع تحالف أكان ذلك من قوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها أو من مرشح السلطة التي حاول جيرينوفسكي مراراً خطب ودها ، ليعلن في نهاية المطاف معارضة حزبه لأي من المرشحين (يلتسن / زوجانوف) مطالباً أنصاره التصويت ضدهما على حد سواء .

أما الاتحاد الاجتماعي – يابلكا الذي يتزعمه جريجوري يفلينسكي ، بعد حصوله على نسبة ٧,٣٪ من أصوات الجولة الأولى ، فقد تشدد كثيراً في المناورة مع بوريس يلتسن للانضمام إلى صفه واشترط لذلك أن يقبل يلتسن بتعيينه رئيساً للحكومة واقالة أربعة من كبار مسئولي الحكومة والدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين ، اضافة إلى ايقاف الحرب الشيشانية وتبني يلتسن للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاجتماعي ، وتعديل الدستور بما يكفل تقليص صلاحيات رئيس الدولة ... إلخ .. وهي شروط مبالغ

فيها رفض يلتسن تلبيتها ، مما حذا بالاتحاد الاجتماعي – يابلكا إلى عقد مؤتمره الرابع في ١٩٩٦/٦/٢٢ لتحديد موقفه من انتخابات الجولة الثانية ، حيث انقسمت مواقف المؤتمرين إلى ثلاثة اتجاهات:

– رأى الاتجاه الأول ضرورة التصويت – وفي كل الاحوال – لصالح بوريس يلتسن .

– بينما رأى الاتجاه الثاني التريث والتفاوض مع يلتسن للتصويت لصالحه في حالة قبوله بجملة من الشروط والتي منها اقالة بعض الشخصيات في الحكومة والدولة بمن فيهم رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، اضافة إلى ضمان تعيين بعض قيادات الاتحاد في السلطة.

– أما الاتجاه الثالث فرأى ضرورة التصويت ضد المرشحين يلتسن / زوجانوف على حد سواء .

ومن الاتجاهات الثلاثة يتضح أن لجميعها موقف محدد ورافض للتحالف أو التصويت لصالح المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف ، رغم أن زوجانوف قد اعلن رسمياً استعداده للتحالف مع الاتحاد الاجتماعي – يابلكا ، والمح – بصورة غير مباشرة – إلى امكانية تعيين يفلينسكي رئيساً للحكومة . وبغض النظر عن نتيجة المؤتمر ، فقد كان لذلك التشدد والافراط في المساومة ان خسر يفلينسكي واتحاده الاجتماعي المناورة ، ولم يجد لنفسه مكاناً بعد أن رفض الاغراءات التي عرضها عليه يلتسن بتعيينه نائباً أولاً لرئيس الحكومة وحصول حزبه على بعض من الحقائب الوزارية .

ويبدو أن يفلينسكي كان يرى في نفسه أقرب القوى الديمقراطية إلى يلتسن فظهر واثقاً من نفسه ومن احتياج يلتسن اليه بالنظر إلى الفارق الضئيل الذي كان يفصل يلتسن عن زوجانوف قبل خوض الجولة الثانية ، إلا أنه لم يستوعب جيداً لعبة التحالفات ولم يقيم بشكل كافٍ تحالف يلتسن – ليبد ، ليكون بذلك قد احتال على نفسه أكثر مما يكون قد احتال على الآخرين .

دور الجنرال ليبد في فوز يلتسن :

يؤكد ديفيد ريمنيك وجود اتفاق مسبق بالتحالف فيما بين الجنرال الكساندر ليبد وبوريس يلتسن وأنه بناء على استشارات امريكية مول يلتسن وبسخاء حملة ليبد الانتخابية خلال الجولة الأولى ، (١٢٤) وعمل على ضمان تدفق اموال كبيرة لتغطية نفقات نشاطه الانتخابي وخاصة عن طريق بنك " أونيكسيم " وبنك " ميناتيب " ، هادفاً من ذلك اجتذاب جانب من مؤيدي وأنصار القومي فلاديمير جيرينوفسكي والشيوعي جينادي زوجانوف ، واستمالتهم إلى صف الجنرال ليبد ، وبالتالي امكان خلخلة واضعاف أرضية المنافس الرئيسي جينادي زوجانوف ، بحكم اقتراب الاطروحات والشعارات التي يرفعها ليبد من اتجاهات التيارين المذكورين ، والقاعدة الاجتماعية المشتركة التي تجمع تلك الاطراف .

هذا مقابل حصول ليبد على منصب رفيع في الدولة ، ودخول الجولة الثانية من الانتخابات بحملة مشتركة لصالح بوريس يلتسن .

وبالفعل لقد أسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات عن حصول الكساندر ليبد زعيم الحركة الاجتماعية – السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية "على مايقارب " ١١مليون صوتاً بما نسبته ١٥٪ من اجمالي اصوات الناخبين – أي في المرتبة الثالثة بعد يلتسن وزوجانوف (٣٥٪ ، ٣٢٪) ، وهي النسبة التي كان يتطلبها فوز بوريس يلتسن بفترة رئاسية جديدة .

وكون ان الفارق في مجموع الاصوات الحاصل عليها يلتسن وتلك التي حصل عليها زوجانوف ضئيل يعادل ٣٪ تقريباً وبالتالي حاجة يلتسن إلى كسب أصوات مؤيدي ليبد كاملةً إلى صفة ، وضمان عدم ذهابها أو جزء منها إلى منافسه زوجانوف ، وذلك بالنظر إلى أن الكثير من المؤشرات واستطلاعات الرأي كانت تفيد بميل مؤيدي ليبد إلى زوجانوف أكثر من ميلهم إلى يلتسن ، وحتى لاتحترق ورقة ليبد أمام ناخبيه بعد تحالفه مع بوريس يلتسن بأنه تخلى عنهم بعد أن ضمن لنفسه منصباً رفيعاً في السلطة . لذلك كله فقد تم ابراز شخصية ليبد وتلميعها من خلال اجراء جملة من التغييرات في جهاز الدولة ، ليظهر فيها ليبد ضمن سيناريو مرتب بدور البطل الذي أوفى بوعده لناخبية والذي " بفضله " بدأ تطهير جهاز السلطة من " الفاسدين " ، حيث أصدر يلتسن قراره في

١٩٩٦/٦/١٧ بتعيين الكساندر ليبد أميناً عاما لمجلس الأمن الروسي ومساعدا للرئيس لشئون الأمن القومي – وهو منصب مستحدث لم يكن موجوداً من قبل ، وتوّج بعزل وزير الدفاع الجنرال بافل جراتشوف (*) .

وتوالت الاحداث بعد ذلك وبشكل متسارع ، ليعلن ليبد في اليوم التالي من تعيينه أي في ١٩٩٦/٦/١٨ عن تلقيه معلومات حول تحركات عسكرية لبعض من جنرالات الجيش في وزارة الدفاع وعددهم سبعة ، احتجاجاً على قدوم ليبد إلى السلطة وإزاحة وزير الدفاع جراتشوف .

ثم استثمار إن لم يكن افتعال عملية اعتقال اثنين من مسئولي الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن في ٦/١٩ ، بناء على أوامر صدرت عن كل من ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن ، حيث تم احتجازهما داخل مبنى الكرملين بسبب محاولتهما تهريب مبلغ ٥٠٠ ألف دولار إلى خارج الكرملين بصورة غير شرعية مما حذا بالجنرال ليبد التحرك بعد منتصف الليل إلى قصر الكرملين – وفقاً لمنصبه الجديد – ترافقه كاميرات التليفزيون والصحافة في مشهد أقرب مايكون إلى الاستعراض ، ليطلق تصريحاته الصارمة والتهديد والوعيد بالقضاء على تلك " الزمرة " التي تريد للبلاد الانجراف إلى معمعة الفوضى والصراعات الدموية .

ولتظهر المفاجأة فى ١٩٩٦/٦/٢٠ عندما أقال يلتسن كل من: ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادى والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن، (*) و "الأب الروحى" لهما اليج سوسكافيتس النائب الأول لرئيس

---

* الخصم اللدود لـ الكساندر ليبد ، حيث أقال جراتشوف ليبد وأحاله إلى الاحتياط في يونيو ١٩٩٥.

(*) وهو الذى وقف إلى جانب يلتسن فى اللحظات الحرجة، كما يعتبر من الشخصيات المقربة جداً إلى الرئيس وتربطه به صداقة شخصية وأسرية حميمة كما صرحت بذلك عقيلة الرئيس يلتسن فى احدى اللقاءات التليفزيونية.

الحكومة، حيث اعر ـ اقالتهم قد ـ سبب محاولاتهم المتكررة نسف الجولة الثانيه من الانتخابات الرئاسية، تم فاله سبعة جنرالات من كبار مسئولى وزارة الدفاع. (*)

لم تكن سلسلة التغييرات تلك فى جهاز الدولة هدفاً لسياسة يلتسن بقدر ما كانت خطوة تكتيكية اضطرارية لتحالف يلتسن/ ليبد، إذ أن مسئلة إزاحة تلك العناصر قد كان فى حكم المفروغ منه، وتقرر من قبل ذلك بكثير كونهم مسئولين مسئولية مباشرة عن جانب كبير من الفساد، ناهيك عن دورهم فى تفاقم الأزمة الشيشانية، واعتبارهم وجوهاً غير مرغوب فيها لدى عامة الشعب ولدى اللوبى اليهودى على وجه الخصوص وسببت حرجاً للرئيس بوريس يلتسن. (*) . إنما الأهم فى ذلك قد كان فى تعزيز ثقة مؤيدى ليبد وغيرهم بالتحالف الجديد ودفعهم للتصويت لصالح يلتسن وضد زوجانوف. ولعل فى كلمات بيل كلينتون فى أول مكالمة هاتفية لتهنئة يلتسن بالفوز عندما قال "أننى بحاجة إلى جنزال كـ "ليبد" للفوز فى انتخابات الرئاسة الامريكية القادمة"، ما يفسر الكثير من التساؤلات الدائرة حول شخصية ودور الكساندر ليبد.

(*) تم عزل القيادات العسكرية المذكورة أدناه بقرار من الرئيس يلتسن رقم (٩٦٨) وتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ والجنرالات هم:

١- الجنرال فيكتور بارينكين- النائب الاول لرئيس قيادة الاركان العامة، رئيس ادارة العمليات فى قيادة الأركان العامة للقوات المسلحة، والذى يعتبر من الخبرات العسكرية النادرة.

٢- الجنرال اناتولى باجدانوف- نائب رئيس الاركان العامة، رئيس دائرة التنظيم والتعبئة.

٣- الجنرال فياتشيسلاف جيريبتسوف- نائب رئيس الاركان العامة، رئيس دائرة العسكرى الدولى.

٤- الجنرال دميتترى خارتشينكو- نائب رئيس الاركان العامة وقريب وزير الدفاع السابق جراتشوف.

٥- الجنرال سيرجى زدوريكوف- رئيس دائرة التدريب العام.

٦- الجنرال ڤاليرى لابشوف- رئيس جهاز مكتب وزير الدفاع الروسى.

٧- الجنرال فلاديمير شوليكوف- نائب قائد القوات البرية.

(*) حسبما صرح عن ذلك اناتولى تثوبايس عقب اقالة المذكورين، فى مؤتمر صحفى مه مراسلى الوكالات المحلية والاجنبية.

الفريق السرى الامريكى الذى أعاد يلتسن إلى كرسى الرئاسة:

تمكن "لى هوكستادير" من خلال تحرياته ومتابعاته التى قام بها فى كل من موسكو ونيويورك من كشف سر تواجد الفريق الأمريكى الذى كان يقيم فى فندق "بريز يدينت هوتيل" فى موسكو، [١٢٥] والمكون من:

١- جورج جورتون المدير السابق لحملة انتخابات محافظ ولاية كاليفورنيا "بيتا ويلسون".

٢- ستيفين مور خبير بالشئون الاجتماعية فى واشنطن.

٣- جو شوميت الخبير السياسى فى الحزب الجمهورى ومعاون محافظ كاليفورنيا.

٤- ريتشارد دريزنير مستشار وخبير من نيويورك ويعمل مع محافظ كاليفورنيا.

٥- فيليكس براينين.

٦- الن براينين.

حيث وصل الفريق إلى موسكو فى فبراير ١٩٩٦ تحت غطاء تمثيلهم لشركة أمريكية لتجارة اجهزة تيلفزيونية ذات شاشات مسطحة. [١٢٦]

وقد كان الفريق شديد الحرص على الابتعاد عن الاضواء وعن وسائل الاعلام والصحافة حيث عمل على تقديم الاستشارات وإدارة الحرب الاعلامية والنفسية ضد جينادى زوجانوف مرشح تكتل القوى الشعبية- الوطنية.

ورغم نفى الحكومة الروسية لوجود أى من الخبراء الأمريكان أو الأجانب إلا أن مجلة "التايم" الأمريكية هى الأخرى قد أكدت بان الفريق الامريكى المذكور قد لعب دوراً رئيسياً فى اعادة انتخاب بوريس يلتسن لفترة رئاسية جديدة وأن أعضاء الفريق وعلى رأسهم جورج جورتون وجوشوميت كانوا أساس المطبخ الانتخابى للرئيس يلتسن، حيث عملوا وبصورة وثيقة مع تاتيانا دياتشينكا ابنة الرئيس يلتسن (٣٦ عاما)، كما أكد كارمير أيضاً ما نشرته "واشنطن بوست" عن تواجد خبراء امريكا آخرين بتخصصات مختلفة عملوا ضمن فريق يلتسن الانتخابى، [١٢٧] ولو حدث ما يشبه ذلك فى أى دولة أوروبية أو حتى غير أوروبية لشكل فضيحة سياسية كبيرة يهتز لها أركان المجتمع وتقال على اثرها كبار رموز السلطة.

لقد ركز الامريكان خلال عملهم على محطات التليفزيون الروسى، لما لها من تأثير مباشر على وعى وسيكلوجية الناخب، ووجهوا سياستهم الدعائية لخلق حالة "رعب من قدوم الشيوعيين إلى الحكم واحتمالات انتشار المجاعة ونشوب حرب أهلية والترويج بأن انتصار زوجانوف فى الانتخابات الرئاسية سيعنى استيلاء العناصر المتطرفة على السلطة، الأمر الذى سيكون له أثر مباشر ومأساوى على حياة ومستقبل البلاد".

ولم يوجه الخبراء الامريكان دعايتهم الانتخابية لإظهار حسنات الرئيس يلتسن بقدر ما كان تركيزهم الأكبر فى التشهير بالنظام الاشتراكى.

ومن جهة أخرى ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" بأن الخبير الامريكى" مارشال جولدمان "قد علق بان بطانة الرئيس يلتسن قد نجحت فى ممارسة ضغوط شديدة على محافظى ورؤساء الوحدات الادارية فى المناطق والجمهوريات الروسية المختلفة واستنفارهم بقدوم الشيوعيين إلى الحكم، الأمر الذى سيعنى اقالتهم من مناصبهم، كما أنه حتى لو فاز يلتسن فى الانتخابات، فإنه سيقيلهم أيضاً إذا لم يحصل على أغلبية الاصوات فى تلك المناطق والجمهوريات، لاعتبار ذلك مؤشراً على تقاعسهم عن دعم حملته الانتخابية. وعليه فإن أمر بقائهم فى مناصبهم أو تمتعهم برضا ورعاية السلطة من عدمه متوقفاً على مدى نشاطهم فى المساعدة على فوز يلتسن. [١٢٨]

وهو ما كشفت عنه- فيما بعد- الوثيقة الرسمية المنشورة فى صحيفة "سافيتسكايا راسيا"، والتى تضمنت علناً وبالاسم توجيه شكر وعرفان للرئيس بوريس يلتسن لعدد ١٢ رئيس جمهورية اتحادية.و (٣٨) رئيس وحدة ادارية و (١٤) مفوض عن رئيس الدولة فى مناطق مختلفة، نظير المشاركة النشطة فى تنظيم ودعم فعاليات الحملة الانتخابية لفريق الرئيس، [١٢٩] وهو ما يتعارض مع نص المادتين (٥) و (٣٨) من القانون الفيدرالى للانتخابات- "يحظر على أى من المرشحين للرئاسة استخدام امكانيات ونفوذ أجهزة السلطة المحلية أو المركزية...".

صورة للفريق الامريكى الذى أدار الحملة الانتخابية للرئيس الروسى

بوريس يلتسن

ويظهر فيها من اليمين الى اليسار: جوشومييت، فيليكس براينين، ستيفين مور، جورج جورتون، ريتشارد دريزنير، آلن براينين

- عن صحيفة ايزفيستيا ١٩٩٦/٧/٩



Группа американских специалистов по проведению избирательных кампаний на Красной площади. Справа налево: Джо Шумейт, Феликс Брайнин, Стивен Мор, Джордж Гортон, Ричард Дрезнер, сын Брайнина Алан. Фото АП.

دور المال فى انتخابات الرئاسة الروسية

اثبتت المقولة القائلة بأن "من يمتلك المال يمتلك السلطة" صحتها فى التأثير الواضح على اتجاه ونتائج الانتخابات. فقد استخدمت أموال الدولة فى الانفاق على الحملة الانتخابية، الأمر الذى اتضح جلياً فى عجز الموازنة عن دفع اجور ورواتب العاملين فى قطاعات مختلفة لشهور عديدة وصل بعضها إلى ستة وثمانية شهور متتالية، إذ بلغت ديون الحكومة فقط بالرواتب المستحقة خلال الثلاثة شهور الأولى حتى مارس ١٩٩٦ (٢٥) ترليون روبل أى ما يعادل (٥) مليار دولار أمريكى. كما أشارت بيانات لجنة العمل والشئون الاجتماعية فى البرلمان بأن مجموع من لا يتسلمون رواتبهم واجورهم بانتظام قد بلغ ٢٠ مليون مواطن متقاعدين وعاملين على حد سواء. [١٣٠]

لقد اعترف الرئيس يلتسن علناً بتفشى الفساد فى اجهزة الدولة ملقياً باتهاماته على مسئولين فى الحكومة- جعل منهم كبش فداء- ومعترفاً بقيامهم بتوظيف المال العام فى الأسواق المالية والبنوك التجارية ليستفيدوا من عوائدها، إلا أن الغريب فى الموضوع أن الرئيس الروسى فيما بعد أمر شخصياً بصرف الاجور المتأخرة البالغة (٢٥) ترليون روبل من خارج الموازنة العامة للدولة، وهو ما تساءلت عنه المعارضة وأثار علامات استفهام عديدة عن مصادر تمويل العجز. لتنتشر آنذاك تسمية "صندوق الرئيس"، وهى تسمية أطلقتها المعارضة تهكماً على الغموض الذى يكتنف العمليات المالية التى يقوم بها جهاز رئيس الدولة لتغطية العجز المالى وتمويل الفعاليات والعمليات السياسية والاستثمارية بما فيها تمويل الحملة الانتخابية.

إن "صندوق الرئيس" هو عبارة عن احتياطى مالى ضخم غير معروف حجمه وانما يقدر بترليونات الروبلات وخارج عن الموازنة العامة للدولة، ولا يعرف شىء عن مصادر تمويله، وتتم عمليات الصرف منه بأوامر شخصية من قبل الرئيس بوريس يلتسن. فقد امتنع مساعد الرئيس الروسى للشئون الاقتصادية "الكساندر ليفشيتس" فى مناظرة تيلفزيونية "وجه لوجه" مع أحد قيادى الحزب الليبرالى- الديمقراطى المعارض "سيرجى كلاشينكوف" رئيس لجنة العمل والشئون الاجتماعية فى البرلمان، [١٣١] أمتنع ولأربع مرات متتالية عن الرد على الاستفسارات الخاصة باستيضاح مصادر التمويل الغامضة لـ "صندوق الرئيس".

لقد تدفقت على نظام يلتسن أموال هائلة خلال الفترد ـ ـحـبيه، وصبت باتجاه دعم سياسته وتغطية نفقاته المختلفة فى تمويل الحملات الانتخابية، حيث تركزت أهم مصادرها– المعلن عنها فقط– فى:

أولا: مصادر تمويل خارجية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية لدعم سياسة الانفتاح والاصلاحات الهيكلية للاقتصاد الروسى، وتمويل الحملات الانتخابية للرئيس يلتسن.

فقد كان لتخوف الغرب والولايات المتحدة من عودة الشيوعيين إلى الحكم أثره البالغ فى تقديم الدعم السخى للنظام فى روسيا، سواء كان ذلك باتجاه اخراج الاقتصاد من أزماته للحد من تدهور شعبية النظام أو فى شكل الدعم المباشر للحملة الانتخابية للرئيس بوريس يلتسن.

ومنح صندوق النقد الدولى روسيا قرضاً كبيراً بمبلغ ١٠,٢ مليار دولار تتسلمه على ثلاث دفعات، وهو ثانى أكبر قرض يمنحه الصندوق فى تاريخه، بعد اقراض المكسيك فى فترة سابقة (١٧ مليار دولار) (*)

كما تم أعادة جدولة جزء من الديون الروسية بمبلغ (٣٨) مليار دولار فى نادى باريس لمدة (٢٥) عاماً ليبدأ تسديد الاقساط من عام ٢٠٠٢، ولتقتصر الفترة من ١٩٩٦–٢٠٠٢ على تسديد الفوائد فقط دون الاقساط، ولو أن ذلك مقابل مضاعفة حجم هذا الدين من ٣٨ مليار إلى ٧٤ مليار دولار أمريكى. هذا إضافة إلى قبول انضمام روسيا إلى نادى الدول الدائنة، [١٣٢] وهى تسهيلات يقدمها نادى باريس لأول مرة.

وفى ١٩٩٦/٥/٢٣ وقع رئيس البنك الدولى "جيمس فولفينسون" مع الحكومة الروسية اتفاقيتى قرض:

- **الأولى** بمبلغ (٥٠٠) مليون دولار لتغطية الاحتياجات الاجتماعية للعاملين فى قطاع مناجم الفحم.
- **الثانية** بمبلغ (٣٥٠) مليون دولار لدعم البنية الهيكلية. [١٣٣]

(*) وقع على اتفاقية القرض مع الحكومة الروسية فى موسكو "ميشيل كامديسو" رئيس صندوق النقد الدولى فى ١٩٩٦/٢/٢١

هذا إلى جانب القرض الذى قدمته المانيا الاتحادية فى ابريل ١٩٩٦ والبالغ قيمته أربعة مليارات مارك الماني، وآخر فرنسى بمبلغ (٢) مليار فرنك فرنسى، والذين تبخرا فور استلامهما حيث انفقا كاملين خلال شهر ابريل على الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن.[١٣٤]

ثانيا: مصادر تمويل داخلية: وأهمها تلك الناتجة عن:

- عوائد توظيف واستثمار مخصصات وميزانيات بعض مؤسسات وقطاعات الدولة، ومنها الرواتب التى يتأخر صرفها، فى البنوك التجارية والاسواق المالية.
- اصدار السندات المالية الحكومية قصيرة الاجل (سلسلة جى. ك. أو، أم . ك . أو)، ليرتفع حجم الديون المحلية قصيرة الاجل المستحقة على الدولة للفترة من فبراير- يونيو ١٩٩٦ إلى ما يعادل (٢٠) مليار دولار أمريكى.[١٣٥]
- الانفاق من احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الصعبة، حيث أنخفض احتياطى روسيا خلال الفترة الانتخابية وبالتحديد فى (ابريل- مايو ١٩٩٦) من ٨,٧ مليار دولار أمريكى إلى ٤,٣ مليار.[١٣٦]
- الاصدارات النقدية للبنك المركزى، والتى كثيراً ما كانت تتم دون غطاء، لتبلغ خلال الفترة مارس- مايو ١٩٩٦ (٢٥) ترليون روبل (أى ما يعادل ٥ مليار دولار أمريكى).[١٣٧]
- تجاوزات الصرف المتكررة، ومنها قرار يلتسن فى مايو ١٩٩٦ المخالف للقانون الفيدرالى بسحب ٥ ترليون روبل (مليار دولار تقريباً) من احتياطات البنك المركزى لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة.[١٣٨]
- تجاوزات الانفاق من الموازنة العامة والذى بلغ خلال الفترة من يناير- ابريل ١٩٩٦- ٥١,٨ ترليون روبل بزيادة ١١,٤ ترليون روبل عما كان متفق عليه مع صندوق النقد الدولى.[١٣٩]
- كما بلغ حجم ما تسلمه فريق يلتسن الانتخابى فقط من البنوك ورجال الاعمال الروس ما يعادل (٥٠٠) مليون دولار أمريكى، مقابل (٢١) ترليون روبل (أى قرابة ٤,٢ مليار دولار أمريكى) من الاعفاءات الضريبية قدمتها السلطة لتلك الاوساط المساهمة فى دعم انتخابات الرئيس يلتسن.[١٤٠]

لقد احتفل نخبة رجال الاعمال الروس بانتصار يلتسن، وهم الذين أثروا ثراء كبيراً خلال الفترة الأولى من حكمه، بعد أن أوفوا بدينهم له عندما دعموا وبسخاء حملته الانتخابية سواء كان ذلك فى شكل الدعم المالى المباشر أو عن طريق تسخير وسائل الاعلام التى تخضع لنفوذهم، وقد تحدثت الامريكية باتريتسيا كرانتس فى مقالها تحت عنوان "القطط السمان متعطشة لإلتهام ثمرة انتصار يلتسن"، (١٤١) عن الدعم المالى اللامحدود الذى قدمه كل من فلاديمير بوتانين رئيس بنك "أونيسكيم" وميخائيل خودوركوفسكى رئيس بنك "ميناتيب" لتمويل الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن، وكيف أنهم وبالمقابل متلهفين للحصول على امتيازات وتسهيلات كبيرة نظير ما قدموه، أى أنهم حسب المقولة الأمريكية "يتخيرون الكيفية لهزّ شجرة الخوخ المحملة بالثمار الناضجة".

فعلى سبيل المثال حصل بنك "أونيكسيم" والذى يعتبر أحد أهم التكتلات المالية- الصناعية فى روسيا على أكثر من مليار دولار فى شكل تسهيلات واعفاءات ضريبية لصالح مؤسسة التعدين العملاقة "نوريلسك نيكل" التى يشرف عليها البنك، (١٤٢) وتم تعيين رئيس بنك "أونيكسيم" فلاديمير بوتانين نائباً أولاً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية فى حكومة تشير نوميردين المشكلة بعد الانتخابات فى اغسطس ١٩٩٦.

يعتبر بنك "أونيكسيم" الذى يرأسه رجل المال والاعمال الشاب فلاديمير بوتانين (٣٥ عام) من أكثر المؤسسات التى قطفت ثمار فترة حكم الرئيس يلتسن، فعن طريق العلاقة الوثيقة مع مستشارى ومقربى يلتسن وعوامل عديدة أخرى تمكن البنك من الأمتلاك والسيطرة على عشرات المؤسسات الاقتصادية الروسية، وأهمها مؤسسة "نوريلسك نيكل" ومؤسسة النفط العملاقة "سيدانكو"، وذلك عبر سياسة الخصخصة التى بموجبها بيعت مؤسسات الدولة بأسعار زهيدة تفوق الخيال يليه بنك "ميناتيب" الذى يسيطر على العديد من الشركات الضخمة بما فى ذلك امتلاكه لمجموعة أسهم فى شركات التيلفزيون الروسى، ليأتى بعد ذلك "ألفا بنك" ومؤسسة الطاقة الضخمة "لوك أويل" و "جاز بروم" التى تقع تحت التأثير المباشر لرئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين.

إن ممثلى التكتلات المالية- الصناعية رغم ما يتمتعوا به من نفوذ فى إدارة الدفة الاقتصادية والسياسية، إلا أن معركتهم الحامية حالياً ولاحقاً تتركز فى:

– مطالبتهم الرئيس يلتسن الوفاء بأحد الوعود التى قطعها نظير دعمهم لحملته الانتخابية وذلك باعادة النظر والمراجعة الدقيقة لنظام البنوك الروسية بما يكفل تعزيز موقف مجموعة البنوك الكبيرة فى القطاعات الصناعية الاكثر ربحية، الأمر الذى ستصبح من جرائه مئات البنوك الروسية مهددة بالافلاس، وينتج عنه زيادة كبيرة فى حصة بنك "أونيكسيم" وبنك "ميناتيب" وغيرها فى الاسواق المالية.

– محاولاتهم الحثيثة باعادة ترتيب أوضاع الشركات والمؤسسات التى امتلكوا أسهمها وبالذات فى اقصاء المدراء المخضرمين الذين ما زالت "الصبغة الحمراء" تشملهم، وهم بذلك يأملون تحقيقه خلال الفترة الرئاسية الجديدة ليلتسن.

ولعل عودة اناتولى تشوبايس رجل الانفتاح والخصخصة إلى الحكم وفى منصب حساس للغاية كرئيس لجهاز رئاسة الدولة ثم كنائب أول لرئيس الحكومة فى مارس ١٩٩٧ أهميته الخاصة إذ ترى الامريكية "باتريتسيا كرانتس"، (١٤٣) أن الدور الذى سيضطلع به تشوبايس يتركز فى سلسلة من الاجراءات أهمها: تذليل المعوقات التى تحول دون تواصل سياسة الخصخصة ومنها تحويل حقيبة أسهم شركة النفط العملاقة "يوكوس" إلى ملكية "بنك ميناتيب"، وكذا لتسهيل رفع اسعار الطاقة لمضاعفة أرباح شركات النفط والغاز، ولدفع الرئيس يلتسن لاتخاذ اجراءات جمركية فعالة لحماية المنتجات النسيجية والصناعية الغذائية الخاضعة للتكتل.

إضافة الى فتح الباب واسعاً للاستثمارات الاجنبية فى الاقتصاد الروسى وهو ما تحقق بالفعل فى تصريحات تشوبايس لاحقاً حين أكد على أهمية مواصلة سياسة الخصخصة، وأنه لا مجال لنجاح الاصلاحات الاقتصادية دون خصخصة مؤسسات القطاع العام ودون تحرير الاقتصاد تحريراً كاملاً. (١٤٤)

استنتاجات:

لقد وصف الرئيس الامريكى بيل كلينتون نتائج الانتخابات الرئاسية فى روسيا بأنها "إنتصاراً للديمقراطية كنتيجة للاصلاحات السياسية التى تحققت خلال الخمس سنوات الأخيرة"، وعبّر أستاذ السياسة الامريكى مايكل ماكفول عن نتائج الانتخابات بقوله أنها "تظاهرة رائعة للديمقراطية وللديمقراطيين"، أما ستروب تيلبوت نائب سكرتير الدولة الامريكى فقد أعرب عن ارتياحه لنتائج الانتخابات التى اعتبرها "حرة ونظيفة".

إلا أن البروفيسور بيتر ريدافى أستاذ السياسة فى جامعة جورج واشنطن قد علق فى تقريره على ذلك بقوله، (١٤٥) رغم أن الانتخابات الرئاسية الروسية قد أظهرت مخالفات محدودة نسبياً، إلا أنه لا يجوز اعتبارها نظيفة بأى حال من الأحوال وذلك لاسباب كثيرة أهمها:

أولاً: الخروقات المالية الفجة التى مارسها فريق يلتسن الانتخابى من المال العام واستغلاله لاجهزة ونفوذ السلطات المحلية والمركزية على حد سواء وهو ما أحتج عليه بقية المرشحين لانتخابات الرئاسة ومنهم جورباتشوف، وجيرينوفسكى، وزجانوف ويفلينسكى زعيم الاتحاد الاجتماعى- يابلكا (التفاحة) الذى صرح بأن الانتخابات الرئاسية قد جرت فى ظروف غير متكافئة. (١٤٦)

كما وجه جينادى سيليزنوف رئيس مجلس الدوما (البرلمان) نقداً شديد اللهجة إلى اللجنة المركزية للانتخابات على صمتها -الذى يعنى التحيز- عن الخروقات الكبيرة التى يقوم بها جهاز سلطة الرئيس يلتسن فى المجال الاعلامى وفى الانفاق المالى الكبير من بنود موازنة الدولة والمال العام، واستخدام امكانيات السلطات المحلية التنفيذية لصالح حملة الرئيس يلتسن. (١٤٧)

ثانياً: بدءا من مارس ١٩٩٦، وتخوفاً من فوز زوجانوف فى الانتخابات الرئاسية حيث أظهرت استطلاعات الرأى آنذاك فجوة كبيرة فيما بين النسب المتوقعة لكل من يلتسن وزوجانوف إذ لم تتجاوز نسبة مؤيدى يلتسن ٦٪ بينما نسبة مؤيدى زوجانوف تزيد عن الـ ٣٥٪ عمل الجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن والجنرال كوزينتسوف مع مجموعة من المقربين على ممارسة الضغط لاقناع يلتسن بأنه سيخسر الانتخابات الرئاسية ولا بد له من البحث عن الحجج والمبررات المناسبة لإلغاء الانتخابات، وقد تردد يلتسن فى ذلك مكلفاً كورجاكوف بدراسة الوضع أكثر وجمع المعلومات اللازمة فى هذا الاتجاه، وبالفعل قام أحد مساعدى الرئيس يلتسن فى ١٧ مارس ١٩٩٦ باعداد مشروع البيان والقرارات المتعلقة به، ... ولم يتبق سوى توقيع يلتسن عليها، (١٤٨) بل صرح كورجاكوف أكثر من مرة لاجهزة الاعلام كان آخرها فى

١٩٩٦/٥/٥، وبعده كوزينتسوف فى ١٩٩٦/٥/٧، (*) بضرورة تأجيل الانتخابات حتى تستقر الأوضاع السياسية والاقتصادية ومنعاً من نشوب حرب أهلية، وطبيعى أن الهدف من ذلك قد كان لجسّ النبض لدى مراكز القوى وفى الشارع الروسى ومعرفة ردود فعلهم من احتمالات اتخاذ مثل هذا القرار الخطير الذى كان سيتبعه حتماً جملة من الاجراءات مثل حلّ البرلمان الذى يسيطر عليه الشيوعيين واعلان حالة الطوارىء والغاء الانتخابات وتجميد نشاط الاحزاب والصحافة المعارضة ... إلخ، وهو مالم يستبعده كل من جيرينوفسكى وزوجانوف ويفلينسكى وجرباتشوف معلنين استنكارهم ومتهمين الرئيس بوريس يلتسن بتحميله مسئولية تلك التحركات وما قد ينتج عنها، وزادت مخاوف يلتسن أكثر بعد قرار البرلمان- (القرار المناورة) باعادة اقامة الاتحاد السوفيتى، (*) لينعقد عقب ذلك فى ١٩٩٦/٣/١٧ اجتماع مشترك وطارىء لمجلس الأمن القومى ترأسه بوريس يلتسن، كرس لمناقشة قرار مجلس الدوما- البرلمان واحتمالات الغاء الانتخابات واعلان حالة الطوارىء، حيث رأت بعض الشخصيات استغلال الثغرات الدستورية فى قرار الدوما كحجة لتأجيل الانتخابات. (**)

إلا أن أحجام بعض المستشارين الأكثر حذراً عن المشاركة فى ذلك كرئيس المحكمة الدستورية زوركين والجنرال اناتولى كوليكوف وزير الداخلية الذى حذر بشدة من مثل هذا الاجراء والذى كان سيؤدى حسب توقعاته إلى انتفاضة دموية فى شوارع

(*) عين كوزينتسوف فيما بعد- أواخر اغسطس ١٩٩٦ رئيساً لجهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن بدلاً عن كورجاكوف الذى أقيل بقدوم الكساندر ليبد الى السلطة.

(*) ترجمة نص القرار فى نهاية الفصل.

(**) حدث فى اليوم التالى ١٩٩٦/٣/١٨ وحسب تصريحات جينادى سيليزنوف رئيس مجلس الدوما (البرلمان) بأن وحدات خاصة من قوات وزارة الداخلية دخلت مبنى البرلمان وأخلته لثلاث مرات فى يوم واحد من كافة أعضاء البرلمان ومن جميع العاملين فيه، وعملت على تفتيش قاعات ومكاتب المبنى وخاصة مكتب زوجانوف بحجة البحث عن قنبلة موقوتة تم وضعها من قبل مجهول. وألمح سيلزنوف إلى افتعال السلطة واختلافها للحدث، للتلويح باستخدام القوة فى حالة تمادى البرلمان والشيوعيين فيه باتخاذ قرارات أو سياسات تتعارض مع سياسة السلطة القائمة.

العاصمة موسكو وزعزعة وحدة وأمن واستقرار البلاد عامة وإلى عواقب يتعذر السيطرة عليها، [١٤٩] مما حدا بالرئيس يلتسن الى العدول عن الأمر، وقرر دخول المعمعة الانتخابية بكل محاذيرها حاشداً لها ما يمتلك ومالا يمتلك من نفوذ وامكانيات.

ثالثا: وهو الأهم، احتكار فريق يلتسن الانتخابى لوسائل الاعلام المختلفة وفرض رقابة مشددة على السياسة الاعلامية التى لعبت دوراً حاسماً فى فوز بوريس يلتسن فبرغم مباركة المراقبين الأوروبيين لنتائج الانتخابات ولسير وتنظيم العملية الانتخابية إلا أن مندوبة اتحاد البرلمانات الأوروبية قد وجهت نقداً للسياسة الاعلامية اللاديمقراطية، التى سيطر فيها طرف واحد- هو طرف يلتسن- على كافة الوسائل الاعلامية مقابل الحرمان الكامل منها للطرف الآخر- المرشح الشيوعى جينادى زوجانوف-، [١٥٠] الامر الذى يمكن تشبيهه بحالة من الحصار الاعلامى المحكم الذى بلغ حد الغاء الوقت المخصص لزوجانوف للتحدث إلى الناخبين- من القناة الأولى- حسب قانون الانتخابات- عشية الاقتراع للجولة الثانية. (*) وقد علق الجنرال الكساندر روتسكوى على ذلك بقوله "ماذا كان من الممكن أن نتوقعه غير هذه النتيجة، فعلى مدى أشهر متواصلة ومن خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الاعلام أمكن ارهاب الناس نفسياً واخافتهم من قدوم الشيوعيين...".

وشبه ذلك -وعلى طريقته- "بعملية دق مسامير ايدلوجية فى رأس أصلع خلال أربعة شهور متواصلة، وتساءل هل يبقى بعد كل تلك المسامير مكان للمخ؟". [١٥١]

أصبح من الواضح بأن يلتسن قد كسب الانتخابات الرئاسية بفضل جملة من الخروقات كان أهمها احتكاره لوسائل الاعلام، إلا أن ثمن ذلك قد كان كبيراً وشملت عواقبه البناء الديمقراطى نفسه وتأثرت سلباً من جرائه حرية التعبير واستقلالية وسائل الاعلام، حيث أشار المعهد الاوروبى للاعلام فى تحليله للبرامج التى بثتها ونشرتها وسائل الاعلام الروسية خلال الفترة الانتخابية من ٥ مايو- ٣ يوليو ١٩٩٦ واستنتج بأنه "فى ضوء الانتخابات التى جرت فإن العملية الديمقراطية فى روسيا قد أصيبت بأضرار كبيرة". [١٥٢]

(*) ورفضت كافة اجهزة الاعلام التليفزيونية العروض المالية التى قدمها زوجانوف للحصول على فرصة عشر دقائق يتحدث فيها من خلال التليفزيون الى الناخبين الروس.

أما "واشنطن بوست" فقد علقت بأن وسائل الاعلام الروسية بدقها ناقوس الخطر من قدوم الشيوعيين إلي السلطة قد نست ما أكتسبته عبر نضالها الشاق من استقلالية وحرية وانحازت بوفاء لصالح حملة الرئيس بوريس يلتسن ممثل السلطة، وأنحرفت بعيداً عن الموضوعية والحياد، ووضعت لنفسها مهمة افشال وصول الشيوعيين للحكم كهدف سياسى، وسخرت امكانياتها وخاصة التيلفزيون لتصبح خاضعة لجهاز السلطة القائم، تماماً كما كانت أجهزة الاعلام السوفيتية فى الماضى خاضعة لاشراف المكتب السياسى للحزب الشيوعى السوفيتى. (١٥٣)

إن عدم حيادية اللجنة المركزية للانتخابات بتغاضيها عن الخروقات التى ارتكبت من طرف فريق يلتسن قد ترك بصمات غير قليلة على اتجاهات الانتخابات ونتائجها ولعل القرارات التى أصدرها يلتسن بعد فوزه بفترة رئاسية جديدة قد كشف النقاب عن الكثير من الغموض والتى كان من أهمها:

- تعيين نيكولاى ريابوف الذى شغل منصب رئيس اللجنة المركزية للانتخابات سفيراً لروسيا فى العاصمة التشيكيه براغ، حيث أكد العديد من المقربين بأن يلتسن قد أوفى بوعده الذى كان مشروطاً بتسخير ريابوف كافة الجهود والامكانيات وتذليل الصعوبات التى قد تعترض فوز يلتسن. (١٥٤)

- مجموعة القرارات التى شملت تغييرات فى العديد من مواقع السلطة والتى روعى فيها وبالدرجة الأولى أولئك الذين عملوا بنشاط لصالح الحملة الانتخابية ليلتسن، وتعيينهم فى مناصب رفيعة بما فى ذلك تعيينات فى ما يقارب ثلاثين سفارة. وقرارات أخرى بالمقابل، تضمنت اقالة عدد من المحافظين ومسئولى السلطات المحلية، من أولئك الذين لم يتعاونوا ولم يسهموا فى دعم حملة يلتسن أو أنهم وقفوا ضدها. (١٥٥)

ان أهم ماميز الانتخابات فى روسيا عن الانتخابات فى بلدان عديدة بما فيها بلدان الغرب، هو أنها فى هذه الاخيرة عبارة عن انتخاب لحزب أو زعامة معينة لا تغير من جوهر النظام أو من اتجاهاته الرئيسية، بعكس الحال فى روسيا التى تميزت فيها الانتخابات الاخيرة باختيار المجتمع الروسى لنوع النظام السياسى- الاقتصادى برمته.

وأظهرت تفاعلات ونتائج الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٦ بأن المجتمع الروسى قد أنقسم إلى ثلاثة اتجاهات متساوية تقريباً، ينظر كل منها إلى عملية الاصلاح الاجتماعى- الاقتصادى من زاوية مختلفة.

- **الاتجاه الأول:** والذى يمثله قرابة ٤٠ مليون مواطن صوتوا لصالح بوريس يلتسن ولصالح مواصلة عملية الاصلاح الاقتصادى- الاجتماعى الجارية.

- **الاتجاه الثانى:** ويمثله قرابة ٣٠ مليون مواطن الذين صوتوا للمرشح الشيوعى جينادى زوجانوف، والذين يعتقدون بأن ظروف المعيشة خلال الحقبة السوفيتية كانت أفضل مما هو عليه الحال الآن، وأن الاصلاحات الاقتصادية لم تثبت مصداقيتها بل أدت إلى تدهور الاوضاع المعيشية للسكان وقادت إلى وضع أشبه ما يكون بالكارثة.

- **الاتجاه الثالث:** وهم الذين بقوا فى منازلهم وحجبوا أصواتهم عن الاتجاهين، أو صوتوا ضد الطرفين، ويشكلون أكثر من ثلاثين ملايون مواطن، إذ يمكن القول بأنهم فاقدى الأمل فى أى من الطرفين المتنافسين على الرئاسة وفى أن يسفر انتخاب أياً منهما عن أى تحسن فى الأحوال المعيشية.

لقد كسب يلتسن الانتخابات وحصل على ثقة ٥٣٪ من الناخبين ، وأدى الفريق الانتخابي ليلتسن دوراً هاماً في ايصاله إلى سدة الحكم لفترة رئاسية جديدة ، وكما أدهش الفريق جميع المراقبين بنشاطه وقدرته المتميزة على ادارة الحملة الانتخابية إلا أنه وبالقدر نفسه قد تسبب في تدهور صحة الرئيس يلتسن باجهاده وعجزه عن أداء مهامه الرئاسية .

فبرغم تسابق القادة الغربيين على تهنئة بوريس يلتسن بفوزه والتعبير عن سرورهم لـ "ترسيخ الديمقراطية " في روسيا ، إلا أن انتصار يلتسن في حد ذاته لم يكن – حسب تعبير جاك أماليريك –، [١٥٦] سوى مانعاً في طريق عودة الشيوعيين إلى السلطة ، إذ أن السؤال الأهم هو في مدى قدرته على إدارة الحكم خلال الاربع سنوات المنتخب لها بالنظر إلى وضعه الصحي المتدهور ، ناهيك عن ظهور مؤشراتُ الصراع على السلطة وتفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية من جديد فور الانتهاء من الانتخابات . وهو ما سيؤثر سلباً على مكانة القوى الليبرالية والاصلاحية ويشكك في مصداقية النظام ، مما سيدفع حتماً إلى استغلال قوى المعارضة لذلك في الاعداد والتهيئة للجولة الانتخابية القادمة التي لايستبعد أن تكون في صالحها ، لاسيما وأن هذه الاخيرة في نمو مضطرد ، فخسارة الشيوعيين في الانتخابات الرئاسية كانت نسبية جداً مقارنة بما حققوه خلال فترة وجيزة لاتتجاوز الثلاثة أعوام .

بل أن هناك العديد من التحليلات التي تتفق مع وجهة نظر ايجور ليجاتشوف عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الشيوعي السوفيتي بأن الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية لم ينهزم في الانتخابات الرئاسية ، لأن التقييم الموضوعي لنتائج الانتخابات لابد له من مراعاة الظروف والعوامل التي أحاطت بالعملية الانتخابية من مختلف جوانبها [١٥٧]

– فالحزب الشيوعي للاتحاد الروسي مازال حديث النشأة ، لم يمض على تأسيسه سوى ثلاثة أعوام وقام على انقاض الحزب الشيوعي السوفيتي المحضور .

- عمليا فرض على زوجانوف مرشح تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية حصارا اعلاميا محكما ناهيك عن عدم تمتعه بتلك الاموال الهائلة التي سخرت لمنافسه .

- تسخير كافة هيئات واجهزة السلطات المحلية والمركزية لخدمة الحملة الانتخابية للرئيس بوريس يلتسن .

كما أنه وبالنظر إلى نتائج الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية على حد سواء يلاحظ لنمو المستمر لنفوذ وقاعدة الشيوعيين الذين ازداد عدد مؤيديهم فقط خلال عامين ونصف ن حوالي ٧ مليون في انتخابات مجلس الدوما الاول عام ١٩٩٣ إلى ١٥,٤ مليون في نتخابات الدوما الثاني عام ١٩٩٥ ، ليصل إلى اكثر من ثلاثين مليون في الانتخابات لرئاسية (يوليو١٩٩٦) وهو مايمثل نجاحا قياسيا في امتداد ونمو القوى اليسارية . (١٥٨)

إن فوز يلتسن في الانتخابات لم يتحقق بفضل سياسة الخمسة أعوام التي حكم فيها ل بفضل الموجة الهيستيرية المعادية للشيوعية ، فقد اتبع فريق يلتسن تكتيك الضغط لنفسي والترويع من خطر قدوم الشيوعيين إلى الحكم وكان لسان حال حملته يقول :

" إذا لم تنتخبوا يلتسن فمصيركم عودة أوضاع العام ١٩٣٧ - مرحلة الارهاب لستاليني - ونشوب الحرب الأهلية ، ويبدو أن ذلك قد كان الخيار الوحيد المتبقي لتحقيق لفوز على زوجانوف .

كما أن التخوف من حدوث هزة سياسية - اقتصادية ومرحلة انتقالية جديدة ، بما حمله ذلك من آثار سلبية واليمة على الاوضاع المعيشية وعلى اقتصاد البلاد عامة ، قد ساهم وإلى حد كبير في عدم انتخاب زوجانوف ، أي أن نسبة كبيرة من الناخبين قد لايعارضوا قدوم الشيوعيين إلى الحكم بقدر ماكان تخوفهم الاساسي من حدوث هزة انتقالية جديدة . وهو ماينطبق على وصف سيرجي بابورين رئيس الاتحاد الشعبي العام الروسي لوضع الناخبين الذي أعطوا اصواتهم ليلتسن بأنهم في حالة يمكن تشبيهها بـ " انتصار الخوف على الضمير ".

ومع كل ماسبق ذكره إلا أن الشيوعيين – في الواقع - قد فقدوا فرصة ذهبية – قد لاتتكرر – في الفوز على بوريس يلتسن الذي يفتقد كثيرا إلى شعبية واحترام الشارع الروسي ، ناهيك عن صحته المتدهورة وصعوبة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقدها.

إذ يتوقع أن تكون مهمة الفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠ أصعب بكثير من سابقتها بالنظر إلى احتمال دخول مرشحين أقوياء يحظون باحترام وشعبية واسعة أمثال بوريس نيمتسوف النائب الأول لرئيس الحكومة ، يوري لوشكوف عمدة موسكو ، الكساندر ليبد أمين عام مجلس الأمن الروسي السابق الذي أزدادت شعبيته مؤخراً بعد اسهامه في وقف نزيف الدم فيما بين القوات الروسية والمقاومة الشيشانية ، و تضاعفت نسبة المؤيدين له – حسب نتائج استطلاعات الرأي – لتصل في نهاية سبتمبر ١٩٩٦ إلى ٣٢٪ مقابل ١٥٪ في يوليو من نفس العام ، [١٥٩] وإلى حد ما فيكتور تشيرنوميردين رئيس الحكومة .

هذا اضافة إلى أن كبار السن من المؤيدين للشيوعيين في تناقص مستمر ، بينما تتزايد اعداد الشباب الذين سيتمتعون بحق الانتخاب والذين يميل معظمهم لتأييد الاتجاه الليبرالي – الديمقراطي .

طبيعي أن فوز أي من الاطراف سيكون مرهوناً أولاً وقبل كل شيء بما ستسفر عنه نتائج الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٠ ، وطبيعة السياسة الاجتماعية التي ستتبعها الحكومة ومدى نجاحها في حل الازمات القومية والسياسية .

كما أن ذلك سيتوقف على طبيعة خارطة التحالفات التي ستنشأ بين مختلف الاطراف والقوى السياسية الفاعلة . وعلى الشيوعيين أنفسهم ، في مدى تمكنهم من التكيف الايدلوجي والسياسي والابتعاد عن التشدد والدوغماتية ، وقدرتهم على استيعاب الواقع الجديد وفهم متطلباته .

النتائج العامة للانتخابات البرلمانية (مجلس الدوما) للاتحاد الروسي

والتي جرت في ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ . (*)

بناء على بروتوكول اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي الموقع في ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥ ، وعلى قرارها الصادر في ٤ يناير ١٩٩٦ برقم ١١-٥٥٧/٦٥ ، فإن نتائج الانتخابات العامة لمجلس الدوما .

كانت كما يلي :

١- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم الاتحاد الروسى (١٠٧٤٩٦٥٥٨)

٢- العدد الاجمالي للمشاركين في العملية الانتخابية (٦٩٢٠٤٨١٩)

٣- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية (٦٤,٣٨٪)

---

* - نشرة اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي رقم (١) ، موسكو ، ١٩٩٦ بيانات مجمعة من ص٤٨-٥١ .

- " راسيسكايا جازيتا " ، ٦ يناير ١٩٩٦ ، ص٦ .

جدول رقم (أ/١)

أولاً : نتائج الانتخابات النيابية إلى مجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥)

حسب نظام القوائم الحزبية السياسية والتكتلات الانتخابية

بالنسبة لنصف مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد)

اسم الحزب السياسي أو التكتل الانتخابي	عدد الاصوات الحاصل عليها	نسبة الاصوات الحاصل عليها٪
1- الحركة السياسية لنساء روسيا	3188813	%4.61
2- الحركة الاجتماعية - الوطنية	1781233	%2.57
3- الحركة الاجتماعية - السياسية " دوما - 96 "	55897	%0.08
4- " تحول الوطن "	339654	%0.49
5- تيخوتوف - تويوليف - تيخونوف	102039	%0.15
6- الاتحاد الشعبي العام الروسي	86422	%0.12
7- الحركة الاجتماعية الاسلامية لعموم روسيا " نور "	393513	%0.57
8- الحركة الاتحادية - الديمقراطية	82948	%0.12
9- التكتل الانتخابي الذي يضم : حزب الدفاع عن الاطفال (السلام ، الخير ، السعادة) ، حزب النساء الروسيات ، الحزب الارثذوكسي (الايمان ، الأمل ، الحب) ، حزب الشعب المسيحي - الملكي ، حزب الدفاع عن وحدة الشعوب السلافية ، حزب العمال الزراعي " الأرض - الأم " ، حزب الدفاع عن المعوقين ، حزب البؤساء والمعانين من السلطة .	145704	%0.21
10- اتحاد القوميات	39592	%0.06
11- الحركة الاجتماعية - السياسية " روسيا المستقرة"	81285	%0.12
12- " جيل الحدود "	44202	%0.06
13- " وطني "	496276	%0.72
14- " من أجل الوطن ! "	194254	%0.28
15- الحركة الانتخابية السياسية الغير حزبية " العمل العام "	472615	%0.68
16- كتلة المستقلين	83742	%0.12
17- الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا "	7009291	%10.13
18- بامفيلوفا - جوروف - فلاديمير ليسينكو (الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي)	1106812	%1.6

اســـم الحـــزب السياسي أو التكتـــل الانتخابـــــي	عدد الاصوات الحاصل عليها	نسبة الاصوات الحاصل عليها٪
19- الاتحاد الاجتماعي – يابلكا	4767384	% 6.89
20- الحركة الأجتماعية – السياسية "إلى الأمام ، روسيا"	1343428	% 1.94
21- "89" – (89 وحدة جغرافية يتكون منها الاتحاد الروسي)	40840	% 0.06
22- حزب البيئة الروسي – "كيدر"	962195	% 1.39
23- الخيار الديمقراطي الروسي – "خيار روسيا"	2674084	% 3.86
24- حزب الوحدة والاتفاق الروسي	245977	% 0.36
25- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي	15432963	% 22.3
26- تكتل ستانيسلاف جافاروخين	688496	% 0.99
27- جمعية المحامين الروس	242966	% 0.35
28- الحزب القومي – الجمهوري الروسي	331700	% 0.48
29- الديمقراطيين الاجتماعيين	88642	% 0.13
30- السلطة – للشعب	1112873	% 1.61
31- الحركة الاجتماعية –السياسية "مؤتمر الجماعات الروسية"	2980137	% 4.31
32- النقابيين والصناعيين الروس – اتحاد العمل	1076072	%1.55
33- الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي	7737431	% 11.18
34- التكتل الانتخابي الذي يضم قيادات الاحزاب التالية : حزب الدفاع عن المتقاعدين وقدماء المحاربين ، حزب القضاء على الجريمة وإنشاء النظام والقانون ، حزب الدفاع عن الصحة والتعليم والعلوم والثقافة ، حزب الدفاع عن الشباب ، اتحاد النقابات الحرة ، حزب العدالة ، حزب الحفاظ على الطبيعة .	323232	% 0.47
35- حزب الادارة الذاتية للعاملين ، " جراح العيون فيدروف" .	2756954	% 3.98
36- الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي – " شغيلة روسيا "	3137406	% 4.53
37- حزب محبي الجعة (البيرة)	428727	% 0.62
38- كتلة ايفان ريبكين	769259	% 1.11
39- حزب الحرية الاقتصادية	88416	% 0.13
40- حزب " الاتحاد الشعبي "	130728	% 0.19
41- حزب مزارعيي روسيا	2613127	% 3.78
42- الحزب السياسي " الاتحاد المسيحي – الديمقراطي" مسيحيي روسيا	191446	% 0.28
43- اتحاد عاملي اقتصاد الاسكان العام الروسي	97274	% 0.14

- تفوز فقط الاحزاب أو التكتلات التي تحصل على نسبة ٥٪ فأكثر .

- يلاحظ بأن أحزاب كثيرة في القائمة لم ترد ضمن كشف الاحزاب والتجمعات السياسية والمنظمات الاجتماعية الروسية ، ويبدو أن ذلك لسببين : فإما أن تكون تسميات لاحزاب وتكتلات أنشئت بشكل مؤقت لغرض الانتخابات ، أو أنها احزاب غير مسجلة رسمياً .

- أسماء الاحزاب السياسية والتكتلات الانتخابية الحاصلة على نسبة ٥٪ فأكثر . وفقاً لنظام القوائم :

- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .
- الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي .
- الحركة الاجتماعية – السياسية " بيتنا روسيا " .
- الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " .

وفقاً للمادتين ٦٢ و ٧٠ من القانون الفيدرالي الخاص " بانتخابات نواب مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي في الاتحاد الروسي " ، وحسب قرار اللجنة المركزية للانتخابات، فإن عدد النواب المنتخبين حسب نظام القوائم بالنسبة للاحزاب والتكتلات الانتخابية الفائزة هو كما يلي:

جدول رقم (أ/٢)

اسم الحزب السياسي أو التكتل الانتخابي	عدد النواب الفائزين بالنسبة لنصف مقاعد البرلمان (٢٢٥ مقعد)
- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .	٩٩
- الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي .	٥٠
- الحركة الاجتماعية – السياسية " بيتنا روسيا"	٤٥
- الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " .	٣١
اجمالي	٢٢٥

جدول رقم (أ/٣)

ثانياً : الانتخابات النيابية إلى مجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥)

حسب النظام الفردي

بالنسبة للنصف الثاني من مقاعد المجلس (٢٢٥ مقعد). (*)

م	سم الحزب السياسي أو التكتل الانتخابي	عدد المقاعد الحاصل عليها	النسبة المئوية عن اجمالي نصف مقاعد المجلس
١	الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي	٥٨	٪٢٥,٧٨
٢	حزب مزارعي روسيا	٢٠	٪٨,٨٩
٣	الاتحاد الاجتماعي - يابلكا	١٤	٪٦,٢٢
٤	الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا "	١٠	٪٤,٤٤
٥	السلطة للشعب - " نيكولاي ريجكوف "	٩	٪٤
٦	الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا "	٩	٪٤
٧	الحركة الاجتماعية السياسية ، " مؤتمر الجماعات الروسية "	٥	٪٢,٢٢
	الحركة الاجتماعية السياسية " إلى الأمام ، روسيا"	٣	٪١,٣٣
٩	الحركة السياسية لنساء روسيا	٣	٪١,٣٣
١٠	كتلة ايفان ريبكين	٣	٪١,٣٣
١١	الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي-بامفيلوفا-جوروف - ليسينكو	٢	٪٠,٨٩
٢	لشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي - "شغيلة روسيا"	١	٪٠,٤٤
-	تكتل ستانيسلاف جافاروخين	١	٪٠,٤٤
:	" تحول الوطن "	١	٪٠,٤٤
١٥	الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي	١	٪٠,٤٤
١٦	حزب الادارة الذاتية للعاملين . جراح العيون فيدروف	١	٪٠,٤٤
١٧	حزب الوحدة والاتفاق الروسي . سرجى شخراي	١	٪٠,٤٤
١٨	" وطني "	١	٪٠,٤٤
١٩	الحركة الانتخابية السياسية الغير حزبية " العمل العام "	١	٪٠,٤٤
٢٠	حزب الحرية الاقتصادية	١	٪٠,٤٤
٢١	كتلة المستقلين	١	٪٠,٤٤
٢٢	"89 " - (89 وحدة جغرافية يتكون منها الاتحاد الروسي)	١	٪٠,٤٤
٢٣	النقابيين والصناعيين الروس - اتحاد العمل	١	٪٠,٤٤
٢٤	مستقلين غير حزبيين (شخصيات اجتماعية)	٧٧	٪ ٣٤,٢٢
	مجموع مقاعد مجلس الدوما حسب النظام الفردي	٢٢٥	٪١٠٠

---

* نشرة اللجنة المركزية للانتخابات للاتحاد الروسي ، رقم (١) ، موسكو ، ١٩٩٦ ، بيانات مجمعة من ص ١٨-٤٧.

جدول رقم (أ/٤)

حصة القوى السياسية الرئيسية من مجموع مقاعد البرلمان (مجلس الدوما) حسب النظامين الانتخابيين (القائمة الحزبية ، الانتخاب الفردي)

(ديسمبر ١٩٩٥)

القـــــــوى السياســــــــــة	عدد المقاعد حسب نظام القوائم الحزبية والتكتلات الانتخابية	عدد المقاعد حسب النظام الانتخابي الفردي	اجمالي المقاعد الحاصل عليها حسب النظامين	النسبة العامة ٪
- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي.	٩٩	٥٨	١٥٧	٪٣٤.٩
- الحركة الاجتماعية - السياسية "بيتنا روسيا.	٤٥	١٠	٥٥	٪١٢.٢
- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي.	٥٠	١	٥١	٪١١.٣
- الاتحاد الاجتماعي - " يابلكا " .	٣١	١٤	٤٥	٪١٠
- حزب مزارعي روسيا .	-	٢٠	٢٠	٪٤.٤
- السلطة - للشعب.	-	٩	٩	٪٢
- الخيار الديمقراطي الروسي "خيار روسيا"	-	٩	٩	٪٢
- الحركة الاجتماعية - السياسية ، " مؤتمر الجماعات الروسية "	-	٥	٥	٪١.١
- مستقلين .	-	٧٧	٧٧	٪١٧.١

مجموعة الجدول رقم (أ/٥)

خارطة القوى والتكتلات السياسية في البرلمان (مجلس الدوما)

الاحزاب والقوى السياسية اليمينية والليبرالية في البرلمان

اسم الحزب أو التنظيم السياسي	عدد المقاعد
– الحركة الاجتماعية السياسية ، " بيتنا روسيا " .	٥٥
– الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " .	٤٥
– الخيار الديمقراطي الروسي ، " خيار روسيا " .	٩
– الحركة الاجتماعية السياسية ، " مؤتمر الجماعات الروسية " .	٥
– كتلة إيفان ريبكين .	٣
– حزب الوحدة والاتفاق الروسي .	١
– حزب الحرية الاقتصادية .	١
اجمالي مقاعد القوى اليمينية والليبرالية ، مع عدم احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .	١١٩ (٢٦,٤٪)

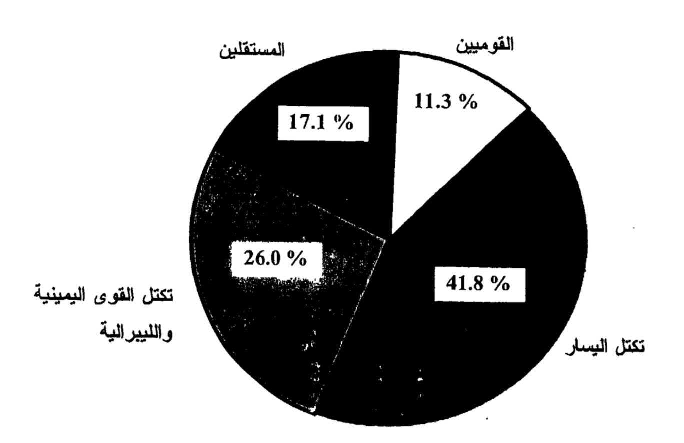
الاحزاب والقوى السياسية اليسارية في البرلمان

اسم الحزب أو التنظيم السياسي	عدد المقاعد
– الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .	١٥٧
– حزب مزارعي روسيا .	٢٠
– السلطة – للشعب .	٩
– تكتل ستانيسلاف جافاروخين .	١
– الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " .	١
اجمالي مقاعد قوى اليسار ، مع عدم احتساب النواب المؤيدين من الشخصيات المستقلة .	١٨٨ (٤١.٨٪)

القوميين في البرلمان	الحزب الليبرالي – الديمقراطي	٥١ مقعد (١١,٣٪)

النواب من الشخصيات الاجتماعية والسياسية المستقلة	٧٧ مقعد (١٧,١٪)

خارطة القوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما



نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في روسيا

والتي جرت في ١٦ يونيو ١٩٩٦. (*)

- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم روسيا في ١٦ يونيو ١٩٩٦ . ١٠٨٤٩٥٠٢٣ ناخب
- العدد الاجمالي للمشاركين في الانتخابات الرئاسية ٧٥٧٤٤٥٤٩ ناخب
- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية ٦٩,٨١ ٪

---

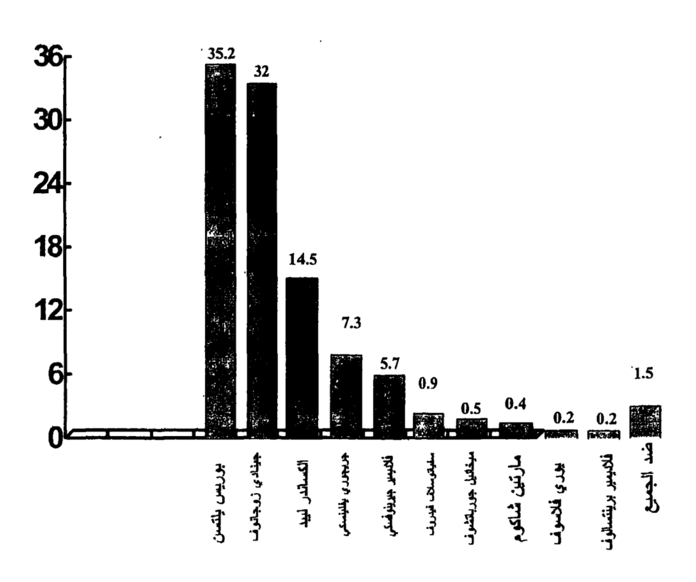
* ر اسيسكايا جازيتا ، ٢٢ / ٦ / ١٩٩٦ ، موسكو ، ص١ .

- توزعت أصوات الناخبين على النحو التالي :

جدول رقم (ب/٦)

اسم المرشح	عدد الاصوات الحاصل عليها	النسبة المئوية ٪
١- بوريس يلتسن	٢٦٦٦٥٤٩٥	٪ ٣٥,٢
٢- جينادي زوجانوف	٢٤٢١١٦٨٦	٪ ٣٢
٣- الكساندر ليبد	١٠٩٧٤٧٣٦	٪ ١٤,٥
٤- جريجوري يفلينسكي	٥٥٥٠٧٥٢	٪ ٧,٣
٥- فلاديمير جيرينوفسكي	٤٣١١٤٧٩	٪ ٥,٧
٦- سفياتوسلاف فيدروف	٦٩٩١٥٨	٪ ٠,٩
٧- ميخائيل جورباتشوف	٣٨٦٠٦٩	٪ ٠,٥
٨- مارتين شاكوم	٢٧٧٠٦٨	٪ ٠,٤
٩- يوري فلاسوف	١٥١٢٨٢	٪ ٠,٢
١٠- فلاديمير برينتسالوف	١٢٣٠٦٥	٪ ٠,٢
* ضد الجميع	١١٦٣٩٢١	٪ ١,٥

نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية (١٦ يونيو ١٩٩٦)



النتائج النهائية للجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في روسيا
والتي جرت في ٣ يوليو ١٩٩٦ . (*)

- عدد المسجلين في قوائم الناخبين في عموم روسيا في ٣ يوليو ١٩٩٦ . ‏ ١٠٨٦٠٠٧٣٠
- العدد الاجمالي للمشاركين في الانتخابات الرئاسية ‏ ٧٤٨١٥٨٩٨
- نسبة المشاركين في العملية الانتخابية ‏ ٪٦٨,٨٩

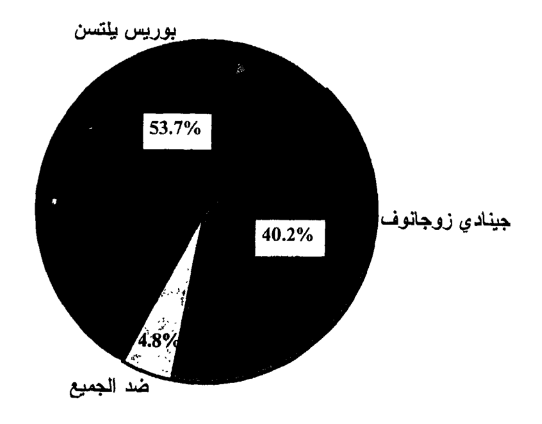
- توزعت أصوات الناخبين على النحو التالي :

جدول رقم (ب/٧)

اسم المرشـــح	عدد الاصوات الحاصل عليها	النسبة المئوية ٪
- بوريس نيكولا يفيتش يلتسن	٤٠٢٠٨٣٨٤	٪ ٥٣,٧
- جينادي أندرييفيتش زوجانوف	٣٠١١٣٣٠٦	٪ ٤٠,٢
- ضد الجميع	٣٦٠٤٥٥٠	٪ ٤,٨

* راسيسكايا جازيتا ، ١٠ / ٧ / ١٩٩٦ ، موسكو ، ص١ .

نتائج الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية (٣ يوليو ١٩٩٦)



جدول رقم (ب ٨)

النسبة التي حصل عليها كل من المتنافسين الرئيسيين (بوريس يلتسن / جينادي زوجانوف) في الانتخابات الرئاسية ، حسب مناطق وأقاليم وجمهوريات الاتحاد الروسي خلال الجولتين : (الجولة الأولى في ١٦ يونيو ١٩٩٦ ، الجولة الثانية في ٣ يوليو ١٩٩٦) . *

– مدى ثقل كل من قوى اليسار واليمين حسب المناطق –

المنطقة أو الاقليم	بوريس يلتسن		جينادي زوجانوف		ضد الجميع	
	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %
• مناطق المركز :						
– موسكو	٦١.٧٣	٧٧,٢٩	١٤,٩٧	١٧,٩٢	١,٤٦	٤,١٣
– ضواحي موسكو	٤٤,٦٩	٦٤,٢٠	٢٤,٤٢	٢٩,٨٩	١,٧٦	٥,٠٨
– فلاديمير سكايا	٣١.٣٨	٥١,٥٦	٣٠,٣٤	٤١.٨٦	١,٦٥	٥,٦٤
– ايفانوفسكايا	٢٩.٩٩	٥٣,١٦	٢٣,٥٣	٣٩,١٠	١,٦٥	٦.٩١
– ريازانسكايا	٢٤,٩٩	٤٢,٥٧	٤٠,٥٣	٥١,٦٢	١.٦٤	٤,٩٢
– تولسكايا	٣٠,٤٣	٥٢,٤٢	٣٠,٧٠	٤١,١٣	١,٥٣	٥.٣٧
– سمولينسكايا	٢٢.٢٥	٣٨,١٥	٤٥.١١	٥٦.٢٥	١,٤٤	٤.٧٨
– كالوجيسكايا	٣١,٨٧	٤٨,٥٩	٣٥,٩١	٤٥,٥٨	١,٥٤	٤.٩٨
– بريانسكايا	٢٦.٥٦	٣٦,٢٩	٥٠,٤٣	٥٩,٢٣	١.٢٩	٣,٤٤
– أورلوفسكايا	٢١.٧٣	٣٢,٠٥	٥٤,٩٤	٦٣,٢٨	١,٥٩	٣.٨٣
– كورسكايا	٢٤.٥٠	٣٦,٥٣	٥٢,٠٦	٥٨,٦٢	١.٣٣	٣.٥١
– فارونيجسكايا	٢٢,٩٢	٣٦.٩٧	٤٦,٠٣	٥٧,٦٤	١,٤٣	٤,٥٨
– ليبيتسكايا	٢٥,٤٩	٣٨.٦٢	٤٧,١١	٥٦.٣٠	١,٥٣	٤,٠٥
– تامبو فسكايا	٢١.٢١	٣٢,٥٧	٥٣,٠١	٦٢,٨٥	١.٣٨	٣.٧٠
– بيلجورود سكايا	٢٣.١٦	٣٦,٦١	٤٦,٩٤	٥٨.٢٠	١.٢٧	٤,١٣
• مناطق الشرق الأقصى :						
– تشيتينسكايا	٢٤,٩٩	٤٠,٩١	٣٩,٧٦	٥٢.٤٨	٢.١٤	٥,٣٣
– لجينسكي بورياتسك – منطقة حكم ذاتي –	٤٥,٧٢	٤٩,١٦	٣٦,٥٢	٤٧,٢٣	١.٢٩	٢,٠٤
– أمورسك	٢٦.٩٤	٤٠,٦٨	٤٢,٣٩	٥٣,٠٥	٢,١٧	٥.٤٥
– خاباروفسك كراي	٣٩.٤٥	٥٨,٩٨	٢٣,١٠	٣٣,٧٢	٢.٢٢	٦,٥٤
– يفريسكايا – منطقة حكم ذاتي –	٣٠.٧٨	٤٩,٤٣	٣٣,٣٠	٤٣,٦٨	٢,٤٧	٥.٧٦
– بريمور سكي كراي	٢٩,٩٢	٥٢,٢٦	٢٤,٨٧	٣٩,٤١	٢.٢٩	٧.٤٠
– ساخالينسكايا	٣٠,٢١	٥٣,٢٧	٢٧,٤٢	٣٩,٠١	٢,١٠	٦.٧٥
– كامتشاتسكايا	٣٤.٧٠	٦١,٨٠	١٩,١٢	٢٩,٥٠	٢,١٥	٧,٩٦
– كورياكسكي – منطقة حكم ذاتي –	٤٦,٧٠	٦٩.٧٨	١٥,٢٨	٢٢.٩٠	٢,٩٢	٦.١٦

* راسيسكايا جازيتا ، رقم ١٢٥ (١٤٨٥) ، ٥ يوليو ١٩٩٦ ،ص . ٢ ، ٣ .

المنطقة أو الاقليم	بوريس يلتسن		جينادي زوجانوف		ضد الجميع	
	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %
• اقليم الفولجا :						
- نيجى جوروتسكايا	٣٥,٣٧	٥١,٧٤	٣٣,٠٤	٤٢,٣٥	١,٧٥	٤,٨٨
- موردوفيا	٢٤,٩٧	٤٥,٧٨	٥١,٤٠	٤٧,٦٦	٠,٩٤	٢,٥٦
- ماري إل	٢٤,٧٩	٤٠,٧٤	٤٤,٢٢	٥٢,٧٨	١,٩٧	٥,١٨
- تشوفاشيا	٢١,٣٤	٣١,٨٢	٥٦,٠١	٦٢,٥٩	١,١٤	٣,٣٤
- تاتارستان	٣٨,٤٠	٦٣,٩٧	٢٨,١٠	٣٠,٠١	١,٧٨	٣,٣٥
- اوليانوفسكايا	٢٤,١٥	٣٧,٨٣	٤٦,٥٤	٥٦,٢٨	١,٤٩	٤,٦٤
- سامارسكايا	٣٦,٥٦	٥١,٩٥	٣٥,٥٩	٤٢,٦٩	١,٦٣	٤,٥١
- بينزينسكايا	٢١,١٢	٣٥,٥٠	٥١,٣٥	٥٨,٩٥	١,٤٥	٤,٥٩
- ساراتوفسكايا	٢٨,٧٦	٤٤,٠٤	٤٢,١٤	٤٩,٩٨	١,٦٩	٤,٨٦
- فولجاجراد سكايا	٢٨,٨٩	٤٤,٢١	٤٠,٤٦	٥٠,٤٨	١,٣٩	٤,٥٥
- استرلخانسكايا	٢٩,٨٠	٤٦,٨٥	٣٧,٣٣	٤٧,٧٩	١,٤١	٤,٤٢
• مناطق الشمال :						
- سانت - بطرس بورج	٤٩,٨١	٧٣,٨٦	١٥	٢١,٠٩	١,١٢	٤,٧٣
- لينينجراد سكايا (ضواحي بطرس بورج)	٣٧,٨٧	٦١,٣٥	٢٣,٤٢	٣٢,٣٠	١,٧١	٥,٦٩
- كالينتجراد سكايا	٣٣,٨٤	٥٧,٦٩	٢٣,٣٤	٣٥,٣٤	١,٤٦	٦,١٤
- بسكوفسكايا	٢٥,٠٤	٤٥,٢٣	٣٠,٦٧	٤٨,٠٨	١,٤٥	٥,٨٧
- نوفجورد سكايا	٣٦,٠٩	٥٩,١٤	٢٣,٩٨	٣٣,٩٩	٠,٧١	٦,١٥
- فولوجود سكايا	٤٥,٦٥	٦٣,٩٧	١٨,٨٥	٢٨,٤٩	٠,٢٠	٦,٨٢
- تفير سكايا	٣٢,٤٥	٥٠,١٦	٣٣,٩٤	٤٣,٦٥	١,٧٧	٥,٤٩
- ياروسلافسكايا	٣٢,٩٠	٦٠,٥٣	١٨,٢٠	٤٣,٥١	١,٦٠	٧,١٨
- كاستروسكايا	٢٨,٣٩	٤٩,٨٦	٢٨,٩١	٤٢,٧٠	١,٦٠	٦,٦٤
- كيروفسكايا	٣١,٦٥	٥٠,٧٠	٢٩,٣٤	٤١,٥٧	٢,٠٤	٦,٧٨
- كاريليا	٤٣,٠٥	٦٦,٢١	١٧,٢٥	٢٦,٣٩	١,٩٧	٦,٦٠
- مورمانسكايا	٤١	٧٠,١٣	١٢,٢١	٢١,٨٨	٢,٠١	٧,٣٦
- أرخانجيلسكايا	٤١,٦٨	٦٤,٣٧	١٨,٠١	٢٧,٢٦	٢	٧,٤٩
- نينيتسكي - منطقة حكم ذاتي -	٤٣,٣٧	٦١,٥٤	١٨,٦٦	٢٨,٨٩	٣,٥٣	٨,٣٩
- كومي	٤١,١٨	٦٤,٢٣	١٦,٦٠	٢٨,١٦	١,٨٧	٦,٦٠
- يامالو نينيتسكي - منطقة حكم ذاتي -	٥٦,٠٢	٧٩,٢٨	٩,٣١	١٥,١٨	١,٤٥	٤,٧٣
- خانتي مانسيسكي - منطقة حكم ذاتي -	٥٣,١٧	٧٤,٢٤	١٢,٩٨	٢٠,٢٠	١,٣٨	٤,٥٧
- تايميرسكي - منطقة حكم ذاتي -	٥٠,٢٥	٧١,٦٢	١٢,٢٧	٢١,٥٧	٢,٠٦	٦,٠٦
- ايفينكيسكي - منطقة حكم ذاتي -	٤٤,٠٧	٦٥,٩٧	٢٠,٣٠	٢٨,٢٠	١,٨٨	٥
- ياكوتيا (ساخا)	٥٢,٩٢	٦٤,٦٢	٢١,٠٣	٢٩,٨٧	٠,٠٧	٤,١١
- ماجادا نسكايا	٣٧,٢٦	٦٣,٥٧	١٦,١٨	٢٧,٥٤	٢,٤٥	٨,٢٢
- تشوكوتسكي - منطقة حكم ذاتي -	٤٨,٩٦	٧٤,٢٩	١٣,٦٣	١٩,١٤	٢,٦٤	٦,٠٣

المنطقة أو الاقليم	بوريس يلتسن		جينادي زوجانوف		ضد الجميع	
	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %	الجولة الأولى %	الجولة الثانية %
• مناطق الجنوب :						
– راستو فسكايا	٢٩,٣٣	٥٢,٣٦	٣٥,٠٢	٤٢,٥٢	١,٠٧	٤,٢٦
– كراسنادارسكي كراي	٢٦,٥٧	٤٤,٨٩	٣٩,٨٨	٥٠,٤٤	١,٢٢	٣,٨٥
– أديجيا كارتشايفو	٢٠,٢٧	٣٤,٦٩	٥٢,١٤	٦٠,٨٩	١,٠٦	٣,٤٥
– تشيركيسيا كاباردينو	٢٦,٣٦	٤٦,٦٥	٥٦,٥٨	٤٨,٧٥	٠,٧٧	٣,٠٢
– بالكاريا	٤٤.٨٣	٦٣,٣١	٣٨,١٧	٣٣,٤٥	٠,٧٧	١,٩٦
– ستافروبولسكي كراي	٢٢,٢٦	٤٠,٧٠	٤٤,٤٥	٥٤,١٨	١,٢١	٤,١٩
– كالميكيا سيفيرتايا	٥٩,٨٥	٦٩,٣٥	٢٦,١٤	٢٧,٦٦	٠,٩٢	٢,١٣
– أسيتيا	١٩,٥٣	٤٣,٤١	٦٣,١٥	٥٢,٤٨	١,١٢	٢,٣٥
– أينجوشيتيا	٤٥,٦٧	٦٢,٢٠	٢٥,٤٧	٣٢,٢٥	٢,٢٦	٣,٩٠
– تشيتشينسكايا	٦٨	٦٨,٢٠	١٧	٢٧,٢٠	٢	٤
– داجيستان	٢٦,٤٠	٥١,٢٠	٦٦,٤٧	٤٥,٦٧	٠,٧١	١,١٣
• مناطق الأورال :						
أودموريتيا	٣٧,٣٨	٥٢,٨٣	٣٠,٩٥	٤٠,٧٣	٢,٠٣	٥,٤٢
– بير مسكايا	٥٦,١٠	٧٠,٨٥	١٦,٣٦	٢٣,٥٧	١٫٨٠	٤,٥٦
– كومي بيرمياتسكي – منطقة حكم ذاتي –	٥٤.٣٣	٦٢,٧٨	٢٤,١٧	٣٢,٥٨	٢,١١	٣,٣٩
– سفير دلوفسكايا	٦٠,٠٧	٧٧,٠٢	١١,٧٨	١٧,٨١	١,٤٠	٤,٣٧
– تشيليا بينسكايا	٣٧.٢١	٥٨,٥٠	٢٥,١٤	٣٤,٩٨	١,٣٩	٥,٣٠
– باشكورتوستان	٣٤.٥٩	٥٠.٦٥	٤٢,٥٩	٤٣,٥٠	١,٤٤	٣,٦٥
– أورينبور جسكايا	٢٦,٣٩	٤٠,٨١	٤٢,٨١	٥٣,٩٤	١,٢٧	٤,٢٠
– كورجانسكايا	٢٩.٦٦	٤٣,٤١	٣٨,٠٥	٥٠,٢٢	٢,١١	٥,٤١
• سيبيريا :						
– تيومينسكايا	٣٩.٦٥	٥٥,٨٢	٢٧,٧٢	٣٨,١٦	١,٧٩	٤,٩٦
– أومسكايا	٣٣,٤٥	٤٦,٢٣	٣٧,٤٧	٤٧,٥١	٢,١٠	٥,١٤
– نوفاسيبير سكايا	٢٥,٩٩	٤٣,٧٤	٣٥,٤٨	٤٨,٩٠	١,٧٣	٦,٢٨
– تومسكايا	٣٥.٥٢	٥٩,٢٤	٢٢,٤٩	٣٣,٦٣	١,٦٣	٦,٠٤
– كيميروفسكايا	٢٣,٣٦	٤١,٥٩	٣٩,٤٦	٥١,٤٩	١,٦٦	٥,٨٧
– ألتايسكي كراي	٢٢,١٠	٣٨,٥٦	٤٢,٥٣	٥٥,٥٢	١,٣٦	٤,٩٦
– جورني ألتاي	٢٩.١٦	٤٢,٦٥	٤٣,٢٤	٥٢,٠٥	١,٦٧	٣,٧٧
– كراسنويارسكي كراي	٣٥.٢٥	٥٣,٤٨	٢٨,٨٩	٣٩.٩٨	١,٧٨	٥,٦٤
– خاكاسيا	٢٩.٦٩	٤٧,١٨	٣٦,٠١	٤٧,١٥	١,٦٧	٤,٧٩
– توفا	٦٢.٥٣	٦٢,٧٢	٢٢,٠٩	٣٢,٤٨	١,٠٥	٢,١٨
– ايركوتسكايا	٣٢.٨٥	٥٣,٤٨	٢٧,٩٣	٣٨,٩٣	١,٧٠	٦,٣٢
– [أوست – أوردينسكي بورياتسكي – منطقة حكم ذاتي]	٣٧,٧٩	٤٨,٦٧	٤٠,٨٧	٤٧	١,٤٠	٢,٧٠
– بورياتيا	٣١,٢٦	٤٦,٧٩	٤٠,٧١	٤٧,٩٣	١,٤٥	٣,٨٥

ترجمة حرفية لنص قرار مجلس الدوما

قـــــــــــــرار

" مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد الروسي حول تعميق تكامل البلدان المنضوية في اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية السابق ، والغاء قرار المجلس الأعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ " .

بهدف فتح مساحة واسعة للتكامل التدريجي والطوعي للشعوب المتآخية ، المنضوية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وبالاعتماد على أرادة أغلبية شعوب الاتحاد المعبر عنها في الاستفتاء العام في ١٧ مارس ١٩٩١ .

وعليه فقد قرر مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد الروسي مايلي :

١- عدم الاعتراف بقرار المجلس الأعلى الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ " الخاص بفسخ معاهدة تشكيل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية " .

٢- الأقرار بأن كافة التشريعات والسياسات المستوحاة من قرار المجلس الاعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتيه الصادر في ١٢ ديسمبر ١٩٩١ سيتم تصحيحها بالجهود الاخوية الودية على طريق تكامل أقوى ووحدة شاملة .

٣- التوصية لرئيس الاتحاد الروسي باعداد جملة اجراءات لتعميق السياسة التكاملية فيما بين الاتحاد الروسي وروسيا البيضاء وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، مع الاخذ في الاعتبار اجراء استفتاء لعموم روسيا حول مسألة التوطيد التدريجي وعلى مراحل لوحدة الشعوب المكونة للاتحاد السوفيتي.

٤- في أطار الاتفاقيات الموقعة مع بلدان اتحاد الدول المستقلة ، على حكومة الاتحاد الروسي الاستمرار في تعزيز الرقابة ومتابعة الاجراءات والسياسات التكاملية في مجالات الاقتصاد، التقدم العلمي التكنولوجي ، الثقافة والاجتماع ، والتعاون العسكري القائم على أراضي الاتحاد السوفيتي .

٥- علـى أعضـاء المجلـس الفيدرالـي لبرلمـان الاتحـاد الروسـي الموفديـن إلـى اجتماعات الجمعية العامة لبرلمانات بلدان اتحاد الدول المستقلة العمل بنشاط وفعالية على تعزيز وتطوير العلاقات الاخويـة ، والتعـاون فيمـا بيـن القوميـات فـي نطـاق تشريعات وقوانين دول الاتحاد .

ج. ن . سيليزنوف

رئيس مجلس الدوما للمجلس الفيدرالي للاتحاد الروسي

صادر في ١٩٩٦/٣/١٩

- المصدر : سيفيرنايا جازيتا ، رقـم (٢) ، ١٣-٢٠ مـارس ١٩٩٦ ، سـانت بطرس بورج .

الفصل الثاني : خارطة الاحزاب والقوى السياسية :

سيناريو أقصاء الجنرال ليبد من السلطة :

ما أن انتهت معركة الانتخابات الرئاسية وفوز يلتسن بدعم من الجنرال ليبد ، حتى بدأ فرز جديد للقوى السياسية داخل السلطة ، التي كانت تتكون من تشكيله غير متجانسة ، فرضتها ظروف تلك المرحلة ، منها مجموعة جنرالات الجيش والأمن وجهاز ديوان رئاسة الدولة برئاسة اناتولي تشوبايس والجهاز الحكومي برئاسة فيكتور تشيرنوميردين " إلا أن الحلقة الأكثر شذوذاً عن تكوينات السلطة كان يمثلها الكساندر ليبد أمين عام مجلس الأمن الروسي ومساعد الرئيس لشئون الأمن القومي الذي أثارت أطروحاته المتشددة عن الاصلاح ومحاربة الفساد والتصريحات غير المتزنه انزعاجاً كبيراً لدى مختلف أوساط ورموز السلطة ، التي لاشك وأنها كانت تدرك بأن ليبد قد أُعطي مكانة ودورا أكبر مما يجب ، وأن المشكلة الاساسية بعد إنتهاء مهمته ليس في قرار أزاحته وأنما في كيفية الازاحة وفقاً لسيناريو مقنع للرأي العام لايظهر فيه يلتسن كناكث للعهد .

لقد بدأ سيناريو أبعاد ليبد من السلطة عندما كان الوضع متفجراً في جمهورية الشيشان والمعارك على أشدها فيما بين القوات الاتحادية الروسية والمقاومة الشيشانية ، فأصدر الرئيس يلتسن قراره بتولي مجلس الأمن الروسي برئاسة الكساندر ليبد حل الأزمة الشيشانية ، مخولاً له صلاحيات اضافية ومهلة لاتتعدى اسبوعين للانتهاء من المهمة .

الأمر الذي اعتبره ليبد تحدياً كبيراً له - بالنظر إلى قصر الفترة - أمام ناخبيه الذين منحوه الثقة وأمام السلطة التي ولا شك بأنها قد أوكلت إليه هذه المهمة بهدف احراق ورقته السياسية واطفاء بريق شعاراته التي ظل يرفعها كمحاربة الفساد والجريمة والفوضى داخل السلطة ... إلخ .

وما أن اجتمع ليبد بقادة المقاومة الشيشانية حتى عاد إلى موسكو وعقد مؤتمراً صحفياً أتهم فيه علناً مجموعة من جنرالات الجيش والجنرال اناتولي كاليكوف وزير الداخلية بالتحديد (كان قائداً للقوات الاتحادية في الشيشان قبل تعيينه في المنصب الاخير) بأنهم يتحملون مسئولية الحرب في الشيشان التي اتضح أن لها طابعاً تجارياً وتقف وراءها عناصر الفساد التي لاتريد لها نهاية ، مهدداً بالافصاح عن اسمائهم في أقرب وقت .

وعمل ليبد – وفقاً للصلاحيات المخولة له – على اقصاء الجنرال كوليكوفسكي قائد القوات الاتحادية في الشيشان ، وتوصل في ٢٢ أغسطس بعد جولات من المفاوضات إلى حلول مشتركة لايقاف الحرب والفصل بين قوات الطرفين وانشاء نقاط مراقبة مشتركة ومواصلة التفاوض بهدف سحب القوات الاتحادية من الاراضي الشيشانية واجراء انتخابات عامة ..إلخ.

إلا أن الرئيس الروسي بوريس يلتسن ظهر وبشكل مفاجيء في نفس اليوم ليعلن عدم رضاه عن سياسة ليبد في الشيشان وأن ليبد لم يوف بوعوده للناخبين في حل الأزمة الشيشانية وتحقيق الأمن والاستقرار .

إن موقف يلتسن هذا يعيدنا إلى الهدف من تكليف ليبد بالقضية الشيشانية أصلاً ، فقد أشار المطبخ السياسي ليلتسن إلى أن مشكلة الشيشان بكافة تعقيداتها وتشابك حبالها ، سيستحيل على ليبد حلها ، وأنه – أي ليبد – قد تجاوز كثيراً حدوده بعقد المؤتمرات الصحفية وتوجيه الانتقادات المتكررة للسلطة في سياستها تجاه الشيشان ورفعة شعار تحقيق الأمن والسلام ومحاربة الفساد ... ، ناهيك عن أن الدور الذي كان مطلوباً منه خلال الانتخابات قد فرغ منه وأن وجوده ضمن تركيبه السلطة أصبح أمراً غير مرغوب فيه ان لم يكن مضراً للبعض .

إضافة إلى أن الحرب الشيشانية قد كشفت عن تدهور أوضاع الجيش الروسي وتدني جاهزيته القتالية وامكانياته المادية وضعف الروح المعنوية لدى الجنود بسبب شعورهم بانهم في معركة داخلية يقاتلون بعضهم بعض ، الامر الذي تحولت فيه الحرب

الى دمار واستنزاف مادي وبشري هائل ، بلغت ضحاياها أكثر من ٨٠ الف قتيل وحوالي ربع مليون جريح من كلا الطرفين.[١٦٠] كما تجاوز انفاق الدولة على الحرب فقط خلال ١٩٩٥ وزاد عن مجموع ما أنفق على المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية لنفس العام .[١٦١]

وعلى هذا الأساس فقد تركز هدف السلطة في التخلص من ليبد والخروج من الأزمة الشيشانية بحفظ ماء الوجه في وقت واحد . وهنا أشار المطبخ على يلتسن أن يعين ليبد كمسئول عن حل الأزمة الشيشانية واعطائه مهلة لاتتجاوز ١٤ يوم (من ٨/١٤ حتى ١٩٩٦/٨/٢٨) ، إذ كان في حكم المؤكد استحالة حل أزمة بهذا العمق وانهاء حروب دارت رحاها على مدى عشرين شهراً متواصلة خلال فترة نصف شهر .

وما أن حقق ليبد بداية نجاحه بكبح جماح الجنرالات واخماد تلك الحرب - ولو أن الأمر قد تم على حساب المصالح الروسية - حتى أستفز ذلك يلتسن ومطبخه السياسي الذي لم يكن يتوقع هذه النتيجة على الاطلاق فخرج يلتسن عن طوره ناقداً ليبد ومعلناً عن عدم رضاه في ماحققه ، ولو أنه قد غير من موقفه لاحقاً نتيجة للانتقادات التي واجهها من الشخصيات الاجتماعية والاجهزة الاعلامية والاحزاب السياسية المختلفة عن موقفه الغريب تجاه ليبد .

وفي ٣١ أغسطس ١٩٩٦ كان اعلان نهاية الحرب الشيشانية التي استمرت قرابة عشرين شهراً بتوقيع الجنرال ليبد اتفاقية سلام مع زعماء المقاومة الشيشانية . ورغم مضمونها المتعارض مع الدستور والقوانين الروسية إلا أن الحكومة والرئيس يلتسن قد كان مضطراً للموافقة عليها وتأييدها ، بينما اعترضت عليها العديد من قوى المعارضة كالشيوعيين والقوميين وحتى عمدة موسكو يوري لوشكوف الذين اعتبروها خرقاً دستورياً وتهديداً لوحدة الاراضي الروسية ، كما شكك في قانونيتها وزير العدل الروسي بقوله "إن الاتفاقية الموقعة مع المقاومة الشيشانية لاتمتلك القوة القانونية ، وماهي إلا بمثابة اتفاق مبادىء سياسي " ،[١٦٢]وفي كل الاحوال فقد استطاع ليبد ابطال الجولة الأولى من محاولات اقصائه ولو أنه في نفس الوقت قد خدم السلطة بتخليصها من كابوس الحرب

و الاستنزاف في الشيشان – بغض النظر عن ملابسات الاتفاق – يشكل حفظ ماء الوجه .

وأصبح معروفاً لدى الجميع بأن فضل ايقاف الحرب الشيشانية يعود إلى الجنرال ليبد ، إذ كان لتصريحاته حول الطابع التجاري للحرب وتهديده بالإفصاح عن الشخصيات المسئولة عن استمرارها . والتي تقف حجر عثرة أمام تسوية وحل الأزمة الشيشانية ، مفعولها القوي حيث استطاع التحرك بحرية ومرونة أكبر لايقاف الحرب ليعزز من مكانته وشعبيته لدى عامة الروس .

الأمر الذي استنفر أكثر المعارضين له في قمة السلطة ، ولتتواصل عملية أحكام سيناريو آخر لاقصائه ، فكانت المحاولة الجديدة في منتصف اكتوبر ١٩٩٦ عندما عقد الجنرال اناتولي كوليكوف وزير الداخلية مؤتمرا صحفيا كشف فيه عن وثيقة أعدها ليبد كمشروع لخطة أمنية مقترحة تم تقديمها إلى مجلس الأمن الروسي تهدف إلى الحفاظ على الأوضاع الأمنية للدولة الروسية عن طريق اعداد وتجهيز قوة عسكرية من الوحدات الخاصة قوامها ٥٠ ألف مقاتل (منهم مايقارب ١٥٠٠ جندي من المقاومة الشيشانية حسب المعلومات السرية التي أدعى وزير الداخلية الحصول عليها -) تخضع مباشرة لمجلس الأمن الروسي وتكون مهمتها الحفاظ على الأمن في العاصمة موسكو والقضاء على قوى المعارضة الداخلية وقادتها في حالة المقاومة .

وهو مافسره وزير الداخلية على أنه محاولة سافرة من قبل ليبد للاستيلاء على السلطة وقلب نظام الحكم بالقوة ، مستندا في ذلك إلى العديد من البراهين والتصريحات الاعلاميةغير الحصيفه التي أطلقها ليبد مرارا محليا وخارجياً عن تدهور صحة الرئيس يلتسن وعلى أنه عازم صراحة على الوصول إلى السلطة مهما كان الثمن وقبل موعد الانتخابات القادمة عام٢٠٠٠ .

وفي اليوم التالي عقد رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين مع أعضاء مجلس الامن الروسي ورؤساء الوزارات السيادية اجتماعاً طارئاً أعلن فيه بأن اتهامات وزير

الداخلية لأمين عام مجلس الأمن الروسي لم تأت من فراغ وأنها تتطابق مع الواقع لاسيما وأن هناك وثائق رسمية تثبت ذلك ، واصفاً ليبد بالطموح الشديد للسلطة وبالنزعة البونابارتية (نسبة إلى نابليون بونابارت) .

كان من نتيجة ذلك أن أصدر يلتسن قرار أقصاء الكساندر ليبد من منصبه كأمين عام لمجلس الأمن الروسي ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي متهماً أياه " بخلافاته المستمرة مع الجميع وأنه لم يجد لغة مشتركة مع أي من اقطاب السلطة ولم يتعلم كيفية ممارسة العمل السياسي وخلق علاقات طبيعية ، إضافة إلى الهوس الذي لايحتمل للوصول إلى الحكم " .

وبهذا يكون يلتسن قد وجه صفعة قوية لليبد إذ لم يمض سوى أربعة شهور على تعيينه بعد أن رمى بكل ثقله إلى صف يلتسن للفوز في الانتخابات الرئاسية .

طبيعي أن وزير الداخلية وحتى رئيس الحكومة لم يكن بمقدورهما القاء مثل تلك الاتهامات على ليبد لو لم يكن هناك ضوءٌ اخضر ، ان لم يكن ذلك بايعاز مخطط له من قبل يلتسن نفسه وتشوبايس ، وأن تلك الاتهامات قد جاءت بعد اعداد مسبق باتجاه تحجيم النفوذ المتزايد للجنرال ليبد واحراق ورقته لاسباب عدة أهمها :

- الشعبية المتزايدة للجنرال ليبد ، خاصة بعد أن تسنى له وقف نزيف الدم في الحرب التي دارت رحاها قرابة عشرين شهراً مع المقاومة الشيشانية ، وبالتالي التخوف من انتصاره في الانتخابات الرئاسية التي قد تجري قبل موعدها المحدد في عام ٢٠٠٠ ، بالنظر إلى تدهور صحة الرئيس يلتسن .
- تجاوز ليبد الخط الأحمر عندما أعلن تحالفه مع الجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص السابق للرئيس يلتسن ، الأمر الذي شكل استفزازاً كبيراً للرئيس يلتسن ولبطانته ، إذ تكمن خطورة كورجاكوف في اطلاعه ومعرفته لاسرار غاية في الاهمية سواء على مستوى الدولة والحكومة أو على

المستوى الشخصي للرئيس يلتسن وبطانته ، وعن عمليات الفساد المتفشية في اجهزة السلطة على مختلف مستوياتها .

- اختلاف ليبد مع كافة اطراف ومراكز القوى في جهاز الدولة والحكومة تقريبا بما فيهم وزير الدفاع نفسه " ايجور راديونوف " الذي يعتبر من اعضاء حزبه " مؤتمر الجماعات الروسية " وبالتالي اتساع جبهة الصراع والمعارضين له مقابل ضيق مجالات تحالفاته السياسية سواء على مستوى السلطة أو في أوساط القوى المعارضة .

لقد استفاد خصوم ليبد من اخطائه ورصدوها ، وعملوا على اقتناص الثغرات التي وردت في مشروع خطته الأمنية ليعلنوا بها انتهاء دورة السياسي في السلطة ، بعد أن أدى المهام التي كانت منتظرة منه وأكثر ، فقد مثل ليبد الوسيلة والواجهة المريحة للكرملين إذ أمكن بمساعدته حل العديد من المعضلات المستعصية ، فبواسطته تمكن يلتسن من الفوز في الانتخابات بفترة رئاسية جديدة وهو ماكان شبه مستحيلاً لولا تحالفه مع ليبد.

وعن طريقه أمكن لموسكو أيقاف حرب الاستنزاف مع المقاومة الشيشانية وحفظ ماء وجه النظام أمام الرأي العام المحلي والعالمي بتحمله مسئولية توقيع اتفاقية سلام معهم - هي في واقع الأمر اتفاقية تسليم - رغم مخالفتها لدستور روسيا الذي يؤكد على مبدأ الحفاظ على وحدة الاراضي الروسية وسيادة الدولة على كافة أراضيها .

إن طموح الجنرال ليبد للسلطة المقرون بتواضع خبرته السياسية قد أصطدم بالتركيبة المعقدة لاقطاب النظام الحاكم وبطبيعة التحالفات السلطوية في أروقة الكرملين التي كانت أقوى من ان يستطيع ليبد زحزحتها ، وهو مايعيد إلى الذاكرة مصير الجنرال الكساندر روتسكوي الذي أنتهى به الأمر إلى السجن - بعد أن كان في قمة هرم السلطة كنائب لرئيس الدولة بوريس يلتسن - على أثر احداث اكتوبر ١٩٩٣ .

التكتلات السياسية :

لقد أسهمت تفاعلات الانتخابات الرئاسية ومانتج عنها في افـراز ملامـح جديـدة فـي تركيبة القوى والاحزاب السياسية الروسـية واعـادة اصطفافهـا ، بحيـث توزعـت تحالفاتهـا على ثلاثة محاور رئيسية هي :

- تكتل القوى اليسارية .

- تكتل القوى الليبرالية – اليمينية .

- تكتل القوى الثالثة – ليبد .

١) تكتل القوى اليسارية :

وهو تكتل للاحزاب والقوى السياسية من تيار اليسار والوسط ويسار الوسط ، أعلـن نفسه باسم " حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي " الذي تأسـس فـي ٧ أغسـطس ١٩٩٦ من ٤٤ حزب ومنظمة سياسية واجتماعية ودينية وعلى رأسـها الحـزب الشـيوعي للاتحـاد الروسي وحزب مزارعيي روسيا وحزب السلطة – للشعب .

حيث جاء تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي عقب الانتخابات الرئاسية وفشل الشيوعيين فيها ، الأمر الذي يبدو بأنه في اتجاه مراعاة المزاج الشـعبي العـام الـذي أصبح – نتيجة للحملات الاعلامية التي رافقت الانتخابات الرئاسـية – يتوجس خوفـاً مـن عودة الشيوعيين إلى الحكم .

كمـا أدرك الشـيوعيون بـأن السبب الرئيسـي فـي اضعـاف جبهـة الانقـاذ الوطنـي المعارضة التي تأسست عـام ١٩٩٣ وبعدهـا تكتـل القـوى الشـعبية الوطنيـة الروسـية هـو السيطرة الكاملة للحـزب الشـيوعي علـى قيـادة وسياسـات تلـك التكتـلات واسـتحواذه علـى نصيب الأسد فيها ، وهو ماعملوا على تلافيه في الشكل التحالفي الجديد " الاتحـاد الشـعبي الوطني الروسي " بعد أن أعـادوا حسـاباتهم لتتحـدد العلاقـات الداخليـة مـع بقيـة الاحـزاب

والمنظمات كافة على أساس ندي ومتكافيء ، وآلية عمل تلتزم بالأسس الديمقراطية السليمة وترفض كافة أشكال العنف ومحاولات التغيير الجذري . (١٦٣)

الأمر الذي رفضته الاحزاب الشيوعية المتشددة الاخرى مثل شغيلة روسيا بزعامة فيكتور انبيلوف ، والحزب الشيوعي العمالي الروسي بزعامة فيكتور تولكين ، واتحاد الضباط الروس وغيرها ، متهمة الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وزعيمه جينادي زوجانوف بعدم وضوح نهجه وأطروحاته وتفريطه بمبادىء الحزب وانحيازه إلى صف اليمين ، وأنشأت لنفسها تحالفاً آخراً في ١٩٩٦/١٠/١٣ . باسم " اتحاد القوى الشيوعية والاشتراكية " الذي دعا إلى التغيير بالتخلي عن الاساليب السلمية العقيمة – على حد قولهم – ، إلا أنه يظل اتحاداً ضعيفاً وأنصاره محدودين وليس له قاعدة شعبية .

أما الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي وهو أكبر الاحزاب السياسية في روسيا عامة فقد عمل من خلال سياسته المرنة على توسيع قاعدة تحالفاته والظهور بشكل ومضمون جديد ، وتحقيق تكتل شعبي وسياسي واسع يضم العديد من التيارات والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة بما فيها الدينية ، بل أن كتلة الحزب في البرلمان تضم في صفوفها ١٢ نائباً شيوعياً من رجال الأعمال . ويمكن القول بأن العديد من مواقفه – بغض النظر عن برنامجه التقليدي – (*) تقترب كثيراً من مواقف وسياسات أحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

٢) تكتل القوى الليبرالية – اليمينية :

تلافياً للوضع الذي كان سائداً خلال الانتخابات السابقة بتباعد الاحزاب الليبرالية واليمينية ، بدأت المحاولات الاولى لتقريب وجهات النظر وتنسيق المواقف والسياسات بالاعلان في ١٩٩٦/١٠/١ عن تكتل سياسي جديد يضم القوى الليبرالية واليمينية وعلى رأسها حزب السلطة " الحركة الاجتماعية السياسية – بيتنا روسيا " ، و " الخيار

---

* أقر المؤتمر العام الرابع للحزب الذي انعقد في ١٩٩٧/٤/١٩ اجراء تعديلات على نص برنامج الحزب بما يتناسب مع مستجدات المرحلة .

الديمقراطي الروسي – خيار روسيا " ، و" كتلة ايفان ريبكين " ومن ورائها تقف مجموعة رجال الاعمال من الروس الجدد .

حيث أنشأ هذا التكتل لمواجهة تكتلي اليسار " حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي" بزعامة زوجانوف ، و " بلك برافدا أي بريادك – تكتل الحقيقة والنظام " بزعامة ليبد ، وللوقوف أمام المد اليساري ومن أجل تحقيق حرية أكبر للنشاطات الاقتصادية والحد من تدخل الدولة فيها ، والاعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة .

ورغم أن هذا التكتل يمثل قوى سياسية واقتصادية مؤثرة إلا أن تلك المحاولة لم تكن بحجم متطلبات النظام الذي سعى إلى توسيع نطاق تحالفاته ، وخاصة بعد أعادة تنظيم الحكومة في مارس ١٩٩٧ ورفع شعارات محاربة الفساد والبيروقراطية ، باشراك قوى جديدة من صفوف المعارضة واجتذابها إلى التكتل وبالذات المحاولات التي بذلت لتقريب وجهات النظر فيما بين الاتحاد الاجتماعي – يابلكا الذي يتزعمه جريجوري يفلينسكي ويحتل ٤٥ مقعداً في مجلس الدوما (البرلمان) مع سياسات ونهج الحكومة القائم .

ويبرز تأثير ونفوذ تكتل القوى الليبرالية – اليمينية وبشكل طاغي في السيطرة على المصادر والقنوات المالية وتوظيف أجهزة السلطة المختلفة لخدمة سياساتها وفي احتكاره الكامل لوسائل الجهاز الاعلامي الجبار التي تتوزع ملكيتها وجهات التحكم بها على العديد من الأوساط والشركات والمؤسسات المالية ، (١٦٤) مثل :

الصحف " ايزفيستيا " ، " ترود " ، " رابوتشايا تريبونا " ، " سيلسكايا جيزن " ، وحوالي ٢٩ من شركات التيلفزيون والصحف والمجلات المحلية الصادرة في الوحدات الادارية المختلفة ، وكلها تخضع لشركة " جاز بروم " وبعض الشركات النفطية الاخرى .

الصحف " كومسومولسكايا برافدا " ليتراتورنايا جازيتا " ويسيطر عليها " أونيكسيم " بنك "

تيلفزيون " أن . تي . في " وصحيفة " سيفودنيا " ومجلة " ايتوجي " ومحطة راديو "ايخاموسكفا" ، صحف ومطبوعات محلية أخرى وتخضع لـ "موست بنك" . تيلفزيوني " أو

. أر . تي" و" تي . في . -٦" ، مجلة " أوجونيوك " ، صحيفة " نيزافيسيمايا" وغيرها من المطبوعات المحلية الصادرة في انحاء متفرقة من روسيا تتوزع ملكيتها والجهات المشرفة عليها بين السطات المحلية والمؤسسات المالية المختلفة .

وتتبع جميعها سياسة اعلامية موحدة توجهها السلطة باشراف مباشر من اناتولي تشوبايس الأمر الذي يصعب معه القول بديمقراطية النظام في روسيا .

٣) تكتل القوى الثالثة – ليبد :

وهو تكتل سياسي يعتمد على شخص الجنرال الكساندر ليبد الذي انشق عن " الحركة الاجتماعية السياسية – مؤتمر الجماعات الروسية " وعن " بلك برافدا أي باريادك – تكتل الحقيقة والنظام " الذي كان قد تأسس في ١٩٩٦/٩/٥ من مؤتمر الجماعات الروسية " و "تشيست رودينا" وغيرها .

وانفرد ليبد في ١٤ مارس ١٩٩٧ بتأسيس تنظيم سياسي مستقل باسم " الحزب الشعبي الجمهوري الروسي " كرد فعل على عملية اقصائه من السلطة ، واعلن بأن الحزب يمثل ما أسماها بالقوى الثالثة الواقعة بين تكتلي اليمين في السلطة والمعارضة اليسارية ، وربما استلهم ذلك من النظرية الثالثة للعقيد معمر القذافي .

ومع أن هذا التكتل مازال في طور التشكل إلا أن العديد من التحليلات تتوقع له أن يحتل مساحة واسعة في الحلبة السياسية الروسية ، إذ يبدو أن ليبد شديد الطموح للوصول إلى السلطة وبأي ثمن ففي احدى زياراته إلى المانيا الاتحادية صرح لبرنامج " أبوزريفاتيل " بقوله " أريد أن اصبح رئيساً وسيكون لي ذلك ... " . (١٦٥)

كما وصف نفسه وقال " أنا لست ديمقراطي فما زلت بحاجة لتعلم ذلك ، أنا باراجماتي واقعي ..." . (١٦٦)

ويرى ليبد بأن الديمقراطية المطلقة لروسيا غير محبذة ، وأن روسيا لاتحتاج إلى برلمان منتخب بل في حاجة أكثر إلى مجموعة سياسية لادارة شئون الدولة . (١٦٧)

ولا يخفي الغرب اهتمامه بشخصية ليبد من خلال الدعوات التي كثيرا مايتلقاها من الاوساط الرسمية وغير الرسمية ، والحفاوة والاستقبالات اللائقة التي يحاط بها خلال زياراته المتكررة إلى كل من الولايات المتحدة والمانيا الاتحادية وفرنسا ... إلخ ، والتي تصب جميعها باتجاه ابراز الجنرال ليبد وتهيئته كمرشح للانتخابات الرئاسية القادمة ليس بهدف انجاحه وانما لكونه الشخصية الوحيدة القادرة على خلخلة القاعدة الجماهيرية لقوى اليسار وسحب أعداداً كبيرة منهم إلى صفه . بحكم القواسم المشتركة العديدة فيما بينهما والتركيبة الاجتماعية الواحدة لانصارهما أي أن دور ليبد الذي لعبه – بقصد أو دون قصد – في الانتخابات الرئاسية السابقة قد يتكرر مرة أخرى ، وهو مايقلق الشيوعيين .

وبالمقابل فإن دخول ليبد والشيوعيين المعركة الانتخابية كل على حده ودون أي شكل من أشكال التنسيق والتحالف من المرجح أن يفضي إلى سقوطهما معاً وفوز تكتل السلطة وهو مايخشاه ليبد أيضا .

بشكل عام وباستثناء تكتل " القوى الثالثة – ليبد " الذي لم تتبين ملامحه بعد ، أصبحت خارطة القوى السياسية في روسيا واتجاهات تطورها أكثر وضوحاً عقب الانتخابات التي جرت بمستوياتها الثلاثة البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) والرئاسية (يوليو ١٩٩٦) والانتخابات المحلية (النصف الاخير من عام ١٩٩٦).

حيث أدت التفاعلات السياسية إلى تبلور بدايات تشكل نظام الحزبين ممثلة في تيارين رئيسيين هما تكتل السلطة الذي تلتف حوله الاحزاب الليبرالية واليمينية والاوساط المالية من رجال الاعمال ومؤيدي سياسات الاصلاح ، وتكتل قوى المعارضة اليسارية التي يقودها حزب الاتحاد الشعبي الوطني الروسي ، مع ملاحظة حياد الكنيسة والحركة النقابية عن الطرفين .

أما بقية الاحزاب والتجمعات السياسية الاخرى بما في ذلك القوميين (جيرينوفسكي) ويابلكا (يفلينسكي) فيلاحظ تأرجحها بالاقتراب أو الابتعاد من أحد القطبين الرئيسيين ، فالقوميين تجمعهم الكثير من القضايا المشتركة مع قوى اليسار لولا أن مواقفهم مرهونة

في الغالب بالمزاج المتقلب لزعيمهم فلاديمير جيرينوفسكي ، ناهيك عن أن شعبيتهم قد أنحسرت كثيراً خلال السنوات الاخيرة . وبالنسبة ليفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي – يابلكا رغم أنه مازال في صف المعارضة إلا أنه وعلى طول الخط يقف في مواجهة قوى اليسار ويقترب – ولو نسبياً – إلى صف النظام مع خصوصياته التي يحرص على التميز بها عن بقية أحزاب وقوى السلطة .

السلطة في روسيا :

على خلاف ماهو سائد في الانظمة الديمقراطية للدول المتقدمة من مراعاة الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وتحديد آلية الأداء الوظيفي لكل منها بما يمنع احتكار احداها للسلطة ويحقق الرقابة المتبادلة فيما بينها البين ويضمن هامش واسع من الديمقراطية ، نجد الأمر في روسيا – وفقاً لدستور ١٩٩٣ – تركز معظم الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية وبالذات رئيس الدولة ، [*] بينما ظلت الهيئتان التشريعية والقضائية تلعب أدواراً هامشية أو ملحقة .

فالسلطة التشريعية التي تشكل أغلبيتها حالياً قوى اليسار – بالرغم من ضيق هامش صلاحياتها – عاجزة عن أداء مهامها في الرقابة على السلطة التنفيذية ، وعن اصدار العديد من التشريعات التي تقرها بسبب تجميدها عن طريق استخدام الرئيس حق الفيتو عليها ، كما أن قراراتها غير ملزمة ولا تتعدى أن تكون في شكل توصيات .

وحتى الحكومة التي يفترض فيها ان تكون مسئولة أمام البرلمان تفتقد لاستقلالية القرار نظراً لخضوعها الكامل لرئيس الدولة الذي ينفرد عملياً بتعيين أو أقالة جميع مسئوليها ورسم وتحديد سياساتها في كافة المجالات . ولايختلف الوضع كثيراً بالنسبة للسلطة القضائية التي يعتريها ضعف الاداء ، وعدم الكفاءة في مكافحة الجريمة والفساد وحماية حقوق المواطن .

---

* حسب ماهو موضح في صلاحيات رئيس الدولة المنصوص عليها في الدستور ، المواد : من ٨٣-٩١ والمواد ١٠٩،١١١ .

ولا شك بان وقوف الرئيس يلتسن ومعارضته الشديدة امام المجلس الفيدرالي ، (١٦٨) ومع رئيس المحكمة الدستورية لأية تعديلات في دستور ١٩٩٣ تحد من السلطات المخولة له أو تعيد توزيع الصلاحيات والمهام فيما بين السلطات الثلاث ، تؤكد بأن نظام المجتمع المدني ودولة المؤسسات في روسيا مازال ضعيفاً وفي طور البناء ، إذ يتضح ذلك في دور الفرد الحاكم وأهميته في تحديد اتجاه التحولات السياسية - الاقتصادية واحداث التغيرات الجذرية في حياة المجتمع الروسي .

١- يلتسن وسياسة التوازنات :

يلاحظ على أسلوب يلتسن في إدارة الحكم تعيين وتشكيل العديد من المجموعات الموازية في الاطار والمستوى الوظيفي الواحد ، سواء كان داخل الحكومة نفسها أو خارجها ، وتوزيع مجال الاختصاص والنفوذ الواحد على أكثر من مسئول وجهه والتي يحرص على انتقاء عناصرها بما يكفل خلق جو من التنافس أن لم يكن الخصومة والعداء فيما بينها البين ومن ثم الحفاظ على نوع من التوازن بين مختلف الاطراف ، الأمر الذي تعود من خلاله يلتسن - وفقاً لمبدأ فرّق تسُد - احكام سيطرته على السلطة وضمان عدم الاستئثار بها من قبل شخصية أو تكتل لايرض عنه ، والأمثلة على ذلك كثيرة بدء من الجهاز الاداري للرئاسة أو مايمكن تسميته بديوان الرئاسة الذي يشتمل على أكثر من ١٥٠٠ خبير ومختص في كافة المجالات يتمتعون بصلاحيات واسعة في الرقابة واتخاذ القرار ، وموزعين على مختلف الدوائر واللجان الموازية لوزارات وهيئات ودوائر الحكومة ، اضافة إلى اللجان الدائمة والمؤقتة والمجالس التي تشكل بين الحين والآخر والتداخلات والازدواجية في مهامها واختصاصاتها مع كل من مهام واختصاصات الهيئات الحكومية الرسمية والدوائر الموازية لها في ديوان الرئاسة ، ناهيك عن الصف العريض لشريحة نواب رئيس الحكومة من الدرجة الأولى والثانية والعادية ... إلخ .

وبعكس مايعلن عن حرص الدولة على تشكيل الحكومة من فريق واحد متفاهم ، توزعت تشكيلات الحكومات المتعاقبة خلال فترة حكم يلتسن على عدة تكتلات متنافسة وموازية بما في ذلك الحكومة الاخيرة التي أعيد تنظيم هيكلها في مارس ١٩٩٧ ، حيث تم

استبعاد المقترح المقدم من اناتولي تشوبايس بأن يكون هو وحده نائباً أولاً لرئيس الحكومة دون غيره وتم تعيين بوريس نيمتسوف ، (*) الذي يمكن أن يصبح ممثلاً لمصالح الصناعيين الروس نائباً أولاً ايضاً إلى جانب تشوبايس الذي يمثل مصالح الاوساط المالية واصحاب المصارف أي أن يلتسن قد أضاف إليه نيمتسوف ليقاسمه الصلاحيات كسلطة موازيه ومنحهما إلى جانب تشيرنوميردين رئيس الحكومة حقاً متساوياً في الاتصال المباشر به (أي بالرئيس يلتسن) وفي ترشيح مجموعة الوزراء العاملين تحت اشراف كل منهما .

وبهذا يكون يلتسن قد حقق عدة أهداف بضربة واحدة :

- ضمان عدم احتكار تشوبايس وحده للسلطة - رغم الحظوة التي يتمتع بها لدى يلتسن وتخويله صلاحيات أكبر من غيره - وعدم انفراده بتسيير سياسة الحكومة بالنظر إلى ضعف شخصية تشيرنوميردين وتقلص دوره في إدارة الحكومة .
- منح نيمتسوف الفرصة - وهو مازال شاباً - للاقتراب أكثر من الكرملين واكتساب الخبرة في السلطة بهدف تلميعه وتهيئته للترشيح في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٠٠ كمنافس مواز لتشيرنوميردين من التيار الليبرالي .

---

* بوريس يفيموفيتش نيمتسوف من مواليد ١٩٥٩ في مدينة " سوتشي " ،
- أكمل الدراسة الجامعية من كلية (راديوفيزيتشيسكي) في ١٩٨١ ، حاصل على الدكتوراه في العلوم التقنية ، باحث في العلوم التقنية خلال الفترة من ١٩٨١-١٩٩١ .
- في ديسمبر ١٩٩١ عينه يلتسن محافظاً لمنطقة نيجي جورودسكوي . ومن ١٩٩١ حتى ١٩٩٤ عين ممثلاً للرئيس الروسي في نفس المنطقة .
- من ١٩٩١-١٩٩٣ نائباً في مجلس الدوما (البرلمان).
- كما أوكلت اليه في ١٩٩٦ مهام نائب رئيس لجنة الدولة للشئون الاجتماعية .
- في مارس ١٩٩٧ عين كنائب أول لرئيس حكومة الاتحاد الروسي .
- من المقربين لأسرة الرئيس يلتسن حيث كان أباه صديقاً شخصياً لبوريس يلتسن ..

- امتصاص غضب الشارع الروسي من تدهور الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية وتغيير الانطباعات السائدة عنه (أي يلتسن) خلال فترة مرضه الطويلة ، لدى المحيطين به ولدى الرأي العام المحلي والخارجي - وخاصة بعد اجرائه العملية الجراحية في القلب وغيابه عملياً عن كرسي السلطة قرابة عام كامل - بتجاوزه مرحلة الوهن الصحي والظهور بمظهر الحاكم القوى الذي يمسك بكافة حبال السلطة .

- طمأنة الاوساط الغربية وصندوق النقد والبنك الدوليين بتعيين تشوبايس ونيمتسوف كشخصيتين متحمستين لمزيد من الاجراءات الجذرية لاستكمال سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تباطأ مسارها منذ عام ١٩٩٥ .

وهو ماباركه ميشيل كمديسيو رئيس صندوق النقد الدولي الذي أعلن عن ارتياحه الشديد لتلك التعيينات لاسيما وأن تشوبايس هو المسئول الاول عن الاتفاقيات التي تعقدها روسيا مع صندوق النقد والبنك الدوليين وعن تنفيذ شروطهما وسياساتهما .

٢- حكومة مارس ١٩٩٧ :

شهدت الحكومة الروسية المشكلة في مارس ١٩٩٧ منعطفاً جديداً باجراء تغييرات جذرية في التشكيلة الوزارية غلب عليها الطابع السياسي والايدلوجي ، وتعيينات شاملة لمختلف المناصب الحكومية استبدلت فيها الكوادر القديمة بنخبة جديدة من السياسيين ورجال الاعمال الشباب الذين قوي عودهم منذ فترة حكومة يجور جيدار في أوائل التسعينات واصبح يطلق عليهم تسمية " الذئاب الصغار " ، حيث سعى يلتسن بهذه التشكيلة الوزارية التي يقودها عملياً اناتولي تشوبايس إلى كبح المعارضة وخاصة الشيوعيين وتقليص نفوذها وإزاحة الشريحة الادارية العليا في المؤسسات الاقتصادية الذين مازالوا يعتبرون من بقايا النظام السوفيتي السابق ويشكلون عائقاً أمام ابتلاع الحيتان الكبيرة لما تبقى من ثروات البلاد . .

لقد حظت حكومة مارس على رضى الغرب الذي سارع إلى ايفاد جيمس فولفينسون رئيس البنك الدولي إلى موسكو في ابريل ١٩٩٧ لتقديم قرض بمبلغ ٦ مليار دولار يخصص لحل المعضلات الاجتماعية .

ولم تمض بضعة أيام على تشكيل الحكومة حتى أعلنت عن برنامجها بكسر ماأسمته الاحتكار الطبيعي " والمقصود هو مواصلة سياسة الخصخصة ، تحت تسمية جديدة ، إلا أن برنامج الخصخصة في هذه المرة قد اشتمل على قائمة باضخم وأنجح المؤسسات الاقتصادية ، (*) مثل :

- راو " يابس روسيًا " لانتاج الطاقة الكهربائية (قدرت أرباحها في ١٩٩٥ بأكثر من ٢٢,٥ ترليون روبل وبلغ معدل نموها ٣١٣٪) .
- راو " جاز بروم " لانتاج النفط والصناعات النفطية – الغازية (بلغ اجمالي ارباحها في ١٩٩٥ أكثر من ١٧,١ ترليون روبل وبمعدل نمو ٢٢١٪) .
- " روس نيفت " لانتاج النفط والصناعات النفطية – الغازية .
- " روس جوس ستراخ " .
- " إم . بي . أس . " للطرق والسكك الحديدية .

وغيرها من المؤسسات العملاقة ، أي أن القاعدة في سياسة الخصخصة حسب توصيات صندوق النقد قد تغيرت ولم تعد تقتصر على المؤسسات الخاسرة أو المتعثرة ، وأمتدت عمليات نقل الملكية لتتجاوز حدود الرأسمال المحلي إلى شركات النفط الأمريكية والرأسمال الاجنبي .

---

* لمزيد من التفاصيل عن تلك المؤسسات يمكن العودة إلى الملحق الاحصائي الجدول رقم (٧١).

لقد أعطى يلتسن في حكومة مارس هامشاً كبيراً لصالح الجناح المتأمرك والأكثر ميولاً للغرب وعلى رأسهم اناتولي تشوبايس وهو من أصل يهودي تقف ورائه تكتلات رجال الاعمال من الروس الجدد واللوبي اليهودي ، إذ أصبح تشوبايس يمسك بزمام المبادرة في صياغة استراتيجية التنمية وفي التأثير على تركيبة السلطة وتعيين كبار مسئولي الدولة واتخاذ القرارات والسياسات الفاصلة .

كما أوكلت إليه أيضاً مسئولية الاشراف المباشر على توجيه السياسة الاعلامية حيث يحكم الرقابة على مختلف وسائل الاعلام ، اضافة إلى كونه المسئول الاول عن علاقات روسيا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الصناعية السبع والاتحاد الاوروبي وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى ، وحتى عن عمليات " الاصلاح" داخل المؤسسة العسكرية .

والجدير بالذكر أن تشوبايس شخصية غير محبوبة في الشارع الروسي بسبب عمليات الاحتيال الواسعة التي رافقت سياسته في تنفيذ برنامج الخصخصة واسلوبه في التكالب على السلطة ونفوذه المتزايد عليها ، وامتد ذلك الشعور إلى احزاب المعارضة المختلفة من اليسار إلى الوسط ، وحتى الاحزاب الليبرالية - الديمقراطية التي وجدت في اعادة تشوبايس إلى الحكومة وتعيينه في منصب رفيع قاسماً مشتركاً قد يوحدها جميعا ضد السلطة .

ففي أحد استطلاعات الرأي حول موقف الشارع الروسي من تعيين تشوبايس كنائب أول لرئيس الحكومة اتضح أن ٨٥٪ يعارضون وجوده في الحكومة .[١٦٩] بينما اتخذ مجلس الدوما (البرلمان) قراراً بالاغلبية يعتبر تعيين يلتسن لاناتولي تشوبايس ضمن السياسات المعادية للشعب .

إن الحظوة التي يتمتع بها تشوبايس لدى يلتسن سببها الاساسي العلاقة الحميمة التي تربطه بـ تاتيانا داتشينكو الابنة الصغرى للرئيس بوريس يلتسن ، والتي عن طريقها تمكن تشوبايس من إزاحة العديد من خصومه مثل الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن

الخاص لرئيس الدولة وميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي واليج ساسكافيتس النائب الأول لرئيس الحكومة سابقاً ، كما تمكن تشوبايس من خلالها تعيين أنصاره والموالين له في مراكز هامة في السلطة واستصدار العديد من القرارات والسياسات التي تبناها ، اضافة إلى دورها الحساس خلال الانتخابات الرئاسية (عام١٩٩٦) ومشاركتها الفعالة في أن كانت بمثابة حلقة الوصل الرئيسية مابين أبيها وفريقه الانتخابي ، وكمنسقة اساسية مع الفريق السري الامريكي الذي أدار حملة يلتسن الانتخابية . بل أن يلتسن لم يتورع في أواخر يونيو ١٩٩٧ من تعيينها رسمياً في منصب استشاري رفيع لرئيس الدولة في مجال الترويج والدعاية السياسية .

إن أخطر دور تؤديه تاتيانا داتشينكو يتمثل في أنها تعتبر مصدراً هاماً للمعلومات وحلقة وصل رئيسية فيما بين أناتولي تشوبايس وأبيها بوريس يلتسن ، وقدرتها في التأثير على أبيها بحيث أصبحت مؤخراً من الشخصيات الهامة ذات النفوذ في الكرملين ، وبدونها ما كان لتشوبايس ومجموعته أن تحقق أي من السياسات والتغييرات في جهاز وتركيبة السلطة .

وحسب تصريحات الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص السابق ليلتسن لصحيفة " جارديان " البريطانية بأن شخصية يلتسن كانسان واقعة تحت التأثير الكامل لأبنته الصغرى تاتيانا داتشينكو ولا ناتولي تشوبايسن الذي اسماه " بالوصي الاول " حيث يتحكم هذا الاخير في كافة التعيينات للمناصب العليا في جهاز الدولة وفي اعداد مشاريع القرارات والمراسيم الرئاسية المقدمة ليلتسن للتوقيع عليها ، والتي تتم دون أية استشارات مع الجهات المختصة أو الشخصيات المعنية .(١٧٠)

كما وصف كورجاكوف اناتولي تشوبايس بانه رغم مكانته الواقعة على يمين تشيرنوميردين رئيس الحكومة ، إلا أنه يسيطر على كافة مقاليد الحكم في الدولة ، وتوقع كورجاكوف في الفترة القريبة القادمة أن يعمل تشوبايس على اقصاء وزير الداخلية اناتولي كوليكوف ورئيس الحكومة نفسه فيكتور تشيرنوميردين بهدف اعادة صياغة اتجاهات وشكل تركيبة السلطة .

ويلتف حول تشوبايس مجموعة رجال الاعمال من الروس الجدد الذين أصبحوا يمثلون ركيزة أساسية ومؤثرة على تركيبة واتجاهات النظام ، حيث برز ذلك بشكل واضح منذُ يناير ١٩٩٦ عندما انعقد على هامش ندوة الاقتصاد العالمي المقامة في " داوس " اجتماعاً سرياً وراء الكواليس بتوصية من اناتولي تشوبايس لأكبر سبعة رجال أعمال روس ، [١٧١] هم :

١- بيريزوفسكي ب.أ. - (لوجافاز ، تيلفزيون أو . أر . تي)

٢- جوسينسكي ف.أ. - (موست بنك ، تيلفزيون أن . تي . في)

٣- فياخيريف ر. أي . - (جاز بروم)

٤- خودوركوفسكي م. ب - (روس بروم ، ميناتيب بنك ، يمتلك مجموعة أسهم في شركات تيلفزيون مختلفة)

٥- سمولينسكي أ. ب. - (ستوليتشني بنك سبيريجيني) .

٦-اليكبيروف ف.يو - (لوك أويل)

٧- كازمين أ. أي . - (سبير بنك)

كُرس الاجتماع لتصفية الخلافات وانشاء تحالف مشترك فيما بين رجال الاعمال يهدف إلى التحكم بدفة السلطة وتوجيه مساراتها ، ومن أجل ايقاف النفوذ المتنامي للشيوعيين بأي ثمن .

وتوصل المجتمعون إلى أن تحقيق ذلك لن يتم إلا بإبقاء يلتسن في الحكم والمساعدة على اعادة انتخابه لفترة رئاسية جديدة ، وبدور فاعل ورئيسي لـ (تشوبايس) داخل السلطة، اضافة إلى دعم وتمويل حملة ليبد الانتخابية كمرشح احتياطي وحليف أساسي للرئيس يلتسن في معركته الانتخابية ضد الشيوعيين ، ومنع أية مؤازرة لمرشح الاتحاد الاجتماعي - يابلكا جريجوري يفلينسكي .

ولم تؤد نتائج هذا الاجتماع إلى إعادة انتخاب يلتسن فحسب ، بل – وهو الأهم – إلى تأسيس مركز قوى سياسي – اقتصادي في تركيبة السلطة الروسية ، إذ تواصلت لقاءات السبعة بصورة دورية مع اناتولي تشوبايس لتنسيق ورسم السياسة العامة للدولة ، التي بموجبها حسب قول بوريس بيريزوفسكي أصبحت مجموعة السبعة مع المؤسسات المالية التي يمتلكونها تسيطر على أكثر من ٥٠٪ من الاقتصاد الروسي ، وأنهم وغيرهم بما يمتلكونه من شركات ومؤسسات ضخمة ماهم إلا نتاج لعمليات الخصخصة التي أنتهجها اناتولي تشوبايس ، والتي يندر أن نجد لها مثيل في أي من بلدان العالم .

وخلال فترة مابعد الانتخابات الرئاسية تعززت أكثر مكانة الروس الجدد على المستويين السياسي والاقتصادي ، وخاصة بعد ازلاحة خصومهم من السلطة ، حيث قال بيريزوفسكي : "من أجل مواصلة سياسة الاصلاح لايجب أن نعيد انتخاب بوريس يلتسن فحسب ، وإنما وفي نفس الوقت لابد من قصّ جناحي اليمين واليسار على حد سواء" .

والمقصود بقوى اليمين الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس وميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي واليج ساسكافيتس النائب الاول لرئيس الحكومة وبافل جراتشوف وزير الدفاع ومجموعة الجنرالات في وزارة الدفاع الذين تم اقالتهم جميعاً في يونيو ١٩٩٦ .

ومن أجل تكريس السلطة لمصالح النشاطات الاقتصادية للروس الجدد أقرت مجموعة السبعة تعيين فلاديمير بوتانين (أونيكسيم بنك) نائباً أولاً لرئيس الحكومة للشئون الاقتصادية ، وتعيين بوريس بيريزوفسكي كنائب للأمين العام لمجلس الأمن الروسي .

لقد تمكنت الاوساط المالية ورجال الاعمال – الذين ينتمي العديد منهم إلى التكتل اليهودي – من التوغل في السلطة السياسية والعمل من قرب باتجاه خلق وتعزيز الظروف الملائمة لتشغيل رؤوس أموالهم وحماية مصالحهم .

إذ ترى مجموعة السبعة في نفسها المدافع العنيد عن مصالح " النخبة " التي تقود روسيا في الظروف الصعبة للمرحلة الانتقالية ، بينما ترى المعارضة من القوى اليسارية

والليبرالية على حد سواء ، وخاصة بعد تعيين بيريزوفسكي فـي مجلس الأمـن الروسـي ، بـأن صعودهـم السـريع إلى قمـة السلطة سينسـف المحـاولات الهادفـة إلـى إنشـاء دولـة ديمقراطية واقتصاد سوق قائم على أساس سيادة القانون ، فحسب قـول سيرجي كافاليوف داعية حقوق الانسان في روسيا "إن تلك المجموعة خطيرة للغايـة لأننـا وببسـاطة سنصبح خاضعين لطغمة جديدة تحت تسمية أخرى .. ففي الوقت الذي يحصلون فيه على امتيازات هائلة نجد أن نهمهم يزداد أكثر وأكثر بجرأة ووقاحة دون أن يمتثلوا لأي قانون " ، ويتفـق مع ذلك جريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابلكا بقولـه " إن الامبراطوريـة المالية والاعلامية لايعتبروا مجرد رجال أعمال واصحاب بنوك وشركات تيلفزيونية وإنما طغمة مافيا " .

بيريزوفسكي واللوبي اليهودي :

في تحقيق صحفي مثير لمجلة " فوربـس " الامريكيـة عـن الرجل الأقـوى والأكثر جبروت في روسيا بوريس أبراموفيتش بيريزوفسكي تحـت عنـوان " عـرّاب الكرملين " ، [١٧٢] تعرضت المجلة إلى الدور الخطير الذي يلعبه بيريزوفسكي وصورتـه كما لـو كـان اخطبوطاً ضخماً يحكم سيطرته على العديد من المفاصل السياسية والاقتصادية في روسـيا، وهـو دكتـور بروفيسـور فـي علـوم الرياضيـات مـن مواليد ١٩٤٦ ، عمل ولمـدة خمسـة وعشرون عاماً في حقل الابحاث النظرية المتعلقة باتخاذ القرار في روسيا ، وأصبح مـن كبار الملياردير ات الروس ، حيث ظهر ولاول مرة كرجل أعمال في ١٩٨٩ عندما سـاهم في تأسيس شركة " لوجافاز " لانتاج وتسويق السـيارات ، وتركـز دوره آنـذاك فـي ادخـال واستخدام الاساليب العلمية الرياضية في إدارة الشركة ، إلا أنه وخـلال أربعـة أعوام فقط تمكن من الاستحواذ على أكبر حقيبة أسهم في الشركة وبلغ نصيبه إلـى ١٠٪ مـن اجمـالي مبيعات السيارات على مستوى روسيا بشكل عام.

وفي ١٩٩٣ عمل بيريزوفسكي علـى تأسيس مشروع جديد بتسمية مهيبـة "اتحـاد السيارات في عموم روسيا – أ. ف. ف.أ. " وذلك بانشاء خط انتاجي جديد لشركة افتوفـاز يعتمد على تجميع وتركيب اجزاء السيارات في فنلندا .

في الوقت نفسه اشتملت نشاطات بيريروفسكي على شراء العقارات والمنشآت في أكبر مدينتين روسيتين (موسكو ، بطرس بورج) بما قيمته آنذاك ٣٠٠ مليون دولار .

وعمل على توسيع نفوذه ونشاطاته في أجهزة ووسائل الاعلام – التي يحيطها بسرية تامة – بشرائه العديد من الصحف والمجلات منها الصحيفة الشهيرة " نيزافيسيمايا جازيتا " ومجلة " أوجونيوك " وجزء من شركة تيلفزيون " تي . في . (٦) " ، اضافة إلى امتلاكه أغلبية الأسهم في اكبر شركة تيلفزيونية روسية " أو . أر . تي " . ومضاعفتها من ١٦٪ إلى ٤٩٪ بعد تمكنه من التخلص من مدير الشركة والصحفي الشهير فلاديسلاف ليستيف الذي وجد مقتولاً في ١٩٩٥/٢/٢٥ وأشارت إلى ذلك صراحة كل من مجلة فوربس الامريكية والعديد من التحقيقات الصحفية الاخرى بضلوعه المباشر في حادث الاغتيال بسبب محاولات ليستيف كسر الوضع الاحتكاري المعلوماتي والاعلاني التجاري وتحكم بيريزوفسكي بتوجيه السياسة الاعلامية ، وكرد فعل على محاولات ليستيف وسعيه إلى تأميم الشركة لتخضع كاملة لاشراف الدولة .

كما يمتلك بيريزوفسكي حوالي ٨٠٪ من أسهم " سيب نيفت " التي تعتبر واحدة من أكبر المؤسسات النفطية في روسيا ، إذ يرى بيريزوفسكي بأن الاستثمار في مجال النفط بمثابة ضمانة قوية للاقتراض ، وأن امتلاك الشركات النفطية يفتح الابواب لامتلاك شركات ومؤسسات أخرى أو أخضاعها والسيطره عليها ، ومنها على سبيل المثال شركة الطيران الروسي " أيروفلوت" التى اصبحت خاضعه عملياً وبشكل كامل لاشراف بوريس بيريزوفسكي وأوصى لها بتعيين فاليري أكولوف صهر الرئيس يلتسن كرئيس للشركة ، مع أنه مجرد طيار عسكري ولا يمتلك خبرة اقتصادية ، هادفاً بذلك تعزيز نفوذه[١٧٣] وتوطيد علاقاته مع أفراد أسرة الرئيس يلتسن والاقتراب أكثر من موقع اتخاذ القرار .

إن عملية الاستحواذ على مؤسسة " سيب نيفت " كانت خارج نطاق المنافسة وبتواطؤ تشوبايس وصديقه الفريد كوخ رئيس لجنة ممتلكات الدولة الذي أعد كافة وثائق التمليك لصالح بيريزوفسكي سراً وقدمها بصورة شخصية للتصديق عليها من قبل الرئيس بوريس يلتسن .[١٧٤]

وفي هذا الاتجاه لهثاً وراء رائحة النفط يطمح بيريزوفسكي وبشدة عبر علاقاته مع أسرة يلتسن ونفوذه لدى الشخصيات المؤثرة في موقع القرار مثل اناتولي تشوبايس وآخرين إلى توسيع دائرة نشاطاته لتشمل الاستثمارات النفطية في أقاليم شمال روسيا والبلدان المستقلة .

لقد أسهم بيريزوفسكي مع مجموعة السبعة (أكبر سبعة رجال أعمال في روسيا) ورموا بكل ثقلهم وامكانياتهم لأعاقة عودة الشيوعيين إلى الحكم في انتخابات ١٩٩٦ . وبفوز يلتسن أمكن له أن يحتل موقعاً خطيراً للغاية في هيكل السلطة السياسية حيث تم تعيينه نائباً للأمين العام لمجلس الأمن الروسي وهو المجلس المسئول عن رسم وتنسيق سياسات القوات المسلحة وأجهزة الأمن في روسيا على رغم أن بيريزوفسكي يحمل الجنسية الاسرائيلية إلى جانب جنسيته الروسية وهو مالم ينفه بيريزوفسكي نفسه وأكده الكمبيوتر المركزي لوزارة الداخلية الاسرائيلية بتمتع بوريس ابراموفيتش بيريزوفسكي (مواليد ١٩٤٦) بالجنسية الاسرائيلية . (١٧٥)

كما يعتبر بيرزوفسكي صاحب الفضل الأول في انشاء أول مؤسسة مالية مشتركة روسية / اسرائيلية في يناير ١٩٩٦ فيما بين بنك "بروم ستروي" الروسي ومؤسسة "ب.أر.أي. أف.ك. " التي يمتلكها تسفي بين أري وهو روسي الاصل كان اسمه جريجوري ليرنير حيث أقيم احتفال كبير بهذه المناسبة في فندق "دان تل أبيب" وحضرته نخبة من كبار المسئولين الروس مثل الكساندر ياكوفليف مستشار الرئيس يلتسن ، الكساندر سميرنوف واندريه أستاخوف نائبي وزير المالية ، اندرية شبافوليانتس نائب وزير الاقتصاد ، الكساندر خاندرويف وكونستانتين لوبينتشينكو نائبي رئيس البنك المركزي الروسي . (١٧٦)

ويمتد دور بيريزوفسكي إلى تصدره تشكيل اللوبي اليهودي الروسي ، الذي أصبح يمثل جسراً هاماً تنفذ من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها المختلفة في روسيا والمنطقة بشكل عام ، إذ أمكن للوبي اليهودي مؤخراً أحكام سيطرته على المفاصل المالية – الصناعية للاقتصاد الروسي والتغلغل في المواقع الرئيسية للدولة ، ففي لقاء تيلفزيوني

أجرته القناة الثانية الاسرائيلية مع كل من بوريس بيريزوفسكي وفلاديمير حوسيسكي وف. مالكين و بوريس خايت ، [١٧٧] أكد جوسينسكي بأن اللوبي اليهودي في روسيا موجود وقد أكتمل تشكيله ، كما أشار مالكين إلى أن اليهود طائفة نشيطة وكثيراً منهم قد احتلوا مراكز متقدمة في الهيكل المالي للاقتصاد الروسي ، وأن أكثر من ٦٠٪ من رؤوس الأموال الروسية هي استثمارات يهودية يطلق عليها " اللوبي المالي اليهودي " .

لقد حققت تلك المجموعة دخولاً وأرباحاً خيالية في فترة قياسية قصيرة ليس لها مثيل في أي مكان آخر ، والفضل في ذلك يرجع إلى استغلال بدايات مرحلة البروسترويكا والمرحلة الانتقالية إلى اقتصاد السوق ، إذ قدمت الدولة تسهيلات وامتيازات كبيرة لرجال الاعمال واعفتهم خلال السنوات الأولى من دفع أية ضرائب ومكنتهم من جني أرباحاً طائلة .

كما كان لسياسة الخصخصة وتحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص بما رافقها من عمليات احتيال وتواطؤ بعض من مسئولي الدولة دوراً كبيراً وهاماً في هذا الاتجاه ، وعلى حد تعبير بيريزوفسكي:

" عندما يتخذ المسئول الأول قراره الشخصي لمن وكم يعطي من كعكة الدولة لاتجد مثيل لذلك في العالم " ، فبعد أن كانت الملكية العامة للدولة في ١٩٩١ تشكل مانسبته ٩٠٪ من الاقتصاد الروسي ، أصبح القطاع الخاص يحوز على أكثر من ٧٥٪ من الموارد الغنية والمؤسسات الضخمة والمشاريع الاقتصادية المختلفة .

ويضيف بيريزوفسكي بقوله " إن توسيع رقعة مصالحنا في اقتصاد روسيا على قاعدة متينة وخاصة في القطاع المالي والمصرفي يساعد على خلق لوبي يهودي قوي في روسيا ، الذي أصبح يلعب دوراً ونفوذاً ملموساً في التطور الاقتصادي وفي التأثير على تعيينات كبار مسئولي الدولة ، ففي الانتخابات الرئاسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) وقفنا وعملنا نحن وآخرين على اعادة انتخاب يلتسن بتقديم أموالاً طائلة تم انفاقها على حملته الانتخابية ، حيث تمكنا بفوزه من حماية وضمان النشاطات الاقتصادية للروس الجدد ،

وطبيعي أن نفوذ وتأثير رأس المال على السياسة يتعاظم فالسلطة اليوم بالمقارنة مع السلطة المنتخبة في ١٩٩١ مدينة لنا وعليها التزامات اخلاقية ومادية تجاه رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال ... " .

وفي نفس السياق ذكر بوريس خايت "أن العديد من رجال الاعمال اليهود في روسيا لايخفون أصولهم اليهودية ، وقد أصبحوا شخصيات مؤثرة على القرار السياسي للسلطة وعلى تعيينات كبار المسئولين فيها ... " .

وفي ذلك جانب كبير من الحقيقة إذ أمكن لهم بالفعل – وعلى سبيل المثال – أقصاء مجموعة الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص للرئيس يلتسن وميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي (ف.أس.ب) واليج سوسكافيتس النائب الأول لرئيس الحكومة ومجموعة من كبار جنرالات وزارة الدفاع وغيرهم الذين اقيلوا من مناصبهم في يونيو ١٩٩٦ عندما شعروا بأن هؤلاء قد اصبحوا حجر عثرة أمام نفوذهم السياسي والاقتصادي .

كما يمكن القول بأن اللوبي اليهودي قد أصبح يستحوذ على أهم مراكز القرار في الدولة الروسية وخاصة بعد ما أسمي باعادة التنظيم الحكومي في مارس ١٩٩٧ ، حيث اشتملت تلك التغييرات على ازاحة العديد من مسئولي الحكومة والسلطات العليا في الدولة واستبدلوا برموز اللوبي اليهودي وعلى رأسهم :

- اناتولي بوريسوفيتش تشوبايس وهو الدينمو المحرك لسياسة الدولة الروسية في كافة الاتجاهات واصبح يشغل مركز النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية ومنسق السياسة الاعلامية ومسئول العلاقات الخارجية ... إلخ .

- بوريس يفيمو فيتش نيمتسوف ويشغل منصب نائب أول رئيس الحكومة ووزير الطاقة والنفط .

- الفريد رييخجولدو كوخ ، [*] نائب رئيس الحكومة ورئيس اللجنة الحكومية لأملاك الدولة والمسئول الأول عن سياسة الخصخصة وتحصيل ايرادات الدولة .

- ياكوف مويسيفيتش أورينسون ، [**] نائب رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمسئول الأول عن مهام وزارة الصناعة ووزارة التصنيع الحربي .

- الكساندر ليفشيتس (النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية سابقاً) وعين ضمن تغييرات مارس كمساعد لرئيس الدولة ورئيس الجهاز الاقتصادي في ديوان رئاسة الدولة .

- بوريس ابراموفيتش بيريزوفسكي - الاب الروحي للوبي اليهودي الذي يشغل منصب نائب الامين العام لمجلس الأمن الروسي وهو المجلس الذي يختص برسم وتنفيذ سياسات الأمن والدفاع الروسي .

- اضافة إلى شريحة عريضة من نواب الوزراء ومسئولي اللجان والاجهزة ومؤسسات الدولة المنتشرين في هيئات السلطة المختلفة .

بل أن تواجدهم ونفوذهم قد أمتد إلى العديد من الاحزاب السياسية مثل حزب السلطة "الحركة الاجتماعية السياسية - بيتنا روسيا" وإلى " الاتحاد الاجتماعي - يابلكا" " والحركة الاجتماعية السياسية - مؤتمر الجماعات الروسية " وغيرها من أحزاب المعارضة .

وإلى جانب أن اللوبي اليهودي في روسيا قد أصبح يلعب دوراً هاماً في سياسة الحكومة والنظام بشكل عام ، تخضع لسيطرته أهم شركات التيلفزيون الروسية مثل " أو . أر . تي" ، " أن . تي . في . " ، " تي . في . -٦ " وإلى حد ما " أر . تي . أر . (راسيا) ومحطة راديو " أيخا موسكفا " ومجموعة كبيرة من أهم الصحف والمطبوعات الأكثر انتشاراً وعلى رأسها مجلتي " أوجانيوك " و " أيتوجي " وصحيفتي " سيفودنيا " و "

---

* الفريد رييخجولدو كوخ - من مواليد ١٩٦١ في بطرس بورج ، دكتور في العلوم الاقتصادية.

** ياكوف مويسيفيتش أورينسون - من مواليد ١٩٤٤ ، بروفيسور في العلوم الاقتصادية .

نيزافيسيمايا " وعشرات الصحف والمجلات المحلية الاخرى التي تصدر في الاقاليم والوحدات الادارية المختلفة ، حيث تسخر جميعها لتحقيق أهدافهم ، فقد جاء على لسان بيرزوفسكي " نحن ومجموعة جوسينسكي - وهما أكبر مجموعتين في اللوبي تسيطرا على وسائل الاعلام - كنا من أوائل الذين أدركوا الاهمية الحساسة للاعلام في تحقيق السياسات التي نرغب في تنفيذها ، والذي بدونه ماكنا سنتمكن من الفوز في الانتخابات الرئاسية .. " . (١٧٨)

كما قال جوسينسكي " لقد رأيت ومنذ بداية بروسترويكا جورباتشوف أن وسائل الاعلام هي - قبل أن تكون وسيلة للاستثمار الرأسمالي - بمثابة آلية هامة لحماية مصالحنا ، ومصالحنا لاغير ... " . (١٧٩)

ولا تقتصر عملية احتكار وسائل الاعلام على تغييب الرأي الآخر وتوظيفها وتسخيرها بهدف اعادة تشكيل الوعي وتوجيه الرأي العام بما يخدم مصالح القوى المسيطرة عليها وتعزيز نفوذها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية لروسيا فحسب ، بل أن الأمر يتجاوز تأثيره إلى خارج نطاق الدولة الروسية بتسخير البث الاعلامي الذي شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الاخيرة لخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة بشكل عام ، على اعتبار أن شعوب الدول المجاورة مازالت قريبة العهد باللغة الروسية ، إذ تظهر بصمات ذلك وبوضوح عندما تنتهج وكالات الانباء وشركات التيلفزيون الرئيسية في روسيا سياسة اعلامية موحدة ومنسقة هي في كثير من الاحيان مضرة بمصالح ومستقبل روسيا نفسها ، كما جرى خلال الاحداث المتفرقة في البلدان المستقلة وخاصة الأزمة الدستورية البيلاروسية في نوفمبر ١٩٩٦ وموقف الاعلام ضد الوحدة الروسية مع بيلاروس أوائل ١٩٩٧ وتأجيج الخلافات الروسية الاوكرانية ، وخلال الانتخابات البلغارية والاحداث التي تلتها في يناير ١٩٩٧ ، وأضطرابات جمهورية الصرب أواخر ١٩٩٦ .... إلخ .

المافيا الروسية :

أثار بوريس يلتسن اعجاب الشعب السوفيتي عندما كان عضواً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي وسكرتيراً أولاً للعاصمة موسكو أواخر الثمانينات باعلانه الحرب ضد مظاهر الفساد والامتيازات الخاصة – وهي محدودة مقارنة بما أصبح عليه الحال – التي كان يحصل عليها أعضاء المكتب السياسي وكبار مسئولي الدولة عبر ماكان يمتلكه الكرملين من مصحات ومنتجعات وأسواق حرة وخدمات أخرى مختلفة ، وبحرصه على ارتداء الثياب المصنعة وطنياً وتواضعه بالمشي على الأقدام والتنقل على وسائل المواصلات العامة والمعارضة الشديدة لظهور رايّسا مكسيموفنا عقيلة الرئيس السابق ميخائيل جورباتشوف في الفعاليات السياسية والاجتماعية ، كونها لاتحمل أي صفة رسمية حكومية أو حزبية .

وهو ماأكسب يلتسن آنذاك احتراماً وشعبية كبيرة في أوساط المجتمع الروسي .

إلا أن الأمر وخلال خمسة أعوام فقط سرعان ماتبدل جذرياً بدء من تخلي يلتسن عن بدلة " بولشيفيتشكا " (*) ، وسيل الامتيازات الخاصة التي يمنحها للمقربين والاستمتاع بعشرات الفلل والاستراحات والقصور الفارهة التي يفتقر لها زعماء الدول الغنية وأذهلت كلينتون وشيراك وكول حين وقفوا مشدوهين أمام المغالاة في مظاهر الترف ، ومروراً بمشاركة أفراد عائلته وخاصة ابنته تاتيانا داتشينكو في الحياة السياسية واداء بعض الادوار الحساسة – وان كان من وراء الكواليس – بما في ذلك التأثير على التغييرات المختلفة في كادر الدولة .

ثم تغاضيه عن عمليات الفساد وجرائم المافيا المنظمة التي استشرت بشكل خطير من حوله وتحت حماية بعض من اصحاب النفوذ في السلطة إذ تؤكد الاحصائيات بأن وزارة الداخلية قد سجلت خلال العام ١٩٩٦ فقط أكثر من ربع مليون جريمة اقتصادية منها ٤٣,٢ الف جريمة " من الوزن الثقيل " ، اضافة إلى أن ثلث جرائم الفساد التي تم

---

* " بولشيفيتشكا " هو اسم مصنع روسي ينتج الملابس الجاهزة .

ضبطها كان من ورائها مسؤولون في أجهزة الأمن وهو مالم تعرفه الدولة السوفيتية السابقة . (١٨٠)

لقد ترعرعت المافيا الروسية في ظل نظام يلتسن واصبح نفوذها واسع الانتشار ، وهي حسب معلومات البنك الدولي عبارة عن منظمات يتراوح تشكيلها مابين ثلاثة إلى أربعة آلاف مجموعة منتشرة في عموم روسيا ، (١٨١) ويمتد انتشار المئات من تلك المنظمات إلى البلدان المستقلة وأوروبا الشرقية وبعض البلدان الغربية ، بينما تشير تقارير المخابرات المركزية الامريكية بأن نشاطات المافيا الروسية حتى منتصف ١٩٩٦ منتشرة في أكثر من خمسين دولة في العالم ، (١٨٢) حيث تتركز نشاطاتها في تقديم الخدمات الأمنية للمشروعات والاستثمارات الخاصة وتساعد على تنفيذ الاتفاقات والعقود المختلفة وتحصيل الديون للبنوك وغيرها ، مقابل ابتزازها لرجال الاعمال وللمشاريع الخاصة والحصول بالقوة على القروض الميسرة واستثمارها في العمليات اللامشروعة كترويج العملات المزيفة وتجارة السلاح والمخدرات ...إلخ . ولا تتورع في استخدام الاساليب الأكثر اجراماً ووحشية لتصفية كل من يقف أمامها أسوة بالمافيا الايطالية ، والامثلة على ذلك عديدة حسب مايعلن عنه من حوادث قتل واغتيالات لرجال الاعمال واصحاب البنوك التي اعتاد الشارع الروسي على سماعها بين اليوم والآخر دون أن تجد في السلطة من يواجهها لغياب الارادة السياسية العليا في محاربة الفساد والجريمة المنظمة ولامتداد نفوذ المافيا إلى هيئات السلطة الفوقية .

الناتو على حدود روسيا :

مع انهيار دولة الاتحاد السوفيتي والانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية أنهارت معها كافة التكتلات والاحلاف السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تضم مجموعة الدول الاشتراكية مثل منظمة التعاون الاقتصادي " سيف " وحلف وارسو الذي تأسس لمواجهة حلف شمال الاطلسي (ناتو) وغيرها من المنظمات الاقليميه الاخرى .

وفرضت التغيرات السياسية والاقتصادية الهائلة جملة من التحولات الجذرية في مضمون واتجاهات السياسات المختلفة لتلك الدول وعلى رأسها الاتحاد الروسي ، والتي كان من المفترض أن يكون من نتائجها حل حلف الناتو ، إلا أن جوهر وسياسة الحلف لم تتغير مع التغيرات الجارية في روسيا وفي المنطقة عامةً ، وظلت أهدافه وتحركاته تجاه روسيا بنفس الوتيرة السابقة التي كانت عليها خلال فترة الحرب الباردة مع نوعية جديدة من المهام تتمثل في توسيع الحلف باتجاه الشرق وضم دول أوروبا الشرقية وأكبر عدد من الدول المستقلة إلى عضويته ليصبح أكثر قرباً من حدود الدولة الروسية .

ودون شك بأن هناك العديد من الاسباب التي دفعت الولايات المتحدة والغرب إلى ذلك ، أهمها :

- نجاح القوى اليسارية في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ والتخوف من احتمالات فوزها في الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة في (١٩٩٩،٢٠٠٠).

- نجاح الاصلاحات الصينية والنمو الاقتصادي المذهل للصين ، وامكانية ظهورها في المستقبل المنظور كقوة عظمى لها مكانتها وتأثيرها في العالم .

- أحكام سيطرة الغرب على الموارد الطبيعية في القارة الاوروبية والبلدان المستقلة عامةً وفي روسيا على وجه الخصوص التي تمتلك ١٥٪ من الاحتياطي العالمي للنفط و ٣٥٪ من احتياطي الغاز في العالم وتذليل كافة العوائق التي تعترض أو تهدد مصالح الغرب .

- فتح المجال وبشكل أوسع أمام المصالح الغربية للتغلغل في اقتصادات بلدان أوروبا الشرقية والبلدان المستقلة ، وتسريع النشاطات الاقتصادية فيها قبل عودة تقارب تلك البلدان ومن ثم اعاقة تكاملها لضمان عدم تشكيلها مستقبلاً تكتلاً اقتصادياً وسياسياً جديداً .

- تهميش روسيا وابعادها عن أوروبا الوسطى والشرقية وحتى عن البلدان المستقلة واضعاف دورها على الساحة الدولية وحصرها في أحسن الاحوال مع المناطق التي

تقع خلف حدودها الجنوبية ، وحرمانها من امكانية أن تصبح مستقبلاً بمثابة جسرا أو وسيطاً بين الشرق والغرب ، في الوقت الذي يجري تنافساً شديداً بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية على توسيع مناطق النفوذ .

– استغلال الولايات المتحدة مسألة توسيع حلف الناتو كمبرر من اجل تعزيز نفوذها في أوروبا الغربية .

لايستبعد أيضاً بأن من اهداف الغرب بعيدة المدى بعد أن يتمكن من تهميش دور روسيا السياسي والاقتصادي أن يضعها وجهاً لوجه مع القوى الاسلامية التي تشكل في روسيا نفسها ٢٠٪ من السكان ، وخاصة في مناطق ما وراء القوقاز وآسيا الوسطى وافغانستان وباكستان وغيرها التي تشهد اضطرابات مستمرة ، أي أشعال الصراع فيما بين الحركات الاسلامية المتزايد نفوذها والانظمة التي كانت حتى الأمس اشتراكية وبذلك سيكون الغرب وامريكا قد حققوا اهدافهم باضعاف كلا الطرفين معاً وحصر الصراعات بعيداً عنهم .

إن توسع حلف الناتوا شرقاً باتجاه أوروبا الشرقية كبولندا والمجر وبلغاريا وجمهورتي الشيك والسلوفاك وبلدان البلطيق الثلاث التي أوصى الكونجرس الامريكي بضمها وربما بعض البلدان المستقلة كاوكرانيا وكيركيزيا قد أصبح أمراً واقعاً مفروغا منه تقف أمامه موسكو مكتوفة الايدي ، فيما عدا الاحتجاجات والتنديدات الرسمية ضد سياسة الناتو التي تصب باتجاه عزل روسيا عن الاسرة الاوروبية وتفكيك الروابط فيما بين الدول المستقلة واعاقة تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وحتى محاولاتها المتكررة ضمن مشاريع الحلول الوسط التي تقدمت بها روسيا للانضمام إلى الحلف كدولة كاملة العضوية ، أو البحث عن آلية جديدة وتغيير الاستراتيجية العامة للحلف ليتحول إلى منظمة تعمل على ضمان واستقرار الأمن في القارة الاوروبية ... إلخ ، رأت فيها الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية أمراً لايفهم منه سوى افقاد الحلف معنى وجوده ولم تلق أياً من تلك المحاولات تجاوباً وباءت جميعها بالفشل .

كما لم تسفر قمة هيلسنكي أواخر مارس ١٩٩٧ بين يلتسن وكلينتون عن أي تقدم بايقاف السياسة التوسعية لحلف الناتو شرقاً ، واقتصر الأمر على توقيع خمس اتفاقيات تتعلق بمواصلة التقليص والحد من انتشار السلاح النووي والكيميائي وارضاء موسكو بمنحها قرض من البنك الدولي بمبلغ ٦ مليار دولار وبعض المساعدات الاقتصادية الاخرى ، اضافة إلى تهدئتها بامكانية قبولها في الاتحاد الاوروبي وانضمام روسيا إلى المنظمة الدولية للتجارة واعطائها دوراً أكبر نسبياً في منظمة الدول السبع الصناعية الكبرى . وجميعها عبارة عن مسكنات لاتغير من خطط وسياسات الغرب والناتو تجاه روسيا والمنطقة بشكل عام .

وأقصى ماتوصلت إليه موسكو في مفاوضاتها مع الحلف ومع ممثلي الدول الاعضاء فيه خلال النصف الاول من عام ١٩٩٧ هو توقيع ما أسميت بـ " الوثيقة الاساسية للتعاون الروسي الأطلسي " في ٢٧ مايو ١٩٩٧ بالعاصمة الفرنسية باريس ، التي تضمنت انشاء مجلس تنسيق مشترك بين روسيا وحلف شمال الاطلسي دون أن يكون لأي من الطرفين الحق في نقض سياسات الطرف الآخر ودون أن يكون لموسكو تأثير على اتخاذ قرارات الحلف ، والتعاون في مسائل حفظ السلام والسيطرة على التسلح وتخفيض المخزون من الاسلحة التقليدية والنووية والوقاية منها . مع الموافقة على اشتراك روسيا في نظام أمني أوروبي لفترة مابعد الحرب الباردة .

لكن الحلف – وبعكس ما أدعته روسيا – لم يتعهد بعدم نشر أسلحة نووية أو قوات تقليدية في أراضي اعضائه الجدد ، وأكتفى بالاعلان عن عدم نيته في الوقت الحاضر نشر تلك الاسلحة ، الأمر الذي يعني أن الحلف مستقبلاً قادر على تغيير وفرض السياسات التي يراها ووقتما يشاء .

واعتبرت روسيا ذلك الاتفاق بمثابة مخرج يحفظ لها ماء الوجه – طبيعي وفقاً لما هو ممكن – إذ لم يكن أمامها سوى أحد خيارين إثنين ، فإما مواجهة السياسات التوسعية للحلف والغرب ومن ثم حشد كافة الجهود والامكانيات لذلك بما فيها الامكانيات الاقتصادية والعسكرية وهو مالم تعد قادرة عليه الدولة الروسية ، أو الرضوخ للأمر الواقع والموافقة

على مايزيده الغرب والسماح لـه بـامتداد قواعده العسكرية شرقاً إلـى الحـدود الروسـية ، والتفاوض للحصول ولو على الحد الأدنى من الضمانات الأمنية والاستراتيجية . وبتوقيـع وثيقة باريس أصبح الطريق ممهداً لإنضمام دول أوروبا الشرقية إلى عضوية الحلف بدء بالمجموعة الأولى التي تشمل المجر وبولندا وجمهورية التشيك .

لقد دعى بيل كلينتون في مطلع فبراير ١٩٩٧ إلى الانتهاء من توسيع حلف الناتو شرقاً بحلول عام ١٩٩٩ مطالباً مراعاة أن لايكون لعملية التوسع أضراراً على القوى الديمقراطية في روسيا (ويقصد النظام القائم برئاسة بوريس يلتسن) وهي عبارات دبلوماسية لاتعني شيئاً من الناحية العملية ولا تغير من جوهر الأمر ، إذ ان الاهم في ذلك هو أنه ستظهر قريباً على حدود روسيا – ورغماً عنها – قوات عسكرية غربية وستسخر كافة الامكانيات الحربية من مطارات وموانيء ومعدات وجيوش البلدان المجاورة كقواعد عسكرية لحلف الناتو .

ولا شك في أن تدهور الاوضاع الاقتصادية وانهيار القوة العسكرية الروسية وعجزها عن التصدي لتلك المخططات قد فتح شهية الغرب أكثر ودفعهم إلى المزيد من التكالب لتوسيع رقعة مصالحهم السياسية والاقتصادية ، إذ لم يتجاوز اجمالي المخصص للقوات المسلحة في موازنة الدولة الروسية لعام ١٩٩٧ ١٠٤,٣ ترليون روبل أي مايعادل ١٩ مليار دولار أمريكي تقريباً ، بينما رصدت الولايات المتحدة وحدها من ميزانيتها ١٢٠ مليار دولار فقط لتمويل عمليات توسيع حلف الناتو شرقاً . [١٨٣] كما أن انهيار الاوضاع المادية والمعنوية لدى الجيش الروسي قد ساهم كثيراً في تدني جاهزيته القتالية – والتي كشفت عنها وبوضوح الحرب الشيشانية – بعد أن اصبح افراد القوات المسلحة يتسلمون رواتبهم المتواضعة مرتين أو ثلاث مرات على الأكثر في السنة ، وتكفي الاشارة هنا إلى أن حجم الراتب الشهري لادميرال الغواصة النووية يتجاوز قليلا المليون روبل أي ما يعادل مئتان دولار لاغير ، وكان انتحار عالم الذرة فلاديمير نيتشاي – الذي لم يزد راتبه عن ثلاثمائة دولار (١,٦ مليون روبل) – رئيس المركز الفيدرالي للابحاث النووية الاستراتيجية في اكتوبر ١٩٩٦ بمدينة تشيليابينسك احتجاجاً على تدهور أوضاع المركز

خلال السنوات الاخيرة وانقطاع رواتب العلماء والخبراء المتخصصين العاملين في المركز لمدد تتراوح مابين أربعة وستة شهور متتالية .

كما وصل تدهور الاوضاع إلى حد اطالة مدة بقاء رواد الفضاء الروس في الفضاء الخارجي لفترات أطول لاتقل عن ٢٠٠ يوم بسبب شحة التمويلات المالية وعجز الدولة عن تصنيع صواريخ كافية لاطلاق السفن الفضائية ، بعد أن كان الاتحاد السوفيتي متفوقاً على الولايات المتحدة الامريكية في ابحاث وبرامج الفضاء .

لقد فقدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي معظم المعدات الحربية المتطورة التي كانت منتشرة أصلاً على أطراف الدولة السوفيتية على الاراضي غير الروسية وتحولت إلى ملكية الدول المستقلة ، ولم ترث روسيا من التركة السوفيتية على سبيل المثال سوى ٣٧٪ من طائرات الميج (٢٩) و ٢٣٪ من طائرات سوخوي (٢٧) ، ولم يتبق لروسيا سوى نصف الموانىء الحربية التي اصبحت في وضع متردي وبحاجة إلى صيانة شاملة وتحديثات أساسية ، [١٨٤] ولم يكن جديداً على أحد ماصرح به وزير الدفاع ايجور راديونيف عندما قال " أنا وزير لجيش منهار وأسطول يلفظ أنفاسه الاخيرة " . [١٨٥]

ان سياسة موسكو قصيرة النظر تجاه البلدان المستقلة قد أثرت سلباً على مصالح روسيا في المنطقة مع جيرانها وخاصة أوكرانيا التي لم تخف نواياها للانضمام إلى حلف الناتو ، والسماح في ابريل ١٩٩٧ لوحدات عسكرية من القوات الامريكية وقوات الناتو اجراء مناورات عسكرية مشتركة على الأراضي الاوكرانية ، بل بلغ الأمر حد اغلاق اوكرانيا في ابريل ايضاً مجالها الجوي أمام الطائرات الحربية الروسية .

والاسباب في ذلك عديدة برزت مع تزايد النزعات القومية في اوكرانيا وبسبب لهجة التحدي التي يتعامل بها الكرملين مع حكام كيف ورفضه تسوية منصفة لمشكلة اقتسام اسطول البحر الاسود ، ودعم روسيا للحركات المعارضة الانفصالية في القرم التي تسعى إلى الاستقلال من اوكرانيا ، وكذا غض الطرف - الذي يعني الرضى - عن الاستفزازات المتواصلة لعمدة موسكو يوري لوشكوف ومطالبته باستعادة مدينة سيفاستوبل

- بصرف النظر عن شرعية ذلك من عدمه - من اوكرانيا إلى السيادة الروسية ، الأمر الذي لم تتورع فيه كيف من التلميح كرد فعل عن عزمها السماح للاسطول السادس الامريكي بإقامة قاعدة عسكرية بحرية له في سيفاستوبل نفسها . (١٨٦)

ولا يختلف الأمر كثيراً تجاه " أبخازيا " التي تؤازرها روسيا للانفصال عن جورجيا ، اضافة إلى صفقات السلاح السرية التي كشف عنها في أوائل ١٩٩٧ بما قيمته مليار دولار والمقدمة من موسكو لارمينيا لدعم الجيش الارميني في مواجهته ضد اذربيجان ، (١٨٧) رغم الاتفاقيات المشتركة التي تلتزم بموجبها روسيا عدم بيع أية أسلحة أو معدات عسكرية لأي من الطرفين .

كل تلك الشواهد وغيرها قد ساهمت ومازالت في ابتعاد الدول المستقلة عن موسكو وتزايد احتمالات اللجوء إلى الغرب وحلف الناتو لضمان أمنها وتعزيز استقلالها بعيداً عن النفوذ الروسي ، مقابل اقتراب الغرب الذي يهدف إلى تغيير الوضع السياسي - الجغرافي في المنطقة ، وهو ما أكدته الجولات المكوكية التي قام بها خافير سالانا سكرتير عام حلف الناتو خلال فبراير ١٩٩٧ وشملت معظم البلدان المستقلة .

ان التدهور الهائل الذي لحق بالاوضاع الاقتصادية والعسكرية لروسيا قد أنعكس وبشدة في ضعف سياسة الدولة الروسية وتضاؤل مكانتها على المستوى الاقليمي والدولي ، وباستثناء ماتبقى من الاسلحة الاستراتيجية يمكن القول بأن روسيا كدولة عظمى قد أنحسرت واصبحت أوضاعها أكثر تشابهاً مع أوضاع الدول النامية التي ولا شك بأن الغرب يسعى باقترابه إلى حدودها وبمساعدة العديد من العوامل الأخرى إلى تحديد وضعية جديدة للدولة الروسية وإعادة صياغة وتشكيل خارطة مصالحة السياسية - الاقتصادية في المنطقة بشكل عام .

خاتمـــــــــــة :

إن صورة التطورات الجارية في روسيا مازالت قاتمة من جوانب عديدة وقد تـزداد سوءاً ، ولـو علـى المدى المنظور ، وهو مـاتمخضت عنـه الدراسـة وتجمـع عليه قـوى المعارضة السياسية والاجتماعية الروسية بمختلف اتجاهاتها اليمينية والليبراليـة واليسـارية وحتى بعض الاوساط الرسمية ، بدءً بالاخفاقات التي رافقت سياسات الاصلاح الاقتصادي والنتائج المخيبة للأمال ، والتبعات الاجتماعية التي أثقلت وبشدة كاهل المواطن الروسـي ، وهـي إذا مـا أستمرت تسير بنفس المنحـى قد تفضـي إلـى إنفجـار اجتمـاعي وإلـى تفـاقم الصراعات القومية والعرقية إن لم يكن تفكك أوصال الدولة الروسية .

ومروراً بتفشـي الفسـاد والجريمـة المنظمـة وتغلغـل اللوبـي اليهـودي فـي المفـاصل الرئيسية لسلطة الدولة وتأثيره المباشر على التعيينات العليا وعلى اتخاذ القرارات الهامة ، واحكام سيطرته على وسائل الاعلام المختلفة وعلى شبكات المال والتجارة ، والدور الـذي يؤديه خدمة للمصالح الأمريكية .

لقد عملت اسرائيل في السنوات الاخيرة على تنمية علاقاتهـا السياسية والاقتصاديـة مع روسيا بشكل كبير لتتجاوز مساحتها العلاقات الروسية مع عدة دول عربيـة مجتمعـة ، وهي في ذلك ترسخ لنفسها مكانة تفيد منها عبر حلقات التدهور أو التحـول الروسـي علـى حد سواء .

وبالمقابل ، وأمام تقلص العلاقات العربية – الروسية يبرز التساؤل الملح فـي مـدى استفادة العرب من تلك التغيرات بعد أن ولت الحقبـة السـوفيتية والتـوازن الدولـي ، وولـت العروض السخية والمؤازرة التي كان بها السوفيت يبحثون عن حلفاء ويرفضها العرب .

إن روسيا برغم الاوضاع المتدهورة مازالت – وإلى حد مـا – تشكل مركز قـوي نسبي على الساحة الدولية ، وأن أهميـة التكيـف مـع مـايجري فيهـا مـن تحـولات ، بغض النظـر عـن اتجاهاتها أو نتائجهـا ، لبنـاء علاقـة مصـالح متبادلـة لابـد لهـا أن تسـتند إلـى استيعاب طبيعة تلك المستجدات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسـية ،

وإلى فهم التركيبة الداخلية لخارطة القوى السياسية ولسلطة الدولة نفسها ، في ظل العديد من المحاور والتكتلات الاقليمية والدولية وشبكة واسعة من المصالح المتعارضة .

ومن جهة أخرى ، وبالمقارنة ، فإن رصد ما أسفرت عنه الاصلاحات الاقتصادية في البلدان التي مازالت تحكمها الانظمة الشيوعية كالصين وفيتنام ، بالنظر إلى النجاحات المذهلة التي تحققت لهما ، لابد أن يعيد إلى الاذهان السؤال التقليدي : هل يرجع التعثر الذي رافق تجارب التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في معظم الدول الاشتراكية إلى خطأ النظرية أم خطأ التطبيق ؟ أم ان التنمية الناجحة - برغم التباينات - يمكن تحقيقها في ظل أي من النظامين ؟

الأمر الذي ولا شك سيفتح المجال واسعاً لمزيد من الابحاث الجادة والدراسات الموضوعية لأنماط ونماذج التنمية المختلفة .

الجزء الثاني : الوثائق

دستور الاتحاد الروسي : (*)

المقر في الاستفتاء الشعبي العام

في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣

شكلت أحداث العنف في ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ ، والأزمة السياسية التي احتدمت فيما بين سلطة الرئيس الروسي بوريس يلتسن وبين السلطة التشريعية ممثلة بالبرلمان الروسي الذي ترأسه آنذاك روسلان حسيب اللاتوف ، والتي أنتهت باستخدام الرئيس يلتسن للعنف واصداره الأوامر للجيش بقصف واقتحام مبنى البرلمان بالمدفعية والدبابات والوحدات الخاصة ، واعتقال النواب الذين اعتصموا بداخل المبنى .

شكلت تلك الاحداث خطوة مكملة لسلسلة التطورات والتوجهات السياسية الاخيرة في روسيا ، التي تمخض عنها اصدار الرئيس بوريس يلتسن لجملة من القرارات الخطيرة والحاسمة ، كان من ضمنها تعليق العمل بالدستور القائم آنذاك ، حل البرلمان والاعلان عن انتخابات نيابية جديدة (تمت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣) ، واعداد – وهو الأهم – صياغة لمشروع دستور جديد تم انزاله للاستفتاء العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ واقراره بعد أن صوت عليه مايقارب نسبة ٥٢٪ .

وكون الدستور الجديد قد تضمن مايمكن تسميته بانقلاب في العلاقة مابين السلطات الثلاث وتوسيعاً لمساحة الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الدولة ، وهو ما أعترضت عليه كافة أحزاب المعارضة الرئيسية – باستثناء الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي –،(*)

---

* صادر عن دار " سبارك " ، موسكو ، ١٩٩٥.

* يعتبر الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي (جيرينوفسكي) صلاحيات رئيس الدولة المنصوص عليها في الدستور غير كافية ، ويطالب بزيادة توسيعها لتشمل صلاحيات أكبر من بينها تشكيل الحكومة برئاسة رئيس الدولة .

وطالبت بضرورة اجراء تعديلات دستورية لتقليص صلاحيات رئيس الدولة ، ففي احدى تصريحات زغيم الحزب الشيوعي " جينادي زوجانوف " لمحطة التيلفزيون الروسي "إن.تي.في." ، ذكر بأن الرئيس بوريس يلتسن – وفقاً للدستور الحالي – يتمتع بما يعادل ضعفي صلاحيات الرئيس الامريكي بيل كلينتون ومايعادل أربعة أضعاف صلاحيات الرئيس الفرنسي " جاك شيراك " .

أما الكاتب الفرنسي الشهير – الروسي الاصل – فلاديمير مكسيموف فقد قال بأن روسيا وفقاً للدستور الحالي تعيش في ظل نظام نصف فاشي .

كما أشار إلى ذلك ايضا " جريجوري يفلينسكي " زعيم الاتحاد الاجتماعي – "التفاحة" (بأن هذا الدستور يمنح جهاز رئيس الدولة سلطات هائلة غير خاضعة للرقابة ، الأمر الذي يشكل سبباً رئيسياً لاستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي وتهديداً لأمن المواطن) . [١٨٨]

لذلك فسيتم التركيز هنا على تلك التغيرات وبالذات فيما يخص صلاحيات رئيس الدولة وترجمة الجوانب الدستورية المتعلقة بها ابتداء من الباب الثالث من الدستور .

دستور الاتحاد الروسي :

يتكون دستور الاتحاد الروسي من جزئين :

الجزء الأول :

يتضمن (١٣٧) ماده موزعة على تسعة أبواب ، وذلك على النحو التالي :

- **الباب الاول** : أسس البناء الدستوري ، – (المواد من ١–١٦) .
- **الباب الثاني** : حقوق وحريات الانسان والمواطن ، – (المواد من ١٧ – ٦٤) .
- **الباب الثالث** : التكوين الفيدرالي ، (المواد من ٦٥ – ٧٩) .
- **الباب الرابع** : رئيس الاتحاد الروسي ، (المواد من ٨٠–٩٣) .

- **الباب الخامس** : المجلس الفيدرالي (البرلمان) – (المواد من ٩٤–١٠٩).

- **الباب السادس** : حكومة الاتحاد الروسي ، – (المواد من ١١٠–١١٧) .

- **الباب السابع** : السلطة القضائية ، – (المواد من ١١٨ – ١٢٩).

- **الباب الثامن** : الحكم الذاتي المحلي ، – (المواد من ١٣٠ – ١٣٣) .

- **الباب التاسع** : التعديلات الدستورية وتنقيحات الدستور ، – (المواد من ١٣٤– ١٣٧).

الجزء الثاني :

وهو عبارة عن أحكام عامة انتقالية تشتمل على تسعة بنود أساسية .

الباب الثالث

التكوين الفيدرالي

- الماده ٦٥:

١- يتكون الاتحاد الروسي من الوحدات الادارية التالية :

جمهورية أديجيا ، جمهورية ألتاي ، جمهورية باشكورتوستان ، جمهورية بورياتيا، جمهورية داغيستان ، جمهورية الانجوش ، جمهورية كاباردينو - بالكارسكي ، جمهورية كالميكيا - خالمج تانجتش ، جمهورية كاراتشايفو - تشيركيسكايا ، جمهورية كاريليا ، جمهورية كومي ، جمهورية ماري إل ، جمهورية موردوفيا ، جمهورية ساخا (ياكوتيا) ، جمهورية سيفيرنايا أوسيتيا ، جمهورية تاتارستان ، جمهورية تيفا ، جمهورية أودمورتسكايا ، جمهورية خاكاسيا ، جمهورية الشيشان ، جمهورية تشوفاش .

اقليم ألتاي ، اقليم كراسنودار ، اقليم كراسنويار ، اقليم بريموريا ، اقليم ستافروبل، اقليم خاباروفسك ، منطقة أمورسك ، منطقة أرخانجيلسك ، منطقة أستراخان ، منطقة بيلجورود ، منطقة بريانسك، منطقة فلاديمير ، منطقة فولجاجراد ، منطقة فولوجودا ، منطقة فورونيج ، منطقة أيفانوفو ، منطقة ايركوتسك ، منطقة كالينينجراد ، منطقة كالوجا ، منطقة كامتشاتكا ، منطقة كيميروفو ، منطقة كيروفسك ، منطقة كوستروما ، منطقة كورجان ، منطقة كورسك ، منطقة لييننجراد ، منطقة ليبينسك ، منطقة ماجادان ، منطقة موسكو ، منطقة مورمانسك ، منطقة نيجي جورود ، منطقة نوفجورود ، منطقة نوفوسيبيرسك ، منطقة أومسك ، منطقة أرينبورج ، منطقة أوريول ، منطقة بينزا ، منطقة

بيرم ، منطقة بسكوف ، منطقة روستوف ، منطقة ريازان ، منطقة سامارا ، منطقة ساراتوف ، منطقة ساخالين ، منطقة سفيردلوفسك ، منطقة سمولينسك ، منطقة تامبوف ، منطقة تفير ، منطقة تومسك ، منطقة تولا ، منطقة تيومين ، منطقة أوليانوفسك ، منطقة تشيليابينسك ، منطقة تشيتا ، منطقة ياروسلافل .

موسكو ، سانت بطرس بورج - مدينتين ذات أهمية فيدرالية .

منطقة يفريسكايا ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة أجينسكي بورياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة كومي - بيرمياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة كورياكسي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة نينيسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة تاتميرسكي (دولجانو - نينيتسكي) ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة أوست - أوردينسكي - بورياتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة خانتي - مانسيسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة تشوكوتسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة ايفينكيسكي ذات الحكم الذاتي ، مقاطعة يامالو - نينيتسكي ذات الحكم الذاتي .

٢- يتحدد قبول وتشكيل وحدات إدارية جديدة في التكوين الفيدرالي للاتحاد الروسي وفقاً للقوانين الفيدرالية والدستورية .

- **المادة ٦٦ :**

١- يتحدد وضع الجمهوريات وفقاً لأحكام دستور الاتحاد الروسي ولدساتير الجمهوريات .

٢- يتحدد وضع الاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي وفقاً لأحكام دستور الاتحاد الروسي ولأنظمة الاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي المقرة في الهيئات التشريعية (النيابية) المحلية .

٣- يجوز اتخاذ القوانين الفيدرالية حول المناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي بناء على مقترحات تتقدم بها السلطات التنفيذية والتشريعية في المناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي نفسها .

٤- تنظم علاقات المقاطعات ذات الحكم الذاتي المنضوية في تكوينات الاقاليم أو المناطق وفقاً للقوانين الفيدرالية وللاتفاقيات الموقعة بين هيئات السلطة للمقاطعات ذات الحكم الذاتي وهيئات السلطة للاقاليم والمناطق .

٥- يمكن تغيير وضعية الوحدات الادارية للاتحاد الروسي بموافقة كل من الاتحاد الروسي والوحدات الادارية للاتحاد الروسي وحسب احكام القوانين الفيدرالية الدستورية .

- ماده ٦٧:

١- تشمل مساحة الاتحاد الروسي أراضي الوحدات الادارية ، المياه الداخلية والمياه الاقليمية والمجال الجوي الذي يغطيها .

٢- يمتلك الاتحاد الروسي حقه السيادي ويمارس سلطانه على الخط القاري والمناطق الاقتصادية للاتحاد الروسي حسب النظام المحدد في القوانين الفيدرالية والقانون الدولي .

٣- يمكن تغيير الحدود فيما بين الوحدات الإدارية للاتحاد الروسي بالموافقة المتبادلة فيما بينهم .

- ماده ٦٨:

١- تعتبر اللغة الروسية اللغة الرسمية السائدة في كافة أنحاء الاتحاد الروسي .

٢- يحق للجمهوريات وضع واستخدام لغة رسمية خاصة بها على مستوى هيئات السلطة والإدارة المحلية ومؤسسات الدولة داخل الجمهوريات إلى جانب استخدام اللغة الرسمية للاتحاد الروسي .

٣- يكفل الاتحاد الروسي لجميع شعوبه الحق في المحافظة على لغاتهم القومية وتوفير الامكانيات اللازمة لتدريسها وتطويرها .

- ماده ٦٩:

يكفل الاتحاد الروسي حقوق الاقليات العرقية والقومية بما يتوافق مع المبادىء المعترف بها والقوانين الدولية ، والاتفاقيات الموقعة فيما بين شعوب الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٠ :

١- تحدد القوانين الفيدرالية الدستورية أوصاف علم الدولة وشعار ونشيد الاتحاد الروسي ونظام استخدامهم الرسمي .

٢- مدينة موسكو هي عاصمة الاتحاد الروسي ، ويحدد القانون الفيدرالي وضعية العاصمة .

- ماده ٧١ :

يقع ضمن اختصاص الاتحاد الروسي مايلي :

أ- اقرار وتغيير دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية والرقابة على تنفيذها .

ب- البناء الفيدرالي ومساحة الاتحاد الروسي .

جـ- تنظيم وحماية حقوق وحريات الانسان والمواطن ، الجنسية في الاتحاد الروسي ، تنظيم وحماية حقوق الاقليات القومية .

د- وضع أنظمة الهيئات الاتحادية للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، والقواعد المنظمة لادائها ، تشكيل الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة .

هـ- املاك الدولة الاتحادية وادارتها .

و- وضع أسس السياسة الاتحادية والبرامج الاتحادية في مجالات الدولة ، الاقتصاد، البيئة ، الاجتماع والثقافة ، التطور القومي للاتحاد الروسي .

ز- وضع الاسس القانونية لتنظيم السوق الموحد ، والمال والعملة ، سياسة الاقراض والجمارك والاصدار النقدي ، أسس سياسة الاسعار ، خدمات السوق الاتحادية بما في ذلك البنوك الاتحادية .

ح- الميزانية الاتحادية ، الضرائب الاتحادية وتحصيلها ، تنظيم وتطوير الصناديق الاتحادية .

ط- المنظومة الاتحادية للطاقة ، الطاقة النووية ، المواد المنشطرة ، المواصلات الاتحادية ، طرق المواصلات ، الاعلام والاتصالات ، النشاطات في مجال الفضاء.

ي- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للاتحاد الروسي ، الاتفاقات الدولية للاتحاد الروسي ، قضايا الحرب والسلام .

ك- العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد الروسي .

ل- الدفاع والأمن ، الانتاج الحربي ، تحديد نظام بيع وشراء السلاح والذخائر والتكنولوجيا الحربية وغيرها من الممتلكات العسكرية ، انتاج المواد السامة ، وسائل التخدير ونظام استخدامها .

م- تحديد وحماية حدود الدولة والمياه الاقليمية والمجال الجوي والمناطق الاقتصادية والخط القاري للاتحاد الروسي .

ن- النظام القضائي ، النيابة العامة ، الجنايات والمحاكمات الجنائية ، العفو ، المواطنة والمحاكمات المدنية ، المرافعات التحكيمية للتشريعات ، التنضيد القانوني للملكية الذهنية .

س- القانون الاتحادي للمنازعات .

ع- خدمات الارصاد الجوية : المعايير والمقاييس ، النظام المتري وتحديد الزمن ، المساحة (الطبوغرافيا) والخرائط ، تسمية المواضع الجغرافية ، الاحصاءات الرسمية ومراقبة الحسابات .

ف- جوائز الدولة والالقاب الفخرية للاتحاد الروسي .

ص- خدمات الدولة الاتحادية .

- ماده ٧٢ :

١- يشترك كل من الاتحاد الروسي والوحدات الادارية المكونة له في المهام التالية:

أ- ضمان توافق دساتير وقوانين الجمهوريات والانظمة والقوانين وغيرها من المعايير التشريعية للأقاليم والمناطق والمدن ذات الاهمية الفيدرالية والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

ب- حماية حقوق وحريات الانسان والمواطن وحماية الاقليات القومية وتوفير النظام القانوني والأمن الاجتماعي ونظام الحدود بين المناطق .

جـ- قضايا امتلاك واستخدام وانتقال ملكية الارض ومافي باطنها والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية .

د- تحديد ملكية الدولة .

هـ- استغلال الطبيعة والحفاظ عليها وضمان الأمن البيئي وخاصة الحفاظ على الارض وعلى المعالم التاريخية والثقافية .

و- القضايا العامة المتعلقة بالتربية والتعليم والعلوم والثقافة والرياضة .

ز- تنسيق المسائل المتعلقة بالصحة ورعاية الاسرة والأمومة والأبوة والطفولة والحماية الاجتماعية بما في ذلك الضمان الاجتماعي .

ح- اتخاذ التدابير الكفيلة بمواجهة الحوادث والكوارث الطبيعية والاوبئة والتغلب على تبعاتها .

ط- وضع الأسس العامة للنظام الضريبي وتحصيل الضرائب في الاتحاد الروسي .

ي- الادارة والمحاكمات الادارية ، تشريعات العمل والاسرة والاسكان والارض والمياه والغابات ، والتشريعات المتعلقة بالثروات الجوفية والحفاظ على البيئة .

ك- كوادر القضاء والاجهزة الامنية والمحاماة والتوثيق .

ل- حماية الأماكن الاصلية وأنماط الحياة التقليدية للأقليات العرقية .

م- وضع الأسس العامة لنظام عمل سلطات الدولة وهيئات الحكم الذاتي المحلي .

ن- تنسيق العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية الخارجية مع الوحدات الادارية للاتحاد الروسي ، تنفيذ الاتفاقيات الدولية للاتحاد الروسي .

٢- تنطبق أحكام هذه الماده وبشكل متساوي على الجمهوريات والاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق ذات الحكم الذاتي والمقاطعات ذات الحكم الذاتي .

- ماده ٧٣ :

فيما عدا ماهو محدد ضمن اختصاصات الاتحاد الروسي وصلاحياته المشتركة مع الوحدات الادارية ، تمتلك الوحدات الادارية للاتحاد الروسي ماتبقى من سلطات الدولة .

- ماده ٧٤ :

١- لايجوز اقامة أية حدود جمركية أو رسوم جمركية داخل أراضي الاتحاد الروسي أو مامن شأنه اعاقة حرية انتقال البضائع والخدمات والاموال .

٢- يمكن تقييد انتقال البضائع والخدمات بما لايتعارض مع القوانين الفيدرالية وفي حالات الضرورة لضمان الأمن والحفاظ على الحياة وصحة المواطنين وحماية الطبيعة والثروة الثقافية .

- ماده ٧٥ :

١- العملة النقدية في الاتحاد الروسي هي الروبل .. وينفرد البنك المركزي للاتحاد الروسي بعمليات الاصدار النقدي ، ولايجوز اصدار أية نقود اخرى في الاتحاد الروسي .

٢- تعتبر مهمة حماية وضمان ثبات الروبل الوظيفة الاساسية للبنك المركزي للاتحاد الروسي الذي يتمتع بالاستقلالية عن مختلف هيئات سلطة الدولة .

٣- تحدد القوانين الفيدرالية النظام الضريبي وتحصيل الضرائب إلى الميزانية العامة الاتحادية ، وكذا الاسس العامة للنظام الضريبي وطرق تحصيلها على مستوى الاتحاد الروسي.

٤- تصدر قروض الدولة على أساس النظام المحدد في القوانين الفيدرالية وتوزع على أساس طوعي .

- ماده ٧٦ :

١- يصدر الاتحاد الروسي وفقاً لاختصاصاته القوانين الفيدرالية الدستورية والقوانين الفيدرالية التي تصبح نافذة في كافة انحاء الاتحاد الروسي .

٢- وفقاً للصلاحيات المشتركة للاتحاد الروسي مع الوحدات الادارية المكونة له تصدر القوانين الفيدرالية ومايتوافق معها من القوانين والمعايير التشريعية الاخرى للوحدات الادارية في الاتحاد الروسي .

٣- لايجوز للقوانين الفيدرالية أن تتعارض مع القوانين الفيدرالية الدستورية .

٤- فيما عدا ماهو محدد ضمن اختصاصات الاتحاد الروسي وصلاحياته المشتركة مع الوحدات الادارية ، تمارس كل من الجمهوريات والاقاليم والمناطق والمدن ذات الأهمية الفيدرالية والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي كافة نشاطاتها القانونية والتنظيمية بما في ذلك اصدار القوانين وغيرها من التشريعات الخاصة بها .

٥- لايجوز للقوانين والمعايير التشريعية الصادرة في الوحدات الادارية للاتحاد الروسي أن تتعارض مع القوانين الفيدرالية المقرة وفقاً لنص البندين (١) و (٢) من هذه الماده .

وفي حالة تعارض القوانين الفيدرالية مع أية تشريعات أخرى صادرة في الاتحاد الروسي ، تكون القوانين الفيدرالية نافذة دون غيرها .

٦- في حالة تعارض القوانين الفيدرالية مع أية تشريعات اخرى صادرة في الوحدات الإدارية على أساس البند (٤) من هذه الماده ، تكون التشريعات المحلية للوحدات الادارية هي النافذة دون غيرها .

- ماده ٧٧ :

١- تحدد الوحدات الادارية للاتحاد الروسي لنفسها وبشكل مستقل نظام هيئات سلطة الدولة المختلفة في الجمهوريات والاقاليم والمناطق والمدن ذات الاهمية الفيدرالية والمناطق والمقاطعات ذات الحكم الذاتي ، وبما يتوافق مع البنية الدستورية الاساسية للاتحاد الروسي ومع الأسس العامة لتنظيم الهيئات النيابية والتنفيذية لسلطة الدولة المحددة في القوانين الفيدرالية .

٢- في حدود اختصاصات الاتحاد الروسي والصلاحيات المشتركة للاتحاد الروسي والوحدات الادارية المكونة له ، تشكل الاجهزة والهيئات الاتحادية للسلطة التنفيذية المركزية مع هيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الادارية نظاماً واحداً للسلطة التنفيذية في الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٨ :

١- يمكن لأجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية لتنفيذ مهامها تشكيل هيئات ادارية للمناطق وتعيين المسئولين عنها .

٢- يحق لأجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية بموافقة.هيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الادارية تخويل الاخيرة جزء من سلطاتها ، على أن لايتعارض ذلك مع دستور الاتحاد الروسي ومع القوانين الفيدرالية .

٣- يحق لهيئات السلطات التنفيذية في الوحدات الادارية بموافقة اجهزة السلطة التنفيذية الاتحادية تخويل الاخيرة جزء من سلطاتها .

٤- يعمل رئيس الاتحاد الروسي وحكومة الاتحاد الروسي وبما يتوافق مع دستور الدولة على ضمان بسط نفوذ سلطة الدولة الاتحادية في كافة انحاء الاتحاد الروسي .

- ماده ٧٩ :

يحق للاتحاد الروسي المشاركة في المعاهدات الاتحادية مع الدول الاخرى وتخويلها جزء من صلاحياتها بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ، وعلى أن لايجر ذلك إلى الحد من حقوق وحريات الانسان والمواطن ، وأن لايكون متناقضاً مع البنية الدستورية الاساسية للاتحاد الروسي .

الباب الرابع

رئيس الاتحاد الروسي

- الماده ٨٠ :

١- رئيس الاتحاد الروسي هو رئيس الدولة .

٢- يصون رئيس الدولة دستور الاتحاد الروسي ، وحقوق وحريات الانسان والمواطن. وحسب النظام المقر في دستور الاتحاد الروسي يتخذ الرئيس السياسات

الكفيلة بالحفاظ على سيادة الاتحاد الروسي وعلى استقلاله وعلى كيان الدولة الكامل ، وتنسيق عمليات الاداء والتعاون الوظيفي لهيئات جهاز السلطة .

٣- يحدد رئيس الدولة - بما يتوافق مع الدستور والقوانين الفيدرالية - الاتجاهات الرئيسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية .

٤- يمثل الرئيس - باعتباره رئيساً للدولة - البلاد داخل الاتحاد الروسي ، وخارجياً في العلاقات الدولية .

- **المادة ٨١ :**

١- ينتخب رئيس الاتحاد الروسي لأربع سنوات عن طريق الاقتراع السري الحر والمباشر .

٢- يشرط في المرشح لمنصب رئيس الدولة أن يكون من مواطني الاتحاد الروسي وأن لايقل عمره عن ٣٥ عام ، وأن يكون مستقراً وبشكل دائم داخل روسيا لمدة لاتقل عن عشر سنوات .

٣- لايحق لمن شغل منصب رئيس الدولة فترتين متتاليتين أن يرشح نفسه لفترة رئاسية ثالثة .

٤- يحدد القانون الفيدرالي نظام الانتخابات الرئاسية - للاتحاد الروسي .

- **المادة ٨٢ :**

١- يؤدي الرئيس المنتخب - عند استلامه السلطة - اليمين التالية : "أقسم على الحفاظ على حقوق وحريات الانسان والمواطن ، ومراعاة وصيانة دستور الاتحاد الروسي ، والدفاع عن سيادة واستقلال البلاد ، وعن أمن وكيان الدولة الواحد ، وأن اخدم الشعب بأمانة واخلاص " .

٢- يتم أداء اليمين في حفل رسمي يحضره أعضاء المجلس الاتحادي ، ونواب مجلس الدوما ورئيس المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي .

- الماده ٨٣ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يعين - وبموافقة الدوما - رئيس حكومة الاتحاد الروسي .

ب- يحق له ترأس اجتماعات الحكومة .

جـ- يتخذ قرار إقالة الحكومة .

د- يعرض على الدوما مرشحه للتعيين في منصب رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي ، كما يضع أمام الدوما مسألة اقالته .

هـ- يعين ويقيل - بناء على اقتراح رئيس حكومة الاتحاد الروسي - نواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين .

و- يعرض على المجلس الاتحادي مرشحيه للتعيين في منصب رؤساء المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا ، كما يعرض مرشحه لمنصب النائب العام للاتحاد الروسي .. ويقترح على المجلس الاتحادي اقالة المدعي العام للاتحاد الروسي وتعيين قضاة المحاكم الفيدرالية الاخرى.

ز- يشكل ويرأس مجلس الأمن للاتحاد الروسي ، الذي يتحدد وفقاً للقانون الفيدرالي.

ح- يقر المبادىء العسكرية للاتحاد الروسي .

ط- يشكل ادارة (جهاز) رئيس الدولة (ديوان الرئاسة) .

ي- يعين ويقيل الممثلين المفوضين لرئيس الاتحاد الروسي .

ك- يعين ويقيل القيادات العليا للقوات المسلحة للاتحاد الروسي .

ل- يعين ويسحب بعد التشاور مع لجان المجلس الفيدارلي الممثلين الدبلوماسيين لروسيا لدى الدول الاجنبية والهيئات الدولية .

- ماده ٨٤ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يحدد موعد انتخابات البرلمان (الدوما) بما يتفق مع دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

ب- يحل البرلمان (الدوما) في الحالات التي ينص عليها دستور الاتحاد الروسي .

جـ- يحدد ويعلن عن الاستفتاء العام حسب النظام المقر في القانون الفيدرالي الدستوري.

د- يقدم مشاريع القوانين إلى البرلمان (الدوما) .

هـ- يصدق ويصدر القوانين الفيدرالية .

و- يتقدم إلى المجلس الفيدرالي بتقرير سنوي حول أوضاع البلاد ، وحول التوجهات الرئيسية للسياسة الداخلية والخارجية للدولة .

- ماده ٨٥ :

١- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي اتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الخلافات فيما بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية داخل الاتحاد الروسي ، وكذلك فيما بين مختلف السلطات المحلية فيما بين بعضها البعض . وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق يستطيع أن يحل الخلاف عن طريق القضاء .

٢- يحق لرئيس الاتحاد الروسي ايقاف نشاط وعمل السلطات التنفيذية المحلية داخل روسيا في حالة تعارض تلك النشاطات مع دستور البلاد ومع القوانين الفيدرالية ، وكذا تعارضها مع واجبات والتزامات روسيا الخارجية ، ومع حقوق وحريات الانسان والمواطن إلى أن تحسم ذلك السلطات القضائية المسئولة .

- ماده ٨٦ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يشرف على تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

ب- يدير المفاوضات ويوقع على الاتفاقيات الدولية .

جـ- يصادق على الوثائق الرسمية .

د- يتسلم أوراق اعتماد السفراء المعينين .

- ماده ٨٧ :

١- رئيس الاتحاد الروسي هو القائد الاعلى للقوات المسلحة الروسية .

٢- في حالة الهجوم على الاتحاد الروسي أو التهديد المباشر بالهجوم عليه فإن رئيس الدولة يعلن "حالة الحرب" في كافة أنحاء الاتحاد الروسي أو في جزء منها - على أن يخطر وبصورة فورية المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .

٣- يحدد نظام " حالة الحرب " القانون الفيدرالي الدستوري .

- ماده ٨٨ :

يعلن رئيس الإتحاد الروسي - وفقاً للظروف والنظام المحدد في القانون الفيدرالي الدستوري - حالة الطوارىء في كافة أنحاء روسيا أو في جزء منها ، على أن يخطر وبصورة فورية المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .

- ماده ٨٩ :

رئيس الاتحاد الروسي :

أ- يقرر حل قضايا ومشاكل الجنسية الروسية ومنح حق اللجوء السياسي.

ب- يمنح أوسمة الدولة والالقاب الفخرية للاتحاد الروسي ، وكذا الرتب العسكرية العليا.

جـ- يعلن العفو عن المحكومين .

- ماده ٩٠ :

١- يصدر رئيس الاتحاد الروسي التعليمات والأوامر .

٢- التعليمات التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي ملزمة التنفيذ في كافة أنحاء روسيا.

٣- لايجوز للتعليمات التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي أن تتعارض مع دستور البلاد والقوانين الفيدرالية .

- ماده ٩١ :

يتمتع رئيس الاتحاد الروسي بحق الحصانة .

- ماده ٩٢ :

١- يبدأ رئيس الاتحاد الروسي بممارسة صلاحياته وتنفيذ مهامه في السلطة من لحظة ادائه للقسم ، ويتوقف عن ذلك بانتهاء فترته الرئاسية واداء الرئيس الجديد المنتخب للقسم .

٢- يتوقف رئيس الاتحاد الروسي عن ممارسة صلاحياته وأداء مهامه قبل انتهاء فترته الرئاسية في حالات استقالته أو عدم قدرته على العمل لظروفه الصحية أو عزله من منصبه .

وفي هذه الحالة تتحدد انتخابات رئاسية جديدة خلال فترة لاتزيد عن ثلاثة أشهر من لحظة التوقف عن العمل .

٣- في كل الحالات عندما يتعذر على رئيس الاتحاد الروسي ممارسة صلاحياته ويتوقف عن أداء مهامه ، يوكل لرئيس الحكومة مهمة القيام بأعماله مؤقتاً دون ان يكون لهذا الاخير الحق في حل البرلمان (الدوما) ، أو اعلان الاستفتاء العام ، كما لايحق له اقتراح اجراء تعديلات أو تغييرات في دستور البلاد .

- ماده ٩٣ :

١- يمكن للمجلس الاتحادي عزل رئيس الاتحاد الروسي من منصبه فقط في حالة اتهام مجلس الدوما له بالخيانة الوطنية أو ارتكابه لجرائم خطيرة يؤيدها قرار المحكمة العليا للاتحاد الروسي وبتوافر أدلة وقرائن اجرامية في ممارساته ووفقاً لقرار المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي حول اتباع نظام الاتهام المحدد .

٢- لابد لكل من قرار مجلس الدوما باتهام رئيس الدولة وقرار المجلس الاتحادي بعزل الرئيس من منصبه ، لابد لهما أن يصدرا بتصويت اغلبية ثلثي الاعضاء في كل مجلس ، وبمبادرة من ثلث أعضاء الدوما على الأقل ، وبتوافر قرار لجنة خاصة مشكلة لهذا الغرض من قبل البرلمان .

٣- يجب لقرار المجلس الاتحادي بعزل رئيس الدولة من منصبه ان يتخذ خلال فترة لاتتجاوز ثلاثة أشهر من اتهام الدوما للرئيس . وإذا لم يتخذ المجلس الاتحادي قراراً في هذا الشأن خلال فترة الثلاثة أشهر فإن الاتهام المقدم ضد رئيس الدولة يعتبر لاغياً.

الباب الخامس

المجلس الفيدرالي

- المادة ٩٤ :

يعتبر المجلس الفيدرالي - (البرلمان) بمثابة الهيئة النيابية والتشريعية للاتحاد الروسي .

- المادة ٩٥ :

١- يتكون المجلس الفيدرالي من هيئتين : المجلس الاتحادي ومجلس الدوما .

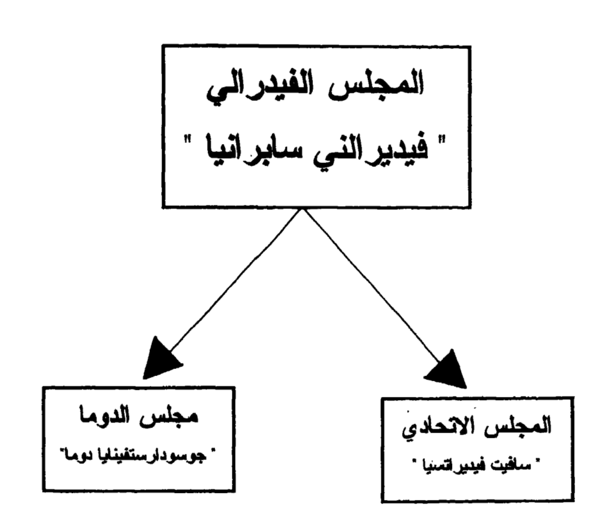
٢- يتشكل المجلس الاتحادي من عضوين ممثلين عن كل وحده ادارية داخل الاتحاد الروسي ، أحدهما عن طرف السلطة التنفيذية المحلية ، والآخر نائب ممثل عن المنطقة .

٣- يتكون مجلس الدوما من ٤٥٠ نائباً .

- المادة ٩٦ :

١- ينتخب مجلس الدوما لفترة ٤ سنوات .

٢- يحدد القانون الفيدرالي نظام تشكيل المجلس الاتحادي ، ونظام انتخاب نواب مجلس الدوما .


المجلس الفيدرالي
" فيديرالني سابرانيا "
مجلس الدوما
" جوسودارستفيناليا دوما"
المجلس الاتحادي
" سافيت فيديراتسيا "

- الماده ٩٧ :

١- يحق لمن بلغ عمره ٢١ عاماً أن يرشح نفسه لانتخابات مجلس الدوما .

٢- لايجوز الجمع بين عضوية المجلس الاتحادي وعضوية الدوما ، كما لايجوز لعضو مجلس الدوما أن يكون ممثلاً أو عضواً في السلطة التنفيذية للدولة أو في هيئات السلطة المحلية .

٣- يتفرغ عضو مجلس الدوما وبشكل كامل للعمل فقط في نطاق نشاطات الدوما ويحضر عليه العمل في جهاز الدولة كما لايجوز له مزاولة أي نشاطات يحصل من ورائها على دخل باستثناء العمل في حقل التدريس والمجالات العلمية والابداعية .

- المادة ٩٨ :

١- يتمتع أعضاء المجلس الاتحادي وأعضاء الدوما بالحصانة البرلمانية طوال الفترة المنتخبين لها . فلا يجوز ايقافهم أو اعتقالهم أو تعرضهم للتفتيش فيما عدا حالات ضبط أي منهم متلبساً في مكان الجريمة . كما يمكن وبصورة استثنائية أن يخضع أياً منهم للتفتيش الشخصي في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي والمحصورة في حالات ضمان أمن الآخرين .

٢- لايجوز رفع الحصانة البرلمانية إلا بعد عرض النائب العام للاتحاد الروسي وموافقة المجلس الفيدرالي .

- المادة ٩٩ :

١- يعتبر المجلس الفيدرالي هيئة عاملة يومية .

٢- ينعقد أول اجتماع لمجلس الدوما في اليوم الثلاثين بعد الانتخابات النيابية ويحق لرئيس الدولة الدعوة إلى اجتماع الدوما قبل ذلك الموعد .

٣- يفتتح أول اجتماع للدوما أكبر النواب سناً .

٤- تتوقف اجتماعات وصلاحيات الدوما القديم من لحظة بدء انعقاد جلسات الدوما الجديد .

- **المادة ١٠٠ :**

١- تنعقد جلسات المجلس الاتحادي ومجلس الدوما بصورة مستقلة ، كل على حده.

٢- تعتبر جلسات المجلس الاتحادي ومجلس الدوما مفتوحة . ويحق للمجلسين عقد جلسات مغلقة إذا ارتأوا ذلك ، وفقاً لنظام الجلسات واللائحة الداخلية .

٣- يمكن للمجلسين عقد جلسات مشتركة عند تقديم رئيس الدولة تقريره السنوي وللاستماع إلى تقرير المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي وكذا عند الالتقاء بقيادات ورؤساء الدول الاجنبية .

- **المادة ١٠١ :**

١- ينتخب المجلس الاتحادي من بين اعضائه رئيساً ونائباً للمجلس ، كما ينتخب مجلس الدوما ايضاً من بين اعضائه رئيساً ونائباً للمجلس .

٢- رئيس المجلس الاتحادي ونائبه وكذا رئيس مجلس الدوما ونائبه يترأسوا اجتماعات مجلسيهما كل في مجلسه ، ويديروا أعمال المجلسين وفقاً لنظام اللائحة الداخلية.

٣- يشكل المجلسين الاتحادي والدوما اللجان والهيئات المتخصصة ، وينظم الجلسات اللازمة للاستماع إلى تقاريرها ونشاطاتها المختلفة .

٤- يقر كل مجلس نظامه الخاص ولائحته الداخلية الخاصة التي تنظم سير أعمال المجلس .

٥- للرقابة على عمليات تنفيذ ميزانية الدولة الاتحادية ، يشكل المجلس الاتحادي ومجلس الدوما الغرفة المحاسبية ، التي يحدد قوامها ونظام عملها القانون الفيدرالي .

- الماده ١٠٢ :

١- يختص المجلس الاتحادي بما يلي :

أ- إقرار تعديلات الحدود فيما بين الاقاليم والمناطق في الاتحاد الروسي .

ب- اقرار مرسوم واوامر رئيس الدولة حول اعلان حالة الحرب .

جـ- اقرار مرسوم رئيس الدولة حول اعلان حالة الطوارئ .

د- الموافقة على امكانية استخدام القوات المسلحة الروسية خارج حدود الاتحاد الروسي.

هـ- تحديد موعد الانتخابات الرئاسية للاتحاد الروسي .

و- عزل رئيس الدولة من منصبه .

ز- تعيين رؤساء المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي .

ح- تعيين واقالة النائب العام للاتحاد الروسي .

ط- تعيين واقالة نائب رئيس الغرفة المحاسبية وكذا نصف أعضاء الغرفة .

٢- يتخذ المجلس الاتحادي القرارات في المسائل التي تقع ضمن اختصاصه حسبما يحدد ذلك دستور الاتحاد الروسي .

٣- يتخذ المجلس الاتحادي قراراته بأغلبية مجموع أعضاء المجلس ، فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .

- الماده ١٠٣ :

١- يختص مجلس الدوما بما يلي :

أ- اعطاء الموافقة لرئيس الدولة على تعيين رئيس حكومة الاتحاد الروسي .

ب- منحُ أو حجب الثقة عن حكومة الاتحاد الروسي .

جـ- تعيين واقالة رئيس البنك المركزي للاتحاد الروسي .

د- تعيين واقالة رئيس الغرفة المحاسبية وكذا نصف أعضاء الغرفة .

هـ- تعيين واقالة المفوض على حقوق الانسان ، والذي يعمل وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .

و- اعلان العفو .

ز- تقديم الاتهام ضد رئيس الدولة لعزله من منصبه .

٢- يتخذ الدوما القرارات في المسائل التي تقع ضمن اختصاصه حسبما يحدد ذلك دستور الاتحاد الروسي .

٣- يتخذ الدوما قراراته بأغلبية مجموع أعضاء المجلس ، فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .

- **المادة ١٠٤ :**

١- يتمتع بحق المبادرة في اقتراح التشريعات كل من رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، اعضاء المجلس الاتحادي ، اعضاء مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، المشرعين (الممثلين) لهيئات الجمهوريات والاقاليم داخل الاتحاد الروسي .

كما يتمتع بحق المبادرة في اقتراح التشريعات المتخصصة المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا الاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي، كل في مجاله .

٢- تقدم مشاريع القوانين إلى مجلس الدوما .

٣- مشاريع القوانين المتعلقة بفرض أو الغاء ضرائب أو الاعفاء من دفعها ، أو اصدار قروض حكومية ، تغيير الالتزامات المالية للحكومة ، وكذا مشاريع القوانين المتعلقة بالنفقات وتغطيتها من الموازنة الفيدرالية .

كل تلك المشاريع لايمكن ان تقدم إلى الدوما إلا بقرار من الحكومة الروسية .

- الماده ١٠٥ :

١- يصدر القوانين الفيدرالية مجلس الدوما .

٢- تصدر القوانين الفيدرالية بأغلبية مجموع أصوات مجلس الدوما فيما عدا الحالات المنصوص فيها على غير ذلك في دستور الاتحاد الروسي .

٣- تحال القوانين الفيدرالية المقرة من قبل الدوما إلى المجلس الاتحادي للنظر خلال خمسة أيام .

٤- يعتبر القانون الفيدرالي مقراً من قبل المجلس الاتحادي في حالة التصويت عليه بأكثر من النصف من مجموع أعضاء المجلس ، أو في حالة ان يمر على القانون مدة ١٤ يوماً دون أن ينظر فيه المجلس .. وفي حالة اعتراض المجلس الاتحادي على القانون الفيدرالي تشكل لجنة توفيقية لإزالة اسباب الخلاف ويعاد القانون إلى الدوما لإعادة النظر فيه.

٥- في حالة عدم موافقة مجلس الدوما على قرار المجلس الاتحادي يعتبر القانون الفيدرالي مقراً وساري المفعول إذا صوت عليه عند الاعادة أكثر من ثلثي نواب مجلس الدوما.

المادة ١٠٦ :

تعتبر القوانين الفيدرالية التالية غير معرة مالم يوافق عليها المجلس الاتحادي بعد احالتها من الدوما :

أ- الميزانية الفيدرالية .

ب- الرسوم والضرائب الفيدرالية .

جـ- تنظيم المسائل المالية والعملات ، القروض ، والرسوم الجمركية وكذا الاصدارات النقدية .

د- تصديق وفسخ الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الروسي .

هـ- اوضاع حدود الدولة الروسية والدفاع عنها .

و- الحرب والسلام .

– المادة ١٠٧ :

١- يرسل القانون الفيدرالي الذي تم اقراره خلال خمسة أيام إلى رئيس الاتحاد الروسي للتوقيع عليه واصداره .

٢- يوقع رئيس الاتحاد الروسي على القانون الفيدرالي ويصدره خلال أربعة عشر يوما.

٣- إذا اعترض رئيس الاتحاد الروسي على اصدار القانون الفيدرالي خلال ١٤ يوما من لحظة استلامه للقانون ، فيجب على المجلسين الاتحادي والدوما حسب النظام الدستوري المتبع اعادة النظر مرة اخرى في نص القانون :

أما اذا صوت المجلسين الاتحادي والدوما من جديد على النص القديم بأغلبية ثلثي أعضائهم فيقدم القانون إلى رئيس الاتحاد الروسي خلال سبعة أيام لإصداره كما هو .

- **الماده ١٠٨ :**

١- القوانين الفيدرالية الدستورية هي تلك القوانين المتعلقة بجوانب دستور الاتحاد الروسي .

٢- يعتبر القانون الفيدرالي الدستوري مقراً بعد التصويت عليه بأغلبية ثلاثة أرباع المجلس الاتحادي وأغلبية ثلثي اعضاء مجلس الدوما .

ويقدم القانون الفيدرالي الدستوري بعد اقراره إلى رئيس الاتحاد الروسي خلال أربعة عشر يوماً للتوقيع عليه واصداره .

- **الماده ١٠٩ :**

١- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي ان يحل مجلس الدوما في الحالات المحددة في المادتين ١١١ و ١١٧ من دستور الاتحاد الروسي .

٢- يعلن رئيس الاتحاد الروسي بعد حله لمجلس الدوما عن موعد الانتخابات النيابية بحيث يجتمع المجلس الجديد المنتخب في فترة لاتزيد عن أربعة شهور من تاريخ حل المجلس القديم .

٣- لايجوز حل مجلس الدوما على أساس المادة ١١٧ من الدستور خلال السنة الأولى من انتخابه .

٤- إذا تقدم مجلس الدوما باتهامه ضد رئيس الاتحاد الروسي فلا يجوز للأخير من تلك اللحظة ان يحل الدوما حتى يحسم المجلس الاتحادي الأمر .

٥- لايجوز حل مجلس الدوما اذا كانت البلاد في حالة حرب أو في حالة طوارىء. كما لايجوز حل الدوما خلال الستة أشهر الاخيرة المتبقية من الفترة الرئاسية لرئيس الاتحاد الروسي .

الباب السادس

حكومة الاتحاد الروسي

- الماده ١١٠ :

١- السلطة التنفيذية لروسيا هي حكومة الاتحاد الروسي .

٢- تتكون حكومة الاتحاد الروسي من رئيس الحكومة ونواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين .

- الماده ١١١ :

١- يعين رئيس الحكومة من قبل رئيس الاتحاد الروسي وبموافقة مجلس الدوما .

٢- يقدم رئيس الاتحاد الروسي مقترحه بالمرشح لمنصب رئيس الحكومة خلال فترة لاتزيد عن اسبوعين من توليه السلطة (بعد الانتخابات الرئاسية) ، أو من بعد استقالة الحكومة.. أو خلال اسبوع واحد من رفض مجلس الدوما للمرشح .

٣- ينظر مجلس الدوما في المقترح المقدم من قبل رئيس الاتحاد الروسي حول المرشح لمنصب رئاسة الحكومة ، ويصدر قراره خلال اسبوع واحد من تاريخ تقديم المقترح .

٤- بعد رفض مجلس الدوما ثلاث مرات متكررة للمرشحين لمنصب رئيس الحكومة ، يصدر رئيس الاتحاد الروسي قراره بتعيين رئيس الحكومة ، ويحل مجلس الدوما ، ويعلن عن انتخابات نيابية جديدة .

- الماده ١١٢ :

١- يقدم رئيس الحكومة لرئيس الاتحاد الروسي خلال فترة لاتزيد عن اسبوع من تعيينه مشروع مقترحه لهيكل الجهاز الفيدرالي للسلطة التنفيذية .

٢- يقدم رئيس الحكومة لرئيس الاتحاد الروسي قائمة مرشحيه لنواب رئيس الحكومة والوزراء الاتحاديين .

- الماده ١١٣ :

يحدد رئيس الحكومة الاتجاهات الرئيسية لسياسة الحكومة وينظم عملها بما يتوافق مع نصوص دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وتوجيهات رئيس الدولة .

- الماده ١١٤ :

١- حكومة الاتحاد الروسي :

أ- تعد الميزانية الفيدرالية وتقدمها إلى مجلس الدوماوتكفل عملية تنفيذها ، كما تقدم إلى الدوما تقارير تفصيلية عن سير عمليات تنفيذها .

ب- تعمل على اتباع سياسة مالية وائتمانية ونقدية موحدة في كافة انحاء الاتحاد الروسي .

جـ- تعمل على اتباع سياسة حكومية موحدة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والبيئة لكافة انحاء الاتحاد الروسي .

د- الاشراف الكامل على الاملاك الفيدرالية .

هـ- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين الدفاع عن البلاد ، والحفاظ على أمن الدولة وتوجيه السياسة الخارجية للاتحاد الروسي .

و- اتخاذ الاجراءات الكفيلة باحترام القانون وحقوق وحريات المواطن ، والحفاظ على الملكية والنظام العام ، ومكافحة الجريمة .

ز- تنفيذ السياسات المحددة في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وتعليمات رئيس الدولة .

٢- يتحدد نظام عمل حكومة الاتحاد الروسي وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .

- الماده ١١٥ :

١- تتخذ الحكومة القرارات والتوجيهات التي تكفل عملية تنفيذ سياسات دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية وأوامر رئيس الدولة .

٢- تعتبر قرارات وتوجيهات الحكومة ملزمة التنفيذ في كافة انحاء الاتحاد الروسي.

٣- يمكن لرئيس الاتحاد الروسي الغاء قرارات وتوجيهات الحكومة في حالة تعارضها مع نصوص دستور البلاد والقوانين الفيدرالية وأوامر رئيس الدولة .

- الماده ١١٦ :

تسحب صلاحيات الحكومة بعد الانتخابات الرئاسية الجديدة لمنصب رئيس الاتحاد الروسي مباشرة .

- الماده ١١٧ :

١- يمكن للحكومة أن تقدم استقالتها إلى رئيس الدولة ويحق لهذا الاخير قبول أو رفض الاستقالة .

٢- يمكن لرئيس الدولة أن يتخذ قراراً بإقالة الحكومة .

٣- يمكن لمجلس الدوما أن يسحب ثقته من الحكومة وذلك بتصويت أغلبية اعضاء المجلس وفي هذه الحالة يحق لرئيس الدولة أمام أن يعلن عن اقالة الحكومة أو عدم الموافقة على قرار الدوما .

وفي حالة أن يكرر مجلس الدوما قراره بسحب الثقة عن الحكومة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ قراره السابق ، فيحق لرئيس الدولة إما أن يعلن عن اقالة الحكومة واما أن يصدر قراره بحل مجلس الدوما .

٤- يتقدم رئيس الحكومة إلى مجلس الدوما بطلب منح الثقة لحكومته ، فـإذا رفض الدوما منح الثقة فلرئيس الدولة خلال سبعة أيام اتخـاذ قراراً بإقالة الحكومـة أو حل مجلس الدوما والاعلان عن انتخابات نيابية جديدة .

٥- في حالة استقالة الحكومة أو سحب رئيس الدولة لصلاحياتها ، فعلى الحكومة مواصلة عملها حتى يتم تشكيل الحكومة الجديدة .

الباب السابع

السلطة القضائية

- المادة ١١٨ :

١- تتحقق العدالة في الاتحاد الروسي فقط عن طريق حكم القضاء .

٢- تتحقق السلطة القضائية عبر القضاء الدستوري والمدني والاداري والجنائي .

٣- يتشكل النظام القضائي للاتحاد الروسي وفقاً لدستور البلاد وللقوانين الفيدرالية الدستورية . ولا يجوز انشاء محاكم الطوارىء (المحاكم الاستثنائية) .

- المادة ١١٩ :

يشترط في رجال القضاء ان يكونوا من مواطني الاتحاد الروسي البالغين سن الخامسة والعشرون ، وأن يكونوا من ذوي المؤهلات العلمية العالية في مجال القانون ، وان لاتقل خبرتهم العملية في نفس المجال عن خمس سنوات ويمكن للقانون الفيدرالي ان يحدد شروط اضافية للمواصفات المطلوبة في رجال القضاء .

- المادة ١٢٠ :

١- يعتبر رجال القضاء مستقلين ولا يخضعوا إلا لدستور الاتحاد الروسي وللقانون الفيدرالي .

٢- في حالة تصرف الدولة أو أي هيئة بشكل يتعارض مع القانون فإن المحكمة تنظر في القضية وتتخذ قرارها وفقاً للقانون .

- المادة ١٢١ :

١- لايجوز عزل رجال القضاء .

٢- يجوز وقف أو التجميد المؤقت لصلاحيات رجال القضاء حسب النظام والحالات المحددة في القانون الفيدرالي .

- الماده ١٢٢:

١- يتمتع رجال القضاء بالحصانة .

٢- لايجوز ان يخضع رجال القضاء للمسئولية الجنائية فيما عدا الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي .

- الماده ١٢٣ :

١- تكون أعمال التحقيق في كافة المحاكم مفتوحة ، ويسمح لأن تكون المحاكمات مغلقة في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي .

٢- لاتجوز المحاكمات الغيابية في القضايا الجنائية إلا في الحالات التي يسمح بها القانون الفيدرالي .

٣- تجرى المرافعات القضائية على أساس التباري وتساوي حقوق الاطراف .

٤- في الحالات التي يحددها القانون الفيدرالي يمكن للمرافعات ان تجري بمشاركة محلفين .

- الماده ١٢٤ :

يتم تمويل المحاكم مالياً فقط من الميزانية الفيدرالية بما يكفل توفير الامكانيات الكاملة والاستقلالية وتحقيق العدالة وبما يتفق مع القانون الفيدرالي .

- الماده ١٢٥ :

١- تتكون المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي من ١٩ قاضٍ .

٢- بناء على طلب أيٍ من :

رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، المجلس الاتحاد ،

هـ- نواب مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي ، السلطات التشريعية والتنفيذية للوحدات المكونة للاتحاد الروسي ، تقرر المحكمة الدستورية في مدى توافق دستور الاتحاد الروسي مع :

أ- القوانين الفيدرالية ، معايير عمل رئيس الإتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي .

ب- دساتير الجمهوريات ، النظم واللوائح ، وكذا القوانين ومعايير عمل الوحدات والاقاليم في الاتحاد الروسي الصادرة حول المسائل المتعلقة بهيئات سلطات الدولة ، وكذا العلاقة المتبادلة فيما بين فعاليات هيئات سلطة الدولة المركزية مع هيئات سلطات الوحدات والاقاليم المكونة للاتحاد الروسي .

جـ- الاتفاقيات المبرمة بين هيئات السلطة المركزية للاتحاد الروسي وهيئات سلطات الوحدات والاقاليم الروسية ، وكذا الاتفاقيات التي تبرمها سلطات الوحدات والاقاليم الروسية فيما بينها البين .

د- الاتفاقيات الدولية مع الاتحاد الروسي والتي لم يسر مفعولها بعد .

٣- تحل المحكمة الدستورية الخلافات حول الاختصاصات :

أ- فيما بين الهيئات الاتحادية لسلطة الدولة .

ب- فيما بين هيئات السلطة المركزية للاتحاد الروسي وهيئات سلطة الوحدات والاقاليم الروسية .

جـ- فيما بين الهيئات العليا لسلطات الوحدات والاقاليم الروسية بين بعضها البعض.

٤- تحقق المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي في شكاوي المخالفات والانتهاكات الدستورية لحقوق وحريات المواطن ، وفي مطالب المحاكم للتحقيق في دستورية

القوانين النافذة وفي القوانين المسندة للتنفيذ في أمور محددة ، وذلك حسب النظام المقر في القوانين الفيدرالية .

٥- بناء على طلب من رئيس الدولة أو المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، الهيئات التشريعية لسلطات الوحدات والاقاليم الروسية ، تعطي المحكمة الدستورية الايضاحات والتفسيرات الصحيحة لدستور الاتحاد الروسي .

٦- تعتبر الممارسات والاوضاع الغير دستورية فاقدةً لشرعيتها كما أن الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الاتحاد الروسي والتي تتعارض مع الدستور تعتبر غير نافذة ولا يعترف بها .

٧- تصدر المحكمة الدستورية بطلب من المجلس الاتحادي قرارها بالتزام النظام المحدد لتقديم الاتهام ضد رئيس الدولة بالخيانة الوطنية أو بارتكاب جرائم خطيرة .

- الماده ١٢٦ :

تعتبر المحكمة العليا للاتحاد الروسي أعلى هيئة قضائية في الأمور والقضايا المدنية والجنائية والادارية وغيرها من قضايا محاكم الصلح وتلك المتعلقة بسلطان القضاء، وتتحقق في المرافعات وتقوم بمهمة الرقابة القضائية على ادائها ونشاطاتها كما هو محدد في القوانين الفيدرالية .

كما تقدم المحكمة العليا الايضاحات والتفسيرات القضائية في الجوانب العملية والتطبيقية.

- الماده ١٢٧ :

تعتبر محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي أعلى هيئة قضائية تختص بحسم الخلافات الاقتصادية وغيرها من القضايا الواقعة ضمن اختصاص محاكم التحكيم ، وتتحقق في المرافعات وتقوم بمهمة الرقابة القضائية على أدائها ونشاطاتها كما هو محدد

في القوانين الفيدرالية ، كما تقدم محكمة التحكيم العليا الايضاحات والتفسيرات القضائية في الجوانب العملية والتطبيقية .

- الماده ١٢٨ :

١- يعين المجلس الاتحادي بموجب مقترح رئيس الاتحاد الروسي قضاة كل من : المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي ، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي .

٢- يعين رئيس الاتحاد الروسي رؤساء المحاكم الاتحادية الاخرى حسب النظام المحدد في القوانين الفيدرالية .

٣- تحدد القوانين الفيدرالية الدستورية اختصاصات وصلاحيات ونظام تشكيل وعمل كل من المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي ، المحكمة العليا للاتحاد الروسي، محكمة التحكيم العليا للاتحاد الروسي وغيرها من المحاكم الاتحادية الاخرى .

- الماده ١٢٩ :

١- تتكون النيابة العامة للاتحاد الروسي وفقاً لنظام مركزي موحد يخضع فيه وكلاء النيابات للمستوى الاعلى منهم ، ويخضع هؤلاء الاخيرون للنائب العام للاتحاد الروسي .

٢- يعين المجلس الاتحادي ويقيل بناء على عرض رئيس الدولة النائب العام للاتحاد الروسي .

٣- يعين النائب العام للاتحاد الروسي وبموافقة السلطات المحلية وكلاء نيابات الوحدات والاقاليم الروسية .

٤- بقية النيابات الاخرى يعين وكلائها من قبل النائب العام للاتحاد الروسي .

٥- تحدد القوانين الفيدرالية اختصاصات وصلاحيات ونظام عمل نيابات الاتحاد الروسي .

الباب الثامن

الحكم الذاتي المحلي

- الماده ١٣٠ :

١- يكفل الحكم الذاتي المحلي في الاتحاد الروسي استقلالية قرار السكان المحليين حول المسائل ذات الطابع المحلي ، الحيازة ، الاستخدام والاشراف على الممتلكات المحلية في المنطقة .

٢- يتحقق الحكم الذاتي المحلي للمواطنين عن طريق الاستفتاء العام ، الانتخابات والاشكال الاخرى للتعبير المباشر عن الرأي ، بواسطة انتخاب سلطات الحكم المحلي، وغيرها من الاساليب .

- الماده ١٣١ :

١- يتشكل الحكم الذاتي المحلي في المدن والارياف والقرى وفي المناطق الاخرى مع مراعاة التقاليد التاريخية والخصوصيات المحلية ، ويحدد السكان المحليين هيكل الحكم الذاتي المحلي بصورة مستقلة .

٢- يمكن تغيير الحدود الجغرافية فيما بين الاقاليم والمناطق ذات الحكم الذاتي المحلي بشرط مراعاة آراء ووجهات نظر السكان المحليين .

- الماده ١٣٢ :

١- تدير سلطات الحكم المحلي الامكانيات المحلية ، تعد . تقر الميزانية المحلية وتنفذها، تفرض وتحصل الضرائب المحلية . تحافظ على النظام العام وتعالج كافة القضايا والمسائل ذات الطابع المحلي .

٢- يمكن منح سلطات الحكم المحلي - وفقاً للقانون - صلاحيات اضافية خاصة ، مع توفير الامكانيات المالية والوسائل المادية اللازمة لتحقيق ذلك ، على أن تخضع تلك الصلاحيات لرقابة الدولة .

- الماده ١٣٣ :

تتمتع سلطات الحكم الذاتي المحلي بالحق في المقاضاة وفي التعويض عن النفقات الاضافية الناتجة عن قرارات وسياسات هيئات الدولة المركزية بمنع وتقليص حقوق وصلاحيات الحكم الذاتي المحلي المكفولة في دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفيدرالية .

الباب التاسع

التعديلات الدستورية ، وتنقيحات الدستور

- الماده ١٣٤ :

المقترحات المتعلقة بالتعديلات الدستورية أو بإعادة النظر في وضع دستور الاتحاد الروسي يمكن أن يتقدم بها كل من رئيس الاتحاد الروسي ، المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما ، حكومة الاتحاد الروسي ، الهيئات التشريعية (التمثيلية) للوحدات الادارية المكونة للاتحاد الروسي ، أي مجموعة من المجلس الاتحادي أو من مجلس الدوما بحيث لاتقل نسبتها عن خُمس المجلس الذي تنتمي اليه .

- الماده ١٣٥ :

١- لايحق لمجلسي المجلس الفيدرالي (المجلس الاتحادي ، مجلس الدوما) طلب اعادة النظر في أي من المواد الدستورية في الابواب (٩،٢،١) .

٢- إذا حظي طلب اعادة النظر في المواد الدستورية من الابواب (١،٢،٩) على ثلاثة أخماس اجمالي أعضاء المجلس الاتحادي ومجلس الدوما ، فتتم الدعوة لانعقاد الجمعية الدستورية وفقاً للقانون الفيدرالي الدستوري .

٣- للجمعية الدستورية ان تفصل في ذلك أما باقرار التعديلات في دستور الاتحاد الروسي ، أو باعداد مشروع دستور جديد للاتحاد الروسي يتم اقراراه بموافقة ثلثي اعضاء الجمعية الدستورية أو بانزاله للاستفتاء الشعبي العام . وفي الحالة الاخيرة يعتبر مشروع الدستور الجديد مقراً بتصويت أكثر من ٥٠٪ من اجمالي المشاركين في الاستفتاء وبشرط ان يكون قد شارك في عملية الاستفتاء أكثر من نصف المواطنين الذين يتمتعون بحق الانتخاب.

- الماده ١٣٦ :

تجرى التعديلات في مواد البابين (٣،٨) من دستور الاتحاد الروسي وفقاً للنظام المتبع لاصدار القانون الفيدرالي الدستوري وتصبح سارية المفعول بعد موافقة مالايقل عن ثلثي السلطات التشريعية في الوحدات الادارية للاتحاد الروسي .

- الماده ١٣٧ :

١- لايجوز تعديل المادة ٦٥ من دستور الاتحاد الروسي والخاصة بتكوين الاتحاد الروسي الا بما يتوافق مع القانون الفيدرالي الدستوري الخاص بتأسيس الاتحاد الروسي وقبول وحدات ادارية جديدة وبتغييرات الوضع الدستوري - القانوني لوحدات الاتحاد الروسي .

٢- في حالة تغيير أي من اسماء الجمهوريات أو الاقاليم أو المناطق أو المدن ذات الاهمية الفيدرالية أو المناطق ذات الحكم الذاتي أو المقاطعات ذات الحكم الذاتي باسماء جديدة ضمن الاتحاد الروسي ، فيجب اجراء التعديلات اللازمة وفقاً لذلك في نص المادة ٦٥ من الدستور .

الاحزاب والتجمعات السياسية والمنظمات الاجتماعية في روسيا (*)

حسب تسلسل الحروف الابجدية الروسية

١- حزب مزارعي روسيا . - أ. بي . أر .

٢- التجمع البلشفي في الحزب الشيوعي السوفيتي .

٣- المحاربين من أجل نهضة (انبعاث) الوطن والجيش .

٤- اتحاد " التجديد " لعموم روسيا .

٥- حركة " شغيلة روسيا " لعموم روسيا . - تي . أر .

٦- اتحاد " رجال الاعمال من اجل روسيا جديدة " لعموم روسيا .

٧- الحزب الشيوعي السوفيتي البلشفي " الاتحاد الشعبي من اجل الاستقرار ، العدالة والتقدم " - " الاتحاد الشعبي " .

٨- الحزب الديمقراطي الروسي .

٩- " روسيا الديمقراطية " .

١٠- الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " .

١١- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي . - ك . ب . أر . أف .

١٢- حزب المحافظين ، حزب المحافظين - الديمقراطي (حزب الحرية الشعبي) .

١٣- اتحاد الفوضويين - النقابيين .

١٤- حزب فلاحي روسيا .

---

* من يمثل من ، الاحزاب والتجمعات السياسية ، المنظمات الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٩٤ .

١٥- الحرب النيبرالي - نيمقراطي نروسى . ن . - . ـ . أر .

١٦- الحزب الليبرالي - الوطني " البعث - حرب البعث .

١٧- الحزب الشعبي الروسي .

١٨- الحزب الشعبي الوطني .

١٩- الحزب القومي - الجمهوري الروسي .

٢٠- اتحاد رجال أعمال المائدة المستديرة لعموم روسيا .

٢١- الحركة الاجتماعية - السياسية - " مؤتمر الجماعات الروسية " - . ك . أر . أو .

٢٢- الحركة الاجتماعية - السياسة " بيتنا - روسيا " . - أن . د . أر .

٢٣- الاتحاد الاجتماعي - يابلكا " التفاحة " .

٢٤- حزب الاغلبية .

٢٥- حزب الاتحاد الروسي .

٢٦- حزب اليسار .

٢٧- حزب محبي الجعّة (البيرة) .

٢٨- حزب الوحدة والاتفاق الروسي .

٢٩- حزب اتحاد الشيوعيين .

٣٠- حزب العمل .

٣١- حزب الحرية الاقتصادية .

٣٢- الحركة السياسية " الكرامة والرحمة " .

٣٣- الحركة السياسية لنساء روسيا .

٣٤- الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي .

٣٥- الحزب البورجوازي - الديمقراطي الروسي .

٣٦- الحزب الشيوعي العمالي الروسي .

٣٧- حزب الخضر الروسي .

٣٨- حزب الشيوعيين الروسي .

٣٩- حزب العمل الحر الروسي .

٤٠- الحزب الاجتماعي - الديمقراطي الشعبي الروسي - الحزب الشعبي لروسيا الحرة .

٤١- الحزب الاجتماعي - الليبرالي الروسي .

٤٢- الحزب المسيحي - الديمقراطي الروسي .

٤٣- الاتحاد الشعبي العام الروسي .

٤٤- المركز الاجتماعي - الديمقراطي الروسي .

٤٥- الاتحاد الروسي للصناعيين ورجال الاعمال .

٤٦- الاتحاد المسيحي - الديمقراطي الروسي - الديمقراطية الجديدة .

٤٧- الحركة الروسية للاصلاح الديمقراطي .

٤٨- الحركة المسيحية الديمقراطية الروسية .

٤٩- الحزب الروسي .

٥٠- التجمع القومي الروسي .

٥١- الاتحاد القومي العام الروسي .

٥٢- الوحدة القومية الروسية .

٥٣- حزب الحرية الديمقراطية الروسي .

٥٤- الحزب الاجتماعي - الديمقراطي للاتحاد الروسي .

٥٥- الحزب الاشتراكي للشغيلة .

٥٦ - الاتحاد الاجتماعي - البيئي .

٥٧- حزب البعث الروسي (CBP) ، الحركة الاجتماعية - السياسية ، اتحاد الاحزاب الشيوعية - الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي (- CKΠ KΠCC) .

٥٨- جبهة الانقاذ القومي .

٥٩- الاتحاد الروسي المسيحي - الديمقراطي .

٦٠- حزب وحركة التجمع المركزي السياسي .

٦١- الحزب الشعبي الجمهوري الروسي . - أر . أن . أر . ب .

برامج الاحزاب السياسية الرئيسية في روسيا

١- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي :

(ك.ب.أر.أف)

بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ وبعد اصدار الرئيس الروسي المرسوم القاضي بايقاف نشاط الحزب الشيوعي السوفيتي ، وبعد حل بنية الحزب ومصادرة ممتلكاته .

بعد كل ذلك بدأت المساعي الحثيثة لاعادة انشاء الحزب منذ اكتوبر ١٩٩١ بمبادرة من مجموعة اعضاء في البرلمان و اعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بتقديمهم التماساً الى المحكمة الدستورية ، التي اصدرت حكمها في ١٩٩٢/١١/٣٠ بشرعية نشاط الخلايا و المنظمات القاعدية (الاساسية) وحقهم في اعادة انشاء بنية جديدة للحزب .

– في ١٣-١٤ فبراير ١٩٩٣ في ضواحي موسكو – منطقة " كليازمينسك فوداخرانيليشا " أنعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الذي حضره ٨٠٥ مندوب .

– تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل الروسية في ١٩٩٣/٣/٢٤ .

– بلغ تعداد أعضاء الحزب أكثر من ٦٠٠ ألف عضو (حسب بيانات ابريل ١٩٩٣) . أكثر من ٥٠٪ منهم في عمر الخامسة والاربعين فما فوق .

كما يشكل العمال والفلاحين نسبة ٢٠٪ ، و٢٣٪ مهندسين وفنيين ، ٣١٪ من العاملين في مجالات العلوم والثقافة والصحة والتعليم والقوات المسلحة .

نبذة عن زعيم الحزب :

– روجانوف جينادي أندرييفتش – من مواليد عام ١٩٤٤ في منطقة " أرلوفسك ". من أسرة تربوية ريفية .

ادى الخدمة العسكرية في وحدة الاستخبارات الكيميائية – النووية .

– أنهى الدراسة الجامعية من كلية الفيزياء – الرياضية بمعهد " أورلوفسك " للتربية.

– في ١٩٨١ أنهى دراسة الدكتوراه في العلوم الفلسفية من أكاديمية العلوم الاجتماعية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

– عمل مدرسا للرياضيات ثم عمل في جهاز المركزية للحزب الشيوعي للحزب الشيوعي السوفيتي ابتداء من ١٩٨٣ في جناح المسائل الانسانية والايدلوجية .

– شارك وبفعالية في نشطات الكسمول الشبابية ، حيث عمل سكرتيرا لمنظمة الكمسمول في منقطة " أر لوفسك " . كما شارك في النشاطات النقابية والحزبية وعمل في جهاز اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

– أحد الذين دعموا فكرة تأسيس الحزب الشيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وانتخب في المؤتمر التأسيسي المنعقد في سبتمبر ١٩٩٠ إلى عضوية اللجنة المركزية ، ثم اصبح فيما بعد عضواً في المكتب السياسي .

– بعد أحداث أغسطس ١٩٩١ اصبح أحد المبادرين النشطين لتأسيس جبهة عريضة لكافة القوى الوطنية – القومية الروسية . كما ترأس مجلس تنسيق القوى الشعبية – الوطنية. وبتأسيس جبهة الانقاذ القومي أصبح أحد قيادي الجبهة الفاعلين.

– في فبراير ١٩٩٣ أنتخب إلى رئاسة اللجنة المركزية التنفيذية للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي .

انتخب إلى البرلمان في ١٩٩٣ وفي ١٩٩٥ وهو رئيس كتلة الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي في البرلمان الروسي .

– رشح نفسه للانتخابات الرئاسية في يونيو / يوليو ١٩٩٦ ، وحصل على (٢٤,٢) مليون صوت في الجولة الأولى ، وعلى (٣٠,١١٣) مليون صوت أي بنسبة ٤٠,٣٪ في الجولة الثانية .

– له أكثر من ١٦٠ دراسة علمية في الجوانب الاجتماعية – الفلسفية والسياسية ، كان آخرها كتابة " روسيا وطني " الذي صدر في أواخر اكتوبر ١٩٩٦ .

- في ١٩٩٥ حصل على درجة الاستدنية -- لقب " بروفيسور " نظير نتاجاته العلمية ودفاعه عن الاطروحة المكرسة لدراسة " الاتجاهات الاساسية وميكانيزم التغيرات الاجتماعية – السياسية لروسيا في الوقت الراهن " .

- في ٧ أغسطس ١٩٩٦ أنتخب رئيساً للاتحاد الشعبي الوطني الروسي ، الذي توحدت في اطاره معظم قوى اليسار والمعارضة .

نص برنامج الحزب :

تم الحرص هنا على ترجمة النص الكامل لبرنامج الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي للاسباب التالية :

- كونه أكبر الاحزاب في الساحة السياسية الروسية – حسب نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وثقل مكانته التي يشغلها في البرلمان الروسي (مجلس الدوما).

- على اعتبار أنه الوريث الاساسي للحزب الشيوعي السوفيتي الذي حكم الدولة السوفيتية قرابة سبعون عاماً .

- للتعرف على مدى تكيف الاطروحات النظرية والسياسية للحزب مع المستجدات الراهنة .

- للتعرف على الاتجاهات النظرية والمنهجية السياسية التي يتميز بها الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي عن بقية الاحزاب الشيوعية الروسية الاخرى ، مثل " حركة شغيلة روسيا لعموم روسيا " والحزب الشيوعي العمالي الروسي من جهة، وتلك التي يتميز بها عن الحزب الشيوعي السوفيتي المحلول من جهة أخرى .

روسيــــــــــا ،

العمــــــــــل ،

سلطة الشعب ،

الاشتراكيـــــة !

النص الكامل لبرنامج

الجزب الشيوعي للاتحاد

تم اقراره في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي

في ٢٢ يناير ١٩٩٥

موسكو

تقف روسيا على مفترق طريق ـ راجبـي . إذ ـعمـل النظـام القـائم وبطريقـة قسرية مخادعة على اعادة شعبنا ووطننا إلى النظام الرأسمالي البربري الفظ ، طريـق الكوارث التاريخية ، فقد تـم تقويض كيـان الاتحـاد السـوفيتي ، ونفس المصـير الآن يتهدد الاتحـاد الروسي نفسه .

بينمـا تمسـك بـالبلاد أزمـات خانقـة تتمثـل فـي المسـتوى المتدنـي الـذي لاسـابق لـه والتدهـور المسـتمر للانتـاج الصنـاعي والزراعـي ، سياسـة تدمـير قـوى الانتـاج ، العلـم والثقافـة، تقلـص عـدد السـكان ، واشـتداد عمليـات افقـاره اشـتعال الخلافـات والصراعـات القومية والعرقية ، كما تفقد روسيا مع مضـي الزمن سيادتها وتتحـول إلـى شبـه مسـتعمرة لانتاج المواد الخام الأولية لتصبح في الاخير ذيلاً تابعاً للغرب .

ويفقـد الشـغيلة الجـزء الأكـبر مـن مكتسـباتهم وحقوقهـم الاجتماعيــة – الاقتصاديــة ويتحولون وبشكل متسارع إلى الطبقات والشرائح الاجتماعية الفقيرة .

لقد ظهرت وتعمقت بشكل عنيـف تناقضـات بيـن حفنـة جديـدة مـن القطـط السمان وأصحاب الحقائب المنفوخة من جهة ، والاغلبية الساحقة من الشـعب مـن جهـة أخـرى ، ويتزايد الاحتجاجات السـاخطة والاستياء العـام للمضطهدين والوطنيين ألمـا علـى شرف الدولة المنتهك ومكانتها المهدورة . ومن كافة شرائح المجتمع تتصاعد وباستمرار المقاومة للنظام السائد وباضطراد تنتظم وتتراص صفوف مختلف القوى السياسية .

ان الحزب الشيوعي للاتحـاد الروسـي المدافـع الأميـن عـن مصـالح الطبقـة العاملـة والفلاحين والمثقفين الوطنيين يرى بأن من مهمته اكساب حركـة المقاومـة الفهـم والادراك الهادف إلى التغيير ، إذ يقود الحزب نضاله من اجل الوحدة والحفاظ على كيـان واسـتقلال روسيا ورفاهية وأمان مواطنيها وسلامة صحـة واخـلاق المجتمـع ، علـى طريـق التطـور الاشتراكي .

- **أهدافنا الرئيسية :**

١- حكم الشعب ، والـي يعني السلطة الدستورية لجموع الشغيلة المتحدين في المجالس الشعبية وغيرها من الاشكال الديمقراطية للحكم الذاتي للشعب .

٢- العدالة ، التي يفترض فيها ضمان حق العمل وتعويضاته ، وان يكون بالنتيجة من حق الجميع الحصول على فرص التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية والسكن المزود بوسائل الراحة وكافة المرافقة اللازمة ، وتحقيق الضمان الاجتماعي.

٣- المساواه ، القائمة على حرية العمل وعلى انهاء استغلال الانسان للانسان وانهاء كافة انواع الاستغلال الطفيلي ، لتسود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج .

٤- الوطنية ، القائمة على المساوأة في حقوق القوميات والصداقة بين الشعوب ، وعلى مبادىء الوحدة الوطنية والاممية .

٥- المسئولية ، مسئولية المواطن أمام المجتمع ، ومسئولية المجتمع أمام المواطن ، ووحدة حقوق وواجبات المواظن .

٦- الاشتراكية ، في تجددها وترسخها في اشكال البنى المستقبلية التي تستجيب للمستويات والمفاهيم المعاصرة للقوى الانتاجية والحفاظ على البيئة وطبيعة المهام التي تقف أمامها الانسانية .

٧- الشيوعية ، كمستقبل تاريخي للانسانية .

يرى الشيوعيون ان التطور التاريخي يتم ويتحقق في اشكال ثورية وارتقائية ، وان الشيوعيين يؤيدون تلك الاشكال التي تتوافق في الواقع مع مصالح الناس ومصالح العمل .

ومن اجل تحقق التحولات الاشتراكية يتبنى الشيوعيون الطرق السلمية في التغيير .

ان الحزب يقف ضد تطرف البورجوازية والبورجوازية الصغيرة التي يتستر بداخلها الخطر الكبير للحرب الاهلية .

ولتحديد أهداف الحزب والسياسات النضالية الاستراتيجية والتكتيكية يعتمد الحزب على الادبيات المطورة للماركسية – اللينينية وعلى الفلسفة المادية الديالكتيكية كما يعتمد على الادبيات والنتاجات العلمية والثقافية الوطنية والانسانية .

أولاً : العالم على أعتاب الالف سنة الثالثة :

في تقييم الوضع الراهن ينطلق الحزب الشيوعي وبقناعة راسخة من ان الجدل المبدئي مابين الرأسمالية والاشتراكية الذي استمر وبشكل عاصف خلال الحقب الزمنية الماضية ومن الناحية التاريخية لم يحسم بعد .

ان النظام الرأسمالي اليوم يسود رقعة واسعة من عالمنا وهو يقدم نفسه كمجتمع تخضع فيه القيم المادية والروحية لقوانين السوق التي تتجاذبها سياسات تحقيق اقصى حد من الارباح وتراكم رؤوس الاموال ومضاعفتها بلا حدود . وكل شيء يتحول إلى بضاعة ويقاس بمعيار أوحد هو النقود .

ومن هنا تتحدد خاصية الطابع المفرط للرأسمالية فهي ترى في الانتاج – وقبل كل شيء – الاستغلال العام للانسان وللموارد الطبيعية مهما كلف الثمن دون الاخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية والعواقب المميتة لمستقبل الاجيال القادمة والبيئة المحيطة .

ففي منتصف القرن العشرين وباساليب استعمارية حاذقة ، جرت عملية استغلال وحشي للموارد الطبيعية والبشرية والذهنية لمعظم بلدان العالم من قبل مجموعة صغيرة من البلدان الرأسمالية المتطورة والمسماة بـ (سُكان المليار الذهبي) لتدخل مرحلة مايسمى بـ(المجتمع الاستهلاكي) ، وليتحول الاستهلاك نتيجة لذلك – وبالتدريج – من الوظيفة الطبيعية للانسان إلى (واجب مقدس) مبالغاً فيه يترتب عليه المستوى المعيشي والاجتماعي.

أي ان جوهر هذه المعادلة عبارة عن حالة اضطرارية تتجاوز القدرة القصوى للعمل ووضع جديد لتوظيف رأس المال الذي وجد مصدراً هاماً للربح ، ليعمل على تشكيل واعادة تشكيل اذواق المستهلكين – وبصورة دائمة – عن طريق الضغوط النفسية

لاساليب الدعاية والاعلان التجاري ، الأمر الذي يؤدي وبالنتيجة إلى تشويه ومسخ الهوية الشخصية في ظل اخلاق وعلاقات (المجتمع الاستهلاكي) .

اضافة إلى ذلك فإن الرأسمالية لم تفقد تماماً مقومات بقائها فقد تمكنت من نقل التناقضات الرئيسية بين العمل ورأس المال إلى خارج حدود البلدان الرأسمالية المتطورة ، لتتوزع على مختلف قارات العالم .

وبذلك تمكنت البلدان الرأسمالية المتقدمة – وفقاً لبنيتها وسياستها الجديدة – من تحقيق استقرار نسبي وتخفيف حدة الصراعات الاجتماعية بداخلها ، وحولتها إلى خلافات بين الحكومات والدول المختلفة .

لكن تحقيق مستوى عالي من الاستهلاك ومن وتيرة النمو لعدد صغير من البلدان الرأسمالية ، قد كان من نتيجته ان قاد البشرية إلى منعطف جديد من التناقضات ، التي خلقت وحتى الآن اشكالات عميقة وغير معروفة ، مشاكل في الارض وفي البيئة ومشاكل ديمغرافية واجتماعية عديدة .

ان النموذج البورجوازي لحياة المجتمع قد تجاوز حدود امكانياته . وقد اعترف أكبر أنصاره بأن نمط الانتاج الرأسمالي قد أصطدم ليس فقط بتناقضاته الداخلية بل بتبعاته السلبية على الطبيعة والبيئة .

ان نمو الانتاج بنفس الطرق وبنفس الوتيرة يؤدي إلى كوارث متواصلة وإلى أن تصبح الأرض – ومع الزمن – مكاناً غير صالحاً للسكن الآدمي .

فمع قدوم الألف سنة الجديدة تنتصب أمام البشرية – كما لم يحدث ذلك من قبل في كل مراحل تاريخها – مهمة الاختيار الدرامي الصعب لطريق التطور اللاحق ، تلك الخيارات التي تتحدد على أساسها تناقضات المصالح الاجتماعية – الطبقية . ومن وجهة نظرنا هناك خياران:

الاول : يقود إلى تقليص بل إلى توقف نمو مستوى الاقتصادي العالمي في ظل بقاء بنية الانتاج والتوزيع والاستهلاك على ماهي عليه . إذ أن جوهر هذا الخيار يتضمن استمرار تقسيم البشرية إلى (المليار الذهبي) وإلى (أرياف) مُستغلة ، بحيث يتم تثبيت وتكريس سيادة الدول الرأسمالية المتطورة بمساعدة النظام الدولي الجديد .

الثاني : وهو الطريق الذي يفترض النمو المضطرد لمستوى رفاهية سكان الارض قاطبةً وذلك بالالتزام والحفاظ على التوازن البيئي القائم على أساس التغيير النوعي للقوى المنتجة وطرق الانتاج والاستهلاك ، واعادة توجيه المنجزات العلمية والتكنولوجية بما يكفل سلامة ومصالح الانسان .

لقد أكتسب الطريق الاخير في الاوساط العلمية والاجتماعية والسياسية الدولية تسمية "التنمية المتوازنة " .

وتحت ضغط أغلبية الدول – بما في ذلك روسيا – حصل هذا الاتجاه على اهتمام واسع في تشكيل وصياغة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المتوازنة مع الأخذ في الاعتبار التوجهات الحضارية العامة المشتملة على القوى المنتجة وخصوصيات التقاليد الروحية وطموحات المجتمع .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يرى بأن الخيار الأمثل لتطور روسيا والذي يلبي مصالح شعبها هو طريق التنمية الاشتراكية . فالاشتراكية كنظرية وحركة جماهيرية ونظام اجتماعي تكتسب اليوم نفساً جديداً . ان تحليل الاتجاهات الموضوعية لتطور القوى المنتجة يظهر الصورة العامة لتطور المجتمع الاشتراكي الامثل نحو القرن الحادي والعشرين . إذ سيتم وبالتدريج التغلب على حالة التبذير والاسراف في الانتاج الرأسمالي والاستهلاك، على اساس احلال مفاهيم جديدة في كافة المجالات ، وليسود في حياة الناس مبادىء الحفاظ على الموارد البشرية والمادية والانتاجية والاستهلاكية والطبيعية .

ويتغير وبشكل جذري طابع العمل الانتاجي إذ سيتحول أكثر إلى الجهد الذهني ، عندما تصبح ظروف الانتاج الاساسية مكرسة –ومن جميع النواحي – لتطوير الجوانب

الشخصية. والمعنى الاساسي من ذلك هو توظيف امكانيات المجتمع في تنمية الانسان ، في تربيته وتعليمه، في العلم والثقافة وفي مختلف النواحي الاجتماعية .

كما أنه من الملاحظ تزايد أهمية أسباب الخلق والابداع والدافع إلى العمل ، والتي تنطلق من ضرورات الحفاظ على البقاء ، إذ ستتحول وبالتدريج إلى ابداع حر يعبر عن الذات ، ويكتسب قيم مستقلة ، كأسلوب تلقائي وطبيعي لوجود الانسان ، وبالتالي تحقيق وتطوير قدراته الابداعية .

كذلك تتغير كثيراً طبيعة ونوعية استهلاك الناس ، تتغير ومن الأساس بنية الاحتياجات الآدمية لتحتل بعد ذلك المصالح الروحية – الابداعية المكانة الرئيسية . ويكفل المجتمع ويوفر لكل مواطن مستوى مستقر من الاحتياجات ، التي تسمح بتحقيق وضع حياتي صحيح ، اضافة إلى ذلك سيتم وبشكل دائم توسيع وتحسين نوعية الاستهلاك الاجتماعي متعدد الانماط .

وخلال المرحلة الجديدة ستنهض شبكة المواصلات العامة والاتصالات ، منظومة المعلومات ، الصحة والتغذية .

سيتم الحفاظ وبعناية مع التحسين المتواصل لمراكز التعليم والاستجمام والنوادي والمسارح والحدائق والملاعب والمتاحف والمكتبات ... إلخ سواء القائم منها حالياً أو ماسيتم انشاؤه وبشكل واسع .

ان تطور الطابع الاجتماعي للانتاج والاستهلاك سيعمل على جذب الملايين إلى فعاليات ابداعية مشتركة متعددة الاشكال والانماط ، وإلى تنظيم وتسيير ذاتي ، تنمية روح الابداع والتضامن والتعاون المتبادل .

إن هذه التحولات ستكون محصلة لنقلة ثورية جديدة في القوى الانتاجية . وبذلك سينتقل المجتمع إلى مجتمع صناعي تقني أكثر تقدماً .

ستجري تغيرات كبيرة في العلاقة المتبادلة بين الانسان والطبيعة ، في وحدة العملية التكنولوجية ، التي ستدخل في عمليات دوران وتفاعل الطبيعة ، ستتوحد عمليات الانتاج وتتجدد الطبيعة ، سيتغير وبشكل جذري المعنى الموضوعي لنشاط وعمل الانسان ، إلى حين ان تصبح الطبيعة مصدر عمل دائم لاينضب .

إن العمل الآن مدعو للتحول على اساس اعادة انتاج الطبيعة المبطة والحفاظ عليها، وسيصبح الأمان الاجتماعي في كافة مظاهره (الاقتصادية ، التقنية ، البيئية ، الثقافة الاخلاقية) المقياس الأساسي للانتاج الفعّال .

ان انظمة الانتاج التكنولوجي ستترك مكانها لنظام أتمته مرن ينسجم مع امكانيات واسعة لسلسلة من المنتجات الصناعية بالحدود القصوى والفريدة ، والمفترض فيها تحديد خاص ودقيق للاحتياجات والمتطلبات وعلى أساس تطوير شبكة المواصلات والمعلومات ستتم عملية انتشار عقلاني وموضوعي للطاقات والامكانيات الاقتصادية .

ان التقدم التكنولوجي في المفهوم الاجتماعي – الاقتصادي يتوافق مع عملية تعميم العمل، أي تعزيز الطابع الجماعي له ، ونمو العلاقة المتبادلة لمختلف القطاعات والفروع الاقتصادية ، ورفع مستوى ادارتها .

ان تعميم العمل هو الأساس المادي الرئيسي لقدوم الاشتراكية الحتمي وأن القوى الفاعلة في هذه التحولات كانت وستظل الطبقة العاملة .

في سياق التقدم العلمي التكنولوجي تتغير وتتكيف الطبقة العاملة في المدينة والريف، مبتدئةً بالتحول الجذري في الكيفية وبتجديد بنيتها وتركيبتها ، ودون العودة إلى الماضي عندما كان الانتاج يتطلب خبرات ضيقة ومحدودة .

لقد أصبحت الحاجة الآن ضرورية لشغيلة ذات تأهيل عال ومعارف تكنولوجية كبيرة ومدارك واسعة . وتنضم إلى صفوف الطبقة العاملة شريحة هامة من المهندسين التقنيين المتنورين .

وفي محصلة تلك التفاعلات ينشأ صف أمامي متقدم لنواة طبقة عاملة معاصرة ويكتمل كيان الطبقة العاملة لاحقاً بالانضمام المستمر لشرائح جديدة وجديدة ، مع التطوير النوعي لكفاءاتها .. الأمر الذي يعني – ومع الزمن – التخلص التدريجي من الانقسام الطبقي للمجتمع.

من هنا يتجدد توحد الشيوعيين الذين يجدون في ذلك قاعدتهم الاجتماعية الرئيسية .

فهم من اجل هذا – وقبل كل شيء – يعرضون ويروجون لايدلوجيتهم التي تساعد على ادراك وتحقيق الشغيلة لمصالحهم سواء كان ذلك بالمقاييس الوطنية أو الدولية .

وفي يد هذه الطليعة مصير القوى الاجتماعية ليس فقط في روسيا ولكن في كافة الحضارات الانسانية المقدمة على القرن الواحد والعشرين .

ثانياً : دروس التاريخ الروسي وسبل الخروج من الأزمة :

من تقييم التطورات الراهنة في العالم على اعتاب الالف سنة الثالثة ، يرى الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي أن كل شعب وبلد لابد له آن يتطور وفقاً لخصوصياته النابعة من تجاربه التاريخية .

لقد قدمت روسيا إسهاماً فريداً في مجرى التطور الانساني ، نظراً للوعي الاجتماعي المتميز والتنظيم الحكومي والعمل المتفاني والمآثر العظيمة للشعب الروسي . تضحيات وابداعات الكتاب والموسيقيين والفنانين ، العلماء والمهندسين ، حماس ونضال أجيال عديدة من الثوريين الروس .

ان التاريخ الروسي يثبت وبشكل كامل دورالثورة في المسار التاريخي العام فبدون حروب رازين وبوجاتشوف الفلاّحية ، بدون انتفاضة الديسمبريين والنشاطات الفعّالة لـ جيرتسين وتشيرنيشيفسكي ، لو لم تكن كل تلك النضالات والتضحيات لما كان بالامكان انجاز منظومة الحقوق الحصينة .

ففي القرن العشرين كنتاج لابداعات الجماهير العريضة ظهرت – كما لم تظهر من قبل – المؤسسات الحكومية والشعبية ذات الاهمية التاريخية والدولية مثل :

مجالس ممثلي العمال ومجلس القوميات الاتحادي والتي كفلت وضمنت توفير حقوق الانسان كحقه في العمل ، وحقه في مجانية التعليم والصحة والراحة والاستجمام والسكن ، حقه في امتلاك أرفع الانجازات الثقافية الوطنية والعالمية والاستفادة منها .

ان نظامنا التعليمي والتربوي قد حقق ازدهاراً في العلوم والفنون ، ومَكّن الانسان من اقتحام المجال الفضائي ليصبح نموذجاً يحتذى به في العالم .

ان مستقبل روسيا لايمكن بناؤه إلا على أسس متينه وعلى أساس التقاليد التاريخية الخلاقة ، فلقد كان لصعوبة تضافر العوامل والظروف السياسية والقومية والاقتصادية أن جعل روسيا تولي اهتماماً وعناية بالثقافة والتقاليد الاخلاقية القائمة على أساس المثل

المعبر عنها في الاشكال الجماعية والوطنية والعلاقات الفردية الوطيدة ، والعلاقة المتبادلة بين المجتمع والدولة، وفي المساعي الهادفة إلى تجسيد المثل الجمالية الرفيعة ، الخير والعدالة – في الاطار الروحي – المساواة وتكافؤ الفرص لكافة المواطنين على حدٍ سواء بصرف النظر عن الانتماء القومي أو الديني أو أية اعتبارات اخرى .

لقد كان الاتحاد السوفيتي الوريث السياسي للامبراطورية الروسية ، كدولة وكنظام اجتماعي تربطهما وحدة وثيقة بينما أنصبت الجهود الرئيسية للمخربين داخلياً وخارجياً باتجاه التشهير وتشويه كافة مراحل التطور السوفيتي للبلاد .

ان اولئك المشاركين في عمليات تقويض الاشتراكية هم أنفسهم الذين عملوا على دفن دولة الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى .

ولذلك فإن انبعاث وطننا من جديد وعودته إلى الطريق الاشتراكي هي مسألة واحدة لاتتجزأ والتاريخ – من جديد – يعطي لشعبنا نفس الخيار كما كان الأمر في ١٩١٧ و ١٩٤١: فإما دولة عظمى واشتراكية وإما استمرار لتصدع وتدهور البلاد وتحولها إلى مستعمرة .

ويمكن التأكيد وبشجاعة ان جوهر " الفكرة الروسية " هو فكرة الاشتراكية العظيمة.

لقد مثلت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى بالنسبة لروسيا الفرصة الواقعية الوحيدة للحفاظ على الوطن والدولة من الحروب والافلاس السياسي والاقتصادي ، والتصدعات والانقسامات القومية والعرقية ، ومن الفقدان الكامل للأهلية الاجتماعية للحلف البرجوازي – الملاّكي السائد آنذاك .

ولكن عدم اتمام انجاز المهام الاقتصادية لروسيا الرأسمالية قد وضع بصماته واضحة وغطى على سماء البنيان السوفيتي بشقيه الاجتماعي والسياسي .

فمن ناحية أقيمت سلطة الاغلبية الكادحة ، ومر الاقتصاد الوطني بمرحلة الانتقال الكامل إلى التنمية القائمة على أساس الملكية الاجتماعية فقضى الشعب السوفيتي على البطالة نهائياً ، وانجز الثورة الثقافية ، وتحققت له مكاسب عظيمة .

ومن ناحية أخرى فإن طابع القوى الانتاجية قد عانى من حالة الجمود إلا من تغيرات طفيفة مقارنة بما هو حاصل في النظام الرأسمالي .

في ذلك الوقت كان الخطر الامبريالي الخارجي المحدق بالاتحاد السوفيتي يتطلب اجابة سريعة ودقيقة ، ومثل شعار (اللحاق والسباق) الاجابة الملائمة والوحيدة لمثل تلك الوضعية ، فقد استخدمت عملياً أقصى الامكانيات للتعبئة الاقتصادية ، وفي فترة زمنية قصيرة وقياسية تم تحقيق وانجاز التصنيع ، الذي تطلب من الدول الرأسمالية الغربية عصراً كاملاً .

ومن اجل الدفع بعجلة التصنيع إلى الأمام تم التسريع بوتيرة النمط الجماعي للانتاج الزراعي .

ان انتصار الشعب السوفيتي في الحرب الوطنية العظمى – الحرب العالمية الثانية، والنجاح في اعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي دمرته الحرب ، أكدا وبالملموس صحة وواقعية نهج التنمية الاشتراكي .

ولكن ذلك حمل معه طابعاً اضطرارياً وتطلب حد أقصى من المركزية المفرطة واقحام الدولة في مجالات اجتماعية وحياتية عديدة .

وللأسف كان هذا النهج نهجاً غير شرعياً وغير قانونياً تم تنفيذه وتعميمه بصورة مطلقة، واستيعابه في مرتبة المبادىء القائدة والمقدسة وبالنتيجة تقلصت كثيراً حرية الابداع الفردي ، التنظيمات الشعبية ، وضعف الحماس وانعدمت مبادرات الشغيلة والفعاليات الاجتماعية المختلفة .

وعندما انتصبت أمام الحزب مهمة تطوير (تحديث) الاشتراكية على الأسس الحقيقية والواقعية تم القبول وللمرة الثانية بالتبسيط النظري للاشتراكية . إذ ان الشعار المبدئي الصائب " على قاعدة الثورة العلمية التكنولوجية يتم وبشكل أفضل اشباع الحاجيات المتزايدة للكادحين"، قد ظل شعاراً مجرداً خارج التاريخ . فمن الناحية العملية أدخلت صياغات محدودة ، وتحول كل ذلك الحماس في البرنامج الثالث للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٦١ ، تحول إلى الشعار القديم " اللحاق والسباق " .

أي في الحقيقة عدم انتقاد محاكاة الموديل السابق للمجتمع الغربي في مجالي الانتاج والاستهلاك .

فمن جهة أدى ذلك إلى أن يصبح للاقتصاد الاشتراكي وبشكل مسبق دورا خاسراً ، ومن جهة أخرى أوقف الاتجاه المتعلق بحل المهمة الرئيسية للاشتراكية .

تلك المهمة التي كانت تعنى وبصورة واقعية وملموسة - لاشكلية قانونية - ، تعميم الانتاج وخلق نمط معيشي جديد أكثر تطوراً للشعب مقارنة بما هو في النظام الرأسمالي ، وتطوير القوى الانتاجية للوصول إلى الادارة الذاتية للعمل الجماعي ، استخدام أكثر الوسائل تطوراً وأفضل الحوافز فعالية للعمل ، وتهيئة الظروف الملائمة الغير مقيدة لتنمية الانسان .

وبالنظر إلى النموذج القديم لنمط تطوير القوى الانتاجية سنجد أن الاشتراكية قد فقدت ومن جوانب عدة المبادرة التاريخية وليس فقط في الجانب الاقتصادي . اضافة إلى ذلك جرى وبدرجة كبيرة تشويه ونسف واحد من أهم مبادىء الاشتراكية: "من كلٍ حسب قدرته وإلى كلٍ حسب عمله " . وذلك لأن شرائح عمالية واسعة كانت محرومة من امكانية الاستفادة الفعلية من نتاجات عملهم ، ولأنهم لم يشعروا بأنفسهم كمالكين أو حتى كمشاركين في الملكية الاجتماعية . الأمر الذي أدى إلى اشتراكية مُعالة طفيلية وراكدة .

ان الأزمة التي أصابت المجتمع السوفيتي وبدرجة أساسية كانت انعكاساً لأزمة الحزب التي كانت سائدة لعشرات السنين . فقد ظهر في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي

اتجاهين متناقضين: اتجاه بروليتاري ديمقراطي وآخر برجوازي صغير بيروقراطي ، أحتدت الصراعات فيما بينهما وبشكل خاص بعد ثورة اكتوبر . إذ يحاول الالتصاق بالحزب الشيوعي الحاكم – وكما أكد لينين – العديد من الثوريين الكاذبين الوصوليين والغير عقائديين .

ان حاملي الفكر البورجوازي الصغير بفضل كثرتهم وقدرتهم على التكيف شكلوا ويشكلون الخطر الرئيسي على الاشتراكية فقد اعتبروا البلاد واملاك الدولة في حكم "غنيمة " يمكنهم تقاسمها .

في البداية كان غطائهم السياسي في الكذب والمزايدة وفي النزعة التروتسكية والواجب الأممي لروسيا السوفيتية .

ان الشيوعيين المزايدون عملوا على تحويل الجمهورية الناشئة إلى قاعدة لتصدير الثورة وإلى وقود " للحرائق العالمية " .

وفي أيامنا هذه لايكفون عن المحاولة للظهور برداء آخر – تحت شعار " العودة إلى الحضارة العالمية " .

ان عدم اعطاء الاهتمام الكافي لخطر تأثير البورجوازية الصغيرة ولاحتكار السلطة للايدلوجية ، " والغطرسة الشيوعية " لعدد من القادة الحزبيين ، كل ذلك قد " أوصل الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي إلى حالة من الغرور الزائف ، وإلى تعميق واتساع الفجوة بين القيادات العليا من جهة ، وملايين الشيوعيين والكادحين من جهة أخرى .

لقد تشكل في الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي جناحين أو تيارين ، جرت بينهما صراعات متواصلة ، كان من نتائجها إن تكونت اتجاهات سياسية عده .

بدون ادراك ذلك لايمكن ان نفهم وبشكل صحيح توافق بعض التناقضات في التاريخ الوطني مثل توافق الابداعات الجماهيرية الخلاقة مع السياسة الارهابية في الثلاثينات والاربعينات .

فقط اذا أخذنا في الاعتبار الظروف الراهنة يمكن اعطاء تقييم موضوعي لدور بعض قيادات الحزب والدولة مثل ستالين ي.ف ، مولوتوف ف.م ، خروشوف ن.س. ، مالينكوف ج.م. ، بريجنيف ل.ي ، كوسيجين أ.ن.

ان الركض وراء المضاعفة العددية لاعضاء الحزب ، وعدم وجود آلية سليمة للتنظيم والتغيير والتجديدإضافة إلى عدم تشبيب المناصب القيادية – أي (عدم تمكين العناصر الشابة من المراكز القيادية للحزب) ، قد أدى إلى أن جزء كبير من الحزب لم يستطع أن يمارس حقه القانوني في الرقابة على القيادة الحزبية وبالتالي لم يستطيعوا منع تغلغل الوصولية والنفعية المتنامي .

وفي ذلك تمثلت الاخطاء الرئيسية والمأساة التاريخية . ومع ذلك فإن النضال من اجل نقاوة النهج اللينيني ومن أجل الاشتراكية الحقّة لم يتوقف حتى اللحظة .

لقد بدأ يورى اندروبوف في ١٩٨٣ وبدعمٍ من جموع الحزبيين ومن الشعب بإعادة بناء الاقتصاد الوطني ، تفعيل وتنشيط الديمقراطية في جهاز الدولة وفي حياة الشعب حيث ظهرت المؤشرات الايجابية والنتائج الأولية لذلك واضحة على حياة الشعب مثل الادارة والتسيير الذاتي للانتاج ، ديمقراطية الانتخابات ، حرية الكلمة والوحدة السياسية ... إلخ .

ولكن نتائج وعواقب المحاولات الناضجة للشريحة المتنورة في المجتمع لاجراء اصلاحات سياسية – اقتصادية قد تم الالتفاف عليها واستخدامها باحتيال من قبل قيادات فاسدة وغير مؤهلة باتجاه معادي للشعب ومعادي للنظام .

وارتفعت أصوات المنافقين تنادي بتساوي كافة اشكال الملكية بينما في الواقع نُسف دور الملكية العامة كقوة فاعلة في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية ، وتم تحريف وتشويه شكل وجوهر العمل التعاوني .

لقد تم تسليم وسائل الاعلام الجماهيري لقوى الافتراء المعادية لبلادنا مستخدمة طرق وأساليب الحرب النفسية ضد وعي الجماهير الكادحة ، فقد هدموا المعلم الجبار

وأمعنوا في تشويه التاريخ السوفيتي وتاريخ روسيا ، وفكوا قيود الرأسمال المتربص وقيود القوى المعادية للشعب ، ضد وحدة الدولة السوفيتية .

ان خيانة الحزب وتجاهل المصالح القومية ، وتدمير وطننا يتحمل مسئوليتها الشخصية كل من :

جورباتشوف وياكوفليف ويلتسن وشيفرنادزه .

تلك المجموعة المتعفنة في قمة السلطة مع أتباعها الذين حولوا السلطة إلى ملكية شخصية .

فعندما أصطدمت مؤامرات المرتدين بمقاومة الحزبيين المبدئيين قاموا بحظر نشاط الشيوعيين في المؤسسات وهيئات العمل الحكومي والتعاوني . ثم تبع ذلك في أغسطس – نوفمبر ١٩٩١ الانقلاب الرجعي ومحاولتهم حظر نشاط الحزب الشيوعي بصورة عامة ونهائية .

ان تلك الأعمال الخيانية والمشينة قد تكللت في الاخير باتفاقية العار والتآمر " اتفاقية بيلفيجسكي " ، والتي من خلالها تحدى الخونة الارادة العليا للشعب . لقد داسوا وبشكل فظ على احلام الشعب السوفيتي في أن يعيشوا في ظل دولة موحدة ، وهو ما أكدته نتائج الاستفتاء العام في ١٧ مارس ١٩٩١ .

لقد واصل الاعلام الاصفر – مستخدماً وسائل الاعلام الجماهيري – تصويره وبطريقة درامية لما حدث للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي من انهيار واصفاً ، أياه " بالافلاس " .

وفي حقيقة الأمر فإن ذلك يفصح عن جانب كبير الاهمية وهو تحديد الخطوط الفاصلة لجناحي الحزب ، فقد تواجدا طويلاً في اطار وحدة تنظيمية شكلية .

احد الجناحين أطلقت عليه تسمية " العمود الرئيسي " إذ عمل على اجراء عدة تغييرات عمودية في السلطة وعزز من قاعدته ونفوذه في الجهاز الاداري ، وتحول إلى

مجموعة خائنة، تقوم – ودون رقابة – بقيادة البلاد وتسليم مقدراتها لنهبٍ ومهانةٍ لانظير لهما .

وتعمل هذه المجموعة على تسريع اكتمال نمو الطبقة البورجوازية الجديدة ، وقبل كل شيء تحالف المافيا – الكمبرادورية .

ومن أجل تحقيق ذلك تم تحرير الاسعار وخصخصة مؤسسات الدولة كما تم تصدير الثروات الطبيعية إلى الخارج بأبخس الأثمان .

ثم جاء الدور – ضمن سلسلة العمليات التخريبية للبلاد – بقصف مبنى البرلمان في أكتوبر الدامي ١٩٩٣م . فكان ذلك مقدمة لانقلاب دستوري مقابل صلاحيات هائلة لرئيس الدولة .

وبهذا تصدق – وإلى حد كبير – المقولة القائلة بأن هجمة القوى المعادية للاشتراكية الخلاقة لن تتواصل فحسب بل ستظهر وفي حالات متكررة باشكال أكثر شراسة وأشد عنفاً .

ورغم ذلك فإن قوى الاشتراكية لم تتكسر إذ ان روسيا ستستطيع بل يجب عليها الخروج من الأزمة . فالتجارب التاريخية تشهد بأن النجاح في ذلك يتوقف على أدراك شغيلة وكادحي شعبنا لمصالحهم القومية وللمصالح الاساسية للبلاد . وعلينا أن نشق طريقنا بهذا الاتجاه ، الطريق الحقيقي إلى روسيا .

ومن اجل ذلك من الضروري :

– تحييد القانون عن سلطة القوى المعادية للشعب ، سلطة قوى المافيا – الكمبرادورية ، وعن المجموعة التي ارتكبت الخيانة الوطنية بحق البلاد .

– اقامة سلطة الكادحين والقوى الوطنية .

– الحفاظ على كيان الدولة الروسية ، وانعاش عملية اعادة اقامة اتحاد الشعوب السوفيتية ، وضمان الحفاظ على وحدة الشعب الروسي .

- تعزيز الاستقلال السياسي واستقلالية البناء الاقتصادي الذاتي للاتحاد ، واستعادة مصالحه التقليدية وموقعه على خارطة العالم .

- ضمان سلامة وحرية المواطن في المجتمع والسماح بالتباينات والاختلافات في الرأي بالطرق القانونية ، وعلى أساس مبدأ الحوار .

- اعلان الحرب الحاسمة ضد الجريمة ، وضمان الأمن الشخصي وأمن المجتمع ككل والدفاع عنه .

- اتخاذ التدابير العاجلة للخروج من الأزمة الاقتصادية عن طريق قيام الحكومة بتسوية وتنظيم الحياة الاقتصادية .

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يضطلع بمهمة تنشيط فعاليات النضال الوطني - التحرري للشعب الروسي .

ويستند في ذلك النضال إلى القدرات والجهود الواقعية (الفعلية) للقوى الحليفة المتمثلة في الاحزاب السياسية الاشتراكية ، المنظمات والقوى الديمقراطية وانصارها الحركات الوطنية والتقدمية ، وإلى النقابات والاتحاد العمالية والفلاحية والنسائية ومنظمات المحاربين القدامي والشباب ورجال الاعمال ، والجمعيات التنويرية والابداعية ، والهيئات الدينية بمختلف اتجاهاتها ومذاهبها .

اننا نحترم مواقفهم ووجهات نظرهم ولانملي أو نفرض عليهم آرائنا ولكننا في حواراتنا وفعالياتنا المتبادلة لانخفي قناعاتنا المبدئية بأن الدفاع عن المصالح القومية لروسيا تصب اليوم مع النضال ضد الاستعباد الاستعماري وضد القوى المعادية للثورة ، في سبيل الاشتراكية وسلطة المجالس الشعبية (السلطة السوفيتية) . ونحن على يقين بأن الحياة ستثبت صحة نهجنا.

ويحقق الحزب اهدافه على ثلاثة مراحل سياسية سلمية متتابعة :

- **في المرحلة الأولى :** يسعى الشيوعيون مع حلفائهم إلى تشكيل حكومة للانقاذ الوطني التي سيكون من مهمتها إزالة الآثار المدمرة لسياسة مايسمى بـ (الاصلاح) ، وايقاف التدهور في الانتاج ، ضمان توفير الحقوق الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية للكادحين ، كما أنها مدعوة إلى اعادة الملكية الاجتماعية إلى الشعب وفرض رقابة للحفاظ على مقدراته التي تم الاستحواذ عليها .

تهيئة الظروف اللازمة للانتاج البضاعي لتفعيل العمل في اطار القانون ، اصلاح عمليات الادارة والتسيير الذاتي وضبط رقابة تشكيلات العمل الجماعي على الانتاج وعلى توزيع الثروة القومية .

تحتفظ هذه المرحلة بتعددية الانماط الاقتصادية التي تحدد على أساسها مستوى القوى الانتاجية وتعمل الحكومة وهيئات السلطة المختلفة على تهيئة ظروف الأمن والاستقلال للبلاد. وضمان المحافظة على الثروات الطبيعية والقاعدة الانتاجية لروسيا من محاولات النهب المتواصلة لمبتدعي النظام الدولي الجديد . كما سيتم اتخاذ كافة التدابير والاجراءات الاقتصادية والسياسية لتكامل وتقارب جمهوريات الاتحاد السوفيتي الذي نجحت القوى الاجرامية في تفتيته.

- **في المرحلة الثانية** وبعد تحقيق استقرار سياسي واقتصادي نسبي ، سيتمكن الشغيلة وبنشاط واسع وفعال من المشاركة في اعمال الادارة الحكومية عبر هيئات المجالس ، والنقابات ، وعبر الاشكال والتكوينات العمالية والشعبية المختلفة .

ويظهر في الاقتصاد - وبوضوح - دوراً قيادياً لنمط الادارة الاشتراكي ، الذي من الناحية الاجتماعية والهيكلية والتقنية - التنظيمية يتناسب أكثر لتحقيق رفاهية الشعب وليصبح ذلك مرحلة انتقالية لاعادة البناء .

المرحلة الثالثة : وتتميز بالانتهاء من تشكل العلاقات الاشتراكية في البناء الاقتصادي، والتي تلبي متطلبات النموذج الأمثل للتطور الاشتراكي حيث سيغلب نمط الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج على غيرها .

وبدرجة نمو المستوى الفعلي للطابع الاجتماعي للعمل بالدرجة نفسها تتأكد سيادة ذلك النمط على الاقتصاد الوطني .

وحسب المقولة اللينينية – فإن – " الاشتراكية هي التحرر من استغلال الانسان للانسان، مجتمع خالي من الطبقات تتوزع فيه الخيرات المادية حسب العمل كماً وكيفاً " .

المجتمع الذي يتميز بانتاجية عمل عالية وانتاج متعاظم يتحقق على أساس معايير الادارة والتخطيط العلمي ، وتوظيف العمل والموارد باستخدام أحدث تقنية تكنولوجية عصرية .

ذلك المجتمع الذي تزدهر فيه الديمقراطية والثقافة الروحانية لتشكل حافزاً مشجعاً لمزيد من النشاطات الابداعية للفرد ومشاركة أوسع في ادارة المؤسسات الاشتراكية ومجمل الانتاج الاجتماعي .

خلال المرحلة الاشتراكية يتم ارساء الأسس والمقدمات الضرورية للمرحلة الشيوعية اللاحقة حيث يكون فيها التطور الحر للفرد شرطاً للتطور الحر في المجتمع .

ثالثاً : برنامج الحد الأدنى :

ضمن أولويات مهام الحزب يقضي برنامج – الحد الأدنى بالنضال في سبيل انجاز مجموعة من السياسات باتجاه تحقيق الاهداف الاستراتيجية للحزب .

إن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يعي أن الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي في المجتمع لن يتحقق في ظل وجود نظام معادي لمصالح الشعب .

لذلك ومن موقع المعارضة للنظام القائم فإن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يرى بأن من مهماته الاساسية النضال بكافة الوسائل القانونية والمشروعة من اجل:

- اقرار مجموعة من القوانين حول نظام الانتخابات والاستفتاءات بما يكفل صحة فرز واحتساب النتائج ، وضمان حرية تعبير المواطن .

- لاخراج البلاد من أزمتها بالطرق السلمية لابد من اجراء انتخابات رئاسية مبكرة وتشكيل حكومة ثقة شعبية .

- ايقاف إقتتال الاخوة في النزاعات القومية والعرقية وتعزيز الصداقة والتعاون بين الشعوب .

- الغاء اتفاقية " بيلفيجسكي " واعادة انشاء دولة الاتحاد السوفيتي الموحدة على أساس طوعي وبخطوات تدريجية .

- توفير كافة الامكانيات لممثلي الشغيلة في مختلف مرافق السلطة ، ولعملية التسيير الذاتي على كافة المستويات ، والدفاع عن حقوق اعضاء تشكيلات العمل الجماعي.

- عدم السماح للملكية الخاصة في مجال الأراضي والثروات الطبيعية وعدم السماح لعمليات البيع والشراء والمتاجرة فيها ، وتحقيق المبدأ القائل بأن " الارض للشعب ولمن يستصلحها " .

- استصدار قانون الشغل ومحاربة البطالة ، وتوفير الحد الأدنى الواقعي للمستوى المعيشي للسكان .

- ايقاف حملات التشهير للتاريخ السوفيتي والروسي ، وتشويه مذكرات وتعاليم فلاديمير أيليتش لينين .

- توفير حق المواطن في الحصول على المعلومات الحقيقية والصحيحة وفي دخول القوى الاجتماعية والسياسية منظومة الوسائل الاعلامية الحكومية وفقاً للقانون .

- انزال دستور الاتحاد الروسي للنقاش الشعبي العام والتصويت عليه .

- لقد استخدم الحزب وسيظل يستخدم الاساليب والاشكال النضالية المتعددة سواء كان ذلك من خارج البرلمان أو من داخله بما فيها الاضرابات واشكال المقاومة الشعبية الاخرى ضد سياسات السلطة المعادية للشعب ، مع اللجوء إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان .

بعد وصول الحزب إلى السلطة مع بقية القوى التقدمية يتوجب على الحزب تشكيل حكومة ثقة شعبية ، ومحاسبة الهيئات العليا في السلطة ، اعادة اقامة المجالس والتكوينات الأخرى للسلطة الشعبية، اعادة فرض الرقابة الشعبية على الانتاج وعلى الدخول ، تغيير الاتجاه الاقتصادي ، اتخاذ التدابير الحكومية العاجلة واللازمة لتنظيم وايقاف عمليات التدهور الاقتصادي ، ومكافحة التضخم ، ورفع المستوى المعيشي للشعب .

اعادة الضمانات الاجتماعية - الاقتصادية للمواطنين الروس ، حقهم في العمل والراحة والحصول على السكن ، التعليم المجاني ، الخدمات الصحية وتأمين الشيخوخة .

محاربة الجريمة واتخاذ التدابير العقابية الرادعة بحق الشخصيات المتورطة بعمليات الاختلاس والفساد والمضاربة والسرقات والمتاجرة ببيع الموارد الطبيعية والثروات المادية والروحية للبلاد .

اتباع سياسة خارجية مستقلة تتلائم مع مصالح الدولة الوطن ، بما يعزز الهيبة والنفوذ الدولي لروسيا العظمى .

ابطال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنتقص من مصالح وكرامة روسيا .

وضع وتحقيق واحترام مبدأ تحريم استخدام القوات المسلحة ضد الشعب ، وأن تقتصر مهمتها على ضمان الأمن القومي .

. تحتكر الدولة عمليات التجارة الخارجية للسلع ذات الأهمية الاستراتيجية ، بما في ذلك المواد الخام ، المواد الغذائية الناقصة ، وسلع استهلاكية اخرى .

العمل على اكساب الاحترام للعمـل الشـريف ، ولعلاقـات العمـل الابداعيـة والتقـاليد الجماعيـة ، احـترام الثقافـة واللغـة الروسية ، واحـترام لغـات وثقافـات الشـعوب الروسـية الاخرى .

ايقاف عمليات التغريب والأمركة والتخريب التاريخي ومفاهيم عبادة الربح والعنـف والفسق والانـانية الفردية .

- ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو حزب الشعب العامل فإنه سـيناضل مـن أجل:

استقرار وتخفيض اسعار كافة السلع الاساسية وقبل كل شيء اسعار المواد الغذائيـة والمنتجات الصناعية الضرورية .

– ايقاف عمليات نهب الممتلكات العامة وملكية قطاع الدولة .

– تأميم أو مصادرة الممتلكات التي تم الاستحواذ عليها بصورة غير قانونية لصـالح البلاد ولصالح الجماهير الكادحة ولهذا الظـرف يتـم تكويـن ملكيـة جماعيـة أو شـعبية عامة .

– اعداد برنـامج حكومي واقليمي لتوفير فرص التشـغيل والعمـل للسـكان ، ووضـع جملة من الاجراءات الفعالة للقضـاء على البطالة .

– الرقابـة الحكوميـة علـى نشـاطات البنـوك التجاريـة ومؤسسـات الاقـراض المـالي الاخـرى وعلـى الصنـاديق الماليـة الاخـرى ، وتركـيز العمليـات التـي تتـم بـالعملات الصعبة في البنوك الحكومية .

– صياغة مجموعة برامج حكومية لدعم المنتجين وبالتحديد في قطاعـات اقتصاديـة محددة مثل القطاعات التي تستخدم مسـتوى عـال مـن التكنولوجيـا ، ودعم المنتجـات الوطنية باتباع سياسية الحماية الجمركية ، واتخاذ تدابير صارمة ضد عمليـ[illegible]يب رؤوس الاموال إلى الخارج .

- اعادة تكوين الجهود والقدرات العلمية في البلاد ، وتقديم كافة اشكال الدعم والتسهيلات للابداعات العلمية الخلاقة .

- تنظيم الحكومة لكافة عمليات الانتاج والتسويق للمنتجات الحربية ، واعداد برنامج محدد لعمليات التحويل في المؤسسات العسكرية .

- اصلاح السياسة الضريبية بما يكفل تشجيع الانتاج البضاعي ، توظيف الاستثمارات في الانتاج الوطني ، ورفع كفاءة وفعالية استغلال الراضي .

- اقرار قانون الأرض والذي يكفل لها أن تصبح ثروة شعبية عامة باعتبارها أساس وسائل الانتاج وأن تستغل لاجل غير مسمى من قبل المجتمع ، الفلاحين ، المزارع الاقتصادية مع اعطاء الحق في توارثها أو استئجارها ، دون بيعها .

أما الملكية الشخصية للمواطن فيسمح بها في حدود قطعة أرض خاصة ، حديقة ، قطعة أرض لمنزل صيفي.

- الدعم الحكومي للمجمع الاقتصادي الزراعي - الصناعي بغض النظر عن شكل وتنظيم الملكية ، تحقيق تكافؤ الأسعار للمنتجات الصناعية والزراعية .

■ ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو حزب العدالة الاجتماعية فإنه يناضل من أجل :

- اتباع جملة من السياسات لمنع امكانيات تعسف واستخدام السلطة لأي شكل من أشكال استغلال الانسان للانسان .

- تحريك الحد الأدنى من الرواتب وكذلك اعانات المتقاعدين والتعويضات الدورية المختلفة بما يتوافق مع الحد الأدنى للمستوى المعيشي الحقيقي .

- تعويض المواطنين الذين تبخرت مدخراتهم في صناديق التوفير الحكومية بسبب تحرير الاسعار عام ١٩٩٢م :

– اتباع سياسة متقدمة لعمليات جبي الضرائب من المواطنين بحيث تراعي محدودي الدخل ومضاعفتها بشكل تصاعدي على اصحاب الدخول المرتفعة .

– توفير الدعم الحكومي للاسرة وللأمومة والطفولة .

– اعادة انشاء ماتم تخريبه والغائه من مؤسسات اطفال ماقبل المدرسة ، والمؤسسات الثقافية والصحية والرياضية الشبابية .

– مساعدة ودعم المعوقين والمتقاعدين وتقديم الاعانات الحكومية للأسر محدودة الدخل، واتخاذ تدابير اجتماعية عاجلة لمساعدة الفقراء .

– اصدار قوانين ، تضمن للشباب التعليم المجاني في المدارس والمعاهد المتوسطة والعليا ، وتكفل تشغيلهم بعد اكتسابهم المهن والحرف المختلفة ، تقديم الظروف المساعدة لعملية البدء والانطلاق إلى الحياة .

– مساعدة الأسر الشابة وخاصة في حصولهم على السكن الملائم .

– تقديم الضمانات الحكومية لتوفير الظروف اللازمة لحياة ولأسر منتسبي القوات المسلحة والشرطة والعاملين في النيابة العامة والمحاكم ، وضمان توفير ظروف حياة كريمة لعناصر القوات المسلحة بعد انتهاء فترة خدماتهم أو استقالتهم ، وبالذات في تقديم امكانيات وفرص عمل مناسبة .

– صياغة البرامج التي تكفل تقليص نسبة الوفاة ، وتشجع على زيادة المواليد .

– ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي يقف بحزم من اجل الدفاع وحماية حقوق وحريات الفرد ، والمعلن عنها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية .

وسيعمل الحزب لخلق ودعم مختلف أشكال وهيئات الدفاع الانسانية ، ، تطوير الضمانات المادية والقانونية لحقوق الانسان .

ولأن الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي حزب مؤمن بالوطنية والأممية والصداقة بين الشعوب فهو يناضل من أجل :

- الحفاظ على وحدة واستقلال وطننا ، وعلى الاتفاقات المبرمة مابين القوميات ، وتعزيز وتنمية روابط الصداقة بين الشعوب الممتدة مئات السنين .

- صيانة القيم التاريخية والروحية للشعب الروسي ولبقية شعوب البلاد .

- اتباع سياسة قومية على أساس الاعتراف المتساوي بالقوميات ، والمسئولية التاريخية لكل شعب في الحفاظ على الوحدة الروسية .

- ضمان توفير المشاركة المتكافئة لكافة ممثلي الكيانات والاجناس والاعراق في كافة المجالات الحياتية في البلاد وفي مختلف الاقاليم .

- صيانة واحترام شعائر ومقدسات المذهب الارثوذكسي في الديانة المسيحية وبقية الديانات والمذاهب الاخرى التي يعتنقها الشعب الروسي .

- العمل على توطيد الروابط وتعاون مختلف الثقافات والمذاهب والتجمعات السياسية والحركات والاحزاب والمنظمات التي تضم في صفوفها وتهتم بقضايا التعدد القومي في روسيا ، والتي تعمل على تحقيق التنمية والرفاهية وتعزيز عرى التعاون والسلام لشعوب روسيا .

رابعاً : المهام التنظيمية والايدلوجية للحزب :

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي هو الوريث لسلسة الاحزاب : حزب العمال الديمقراطي – الاجتماعي الروسي ، وحزب العمال الديمقراطي – الاجتماعي الروسي (البلشفي) – ، والحزب الشيوعي الروسي (البلشفي)، والحزب الشيوعي لعموم روسيا (البلشفي) ، والحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي – ، والحزب الشيوعي لجمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية الاشتراكية .

يستفيد الحزب من التجارب الصحيحة والعلمية لحركات الشيوعية الروسية والسوفيتية والعالمية بما يمكنه أن يصبح حزب الكادحين الحقيقي ، وليستطيع تشخيص واعطاء الاجابات الصحيحة والدقيقة لكافة معضلات التنمية الراهنة .

ان الحزب يدعو كافة المواطنين لانشاء جبهة فعالة تضم مختلف القوى الوطنية للدفاع عن مصالح الوطن والدولة . وللنضال من اجل تحقيق الاشتراكية وسيعمل الحزب بكافة الوسائل لتتمكن القوى الوطنية وتحالف العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين مع بقية الفئات الكادحة من الدفاع عن كرامة واستقلال روسيا واطفاء بؤر الحروب الاهلية والصراعات الدولية .

وسيعمل الحزب على حشد كافة الامكانيات المساعدة لأن تدرك الطبقة العاملة وتستوعب مصالحها الاساسية ، والتي سيكون لها دور فعال في انقاذ الوطن ، وفي تحول البلاد إلى طريق التنمية الاشتراكي .

ومن المحتم بأن ظروف تحقيق هذه الاهداف ستجر وبنشاط كافة الكادحين إلى حركة وطنية عامة من أجل حرية ووحدة روسيا ، ومن أجل اعادة انشاء الاتحاد السوفيتي.

ان الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي تنظيم سياسي مستقل ، ويعترف باستقلالية جميع الاحزاب الشيوعية الاخرى .

ويبنى الحزب علاقاته معهم على اساس وحدة المصالح الطبقية والاهداف السياسية والاجتماعية ، وعلى التعاون والاخلاق الرفاقية الجماعية .

ويقف الحزب من أجل انهاء حالة التشتت في الحركة الشيوعية الروسية ، ومن أجل الالتفاف ورص الصفوف على أساس وحدة سياسية متكافئة ، للحفاظ على منجزات وتضحيات عدة اجيال من الشيوعيين الروس والسوفيت .

ويعتبر الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي عضوا أساسيا في اتحاد الاحزاب الشيوعية ، ويرى بأن مسألة تعزيز مكانته وتجذير قاعدته شرطا سياسيا هاما لإعادة تكوين – وعلى أساس طوعي – اتحاد الجمهوريات السوفيتية ولتوحيد الاحزاب الشيوعية.

لزيادة التأثير السياسي في أوساط المجتمع يرى الحزب ضرورة اتباع مايلي :

– ضمان تواجد وتمثيل الحزب في كافة مجالات الحياة الهامة للشعب ، وفي مختلف التنظيمات والفعاليات الاجتماعية .

– المشاركة في انتخابات السلطات الحكومية على المستويين الاتحادي والاقليمي ، وفي انتخابات الهيئات والمؤسسات التي تتبع نظام الادارة الذاتية .

– تنسيق فعاليات الاشكال المختلفة للاستفادة القصوى في تأثير كتلة الحزب البرلمانية لدى مرافق ومؤسسات الدولة من أجل الدفاع عن مصالح العاملين .

– تطوير وتحسين اشكال العمل السياسي في تشكيلات العمل الجماعي ، وفي النقابات العمالية والفلاحية ، والحركات الوطنية وفي التنظيمات الابداعية النسائية والشبابية وقدماء المحاربين وفي الجمعيات الخيرية ... إلخ .

– التعاون المتبادل مع الاتحادات المهنية في المجالات الاقتصادية السياسية والايدلوجية، وفي رفع مستوى الوعي الطبقي للعمال والفلاحين والمثقفين وتعبئة الكادحين للنضال من اجل حقوقهم .

– دعم الفعاليات السياسية في المطالب العادلة للجماعات العمالية وللعمال الأجراء وللعاطلين عن العمل .

– الذود عن حقوق المواطن وحرية الانسان في الاتحاد الروسي ، والدفاع عن حقوق وكرامة المواطنين لدى الحكومات المكونة لاتحاد جمهوريات السوفيات الاشتراكية.

- الدفاع العلمي والاخلاقي للتاريخ والثقافة الوطنية ، ولكرامة المواطن والانسان ، الوطني والأممي .

وفي العلاقات الداخلية يرى الحزب أن المهام الأولية تتمثل في :

- تعزيز وتثبيت البناء التنظيمي وخاصة في المنظمات والخلايات الاساسية وتشكيلها على الاساس الجغرافي .

وفي التجمعات المهنية وجماعات العمل (على أن يكون ذلك بموافقة الجماعات وبمالايتعارض مع القانون) .

- تعزيز الانضباط الحزبي على قاعدة فكرية سامية ، ووفقا لعلاقات التوحد الاخلاقي ، والمساواه ، والروح الرفاقية ، وعلى أساس المركزية الديمقراطية .

- اشاعة وتعميم الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب لتشكيل حزب الجماهير الكادحة باستبعاد مظاهر الزعامة والتغيير الدوري للعناصر القيادية .

- صياغة آلية تحول دون ظهور مرتدين سياسيين بداخل صفوف الحزب ، وتحول دون تسلق الوصوليين الذين يستغلوا بقائهم في الحزب لتحقيق مصالح شخصية ، الأمر الذي يؤثر سلباً على سمعة وثقة الحزب لدى الجماهير .

- تشبيب تكوينات وهيئات الحزب وايلاء الاهمية لاستمالة العناصر الشابة إلى صفوفه، وتقديم الدعم المعنوي والمادي لقدماء مناضلي الحزب الشيوعي السوفيتي .

- الاهتمام بالتنوير والتثقيف السياسي للشيوعيين ، والتوعية الاشتراكية التقدمية للجماهير الكادحة وتعميق الادراك العلمي للواقع الروسي والعالمي ، والتطوير المتواصل للعلوم التطبيقية المتعلقة بمختلف الجوانب الاجتماعية .

- علم الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي – الأحمر .

- نشيد الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي – الأممي .

- رمز الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي - رمز اتحاد الشغيلة في المدينة والريف:

" العلم والثقافة - المطرقة ، المنجل ، الكتاب " .

- شعار الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي :

" روسيا ، العمل ، سلطة الشعب ، الاشتراكية "

متفرقات عن الحزب :

- يعتبر الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي نفسه وفياً للمبادىء الاشتراكية ، ويتواجد في صفوف المعارضة لنظام وحكومة الرئيس بوريس يلتسن .

- في الوقت الذي يرفض فيه الحزب التطرف بكافة أشكاله اليميني واليساري في الوقت ذاته يسعى لحشد كافة الجهود للحركات والاحزاب السياسية التقدمية لحماية البناء الدستوري والدفاع عن المجالس . (١٨٩)

- دعى الحزب في الاستفتاء العام الذي اجري في ١٩٩٣/٤/٢٥ إلى التصويت ضد منح الرئيس بوريس يلتسن الثقة ، ودعى إلى رفض السياسة الاجتماعية - الاقتصادية التي تقودها الحكومة ، وإلى إجراء انتخابات مبكرة لمنصب رئاسة الدولة.

- يعمل الحزب على توحيد نشاطات وكيانات كافة الاحزاب التي نشأت على قاعدة الحزب الشيوعي السوفيتي .

- يقف الحزب مع اعادة انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على أساس تدريجي وطوعي .

- شارك الحزب خلال عامي ١٩٩٣-١٩٩٤ مع العديد من الحركات والقوى السياسية والجماهيرية في الاحتجاجات المعارضة لسياسة الرئيس يلتسن معتبرا أياها

سياسة مخالفة للدستور ومعادية لمصالح الشعب وخاصة أحداث العنف في ٤ أكتوبر ١٩٩٣ (قصف واقتحام مبنى البرلمان الروسي من قبل قوات الجيش بأوامر الرئيس بوريس يلتسن).

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في ديسمبر ١٩٩٥ على ١٥,٤ مليون صوت بمايعادل نسبة ٢٢,٣٪ من المقاعد المخصصة لنظام القوائم.

وعلى مايقارب نسبة ٣٠٪ من الاجمالي العام لمقاعد البرلمان حسب نظامي القوائم والفردي .

- في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية - يونيو ١٩٩٦ - حصل تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي تزعمه جينادي زوجانوف على ٢٤,٢ مليون صوت أي مانسبته ٣٢٪ واحتل المرتبة الثانية بعد بوريس يلتسن الذي تجاوزه بفارق ضئيل ٢٪ فقط.

أما في الجولة الثانية التي تمت في ٣ يوليو ١٩٩٦ بين بوريس يلتسن والزعيم الشيوعي جينادي زوجانوف فقد حصل الاخير على ٣٠,١١٣ مليون صوت أي مانسبته ٤٠,٣٪ من مجموع أصوات الناخبين .

- اقر المؤتمر العام الرابع للحزب الذي انعقد في ١٩٩٧/٤/١٩ اجراء بعض التعديلات على نص برنامج الحزب بما يتناسب مع مستجدات المرحلة .

المطبوعات الصادرة عن الحزب :

تصدر معظم كتابات وأدبيات الحزب في العديد من الصحف وأهمها " برافدا " ، "سافيتسكايا راسيا " ، " جلاسنوست " .

٢- حركة " شغيلة روسيا " لعموم روسيا (تي .أر) :

- نشأت الحركة بمبادرة من الحزب الشيوعي العمالي الروسي ، وتضم منظمات المجالس العمالية في الاقاليم ، والفلاحين ، الخبراء والموظفين وكذا ممثلي جماعات العمل الكبرى .

- انعقد المؤتمر التأسيسي " لشغيلة روسيا " في ١٩٩٦/١٠/٢٥ بمدينة موسكو، الذي حضره ٢٠٠ مندوب كمثلين عن ٦٥ اقليم ومنطقة في روسيا .

- التكوين التنظيمي يتشكل من ٦٥ منظمة اقليمية و ٨٠ دائرة ومنظمة مدنية مثل: "شغيلة العاصمة " ، " شغيلة لينينجراد " ، " شغيلة ضواحي موسكو " ، " شغيلة الشوفاش "، وغيرها من المنظمات .

- وتعتبر الحركة نفسها إطاراً سياسياً مفتوحاً لكافة التيارات والمنظمات التي تتفق مبادئها مع اتجاهات وسياسات الحركة . (١٩٠)

- ضمن فعاليات المؤتمر التأسيسي تم انتخاب مجلس تنسيق مهمته تنسيق السياسات والنشاطات المختلفة وتنظيم الصلاحيات فيما بين اللجنة التنفيذية وممثلي المنظمات الاقليمية للحركة .

نبذة عن زعيم الحركة :

- أنبيلوف فيكتور ايفانوفيتش - ولد في ٢ أكتوبر ١٩٤٥ من أسرة فلاحية في كوبان ، أكمل معهد مهني وعمل في أحد المصانع ، أدى الخدمة الالزامية في الجيش ثم أكمل دراسته الثانية من جامعة موسكو وعمل كصحفي في مؤسسة الاذاعة والتيلفزيون الحكومية لبعض من بلدان أمريكا اللاتينية .

- عضو سابق في الحزب الشيوعي السوفيتي وبرز في صفوف الحزب الشيوعي العمالي الروسي وفي حركة شغيلة روسيا وظهرت شعبيته خلال الاجتماعات والفعاليات الجماهيرية .

- أعتقل في احداث ٣-٤ أكتوبر ١٩٩٣ بتهمة التنظيم والمشاركة في ماسمي باعمال التمرد المسلح ، وأطلق سراحه في ١٩٩٤ .

- متزوج وله طفلين .

ابرز اتجاهات برنامج الحركة :

اهداف النشاط السياسي :

تسعى حركة شغيلة روسيا إلى تحقيق الاهداف البرامجية للاحزاب ذات الاتجاه الشيوعي – المكونة للحركة ، كما تسعى الحركة إلى تشكيل حكومة الشعب العامل من صفوف القاعدة العمالية عبر مجالس وتشكيلات جماعات العمل .

لقد حدد المؤتمر التأسيسي للحركة شعاراته الرئيسية في :

- إحياء الاتحاد السوفياتي .
- " لا " لعمليات تخصيص ملكية القطاع العام والملكية العامة للشعب .
- " نعم " لاسعار معتدلة ومستقرة . المضاربين التجاريين هم أعداء شغيلة روسيا
- " نعم " لاعادة الانتخابات على كافة المستويات واعادة اقامة السلطة السوفيتية عبر تشكيلات جماعات العمل .
- " لا " لبرلمان برجوازي . (١٩١)

في الجانب السياسي :

- تناضل الحركة من أجل اقامة اتحاد جمهوريات السوفيات الاشتراكية واقامة سلطة المجالس (السوفيات) ، وضد تخريب علاقات الصداقة بين شعوب الاتحاد السوفيتي.

- ضد ترميم الرأسمالية في روسيا وضد السياسة المعادية لمصالح الشعب التي يتبعها الرئيس يلتسن وحاشيته والحكومة الخائنة .[*]

كما تشتمل مطالب الحركة على محاسبة المسئولين عن انهيار الاقتصاد والبلاد .

- وتسعى الحركة إلى تحقيق الحرية وانتخابات ديمقراطية جديدة للمجالس السوفيتية على كافة المستويات وعلى أساس معياري مواقع العمل والانتاج والموقع الجغرافي .

في الجانب الاقتصادي :

تتمثل مطالب " شغيلة روسيا " في :

- الاعادة الفورية للعلاقات الاقتصادية بين المؤسسات ، وتوفير النظام والانضباط في عمليات الانتاج والرقابة العمالية الصارمة على الانتاج والتوزيع .

- اتباع سياسة اقتصادية جديدة تتضمن تحقيق استقراراً في الاسعار ونمواً في الاجور بما يتناسب مع انتاجية العمل والانتاج البضاعي .

- الغاء كافة الاسعار التجارية التي تحددت بشكل حر أو باتفاق أو في البورصة . القضاء على أسواق (البورصة) وعلى البنوك الخاصة وأعمال المضاربة التجارية في التعاونيات وعلى المحلات التجارية .

- ايقاف كافة عمليات الخصخصة للملكية العامة . ومنح كل مؤسسات الدولة والمزارع التعاونية والحكومية وثيقة رسمية تمكنهم من الاستخدام المجاني والدائم لكافة وسائل الانتاج .

- تخفيض الاسعار (مبدئياً إلى المستوى الذي كانت عليه في ١٩٩١) والاشراف الصارم على عملية تنظيمها .

- اتباع سياسة نقدية صحيحة .

---

[*] ماتضمنه أحد المنشورات الصادرة عن الحركة بمناسبة الأول من مايو ١٩٩٢ .

- سيطرة واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ووضع حد لعمليات بيع وتصفية مقدرات الثروة القومية .

في الجانب الاجتماعي :

تطالب شغيلة روسيا بـ :

- اعادة توفير امكانيات التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية ، ومؤسسات حضانة ورعاية الاطفال والضمانات الاجتماعية الاخرى .

- ضمان توفير معاشات تقاعد اجتماعية مناسبة .

متفرقات عن حركة ((شغيلة روسيا)) :

- واصلت حركة شغيلة روسيا احتجاجاتها وتنظيم الفعاليات والمسيرات الجماهيرية مع الاحزاب الشيوعية والمنظمات الوطنية – القومية بما في ذلك " اتحاد الضباط " وجبهة الانقاذ الوطني ، كانت أهمها تلك التي جرت في ٢٣ فبراير ، الأول من مايو، ١٧ مارس ، ٥يونيو، ٢٥ أغسطس .

- قاطعت الحركة الاستفتاء العام الذي أجرى في ١٩٩٣/٤/٢٥ ودعت إلى سحب الثقة من الرئيس الروسي بوريس يلتسن .

- جاء في بيان للمجلس التنفيذي للحركة الصادر في ١٩٩٣/١٠/٢٨ مايلي :

- مقاطعة كافة الانتخابات بمختلف مستوياتها مادامت تتواجد في السلطة عصابات المافيا والفساد التي يرأسها الرئيس بوريس يلتسن .

- تعترف الحركة فقط بقانون انتخاب هيئات السلطة مثل : مؤتمر ممثلي الشعب ، مجلس السوفيات الاعلى ، على كافة المستويات ، مستوى الجمهوريات والاقاليم والمقاطعات و المناطق والمحليات .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ على ٣,١٤ مليون صوت أي مانسبته ٤,٥٪ أما في الانتخابات الرئاسية (مايو ١٩٩٦) فقد تحالفت الحركة مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ضمن تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية .

المطبوعات الصادرة عن الحركة :

تصدر أدبيات وكتابات الحركة في صحيفة " مولينيا " وصحيفة " برافدا " وصحف أخرى متفرقة .

٣- حزب مزارعي روسيا (أ . بي . أر .)

حيث نشأ بانعقاد المؤتمر التأسيسي في ٢٣-٢٦ فبراير ١٩٩٣ . حضر المؤتمر ٢١٩ مندوب كممثلين عن ٤٦ اقليم ومقاطعة وجمهورية في روسيا .

- يتكون المجلس المركزي من ١٠٧ عضو ، والهيئة التنفيذية من ٢٣ عضو .

- تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل في ١٩٩٣/٤/٩ .

- بلغ عدد أعضاء الحزب نهاية العام ١٩٩٣ حوالي ١٠٠ ألف عضو .

- التركيبة الاجتماعية للحزب تتكون من افراد المزارع التعاونية (الكلخور) ، وعمال المزارع الحكومية (السفخوز) ، أصحاب وعمال المزارع الخاصة ، مثقفي القرى والارياف ، مجموعة الاداريين الزراعيين .

نبذة عن زعيم الحزب :

لابشين ميخائيل ايفانوفيتش ، من مواليد ١٩٣٤ - قرية سيتوفكا ، ناحية السوفيت من اقليم التايسكي - من عائلة فلاحية . درس في معهد موسكو للعلاقات الدولية كما درس في اكاديمية موسكو للعلوم الزراعية - تيمير يازيفا - وأصبح خبيراً زراعياً ، كما التحق

بالدراسة في معهد موسكو للغات الاجنبية – موريسا توريزا – دكتور في العلوم الاقتصادية ، عمل ابتداء من ١٩٥٨ كمسئول عن مزارع حكومية عدة (سوفخوزات) .

– في فترات مختلفة عمل كنائب لرئيس الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي والمسئول الثاني للحزب الاشتراكي العمالي .

– انتخب في ١٩٩٠ إلى برلمان جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية وترأس تكتل الزراعيين فيه .

– شارك في اعداد برنامج نهضة الريف الروسي وتطوير المجمع الزراعي – الصناعي

– أحد مؤسسي حزب زراعيي روسيا ، ثم انتخب رئيساً للحزب .

في ١٩٩٣ انتخب نائباً إلى برلمان الاتحاد الروسي .

– متزوج وله ثلاثة أولاد .

ابرز اتجاهات برنامج الحزب :

أهداف النشاط السياسي : اعادة البناء السياسي – الاقتصادي لبقايا الدولة ، الذي حتماً سيشكل عاملاً هاماً لتحسين مستوى معيشة الشعب الروسي . وحسب ما أكده البرنامج الانتخابي لحزب مزارعي روسيا " تمثيل والدفاع عن مصالح الفلاحين ومثقفي الريف ، سكان المدن ، وكافة شرائح القطاع الزراعي في البرلمان الروسي .

واتخاذ كافة الامكانيات والتدابير للحفاظ على ثروة الارض من عمليات العبث بها واستنزافها .

في الجانب السياسي :

إذ يعلن الحزب وقوفه الحازم من أجل سيادة القانون وتساوي مسئولية جميع الروسي أمامه ، ومقاومة الجريمة والفساد وعربدة العصابات ، سيعمل على تعزيز امكانيات الاجهزة الامنية والقضائية .

كما أن الحزب يؤكد على أهمية الخيار السلمي – الديمقراطي والحفاظ على كيان الدولة الروسية .

في الجانب الاقتصادي :

يعمل الحزب باتجاه التحول إلى علاقات السوق ، وانشاء سوق معاصرة تلبي الاحتياجات الاجتماعية .

ويسعى الحزب أيضاً عن طريق البرلمان إلى تغيير التشريعات القانونية لاجراء تحولات جذرية – على أساس طوعي – في القطاع الزراعي وفي انماطه الاقتصادية.

– يعمل الحزب خلال عمليات خصخصة المؤسسات الزراعية على الحفاظ على وحدة وكلية المجمعات الانتاجية الزراعية وعدم تجزئتها مثل : (مجمعات انتاج الدواجن ، مجمعات الأنتاج النباتي ، مجمعات الانتاج الحيواني) ، توفير جدوى اقتصادية للمؤسسات الزراعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

– يطالب الحزب بضرورة الرقابة الحكومية والحجر على العاملين في المرافق الاقتصادية المتعثرة وعلى أفراد أسرهم إلى حين تقرير مصير تلك المرافق .

– ومن بين المهام الرئيسية للحزب في البرلمان – العمل على أن تتيع الحكومة سياسة الحماية الجمركية لمنتجات المزارع الخاصة ، لتتمكن من الوقوف على قدميها وتعزيز مكانتها على أسس حديثة ومعاصرة .

- كما يقف الحزب مع استصدار قانون الارض الذي يفترض فيه دقة التنظيم لعلاقات الارض بما يكفل خلق وتطوير اقتصاد زراعي متعدد الانماط انطلاقاً من مبدأ - " الأرض لمن يزرعها " .

- يناضل الحزب من اجل حق امتلاك الارض، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السكانية والطبيعية - المناخية للمناطق والاقاليم المختلفة في روسيا ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية المتمثلة في الموائمة الموضوعية والعقلانية لأشكال الملكية الخاصة والعامة .

- ان الحزب مع سياسة تمليك الارض مجاناً لكافة سكان المدن والارياف الراغبين في الاستصلاح الاقتصادي للارض في شكل حدائق وبساتين أو في بناء مساكن خاصة للأسر المزارعة ، ولكن بشرط أن لايستغل ذلك في عمليات البيع والشراء والمضاربات العقارية .

- ويرى الحزب ضرورة الحد من سيطرة الدولة على وسائل الانتاج ، وتشجيع سياسة التخصيص ، وضرورة حماية المنتجات الوطنية وبالذات المنتجات الزراعية ، وتشجيع الانتاج في كافة اشكال وانماط الملكية الاقتصادية .

تخفيض الضرائب على الانتاج الزراعي ، وتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية وعلى الموارد والخدمات الزراعية . استبعاد المضاربات المتكررة على المنتجات الزراعية ، تقليص عمليات استيراد المواد الغذائية التي لم تجن البلاد منها سوى الخسارة ، واستئصال قاعدة ونفوذ عصابات المافيا في الاسواق .

في جانب السياسة الاجتماعية :

ان حزب مزارعي روسيا ينطلق من المبدأ الاجتماعي " بأن العدالة يمكن لها أن تتحقق فقط عندما يضمن الانسان حقه في العمل ، وحقه في اختيار النمط الاقتصادي وشكل الملكية لوسائل الانتاج في ظل ظروف متكافئة أمام القانون والدولة ، ملكية خاصة أو جماعية .

ان الكرامة الانسانية تصبح مستحيلة دون ضمان الحقوق الاجتماعية وقبل كل شيء الحق في العمل .

– ان الحزب سيعمل على زيادة الانتاج لضمان خلق فرص عمل جديدة في الريف والمدينة على حد سواء ، لتتهيأ ظروف صحية لاعادة البناء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، والتفاعل المرن مع حالة السوق .

– ويسعى الحزب عن طريق تنمية وتطوير الانتاج الزراعي – الصناعي إلى تحسين نوعية الغذاء لكافة شرائح المجتمع ، وامداد السكان بتشكيلة واسعة من المواد الغذائية الصحية وبأسعار معقولة .

ان الدولة الجديرة بالاحترام هي تلك الدولة التي تعمل على دعم ومساعدة العاجزين والفقراء ، والأمهات اللاتي بفضلهن نمت وترعرعت اجيال جديدة وصحيحة ، كذلك ضمان مساعدة كبار السن وكرامة الاسرة وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وفقاً للمستويات الحديثة والمتطورة .

في جانب العلاقات القومية :

يسعى الحزب باستخدام كافة الامكانيات المتاحة لدى البرلمان لخلق تقاليد شعبية قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار في علاقات شعوب ومواطني مختلف القوميات.

في الجانب الثقافي والتعليمي :

ان حزب مزارعي روسيا يسعى إلى تضافر جهود كافة المثقفين لاعداد برنامج حكومي متكامل لتنقية ومعافاة القيم الروحية والثقافية للأمة .

. ويعمل الحزب على توسيع مجال نضالاته ضد الاستهتار بقرون عديدة من التاريخ الروسي وغرس العداوة والضغينة بين القوميات وضد تقديس المال والانحلال .

ان اعضاء حزب مزارعي روسيا يناضلوا بكافة الوسائل والامكانيات لخلق تقاليد اجتماعية ووطنية واحترام متبادل وعلاقات أخوة وصداقة بين المواطنين من مختلف

القوميات، ولتأمين مستقبل الاسرة وتعزيز العلاقات الانسانية التي كانت سائدة مـن قبـل أيامنـا هذه في القرى والارياف الروسية .

كما ان الحزب سيعمل على دعم القومية الكازاكية في انشـاء نمـط حيـاتي خـاص بهم، وحل مشكلة علاقات الارض مع مراعاة التقاليد .

متفرقات عن حزب مزارعي روسيا :

- يتواجد حزب مزارعـي روسيا ضمـن صفوف المعارضـة لسلطة الرئيس بوريس يلتسن

- دعى الحزب إلى التصويت ضد منـح الثقـة للرئيس الروسـي بوريـس يلتسـن وضـد السياسة الاجتماعية – الاقتصادية لحكومته في الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى في ٢٥ أبريل ١٩٩٣ .

لقد دعى الحزب مع حلفائه – الاتحاد الزراعي كافة الناخبين الـروس إلـى سـحب الثقـة من رئيس الدولة بوريس يلتسن ومن الحكومة واجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

- يقـف الحـزب ضـد عمليـات الفوضـى والتفتيت للمؤسسـات الزراعيـة وخصخصـة أراضيها التي تمارس من قبل السلطة ويقف أيضاً ضد استخدام الاساليب والطـرق القديمـة في عمليات الاصلاح الاداري .

- للحـزب علاقـات وثيقـة مـع نقابـات عمـال المجمـع الزراعـي – الصنـاعي ، اتحـاد الزراعيين الـروس ، اتحـاد شـباب المزارعين ، كمـا أن الحـزب يتعـاون وينشـط بشـكل مشترك مــع الحـزب الشـيوعي للاتحـاد الروسـي ، والحـزب الاشـتراكي للشـغيلة ، والمنظمات الكازاكية ، والتنظيمات النقابية .

- يرتبط الحزب مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي باتفاقية تعاون وتنسيق مشـترك تم توقيعها في يوليو ١٩٩٤ .

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ على ٢,٦١ مليون صوت أي مانسبته ٣,٨٪ ، أما في الانتخابات الرئاسية يونيو / يوليو ١٩٩٦ فقد تحالف الحزب مع الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ضمن تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية

المطبوعات الصادرة عن الحزب :

- صحيفة " زيمليا أي ترود " بالاشتراك مع نقابة عمال المجمع الزراعي - الصناعي .

- ينشر الحزب أيضاً بعض كتاباته في صحيفة " سيلسكايا جيزن " .

٤- الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي

(إل. دي . بي . أر)

- نشأ بانعقاد المؤتمر التأسيسي في ١٣ ديسمبر ١٩٨٩ ، تحت اسم الحزب الليبرالي - الديمقراطي للاتحاد السوفيتي .

- من مؤسسي الحزب فلاديمير بوجاتشوف ، ليف أوبوجكا ، فلاديمير جيرينوفسكي .

- في ١٩٩١/٤/١٢ وبعد خلافات واسعة في صفوف قيادات الحزب تمكن فلاديمير جيرنوفسكي من ابعاد القيادات المعارضة له وتسجيل الحزب في وزارة العدل السوفيتية .

- وفي ١٩٩٢/١٢/١٤ وبعد تغيير اسم التنظيم إلى " الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي " تم التسجيل الرسمي في وزارة العدل الروسية .

- بلغ عدد اعضاء الحزب آنذاك مابين ٨٠-٨٣ الف عضو ، ويضم في صفوفه مواطنين روس من مختلف شرائح وطبقات المجتمع .

ويتكون البناء التنظيمي للحزب على أساس الخلايا الاولية الموزعة على مختلف المناطق الجغرافية للبلاد .

نبذة عن زعيم الحزب :

- جيرينوفسكي فلاديمير فولفوفيتش - من مواليد ٢٥ ابريل ١٩٤٦ في " الماتا - كازاخستان " ، كان أباه حقوقياً .

في ١٩٧٠ أكمل دراستة في جامعة موسكو - معهد أسيا وافريقيا - ، ثم أنهى دراسة القانون من جامعة لومونوسوف ، أدى الخدمة الالزامية في الجيش ، يجيد التحدث باللغات الانجليزية والفرنسية والالمانية والتركية ، عمل في عدة مؤسسات وهيئات حكومية وشعبية ، ترأس ولمدة ٧ سنوات الدائرة القانونية لدار النشر "مير" .

- بدأت اهتمامات جيرينوفسكي السياسية منذ عام ١٩٦٧ ،

- برز ابتداء من مايو ١٩٨٨ في التنظيم والمشاركة في الاجتماعات الجماهيرية والمناظرات السياسية .

- رشح نفسه في انتخابات رئاسة الجمهورية مرتين في ١٩٩١ و ١٩٩٦ .

- انتخب إلى البرلمان مرتين في ١٩٩٣ و ١٩٩٥ .

- صدر له في ١٩٩٤ عن دار " رايت " كتاب " قدر روسيا " من ثلاثة أجزاء الاول " دروس التاريخ " ، الثاني " الوثبة الاخيرة نحو الجنوب " أما الجزء الثالث باسم " من وجهة نظري " .

- متزوج وله ولد .

أبرز اتجاهات برنامج الحزب

أهداف النشاط السياسي :

– تهيئة الظروف اللازمة لابراز الامكانيات والقدرات الابداعية والرقابة الصارمة على استخدام الثروات الطبيعية للبلاد والحفاظ عليها من الاهدار .

– ان أهم الأسس للسياسة الخارجية المفترضة هو عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاخرى ، وكذا القضاء الحاسم على كافة المحاولات الخارجية لاملاء سياسات معينة على روسيا أو التهديد باستخدام القوة ضدها .

– تهيئة المقدمات والظروف للانتقال من علاقات القرون البالية بين الشرق والغرب إلى آفاق وعلاقات أكثر جدوى وأقل سخونة ، إلى علاقات الشمال مع الجنوب . لذلك لابد من الاتفاق مع القوى العظمي الاساسية لتقاسم " مناطق النفوذ " و (المصالح الاقتصادية) . واستخدام الوسائل السياسية والاقتصادية لتحقيق ذلك ، مع استبعاد الوسائل العسكرية في كل الاحوال ، تحصل الولايات المتحدة بموجب ذلك الاتفاق على امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أما الدول الأوروبية المتقدمة فتحصل على مناطق غرب افريقيا ، بينما تكون كل من افغانستان وايران وتركيا من حصة روسيا . وتحصل اليابان والصين على مناطق جنوب آسيا وبلدان جزر المحيط الهادي .

– ان روسيا لاتخضع للجزء الاوروبي فهي كيان جيوسياسي مستقل ولا يمكن مقارنتها بأي من الدول الاوروبية على حدة وانما مع القارة الاوروبية كاملةً .

– ان الحزب يقف مع علاقات التحالف والتعاون السلمي الروسي مع أوروبا وخاصة مع المانيا الاتحادية ولا بد من اعادة النظر في طبيعة العلاقات مع آسيا وفقاً لأولويات مصالح وسياسة روسيا .

في الجانب السياسي :

يرى الحزب ان يكون بناء الدولة على النحو التالي :

تخضع كافة السلطات التنفيذية لرأس الدولة – الرئيس ، الذي يتم انتخابه من قبل المواطنين المتمتعين بحق التصويت عن طريق الاقتراع السري .

يعين الرئيس رئيس وزراء الذي بدوره يشكل الحكومة بعد مصادقة رئيس الدولة عليها.

ومن حق الرئيس حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ، ومن حقه أيضاً الاعتراض واستخدام حق الفيتو على القوانين .

ويتحمل الرئيس المسئولية أمام البرلمان في حالة مخالفته للدستور .

– وتكون التشريعات من اختصاص البرلمان الذي يتم انتخابه على الاساس الجغرافي .

– يصدر البرلمان القوانين ودستور البلاد ، وعند الضرورة يجرى التعديلات اللازمة على الدستور .

– أما بالنسبة للبناء الداخلي فيقوم على أساس الادارة الاقليمية : العمل على تقسيم البلاد على أساس ولايات واقاليم ، والغاء كافة الكيانات الحكومية والادارية القومية .

– " استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كل المواطنين سواء أمام القانون ، ويتمتعون بحقوق متساوية " .

في الجانب الاقتصادي :

– ان الهدف من السياسة الاقتصادية هو " ضمان حياة كريمة وهنيئة لكل من يعيش في روسيا – بشكل تدريجي وبدون هزات أو " قفزات ثورية " . وان تحقيق ذلك عن طريق " القرارات الفوقية " أمراً مستحيلاً ، لذلك فإن انجاز هذه المهمة سيتم فقط بتكاتف والتفاف المجتمع وتوفيز الامكانية للجميع لأن يبدعوا ويعملوا بهدوء ، واطعام أنفسهم وأسرهم ، وليحصلوا على المتعة في الحياة .

- ان الدور الحاسم للتطور الاقتصادي " بعيدا عن عمليات التلقين والقروض الجائرة " يقع على عاتق السلطة المركزية بالتعاون الفعال والنشط للاقاليم المختلفة.

- " من الضروري تمكين الجميع من المشاركة في عمليات الانتاج ، وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاسرة وتلك التي لاتجد طلباً على منتجاتها لابد من اعادة اصلاحها وتحويلها وتوفير الامكانيات اللازمة لانتاج البضائع والسلع النادرة المطلوبة في السوق ، ولانتاج قطع الغيار للتجهيزات التقنية في البلاد ، فلا يفترض ان يعاني أو يتخوف الشعب من مآسي البطالة وعواقبها ، وأن لاينخفض معدل الاجور عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة".

وبالنسبة لعمليات الخصخصة لابد لها أن تقتصر في المراحل الأولى على المشاريع الصغيرة وعلى المؤسسات الخدمية فقط ، وأن تتم عملية بيعها لتنتقل ملكيتها لصالح جماعات العمل . إذ أن عملية البيع الحر لاطراف اخرى يمكن لها أن تتم فقط في المراحل اللاحقة . وأن توزع المساكن مجاناً - دون مقابل - وتملك لساكنيها " .

- أما أولئك المنتظرين في القوائم والموعودين باستلام مساكن جديدة بمقابل ، فيتم تقسيط مبلغ القرض المستحق للدولة على مدى يتراوح مابين ٢٥-٥٠ سنة بدون فوائد وعلى أن تبدأ عمليات التسديد من العام الرابع بعد استلام المسكن .

- تبقى الارض - في المرحلة الاولى - في ملكية الدولة ويمكن للراغبين في الحصول عليها استئجارها لمدى طويل (من ٢٥-٥٠سنة) دون الدفع مقدماً ، مع حقهم في توريثها ، ولكن بشرط أساسي هو أن لاتظل الارض دون استصلاح ، وأن يستمر المستفيد منها أي المستأجر في عمليات الانتاج الزراعي .

- يكون للتعاونيات الزراعية (الكلخوزات) والمزارع الحكومية (السفخوزات) ذات الجدوى الاقتصادية المربحة ، يكون لها الحق المتساوي مع المستأجرين الخاصين في الاستخدام والانتفاع بالارض . أما الاراضي التي تهمل ولاتستصلح فتعاد جميعها إلى الدولة .

- يتم القضاء على كافة أشكال المضاربة التجارية وضمان التنظيم الدقيق لعمليات الانتاج ، والامداد المنتظم لمؤسسات القطاع العام الصناعية بالمواد اللازمة للانتاج بما يكفل عدم توقف العمل ، واستمرار دوران عجلة الانتاج وفي هذه الحالة سيمكن تسويق منتجات القطاع العام باسعار ثابتة .

- ان دعم القطاع العام لايعني تغييب مبادرات القطاع الخاص ، بل أن ذلك يشكل حافزاً للتنافس بين هذين القطاعين المتساويين أمام القانون كما يحفز على ترشيد وتنظيم الانتاج وتخفيض الاسعار .

- يتبنى الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي برنامجي عمل ، الاول " برنامج - الحد الأدنى " والثاني " برنامج - الحد الأقصى " واللذان يتضمنان التحسين المادي لأوضاع الشعب الروسي ويفترض تنفيذهما في فترة واحدة وبشكل متوازي :

برنامج الحد الأدنى

١- ايقاف أية مساعدات أو معونات لدول أخرى وهذا سيقدم مانسبته ٣٠٪ من الامكانيات اللازمة لتحسين الأوضاع المعيشية .

٢- ايقاف عمليات تحويل الصناعات الحربية ، والعمل على تسويق منتجاتها في الاسواق العالمية ، وهذا سيقدم نسبة ٣٠٪ أخرى .

٣- اتباع سياسة صارمة لمكافحة الجريمة في البلاد ، والقضاء على الخمسة الاف عصابة في روسيا . إذ ستحصل البلاد بنتيجة ذلك على ٣٠٪ ثالثة لتحسين الأوضاع المعيشية

برنامج الحد الأقصى

١- وقف عمليات تدفق اللاجئين من البلدان المجاورة إلى روسيا .

٢- منع عمليات المتاجرة (البيع والشراء) في المدن والقرى الروسية لغير المواطنين الروس .

٣-اعادة النظر - وفوراً - في سياسة النظام الضريبي لصالح المنتجين ، بحيث تبقى نسبة ٦٠٪ من الارباح في ايدي المنتجين .

٤- اعادة انشاء نظام الطلب الحكومي في القطاعات والفروع الاقتصادية الرئيسية ، واعادة وصل العلاقات المقطوعة فيما بين المؤسسات الاقتصادية .

٥- ايقاف كافة عمليات اللهث وراء القروض لدى الحكومات الاجنبية ، وتأجيل دفع الديون السابقة المستحقة بقدر الامكان والعمل بكل الوسائل لتحصيل الديون الروسية لدى البلدان الاخرى .

والسعي لايقاف الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة وحلفائها على البلدان المديونة لروسيا (العراق ، ليبيا ، جمهورية الصرب .. ، وغيرها ..) . (٣٩٢)

٦- ايقاف عمليات نقل وتصدير البضائع والمواد الخام من روسيا والتي تفتقر إليها روسيا نفسها (مثل الاخشاب ، النفط ، المعادن ، المواد الغذائية ، الفراء وغيرها) . والموافقة على تصدير المنتجات الفائضة فقط ، وبالدرجة الاساسية منتجات الصناعة الحربية . وامكانية بيع التراخيص وبراءات الاختراع وماشابه ذلك خارج روسيا بشرط تعذر استخدامها محلياً .

٧- وقف عملية تعليم الاعداد الهائلة من الطلاب الاجانب (بما في ذلك القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) والذين تقدم لهم تسهيلات واسعة للدراسة في المؤسسات التعليمية الحكومية الروسية .

٨- اقتصار صرف المساعدات والاعانات على الشرائح الاجتماعية المعوزة فقط (الأمهات الوحيدات ، والمتقاعدين دون أسر ، المعوقين وماشابههم) .

٩- اعادة نقل جزء من مجاميع ضباط الجيش ونشرهم في وحدات وزارة الداخلية، وفي تشكيلات وزارة الأمن ، وايقاف عمليات اعادة التوزيع للجنود وصف الضباط وانتشارهم في مختلف أنحاء البلاد دون معنى أو هدف .

وان تقتصر المساعدة العسكرية – اذا لزم الأمر – لاي بلد على الآليات الحربية وبمقابل مادي .

– اخضاع كافة عمليات التجارة الخارجية لاشراف ورقابة الدولة وانشاء هيئة حكومية لهذا الغرض .

في جانب السياسة الاجتماعية :

– ضرورة الحفاظ على كافة المنجزات والمكتسبات الايجابية التي تحققت خلال حكم النظام السابق مثل :

التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية (مع اتاحة الفرصة للراغبين في حق الحصول على خدمات التعليم والصحة بمقابل).

– ضرورة ان تعمل الحكومة بكافة الوسائل والامكانيات على مساعدة المعوقين والبالغين سن الشيخوخة (العجزة) عن طريق التموينات الخاصة والاعانات المالية ، توفير فرص عمل تتناسب مع قدراتهم واعفائهم من الضرائب ... إلخ .

في جانب العلاقات القومية :

يتمثل نشاط الحزب في اعادة بناء الدولة الروسية العريقة – بالطرق السلمية – والتي عرفت على مر قرون عديدة ، اعادة انشاء حدود البلاد التاريخية والحفاظ عليها والعمل على ان يسود التعايش السلمي بين مختلف شعوب البلاد – شعوب الاقليات أو الشعوب الكبيرة على حد سواء – والحفاظ على حقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم ، وفي تطوير ثقافتهم القومية ، وحرية الايمان والتدين .

في جانب الثقافة والتعليم :

السماح لكافة القوميات وتوفير الامكانيات اللازمة لأن يتعلموا بلغتهم الاصلية (القومية) . (*)

- تصرف الدولة رواتب اعانة للطلاب من الأسر الفقيرة .

ان الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي يحمل الابوين - داخل كل أسرة - المسئولية عن تربية وتعليم ابنائهم ، وايقاظ الحس لدى الشباب للاهتمام بمستقبلهم .

- سيتم بالتدريج - مع ارتفاع المستوى المعيشي - اعفاء المرأة من الاعمال المضنية والضارة ، وتوفير الامكانيات والظروف - وبحسب رغبتها - للعودة إلى الأسرة لتربية الاجيال القادمة .

- ويقف الحزب مع التسريع المتتابع للنشاطات العلمية وادخال آخر الاكتشافات التقنية - الصناعية في تطوير القطاعات الاقتصادية الرئيسية ، لتتمكن المنتجات الروسية من المنافسة في الاسواق العالمية .

متفرقات عن الحزب :

- أدان الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي انهيار الاتحاد السوفيتي وانشاء اتحاد الدول المستقلة (الكمنولث) . (*)

---

* في هذا تعارضاً مع مضمون خطابات زعيم الحزب جيرينوفسكي والذي كان آخرها الخطاب المكرس للدعاية الانتخابية لرئاسة الجمهورية في ١٩٩٦/٥/٢٢ والمذاع من المحطة التيلفزيونية الأولى ORT ، والذي يحث فيه على تذويب كافة القوميات وتعميم اللغة الروسية كلغة رسمية ووحيدة لكافة القوميات في اطار الدولة.

* والمقصود هنا ادانة التقارب الروسي مع بقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

فحسب تصريحات زعيم الحزب " نحن نريد روسيا ولسنا بحاجة لاعادة اقامة الاتحاد السوفيتي – وهو ماخسر فيه الشيوعيين كما أننا لانحتاج لأي شكل من اشكال اتحاد الدول المستقلة (الكمنولث) ، وهو مايخسر فيه الديمقراطيون اليوم ، نحن بحاجة إلى روسيا – وطن جميع الروس ، نريد روسيا حسب حدودها المثبتة تاريخياً في العام ١٩٠٠ـــ " (١٩٣)

– في الوقت الذي سينتعش فيه اقتصاد روسيا ، فإن الاوضاع المعيشية للبلدان المجاورة لها تسوء يوماً عن يوم ، بل ستزداد سوءً في المستقبل بعد ان انقطعت عليهم ما ألفوه من سيل الهبات والمساعدات اللامحدودة على حساب الشعب الروسي – ناهيك عن أنهم مجبرين على تسديد ماعليهم من ديون للدولة الروسية ، الأمر الذي ستصل قناعاتهم فيه باستحالة العيش دون روسيا وسيدفعهم إلى المطالبة بالانضمام إلى كيان الدولة الروسية. (١٩٤)

– يقع الحزب ضمن صفوف المعارضة لسياسة الرئيس يلتسن وحكومته ، وقد أنشأ لذلك حكومة ظل من كوادر الحزب .

– يقف الحزب مع نظام التعددية الحزبية السياسية ، ومع تعدد الانماط الاقتصادية

– يؤمن الحزب بتقديس شخص الزعيم الفرد فحسب قول جيرينوفسكي : ان تقديس شخص الزعيم داخل الحزب شيء طيب .. طيب ليعرف الجميع القائد الزعيم وليكتسب الحزب الهيبة أمام الآخرين للاستفادة منها – وبالضرورة – للعبور إلى السلطة وليس إلى التواري في الظل والعمل السري . (١٩٥)

– دعى الحزب إلى التصويت ضد منح الثقة للرئيس الروسي بوريس يلتسن وضد السياسة الاجتماعية – الاقتصادية لحكومته في الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى في ٢٥/ ابريل / ١٩٩٣ .

- أيد الحزب التعديلات الدستورية التي انزلت إلى الاستفتاء العام في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ لتوسيع صلاحيات رئيس الدولة ، (*)

بل طالب ومن قبل بتوسيع صلاحياته أكثر لتشمل تشكيله للحكومة شخصياً ، وعدم الرجوع إلى البرلمان في ذلك لطلب الثقة .[١٩٦] لكنه اعترض على الدستور الجديد في مسائل الحكم المحلي الذاتي للاقاليم والاستقلال الاداري وللجمهوريات داخل روسيا .

- اعترض ايضاً على استخدام الرئيس يلتسن للعنف ضد البرلمان في احداث ٣-٤أكتوبر ١٩٩٣ .

- فيما يتعلق بعمليات المضايقة والطرد لبعض المواطنين الروس في جمهوريات أوزبيكستان وكازاخستان وجمهوريات اخرى ، أعلن فلاديمير جيرينوفسكي بأنه " سيضرب وبقسوة ، بحيث تنسى شعوب تلك الجمهوريات ماهي الحضارة ، ولتصبح وإلى الأبد أرض ممسوحة وخالية من كل مظاهر الحياة " .[١٩٧]

- حصل الحزب في الانتخابات البرلمانية (مجلس الدوما) في ديسمبر ١٩٩٥ على ٧,٧ مليون صوت أي مانسبته ١١,١٨٪ ، وهي نسبة تقل بكثير عما حصل عليه في انتخابات البرلمان السابق عام ١٩٩٣ التي قاربت الـ ٢٥٪ .

أما في الانتخابات الرئاسية - الجولة الأولى مايو ١٩٩٦ - فقد حصل زعيم الحزب فلاديمير جيرنوفسكي الذي رشح نفسه لمنصب رئيس الدولة على ٤,٣ مليون صوت فقط بنسبة ٥,٧٪ (الترتيب الخامس) ودعى انصاره في الجولة الثانية للتوصيت ضد المرشحين المتنافسين بوريس يلتسن وجينادي زوجانوف الزعيم الشيوعي .

- دعي جيرينوفسكي في مناسبات عدة إلى السماح بتعدد الزوجات .

---

* بعكس بقية احزاب المعارضة التي وقفت ضد التعديلات الدستورية .

المطبوعات الصادرة عن الحزب :

- يصدر عن الحزب الصحف التالية :
- " سوكول جيرينوفسكافا " - أي صقور جيرينوفسكي .
- " برافدا جيرينوفسكافا " - أي حقيقة جيرينوفسكي .
- " ليبرال " - صدرت خلال ١٩٩٠-١٩٩٣ .

حملة زوجانوف الانتخابية :

دخل المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف المعركة الانتخابية كممثل " تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية " وهو ائتلاف معارض يضم أكثر من ثلاثين تنظيم وحركة سياسية واجتماعية ودينية ، حيث ابدى مرونة نسبية في التعامل مع مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية المكونة للتكتل ، وأظهر نفسه قريباً إلى الاتجاه الاشتراكي الديمقراطي ، بل أنه أعلن بأنه في حالة نجاحه في انتخابات الرئاسة سيعمل عل تشكيل حكومة ائتلافية من قوى سياسية مختلفة يسارية وليبرالية مستبعداً مسألة الانفراد بالسلطة ، ومؤكداً على حماية وضمان استمرار الديمقراطية في البلاد . (١٢١)

عمل زوجانوف على توسيع تحالفاته السياسية لتشمل قوى ليبرالية مختلفة وتجمعات من رجال الدين المسيحيين رافعاً شعار حريّة الاعتقاد واحترام الاديان كما أنه حاول - ولو أنه لم يوفق - الاقتراب من اوساط رجال الاعمال والمال لطمئنتهم على مستقبل النشاطات الاستثمارية الرأسمالية وضمان ممتلكاتهم ورؤوس أموالهم ، إلا أن قاعدته الاساسية قد ارتكزت على سكان المناطق الريفية والزراعية وإلى حدٍ ما في بعض المراكز الصناعية .

لقد أستثمر زوجانوف في حملته الانتخابية الازمات السياسية و الاقتصادية - الاجتماعية التي تؤرق النظام القائم مثل التدهور الشديد في الانتاج الاقتصادي والتضخم وتردي الاوضاع المعيشية وانتشار الفقر والجريمة والفساد بانواعه ، أزمة الاجور وتفش

البطالة والمعاناة الاجتماعية ، تفاقم الازمات الداخلية والآثار المدمرة للحرب الشيشانية ... إلخ .

هذا اضافة إلى أن البرنامج والفعاليات الانتخابية لزوجانوف قد تجنبت الاطروحات والشعارات الشيوعية والتقليدية .

إن أهم محطات الحملة الانتخابية لجينادي زوجانوف كانت في تلك التي هدفت إلى كسب تأييد الناخبين الروس الذين مازالت اغلبيتهم تحنُّ إلى عودة كيان الاتحاد السوفيتي المحلول ، حيث عمل الشيوعيين مستفيدين من ثقلهم في مجلس الدوما (البرلمان) على استصدار قراراً في مارس ١٩٩٦ ، يدعو إلى تعميق تكامل البلدان التي شكلت سابقاً الاتحاد السوفيتي ، وإلغاء قرار المجلس الاعلى لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية القاضي بفسخ معاهدة انشاء الاتحاد السوفيتي .(*)

واستند البرلمان في قراره هذا إلى نتيجة الاستفتاء الشعبي العام في ١٧ مارس ١٩٩١ وإلى أن قرار فسخ معاهدة إنشاء الاتحاد السوفيتي لايعتبر قانونياً لاقتصاره آنذاك على توقيعي رئيس الجمهورية بوريس يلتسن وسكرتير الدولة ج- بوربوليس ، دون موافقة البرلمان .

الأمر الذي أثار ضجة سياسية واعلامية كبيرة ولقي معارضة شديدة من السلطة الروسية ومن بقية حكومات اتحاد الدول المستقلة ، واعتبرته الحكومة الروسية استفزازاً وخرقاً للدستور الروسي .

ورغم محاولات زوجانوف تفسير نص القرار - الذي عتمت عليه الصحافة باستثناء صحف الشيوعيين - بأنه غير ملزم لأي طرف من الاطراف ، وإنما هو دعوة لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ويبحث في المداخل الديمقراطية لاعادة كيان الاتحاد السوفيتي بشكل طوعي وتدريجي ..... إلخ . (١٢٢)

---

* الترجمة الحرفية لنص قرار مجلس الدوما ملحقه في نهاية هذا الفصل .

إلا أنه وبعد مرور بضعة أيام من صدور " القرار / المناورة " الذي قصد به احراج النظام استطاع يلتسن امتصاص الضربة وسحب البساط من تحت أقدام خصومه الشيوعيين ، وسارع بعقد لقاءات قمة مع عدد من رؤساء جمهوريات اتحاد الدول المستقلة هي روسيا البيضاء ، كازاخيستان ، كيركيزيا ووقع معهم في ١٩٩٦/٣/٢٩ اتفاقيات تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي ، ليتبعها في ١٩٩٦/٤/٢ توقيع الرئيس يلتسن مع الكساندر لوكاشينكا رئيس جمهورية روسيا البيضاء اتفاقية على مستوى عال للتنسيق الاقتصادي والسياسي الشامل باتجاه انشاء سوقاً اقتصادية موحدة مع تنسيق أمني وعسكري وثقافي كخطوة أساسية نحو التوحيد الكامل للبلدين ، حيث أطلق عليها لوكاشينكا " اتفاقية الوحدة ". (*)

ولقاءات أخرى عديدة جمعت زعماء بلدان اتحاد الدول المستقلة أي أن الأمر بالنسبة ليلتسن قد تحول ١٨٠ درجة ، من معارضة لقرار مجلس الدوما إلى منافسة وتسابق سياسي – دعائي نحو اعادة اقامة الاتحاد السوفيتي مجاراةً للشارع الروسي الذي يتعاطف اغلبيته مع قرار البرلمان .

لقد دعى زوجانوف قبل خوض الجولة الانتخابية الثانية كافة القوى السياسية الروسية لتوقيع ميثاق وطني يتم على اساسه تشكيل مجلس للوفاق الوطني وحكومة ائتلافية وطنية ، يتكون ثلثها من اعضاء الحكومة القائمة آنذاك وثلثها الثاني من ممثلي الحزب الشيوعي ، بينما يمثل ثلثها الاخير بقية القوى والاحزاب السياسية الاخرى ، (*) أي وفقاً للتمثيل السياسي النسبي في مجلس الدوما – البرلمان – .

إلا أن تلك الدعوة رفضها يلتسن وعمل فوراً في اليوم التالي على تشكيل مجلس سياسي استشاري جعله مفتوحاً لكافة القوى والتجمعات السياسية الروسية ، (**) وهو ماتميز

---

* تجمد سريان مفعول الاتفاقية بعد فوز يلتسن في الانتخابات مباشرة .

* وجه زوجانوف دعوته لتوقيع الميثاق الوطني في ١٩٩٦/٦/٢٤ أي قبل خوض الجولة الثانية من الانتخابات أمام منافسه بوريس يلتسن بعشرة أيام .

** أصدر يلتسن في ١٩٩٦/٦/٢٥ قراراً بتعيين " ايفان ريبكين " رئيساً للمجلس السياسي الاستشاري وهو الرئيس السابق لمجلس الدوما لفترة ماقبل الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٥ .

به تكتيك فريق يلتسن من سرعة الاستيعاب لهجوم الخصم والرد المضاد المفاجيء بعد امتصاص الضربة وتقديم البديل الجاهز .

لقد كانت احتمالات فوز زوجانوف في الانتخابات الرئاسية كبيرة بالنظر إلى سياق التفاعلات السياسية - الاجتماعية وإلى موجة التغيرات الإخيرة في بلدان أوروبا الشرقية ، لاسيما وأن الشيوعيين في الانتخابات البرلمانية لمجلس الدوما (ديسمبر ١٩٩٥) قد حققوا أغلبية فاقت كل التوقعات ، ومع ذلك فقد خسر زوجانوف أمام منافسه بوريس يلتسن بفارق ١٣٪ من مجموع الاصوات ، حيث يمكن ارجاع ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

- الحملة الدعائية القوية والمنظمة التي اتبعها فريق الرئيس بوريس يلتسن ، واحتكاره لكافة وسائل الاعلام .

- لم يتمكن زوجانوف من اقناع قطاعات واسعة باطروحاته السياسية والايدلوجية وبالذات قطاع الشباب ، بعكس الحال في الانتخابات البولندية التي نجح الشيوعيون فيها بدعم الشباب وخسر الشيوعيون الروس الانتخابات الرئاسية بتخلي الشباب عنهم . كما لم يستطع أن يدحض الهجوم الاعلامي المكثف الذي أتبعه خصمه يلتسن بأنه أي زوجانوف وحزبه الشيوعي يسعون وبلهفة إلى اعادة البلاد إلى الوراء وإلى ماكانت عليه سابقا بشكل النموذج الستاليني .

- رغم المحاولات التي قام بها زوجانوف لطمأنة رجال الاعمال واصحاب رؤوس الاموال المحليين والاجانب في روسيا على ضمان مستقبل مشاريعهم وممتلكاتهم ، ورغم حرصه على الحد من حالة التخوف لدى الدوائر الغربية من احتمالات أن يقدم الشيوعيون عند فوزهم على اجراءات تغيير جذرية في النظام السياسي - الاقتصادي ، ومبادرته للسفر إلى المانيا الاتحادية أوائل مايو ١٩٩٦ لحضور الفعاليات التي احيتها المنظمة الاجتماعية الالمانية - الروسية ، (*) والتي ظهر خلالها في شكل ليبرالي هو أقرب مايكون إلى النموذج الاشتراكي الديمقراطي إضافة إلى تصريحاته المتكررة

---

* المنظمة الاجتماعية الالمانية - الروسية منظمة نشيطة وذات نفوذ كبير في الاوساط السياسية والاقتصادية الالمانية .

بضمان الممتلكات وحق الاستثمار للقطاع الخاص المحلي والاجنبي على حد سواء احتذاء بنمط التنمية الصينية .

إلا أنه – رغم كل ذلك – لم يرفع شعارات ليبرالية ولم ينتقد بشكل واضح سلبيات تجربة الحزب الشيوعي السوفيتي وتجنب – إلا فيما ندر – التعرض للحقبة الستالينية حتى لايفقد أصوات الناخبين من الشيوعيين التقليديين وقدامى المحاربين الذين مازالوا يمثلون نسبة كبيرة في المجتمع .. الأمر الذي أستثمره وبذكاء الفريق الانتخابي المنافس .

– الرؤية الضبابية للشيوعيين فيما يتعلق باقتصاد السوق ونهج التنمية الاقتصادية ، فلم يحدد تكتل زوجانوف موقفاً واضحاً بالنسبة للملكية الخاصة واحتمالات التأميم في حالة الفوز بالسلطة ، فهل يبقى القطاع الخاص وينمو بحرية ؟ أم أن ذلك سيتحدد وفقا لضوابط ومعايير معينة ؟ وان كان كذلك فالى أي مدى ؟ وإذا كان الدور الريادي في الاقتصاد سيكون للقطاع العام فما آفاق ذلك ؟ كل تلك التساؤلات وغيرها قد خلقت حالة من الغموض والتشوش لدى شرائح واسعة من الناخبين .

– القصور في السياسة التحالفية لزوجانوف وفي تقييم الدور الذي لعبه الجنرال الكساندر ليبد وتحالفه مع بوريس يلتسن ، وعدم ايلاء ذلك الاهمية اللازمة .(١٢٣)

– التصريحات الاعلامية التي كان يطلقها بين الحين والآخر فيكتور أنبيلوف زعيم حركة الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي – شغيلة روسيا ، وهو الشيوعي المعروف بتطرفه والتشدد في مواقفه التقليدية ، حيث كانت الحركة ضمن تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية الذي قاده جينادي زوجانوف .

فقد أضرت تلك التصريحات والخطب " المنفرة " في المحافل العامة بموقف زوجانوف، واستفاد منها بالدرجة الأولى الفريق الدعائي ليلتسن الذي عمل على التقاطها وتكرار بثها مراراً في وسائل الاعلام المختلفة .

وقد علق على ذلك المخرج السينمائي الشهير ستانيسلاف جافاروخين بقوله :

" يمكن أن نكون قد كسبنا مليوني صوت بفضل انبيلوف ، لكننا قد خسرنا بسببه أكثر من سبعة ملايين ناخب " .

التحالفات الانتخابية :

يمكن القول بأن العشرة المرشحين الذي دخلوا معركة الانتخابات الرئاسية (يونيو ١٩٩٦) قد مثلوا ثلاثة اتجاهات سياسية :

- **الاتجاه الأول :** والذي مثلته قوى وأحزاب اليسار مثل الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " ، حزب مزارعي روسيا ، تكتل السلطة – للشعب ، وتجمعات وطنية واجتماعية صغيرة تدعو إلى الوحدة الوطنية والاممية وإلى أسبقية الملكية العامة ... إلخ ، حيث أجمعت على أن يكون جينادي زوجانوف مرشحها الوحيد إلى الانتخابات الرئاسية .

- **الاتجاه الثاني :** ومثله الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي ، الحركة الاجتماعية – السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " ، منظمات سياسية صغيرة وطنية وقومية تدعو إلى الوفاق الاجتماعي القائم على اساس الثقافة الوطنية والقومية والعدالة والعقيدة الدينية ، وقد تمخض عن هذا الاتجاه ثلاثة مرشحين للرئاسة هم فلاديمير جيرينوفسكي ، الكساندر ليبد ، يوري فلاسوف .

- **الاتجاه الثالث :** وهو الذي ضم بقية الاحزاب والقوى السياسية مثل الحركة الاجتماعية – السياسية " بيتنا روسيا " ، الاتحاد الاجتماعي – " يابلكا " ، الخيار الديمقراطي الروسي – " خيار روسيا " واحزاب ومنظمات صغيرة أخرى مثل كتلة ايفان ريبكين ، نساء روسيا ... إلخ ، ويدعو هذا الاتجاه إلى اتباع نهج التطور الغربي وتحرير الاقتصاد وخصخصة مؤسسات الدولة ، ومن هذا الاتجاه دخل معركة الانتخابات الرئاسية كل من بوريس يلتسن ، جريجوري يفلينسكي ، سفياتوسلاف فيدروف ، ميخائيل جورباتشوف ، مارتن شاكوم ، والملياردير فلاديمير برينتسالوف .

إلا أنه وكنتيجة طبيعية لتفاعلات مسار العملية الانتخابية فيما بين مختلف القوى السياسة في المجتمع ، فقد اسفر ذلك عن فرر سياسي وتكتلات سياسية انتخابية جديدة تداخلت فيها حدود الاتجاهات المصنفة آنفاً ، ولم تعكس احيانا انسجاماً سياسيا موحدا ، بقدر ماكانت تعبيراً عن حالة اضطرارية للبحث عن قواسم مشتركة لخلق تحالفات مرحلية بهدف الوصول إلى السلطة .

لقد تكتلت حول الرئيس بوريس يلتسن في الفترة قبل بدء الجولة الأولى من الانتخابات كل من الحركة الاجتماعية السياسية - " بيتنا روسيا " ، الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " ، كتلة ايفان ريبكين ، حزب الوحدة والاتفاق الروسي ، حزب الحرية الاقتصادية ، نساء روسيا اضافة إلى أحزاب صغيرة أخرى .

أما قوى اليسار فقد شكلت تحالفاً واسعاً في اطار " تكتل القوى الشعبية الوطنية الروسية" الذي تزعمه جينادي زوجانوف وأنضمت إليه قرابة ثلاثين من التنظيمات والاتحادات والروابط السياسية والاجتماعية وعلى رأسها :

الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي ، حزب مزارعي روسيا ، السلطة للشعب ، تكتل ستانيسلاف جافاروخين ، الشيوعيين من اجل الاتحاد السوفيتي " شغيلة روسيا " واحزاب واتحادات سياسية واجتماعية ودينية صغيرة ، وهي المرة الأولى التي يتواجد فيها الشيوعيين مع تجمعات دينية مسيحية في حلف مشترك .

وفي مقابل تكتلي (يلتسن) و (زوجانوف) جرت محاولات عدة للتحالف فيما بين الاحزاب والقوى السياسية الاخرى ، أهمها ما أطلقت على نفسها تسمية " القوى الثالثة " التي جمعت بين كل من الكساندر ليبد زعيم الحركة الاجتماعية - السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " وجريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الإجتماعي - يابلكا ، والبرفيسور جراح العيون سفياتوسلاف فيدروف رئيس حزب الادارة الذاتية للعاملين ، إلا أن كافة محاولات التفاهم والتنسيق لاختيار مرشح واحد من بينهم يمثلهم في الانتخابات الرئاسية قد تعثرت بسبب مبالغة كل منهم في تقييم وزنه السياسي والطموح بالاستئثار بقمة هرم التحالف .

ومن جهة أخرى لم تلق دعوات الرئيس السوفيتي السابق ميخائيل جورباتشوف للانضمام إلى تحالف " القوى الثالثة " أي تجاوب ، ورفضت حتى دعوته لانشاء حلف ثناني مع الكساندر ليبد . إذ يعاني جورباتشوف من تدني شديد في شعبيته ، فلم تتجاوز نسبة الاصوات الحاصل عليها في الجولة الأولى ٠,٥٪ ، ويبدو أنه كلما ارتفعت شعبية جورباتشوف على المستوى العالمي ، كلما تدنت شعبيته داخل روسيا .

الجدير بالذكر أنه في ١٩٩٦/٤/٢٤ خلال زيارة جورباتشوف – ضمن حملته الانتخابية – إلى مدينة أومسك في سيبيريا – وهو مركز صناعي كبير – ، وقبيل دخول جورباتشوف إلى القاعة المخصصة للقائه بالمواطنين ، أثناء تحادثه مع مجموعة من الحاضرين قرب بوابة القاعة ، اقترب منه شاب عاطل عن العمل بعمر ٢٩ عاماً يدعى " سيرجي مالكوف " ووجه صفعة قوية على خد جورباتشوف ، مما أثار انزعاجا شديداً لدى جورباتشوف واضطره إلى قطع الزيارة والعودة مباشرة إلى العاصمة موسكو ليعلن في مؤتمر صحفي عن محاولة اغتياله من قبل قوى سياسية لم يسميها . بل أنه تعرض لصدمه اخرى في ١٩٩٦/٥/١٧ أثناء زيارته لمدينته " ستافروبل " مسقط رأسه عندما قاطع طلاب المعاهد في المدينة المحاضرة التي كان من المفترض أن يلقيها عليهم .

كما لقى فلاديمير جيرينوفسكي زعيم الحزب الليبرالي – الديمقراطي الروسي عزلة كاملة وتجاهلته كافة القوى والاتجاهات السياسية رغم حصوله على مانسبته ٥,٧٪ من اصوات الناخبين في الجولة الأولى ، ربما لاكتفاء يلتسن بالتحالف مع ليبد الذي مثلت قاعدته ١٥٪ من الاصوات ، وضمانه – أي يلتسن – عدم تصويت أنصار كل من يفلينسكي – ،وفيدروف وغيرهم لزوجانوف باعتبارهم من القوى التي تطلق على نفسها " القوى الديمقراطية " هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تعارض النهج القومي المتشدد لجيرينوفسكي مع أطروحات كل من زوجانوف ويلتسن ، وللطبيعة المزاجية المتقلبة لشخصية جيرينوفسكي وصعوبة الاتفاق معه ، وعلى هذا الاساس لم تعرض على جيرينوفسكي أية مشاريع تحالف أكان ذلك من قوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها أو من مرشح السلطة التي حاول

جيرينوفسكي مرارا خطب ودها ، ليعلن في نهاية المطاف معارضة حربه لاي من المرشحين (يلتسن / زوجانوف) مطالبا أنصاره التصويت ضدهما على حد سواء .

أما الاتحاد الاجتماعي – يابلكا الذي يتزعمه جريجوري يفلينسكي ، بعد حصوله على نسبة ٧,٣٪ من أصوات الجولة الأولى ، فقد تشدد كثيرا في المناورة مع بوريس يلتسن للانضمام إلى صفه واشترط لذلك أن يقبل يلتسن بتعيينه رئيسا للحكومة واقالة أربعة من كبار مسئولي الحكومة والدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين ، اضافة إلى ايقاف الحرب الشيشانية وتبني يلتسن للبرنامج الانتخابي للاتحاد الاجتماعي ، وتعديل الدستور بما يكفل تقليص صلاحيات رئيس الدولة ... إلخ .. وهي شروط مبالغ فيها رفض يلتسن تلبيتها ، مما حذا بالاتحاد الاجتماعي – يابلكا إلى عقد مؤتمره الرابع في ١٩٩٦/٦/٢٢ لتحديد موقفه من انتخابات الجولة الثانية ، حيث انقسمت مواقف المؤتمرين إلى ثلاثة اتجاهات:

– رأى الاتجاه الأول ضرورة التصويت – وفي كل الاحوال – لصالح بوريس يلتسن.

– بينما رأى الاتجاه الثاني التريث والتفاوض مع يلتسن للتصويت لصالحه في حالة قبوله بجملة من الشروط والتي منها اقالة بعض الشخصيات في الحكومة والدولة بمن فيهم رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، اضافة إلى ضمان تعيين بعض قيادات الاتحاد في السلطة.

– أما الاتجاه الثالث فرأى ضرورة التصويت ضد المرشحين يلتسن / زوجانوف على حد سواء .

ومن الاتجاهات الثلاثة يتضح أن لجميعها موقف محدد ورافض للتحالف أو التصويت لصالح المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف ، رغم أن زوجانوف قد اعلن رسميا استعداده للتحالف مع الاتحاد الاجتماعي – يابلكا ، والمح – بصورة غير مباشرة – إلى امكانية تعيين يفلينسكي رئيساً للحكومة . وبغض النظر عن نتيجة المؤتمر ، فقد كان لذلك التشدد والافراط في المساومة ان خسر يفلينسكي واتحاده الاجتماعي المناورة ، ولم يجد لنفسه مكاناً بعد أن

رفض الاغراءات التي عرضها عليه يلتسن بتعيينه نائبا أولا لرئيس الحكومة وحصول حزبه على بعض من الحقائب الوزارية .

ويبدو أن يفلينسكي كان يرى في نفسه أقرب القوى الديمقراطية إلى يلتسن فظهر واثقا من نفسه ومن احتياج يلتسن اليه بالنظر إلى الفارق الضئيل الذي كان يفصل يلتسن عن زوجانوف قبل خوض الجولة الثانية ، إلا أنه لم يستوعب جيداً لعبة التحالفات ولم يقيم بشكل كاف تحالف يلتسن – ليبد ، ليكون بذلك قد احتال على نفسه أكثر مما يكون قد احتال على الآخرين .

دور الجنرال ليبد في فوز يلتسن :

يؤكد ديفيد ريمنيك وجود اتفاق مسبق بالتحالف فيما بين الجنرال الكساندر ليبد وبوريس يلتسن وأنه بناء على استشارات امريكية مول يلتسن وبسخاء حملة ليبد الانتخابية خلال الجولة الأولى ، [١٢٤] وعمل على ضمان تدفق اموال كبيرة لتغطية نفقات نشاطه الانتخابي وخاصة عن طريق بنك " أونيكسيم " وبنك " ميناتيب " ، هادفاً من ذلك اجتذاب جانب من مؤيدي وأنصار القومي فلاديمير جيرينوفسكي والشيوعي جينادي زوجانوف ، واستمالتهم إلى صف الجنرال ليبد ، وبالتالي امكان خلخلة واضعاف أرضية المنافس الرئيسي جينادي زوجانوف ، بحكم اقتراب الاطروحات والشعارات التي يرفعها ليبد من اتجاهات التيارين المذكورين ، والقاعدة الاجتماعية المشتركة التي تجمع تلك الاطراف .

هذا مقابل حصول ليبد على منصب رفيع في الدولة ، ودخول الجولة الثانية من الانتخابات بحملة مشتركة لصالح بوريس يلتسن .

وبالفعل لقد أسفرت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات عن حصول الكساندر ليبد زعيم الحركة الاجتماعية – السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية "على مايقارب " ١١مليون صوتاً بما نسبته ١٥٪ من اجمالي اصوات الناخبين – أي في المرتبة الثالثة بعد يلتسن وزوجانوف (٣٥٪ ، ٣٢٪) ، وهي النسبة التي كان يتطلبها فوز بوريس يلتسن بفترة رئاسية جديدة .

وكون ان الفارق في مجموع الأصوات الحاصل عليها يلتسن وتلك التي حصل عليها زوجانوف ضئيل يعادل ٣٪ تقريباً وبالتالي حاجة يلتسن إلى كسب أصوات مؤيدي ليبد كاملة إلى صفة ، وضمان عدم ذهابها أو حرمانه منها إلى منافسه زوجانوف ، وذلك بالنظر إلى أن الكثير من المؤشرات واستطلاعات الرأي كانت تفيد بميل مؤيدي ليبد إلى زوجانوف أكثر من ميلهم إلى يلتسن ، وحتى لاتحترق ورقة ليبد أمام ناخبيه بعد تحالفه مع بوريس يلتسن بأنه تخلى عنهم بعد أن ضمن لنفسه منصبا رفيعاً في السلطة . لذلك كله فقد تم ابراز شخصية ليبد وتلميعها من خلال اجراء جملة من التغييرات في جهاز الدولة ، ليظهر فيها ليبد ضمن سيناريو مرتب بدور البطل الذي أوفى بوعده لناخبية والذي " بفضله " بدأ تطهير جهاز السلطة من " الفاسدين " ، حيث أصدر يلتسن قراره في ١٩٩٦/٦/١٧ بتعيين الكساندر ليبد أميناً عاماً لمجلس الأمن الروسي ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي – وهو منصب مستحدث لم يكن موجوداً من قبل ، وتوج بعزل وزير الدفاع الجنرال باقل جراتشوف (*) .

وتوالت الاحداث بعد ذلك وبشكل متسارع ، ليعلن ليبد في اليوم التالي من تعيينه أي في ١٩٩٦/٦/١٨ عن تلقيه معلومات حول تحركات عسكرية لبعض من جنرالات الجيش في وزارة الدفاع وعددهم سبعة ، احتجاجاً على قدوم ليبد إلى السلطة وإزاحة وزير الدفاع جراتشوف .

ثم استثمار إن لم يكن افتعال عملية اعتقال اثنين من مسئولي الحملة الانتخابية للرئيس يلتسن في ٦/١٩ ، بناء على أوامر صدرت عن كل من ميخائيل بورساكوف رئيس جهاز الأمن الاتحادي والجنرال الكساندر كورجاكوف رئيس جهاز الأمن الخاص بالرئيس يلتسن ، حيث تم احتجازهما داخل مبنى الكرملين بسبب محاولتهما تهريب مبلغ ٥٠٠ ألف دولار إلى خارج الكرملين بصورة غير شرعية مما حذا بالجنرال ليبد التحرك بعد منتصف الليل إلى قصر الكرملين – وفقاً لمنصبه الجديد – ترافقه كاميرات التليفزيون والصحافة في مشهد أقرب مايكون إلى الاستعراض ، ليطلق تصريحاته الصارمة والتهديد والوعيد بالقضاء على تلك " الزمرة " التي تريد للبلاد الانجراف إلى معمعة الفوضى والصراعات الدموية .

---

* الخصم اللدود لـ الكساندر ليبد ، حيث أقال جراتشوف ليبد وأحاله إلى الاحتياط في يونيو ١٩٩٥.

٥- الحركة الاجتماعية - السياسية ، ((مؤتمر الجماعات الروسية))

(ك. أر . أو .) [*]

- وهي حركة سياسية حديثة تعتبر نفسها مفتوحة لكافة الشرائح والفئات الاجتماعية.

- تأسست بانعقاد المؤتمر التأسيسي للحركة في يونيو ١٩٩٥ بالعاصمة الروسية موسكو

نبذة عن زعيم الحركة :

- الجنرال ليبد الكساندر ايفانوفيتش ، من مواليد ١٩٥٠ في مدينة "نوفوتشيركاسكي " في اقليم روستوف ، من اسرة عمالية .

- بعد اكماله المدرسة عمل في احد المصانع كعامل صقل (تجليخ) .

- في ١٩٦٩ التحق بكلية المظلات العسكرية .

- ارتبطت حياته وعلى مدى ربع قرن بالقوات المسلحة ، مرورا بتعيينه قائد فصيلة في ١٩٧٣ إلى أن أصبح نائبا لقائد قوات المظلات ، ثم قائدا للجيش خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥) .

- شارك في الحرب الافغانية (١٩٨١-١٩٨٢) .

- في ١٩٨٥ أكمل وبامتياز الدراسة من اكاديمية فرونزة العسكرية ، وحصل على رتبة جنرال .

- في صيف ١٩٩٢ ومع اشتعال الصراع المسلح في اقليم " بريدنيستروف " كُلف ليبد بقيادة الجيش الرابع عشر هناك لحسم الصراع ، لكنه وبالاساليب السياسية والدبلوماسية

---

[*] مصدر البيانات الاساسية عن الحركة صحيفة " ترود ، ٦ ديسمبر ١٩٩٥ .

استطاع ان يخمد الحرب المشتعلة في وقت قصير وقياسي وتقديرا له منح رسميا لقب " رجل العام " ، وكسب شهرة واسعة منذ ذلك الحين .

- عارض جهاراً سياسة وزير الدفاع الروسي بافل جراتشوف (وهو زميل دراسته في اكاديمية فررنزة) وخاصة حول الحرب في الشيشان ، فدفع ثمن ذلك بأن أقيل في يونيو ١٩٩٥ وتمت احالته إلى الاحتياط . فتحول بعد ذلك إلى العمل السياسي وأسس حركته السياسية " مؤتمر الجماعات الروسية " .

- عضو سابق في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي .

- كان أحد القيادات العسكرية التي شاركت في الاحداث التي تلت وتصدت لانقلاب اغسطس ١٩٩١، وعمل بفعالية على تدعيم موقف بوريش يلتسن .

- في اغسطس ١٩٩٦ عمل على ايقاف المعارك الدائرة فيما بين القوات الاتحادية الروسية والمقاومة الشيشانية والتي استمرت قرابة العشرين شهراً ، كخطوة اساسية باتجاه حل الأزمة الشيشانية سلمياً .

- في ديسمبر ١٩٩٥ أنتخب كنائب في البرلمان الروسي " مجلس الدوما " .

- رشح نفسه لانتخابات الرئاسة في ١٦ يونيو ١٩٩٦ فحصل في الجولة الأولى على المرتبة الثالثة أي ١٠,٩٧ مليون صوت بنسبة ١٤,٥٪ ، الأمر الذي دفع الرئيس بوريس يلتسن لاستقطابه في كتلته - رغم انتقاد ليبد لسياسته - ليستفيد من اصوات مؤيديه وليخوض به الجولة الثانية للانتخابات ضد المرشح الشيوعي زوجانوف ، فأصدر يلتسن لذلك قرارات هامة في هذا الاتجاه كتعيينه ليبد أميناً عاماً لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي ، إضافة إلى عزل "الزميل / العدو " وزير الدفاع بافل جراتشوف ، في ١٩٩٦/٦/١٨.

- ألف كتاباً تحت عنوان " وا أسفاه .. على الدولة العظمى " .

- في ١٧ أكتوبر ١٩٩٦ اقاله الرئيس يلتسن من منصبه كأمين عام لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي بعد خلافاته الحادة مع اناتولي تشوبايس وفيكتور تشيرنوميردين .

- متزوج وله أبنه وولدين .

أبرز اتجاهات برنامج الحركة :

أهداف النشاط السياسي :

- ان مؤتمر الجماعات الروسية ليس حزباً ولكنه حركة جماهيرية أكبر من الاطار الحزبي ، إذ يناضل من اجل أن تكون سلطة الدولة في خدمة الشعب الروسي وليس لتنفيذ مايملى عليها .

لقد أخذت الحركة على عاتقها مسئولية تحقيق الأهداف الآنية المتمثلة باعادة البناء المادي والروحي في كافة انحاء البلاد ، وتناضل من اجل ضمان حالة الأمن والاستقرار ، ومن اجل ايقاف حالة التدهور المستمر في المستوى المعيشي وفي انخفاض معدلات النمو السكاني وتزايد نسبة الوفيات ، وايقاف الصراعات القومية والعرقية التي تهدد كيان شعوب روسيا .

كما تعارض الحركة سياسة الحكومة بمواصلة تفريطها بالمصالح القومية لروسيا وفقدانها للاصدقاء والحلفاء ، واضعاف الدور الروسي في الساحة السياسية الدولية.

في الجانب السياسي :

تعمل الحركة على تفعيل مسئولية الدولة أمام الشعب وذلك من خلال :

- ضمان الدولة لحقوق كافة مواطني روسيا ، ودفاعها عن مصالح المجتمع من الاخطار الداخلية والخارجية ، ومن حالة عدم الاستقرار الدولي في نهاية القرن العشرين.

- ان توفر الدولة لكل مواطن مستوى معيشــي كريـم ، وتضمـن حقـه فـي العمـل وفـي الكسب المادي المشروع الذي لايفترض أن يقل عن مستوى الحد الأدنى للمعيشة .

- على الدولــة أن تدافـع عـن حقـوق المودعيـن التـي فقدت مدخراتهم بسبب عمليـات التضـخم وتعمل على تعويضهم .

كما تسعى الحركة إلى تحقيق الرقابة الشعبية على جهاز الدولـة بمنـح السـلطة النيابيـة إلى جانب وظيفتها التشريعية مهام رقابية ، بما في ذلـك الصلاحيـة بعـزل موظفـي ومسـئولي السـلطة البـيروقراطيين ، والموافقـة علـى تعييـن وزراء الـوزارات الرئيسـية وأن يخضـع المسئولين من مختلف المستويات بما في ذلك رئيس الدولة للرقابة اليومية الصارمة .

وتعمل الحركة على توسيع حقوق وصلاحيات الوحـدات الاداريـة الاتحاديـة فـي اطـار الحفاظ على كيان ووحدة الدولة الروسية ، والتحديد القـانوني الدقيق للحقـوق والواجبـات فيمـا بين الوحدات الادارية والمركز الاتحادي .

في الجانب الاقتصادي :

تسعى الحركة إلى :

- رفـع فعالية المسئولية الاجتماعية لاقتصـاد السـوق ، إذ يجـب علـى الدولـة أن تؤمـن ملكية المواطنين باتباع السياسات الكفيلـة بـالحد مـن التضـخم وتوفـير الظـروف الملائمـة لنشاط القطاع الخاص .

- نظراً للعشوائية وسيطرة السوق الوحشية على الاقتصاد الروسـي فإنـه يتوجـب علـى الدولـة العمـل علـى تنظيـم السـوق بمـا يضمـن تحقيـق حريـة المنافسـة وحريـة النشـاط الاقتصادي عامةً والقضاء على الاحتكار .

- توفير الظروف اللازمة لانتعاش العمليات الانتاجية والاستثمارية .

- ترفض الحركة أن تتحول روسيا إلى منتج للمواد الخام لصناعـات العـالم الغربـي ، لذلك فهي تسعى لاعادة البناء الهيكلـي علـى أسـاس اكتسـاب التقنيـة التكنولوجيـة وتفعيـل

الإمكانيات العلمية – الصناعية من اجل رفع كفاءة قطاعات الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها القطاع الاستهلاكي .

– يعارض مؤتمر الجماعات الروسي المساس بملكيات الاشكال المشاركة في نشاطات الاقتصاد الوطني ، ويرى أن على الدولة مسئولية الدفاع عن المنتجين الوطنيين ورجال الاعمال ، ووضع حد لغياب الرقابة على نشاطات الشركات الاجنبية المتكالبة على السوق الروسية .

ويؤيد المؤتمر السياسة الاستثمارية التي تكفل تدفق رؤوس الاموال الانتاجية ، ويطالب بآلية محددة للسيطرة على التضخم ، وتنظيم أسواق الاوراق المالية ، والحفاظ على المدخرات للاستفادة منها في النشاطات الانتاجية والخدمية .

كما يسعى المؤتمر إلى تحقيق المساواه لكافة اشكال الملكية وتنظيم العمل والمبادرة في القطاع الزراعي . فالأرض يجب أن تظل مع من يستصلحها ويعيش منها ، لا أن تجزأ إلى حصص صغيرة يستغلها السماسرة والمضاربين .

وترى الحركة بان روسيا تمتلك من الموارد الاقتصادية والامكانيات المتنوعة مايكفل لها انهاء الازمة ويجنبها ان تستعبد من قبل الغرب والمنظمات المالية الدولية التي لاتقود إلا إلى التبعية للدائنين وإلى فقدان الاستقلالية .

في جانب السياسة الاجتماعية :

يناضل المؤتمر من اجل نظام حكومي يضمن لكل مواطن في روسيا مستوى معيشي كريم ، ويعارض ان تتخلى الدولة عن مهامها في هذا الجانب ، إذ لابد لها أن تلتزم بدفع رواتب العاملين في القطاع الحكومي ومعاشات التقاعد والاعانات الاجتماعية المختلفة .

يناضل المؤتمر ايضاً لاستصدار القانون الذي يكفل حق كل مواطن في الحصول على الخدمات الصحية بغض النظر عن مستوى دخله الشخصي ، وعلى الدولة توفير الخدمات

الصحية المتطورة ، وتنظيم الرعاية اللازمة للامومة والطفولة لاستعادة الزيادة في معدلات النمو السكاني .

ويعارض المؤتمر عمليات تخريب امكانيات ومقدرات البلاد لخلق نظام تعليمي يرقى إلى مستوى مهام ومتطلبات بناء روسيا للقرن الحادي والعشرون .

في جانب الأمن واعادة بناء القوات المسلحة :

تقف الحركة إلى جانب :

– اتخاذ التدابير الصارمة التي تكفل حق كل مواطن وكل أسرة في الحماية الشخصية وحماية الممتلكات من الجريمة ومن أية اعتداءات إذ لابد من القيام باجراءات استثنائية للقضاء على مختلف انواع الجرائم بما فيها الجرائم الجنائية في أقصر فترة ممكنة.

– التطهير السريع لجهاز الدولة من العناصر الفاسدة والبيروقراطية ومن العملاء . فتواجد مثل هذه العناصر في السلطة يجعل من هذه الاخيرة جهازا معاديا للشعب وعاجزا عن تنفيذ المهام والواجبات المفترضة ، ومن هنا جاءت مطالبة الحركة بفرض رقابة شعبية على جهاز الدولة .

– تعزيز أجهزة الأمن وتوفير الامكانيات اللازمة لرفع كفاءتها ومستوى أدائها لتقوم بواجباتها تجاه المجتمع ويحضر استخدامها في الصراعات السياسية الداخلية.

– الاصلاح الهادف لأوضاع القوات المسلحة من كافة النواحي الاستراتيجية والتنظيمية والتقنية والقانونية ، والعمل على رفع مكانة من يدافع عن الوطن في عيون المجتمع ومنح الجندي كامل الحقوق والمسئوليات التي يتمتع بها المواطن الروسي .

– اعادة بناء القوات المسلحة والعمل على عودة استمرار تمويل ودعم الحكومة لها، وايقاف سياسة تقسيم الجيش إلى " عظمة سوداء " ومجموعة الصفوة الذين يتم تعيينهم لحماية كبار المسئولين .

– وترى الحركة أن الاساس الايدلوجي والعقائدي للجيش يتمثل في الوطنية وحماية الدولة ، السيادة ووحدة الاراضي الروسية ، التقاليد التاريخية والقتالية للحروب الروسية والسوفيتية وفي الوقت نفسه تعارض الحركة أقحام الجيش في الحروب الداخلية والاهلية.

– تناضل الحركة ايضاً من اجل بلورة مبادىء الأمن القومي لروسيا ، بحيث تتضح وتتحدد المصالح القومية وأولوياتها ، ومكانة روسيا في المجتمع الدولي ، إذ أن على كل جندي – كما هو الحال بالنسبة لاي موظف حكومي ، على أي مستوى كان – أن يفهم وبدقة من اجل من ومن أجل ماذا يدافع .

في جانب القيم الثقافية والروحية :

تدعو الحركة إلى ضرورة دعم الحكومة لابداعات الثقافة الروسية والفعاليات الثقافية المشتركة لشعوب الاتحاد الروسي ، وإلى الدفاع وبقوة عن التقاليد التاريخية والقومية ، إذ يرتكز ذلك على مبدأ بعث القيم الروحية في روسيا والحفاظ على الكرامة القومية التي لايمكن للتطور الاقتصادي والتقدم العلمي – التكنولوجي أن يتم بدون ذلك .

كما أن على الدولة أن تدعم الابداعات العلمية للمثقفين وتوفر الامكانيات والضمانات في مجالات التعليم والبحوث والدراسات العلمية .

– تسعى الحركة أيضاً إلى بعث القيم الروحية والاجتماعية للكنسية الارثذوكسية في روسيا . وإلى الحفاظ على القيم الاخلاقية التي يتميز بها الشعب الروسي مثل الطيبة ودماثة الخلق ، الحقيقة ، روح المسئولية ، الرحمة ، العدالة وروح الجماعية .

في جانب العلاقات القومية :

تقف الحركة إلى جانب :

– النهضة القومية والروحية للشعب الروسي في اتحاد مع مختلف شعوب روسيا ، وتعارض كافة انواع الانقسام والانفصال القومي .

- المساواه واتحاد كافة شعوب روسيا في اطار دولة اتحادية ديمقراطية عادلة .

- وحدة كيان دولة الاتحاد الروسي التي لاتتجزأ ، وضد كل أشكال التشويه القومي والنزعات الشوفينية والعنصرية ، فباتحاد شعوب روسيا يمكن انقاذ الدولة المتعددة القوميات من اخطار الحروب والانقسامات ، وسيمكن الحفاظ على روسيا كقوة دولية عظمى .

- دعم الدولة لمواطني روسيا في بلدان اتحاد المستقلة ودول البلطيق ، الذين يعانون من الضغوط السياسية والاقتصادية .

كما تناضل الحركة من اجل روسيا الوطنية والكرامة القومية والامنية .

ويتمثل الشعار الاستراتيجي لمؤتمر الجماعات الروسية في :

" بدون وحدة الشعب الروسي يستحيل اتحاد شعوب روسيا " ، وبدون اتحاد شعوب روسيا تستحيل وحدة الشعب الروسي ، وبدون وحدة الشعب الروسي واتحاد شعوب روسيا يستحيل تحقيق كفاءة وفعالية الدولة في ضمان المصالح العامة للشعب " .

متفرقات عن الحركة :

- بانضمام الجنرال ليبد زعيم الحركة إلى ادارة الرئيس بوريس يلتسن قبيل الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية (مايو ١٩٩٦) وتعيينه أميناً عاماً لمجلس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي ، انتقلت الحركة من صفوف المعارضة إلى موقع السلطة .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ديسمبر ١٩٩٥ على ٢,٩٨ مليون صوت أي مايعادل ٤,٣٪ من اجمالي عدد الناخبين الذين أدلوا باصواتهم - وفقا للنظام الانتخابي بالقائمة - ، وهو مالم يؤهلهم إلى الفوز ، واقتصر تواجدهم في البرلمان على ٥ مقاعد فازوا بها حسب النظام الانتخابي الفردي .

- عادت الحركة إلى صفوف المعارضة ومن جديد في أكتوبر ١٩٩٦ بعد اقالة يلتسن زعيمها الكساندر ليبد من منصبه في الدولة كأمين عام لمجس الأمن ومساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي .

- بعد انشقاق الجنرال الكساندر ليبد عن " مؤتمر الجماعات الروسية " أواخر ١٩٩٦، أسس حزباً جديداً يحمل اسم " الحزب الشعبي الجمهوري الروسي " كحزب يمثل ما أسماها بالقوى الثالثة ، وانعقد مؤتمره التأسيسي في ١٤ مارس ١٩٩٧ بالعاصمة الروسية موسكو .

٦- الاتحاد الاجتماعي - يابلاكا - " التفاحة " (*)

- حيث توحدت في اكتوبر ١٩٩٣ التنظيمات السياسية - الاجتماعية التالية :

الحزب الجمهوري للاتحاد الروسي ، حزب روسيا الاجتماعي - الديمقراطي ، الاتحاد المسيحي - الديمقراطي الروسي ، اتحاد البيئة الروسي ، جمعية النساء الجامعيات ، نادي ناخبي أكاديمية العلوم الروسية ، اضافة إلى تنظيمات أخرى .. أتحدت جميعها في اطار سياسي واحد سمي بـ " اتحاد : يفلينسكي - بولديريف - لوكين " ، (١٩٨)

والذي على أساسه أنشيء فيما بعد " الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - " في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في موسكو بتاريخ ١٩٩٥/١/٥ .

- تتكون التركيبة الاجتماعية للاتحاد من مختلف الشرائح الاجتماعية وبالذات فئات المثقفين والتكنوقراط .

ويسعى الاتحاد إلى انشاء طبقة متوسطة عريضة من ذوي الاعتبار والمستوى المعيشي المرتفع ليكونوا مستقبلاً أغلبية المجتمع الروسي .

---

* المصدر : الاصلاح للغالبية ، اتحاد " يابلكا " ، موسكو ، ١٩٩٥ ، صـ٧ .

لذلك يتوجب على الاتحاد الدفاع عن مصالح فئات وشرائح مهنية اجتماعية كبيرة ، والتي ستشكل مصدراً أساسياً لتنامي الطبقة المتوسطة ، كفئات المهندسين والخبراء والعاملين في مجال العلوم والدراسات ، المعلمين والأطباء ، العمال والفلاحين ، والعاملين في القوات المسلحة ، ورجال الأعمال .

نبذة عن زعيم الاتحاد :

يفلينسكي جريجوري اليكسيفيتش ، من مواليد ١٠ ابريل ١٩٥٢ في مدينة لفوف.

- خلال عامي ٦٨-١٩٦٩ عمل كفني - كهربائي في مصنع رادوجا للزجاج في لفوف.

- في ١٩٧٣ أكمل دراسته الجامعية من معهد موسكو للاقتصاد الوطني "بليخانوف" ثم واصل ليكمل الدكتوراه في ١٩٧٦ .

- في ١٩٩٠ عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، ورئيساً للجنة الحكومية للاصلاح الاقتصادي .

- في ١٩٩١ عين رئيساً لمركز الدراسات الاقتصادية – السياسية .

- أحد المتخصصين البارزين في مجال الاقتصاد الكلي .

- أحمد المبادرين الاساسيين والمشاركين في صياغة أول برنامج للاصلاح الاقتصادي- " اقتصاد السوق " في الاتحاد السوفيتي ، والذي سمي بـ (٥٠٠يوم)، .

- صاغ العديد من الوثائق والاتفاقيات الاقتصادية :

- اتفاقية الاسرة الاقتصادية – ١٩٩٠ .

- اتفاقية التعاون مع الغرب " الاتفاق على فرصة " ١٩٩١ .

- البرنامج الاقليمي في " نيجني نوفجورد " – ١٩٩١ .

سجلته جمعية الخبراء الاقتصاديين الدولية في قائمة الـ ٢٠٠ لأبرز سياسيي المستقبل.[١٩٩]

- انتخب مرتين إلى عضوية البرلمان الروسي في ١٩٩٣، ١٩٩٥ كما أصبح رئيساً لكتلة الاتحاد " يابلكا " داخل البرلمان .

- رشح نفسه للانتخابات الرئاسية في ١٩٩٦ .

- متزوج وله ولدان .

أبرز اتجاهات برنامج الاتحاد

أهداف النشاط السياسي :

- أولاً على المدى القريب الآني ، وكما حدده البرنامج آنذاك للفترة من ١٩٩٥-١٩٩٦، حيث تتمثل أهداف الاتحاد الاجتماعي " التفاحة" في :

- مواصلة العمل في البرلمان الجديد ، وتوسيع مجال ونفوذ الاتحاد فيه .

- الفوز في الانتخابات الرئاسية .

- العمل على تشكيل حكومة مسئولة من اصحاب الخبرة والمعرفة .

- اقامة سلطات محلية واقليمية فعّالة في عموم الاتحاد الروسي .

ثانياً : أهداف النشاط للفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ .

يرى الاتحاد الاجتماعي " التفاحة " بضرورة الوصول إلى السلطة السياسية لتحقيق الاهداف والتحولات التالية :

في الجانب السياسي :

الاستبعاد الكامل لاحتمالات نشوب أي من الصراعات والحروب الاهلية ، ولذلك لابد من :

- ضمان تواصل العملية الديمقراطية حتى عام ٢٠٠٠ .

- تحقيق عملية التسوية السلمية للأزمة الشيشانية .

- تهيئة المقدمات اللازمة لإنهاء التطرف السياسي ، سواء القومي أو اليساري .

- خلق أسس لسياسة قومية سليمة تكفل عدم نشوء أية صراعات أو خلافات عرقيــة أو دينية .

الديمقراطية :

ان الاتحاد الاجتماعي " التفاحة " يفهم الديمقراطية على أنها نظــام اجتمـاعي ، يسـتحيل فيـه علــى السلطة أن تتجاهل أو تهمل وجود وإرادة الشعب ، كما يستحيل علــى أي كـان الاستحواذ على كل السلطة ، ولكل إنسان الاعتبار الكامل فــي إطـار الحقوق والحريـات التـي يحميها القانون .[٢٠٠]

فيما يتعلق بالدولة :

- تنظيم جهاز السلطة وذلك باتباع مايلي :

١- اعادة التوازن فيما بين فروع السلطة المختلفة ، تقليص صلاحيات رئيس الدولة واجراء التعديلات القانونية اللازمة لذلك .

٢- توسيع صلاحيات الحكومة وبشكل محدد ودقيق ، وأن تتم عمليات التعيين أو الاقصاء لوزراء الوزارات السيادية بموافقة البرلمان .

٣- تعزيز وتقوية الرقابة الشعبية على الاداء الوظيفي للنظام الانتخابي .

٤- تعزيز نفوذ السلطة واستقلالية القضاء ، والفصل بين السلطات .

٥- القضاء على كافة مظاهر الفساد في جهاز السلطة .

٦- التحديد الدقيق للصلاحيات فيما بين المركز والأقاليم .

٧- ضبط وتنظيم كافة هيئات السلطات المحلية والادارة الذاتية .

٨- اعادة تنظيم القوات المسلحة بما يتوافق مع متطلبات الواقع ، ومنح الضمانات الاجتماعية المناسبة لمنتسبي القوات المسلحة .

٩- اعادة الصلاحيات الرقابية للبرلمان وللمجلس الاتحادي الفيدرالي .

- ان الاتحاد الاجتماعي - التفاحة - على قناعة تامة بأنه بدون إجراء جملة من الاصلاحات المبدئية في الدستور سيكون من المستحيل التقدم إلى الأمام لخلق روسيا ديمقراطية وقوية .

في الجانب الاقتصادي :

العمل على تحقيق النمو الاقتصادي ، وتهيئة الظروف والمقدمات لرفع المستوى المعيشي ، وذلك عن طريق :

– العمل على صرف الاجور ومرتبات التقاعد بصورة منتظمة ، والقضاء على الأزمة التي حالت دون صرف الأجور .

– التعويض الجزئي للذين فقدوا مدخراتهم التي كانت مودعة في بنوك الدولة من جراء هبوط قيمة الروبل عام ١٩٩٢ ، وكذا التعويض عن الأموال المسروقة في ٩٣–١٩٩٤ .

– اعادة النظر في حجم معاشات التقاعد والطلاب ، والحد الأدنى للأجور بحيث لايتجاوز تدهورها الحدود الدنيا للمعيشة .

– مضاعفة الانفاق في موزانة الدولة على مجالات الصحة والتعليم والثقافة والعلوم التطبيقية ، والبدء في عملية اعادة البناء الهيكلي .

– العمل على تحقيق معدل نمو اقتصادي فعلي ، مع التخفيض التدريجي لمعدلات التضخم خلال ٣ إلى ٤ سنوات .

– اتباع سياسة وموديل فعَّال لعمليات الخصخصة .

– اجراء اصلاحات مرحلية على النظام الضريبي .

– مضاعفة اعداد فرص العمل ذات الأجر المرتفع .

– توفير الضمانات لنمو مدخرات وايداعات السكان في البنوك .

– البدء في اعادة انشاء المؤسسات التي تحدث تلوثات في المحيط البيئي .

– التوقيع على انشاء اتحاد اقتصادي كامل مع كل من روسيا البيضاء أوكرانيا ، كازاخستان وغيرها .

اقتصاد السوق :

في الوقت الذي يرى الاتحاد الاجتماعي – التفاحة – في اقتصاد السوق الحر والملكية الخاصة .

قوة كامنة خلاقة قادرة على تعبئة كافة الطاقات الابداعية والموارد البشرية والطبيعية، في الوقت نفسه يرى ضرورة أن تضطلع الدولة بمهمتها ووظيفتها في توفير الظروف اللازمة للمنافسة الحرة وحماية السوق من نشاطات المافيا والاحتكارات ، كما أن الاتحاد الاجتماعي – ومن جهة أخرى – يقف إلى جانب تحديد نشاط السوق الحر إلى الحد الذي يكفل عدم تضرر الفئات الاجتماعية الغير قادرة عن العمل (كالمتقاعدين ، المعوقين ... الخ) وكذا الفئات الفاقدة بشكل مؤقت لأعمالها ومعيلي الأسر وماشابههم . [٢٠١]

في مجال الادارة الذاتية والحكم المحلي :

يؤيد الاتحاد الاجتماعي (التفاحة) (الميثاق الاوروبي للادارة الذاتية والحكم المحلي) الذي يتضمن الادارة الذاتية المحلية – تحت المسئولية الخاصة – لنشاطات الاقاليم والمناطق المختلفة داخل الدولة المركزية ، وحل كافة المشاكل والقضايا الداخلية في اطار الدستور والقوانين السارية . [٢٠٢]

ان أهمية الادارة الذاتية والحكم المحلي تتمثل في اعطاء الناس امكانية حل بعض مشاكلهم بانفسهم ، بعيداً عن بيروقراطية وأروقة أجهزة الدولة المركزية ، اضافة إلى تقليص المسافة السياسية – الاقتصادية والاجتماعية فيما بين السلطة والمجتمع.

ولذلك فإن الاتحاد الاجتماعي سيعمل على اتخاذ كافة السياسات القانونية التشريعية والادارية والاقتصادية الكفيلة بتوسيع صلاحيات الحكم المحلي ، والتحديد الدقيق لصلاحيات السلطات بمختلف مستوياتها ، وتوفير الضمانات اللازمة لممارسة العملية الديمقراطية محلياً في كافة وحدات واقاليم ومناطق روسيا .

في الجانب الاجتماعي :

تعزيز وترسيخ السلام الاجتماعي عن طريق :

– تقليص الفجوة فيما بين فئة الأكثر غنى وفئة الأكثر فقراً بمعدل (١,٥–٢مرة).

- العمل على انشاء " شريحة واسعة " من ذوي الاعتبار والمستوى المعيشي المرتفع
- كأساس لتشكل الطبقة المتوسطة .

- العمل على الحد من جريمة الشارع ومن الجريمة المنظمة .

- تعزيز الضمانات الكفيلة بتوفير الخدمات الصحية وخدمات التعليم مجاناً .

- اعداد نظام لدعم نخبة العلماء وأعضاء هيئات التدريس في الجامعات والمعاهد العليا.

- ايجاد أشكال انتاجية تحقق دعماً أكثر فعالية لاتجاهات الثقافة الجماهيرية المعاصرة.

- تأمين الدفاع عن حقوق الاقليات القومية والدينية .

- العمل على ان تتعزز بين الناس روح الثقة في المستقبل .

في جانب الثقافة والتعليم :

ينطلق الاتحاد الاجتماعي - التفاحة - في سياسته الثقافية والتعليمية من نظرته إلى أن امكانيات وقدرات روسيا الفكرية والذهنية هي بمثابة مفخرة قومية جديرة بايلاء الدولة لها الاهتمام اللازم ، ولذلك يرى الاتحاد ضرورة تثبيت حصة كافية من الامكانيات ترصدها الدولة ضمن بنود الموازنة العامة لدعم مجالات ومؤسسات العلم والثقافة .

متفرقات عن الاتحاد :

- يقع الاتحاد ضمن القوى السياسية المعارضة لسياسة الرئيس بوريس يلتسن ويطلقون على أنفسهم للتميز تسمية " المعارضة الديمقراطية " .

- يقف الاتحاد - كأغلبية أحزاب المعارضة الاخرى - ضد الصلاحيات الواسعة التي شرعها لنفسه الرئيس الروسي بوريس يلتسن .

- يقف الاتحاد مع سياسة الاصلاح الاقتصادي الجارية في البلاد رغم الاخطاء التي ترتكب - حسب رأيهم - ، إلا أن الاتحاد غير راضٍ عن النتائج المحققة التي قد لاتضمن تواصل مسيرة الاصلاح ، وتؤدي إلى انتكاسه .

- يعارض الاتحاد اعادة اقامة الاتحاد السوفيتي أو الامبراطورية الروسية ، ويدعو فقط إلى التكامل الاقتصادي لاتحاد الدول المستقلة (الكمنولث) . (٢٠٣)

- الحفاظ على وحدة الدولة الروسية مع صيانة الكيانات الاقليمية والمحلية وتمتع الجميع بحقوق متساوية ، بغض النظر عن الاصول القومية أو العرقية .

- حصل الاتحاد في الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) على ٤,٧٦ مليون صوت أي مانسبته ٦,٨٩٪ .

- رشح زعيم الاتحاد جريجوري يفلينسكي نفسه إلى انتخابات الرئاسة في ١٩٩٦/٦/١٦ ، وحصل في الجولة الأولى للانتخابات على ٥,٥٥٠ مليون صوت ، أي مايعادل نسبة ٧,٣٤٪ من مجموع الأصوات ، وكان ترتيبة الرابع بين المرشحين العشرة لمنصب رئيس الدولة .

بينما دعى انصاره في الجولة الثانية (٣ يونيو ١٩٩٦) إلى التصويت لبوريس يلتسن وضد المرشح الشيوعي جينادي زوجانوف .

مطبوعات الاتحاد :

- صحيفة " يابلكا بودموسكوفي " - تصدر في موسكو .

- صحيفة " موسكوفسكي فاروتا " - تصدر في بطرس بورج .

٧- الخيار الديمقراطي الروسي - " خيار روسيا " - دي.بي.أر .

- في ١٢-١٣ يوليو ١٩٩٤ انعقد في موسكو المؤتمر التأسيسي لـ (الخيار الديمقراطي الروسي) . حضر المؤتمر (٥٠٧) مندوب كممثلين عن (٦٢) اقليم ومنطقة روسية .

- تأسس الحزب على قاعدة : ٢٠ منظمة اقليمية حزبية ، مجموعة من الاتحادات الابداعية والجمعيات والصناديق وتشكيلات رجال الاعمال .

- تم تسجيل الحزب لدى وزارة العدل الروسية في ١٦ أغسطس ١٩٩٤ .

- تتشكل التركيبة الاجتماعية للحزب من مختلف الشرائح الاجتماعية وفي مقدمتهم الانتيلجينتسيا (المثقفين) ، العمال المؤهلين ، العاملين في المؤسسات الغير حكومية ، ورجال الاعمال الصغار والمتوسطين ، الشباب وكذا موظفي الجهاز الاداري السابق والحالي .

نبذة عن زعيم الحزب :

- جايدار أيجر تيمورفيتش ، من مواليد ١٩٥٦ .

- في ١٩٧٨ أنهى دراسته الجامعية من كلية الاقتصاد في جامعة موسكو الحكومية " لومونوسوف " .

- درس الدكتوراه في نفس الجامعة خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٠ .

- حاصل على لقب "بروفيسور " في العلوم الاقتصادية .

- يتحدث بالانجليزية والاسبانية والصربية - الكرواتية .

- في ١٩٨٧ ترأس القسم الاقتصادي لمجلة " كومونيست - الشيوعي " .

- في ١٩٩٠ عين محرراً في صحيفة " برافدا " - قسم السياسة الاقتصادية .

- فـي ١٩٩١ تـرأس معهـد السياسـة الاقتصاديـة التـابع لاكاديميـة الاقتصـاد الوطنـي للاتحاد السوفيتي .

- فـي نوفمـبر ١٩٩١ عيـن نائبـاً أولاً لرئيـس حكومـة جمهوريـة روسـيا الاتحاديـة الاشتراكية السوفيتية للشئون الاقتصادية ، ووزيراً للاقتصاد .

- في فبراير ١٩٩٢ عين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للمالية .

- في ١٥ يونيو ١٩٩٢ عين رئيساً لحكومة الاتحـاد الروسـي حيـث ارتبطـت باسـمه سياسة خصخصة مؤسسات القطاع العام وسياسة ماسمي بـ " الاصلاح بالتغيير السريع عن طريق الصدمات " .

- يرأس " المعهد الاقتصادي للفترة الانتقالية " .

- عضو سابق في مجلس النواب المنتخب في ١٩٩٣ .

- رئيس حزب الخيار الديمقراطي الروسي .

- متزوج وله ثلاثة أبناء .

أبرز اتجاهات برنامج الحزب

أهداف النشاط السياسي :

يعمل حزب الخيار الديمقراطـي الروسـي - خيـار روسـيا مـن اجـل ضمـان الحقـوق الشخصية الكاملة لحرية النشاط الاقتصادي ، ومن أجل وجود دولة قوية تكفل تلك الحقوق.

ووفقاً للاهداف والمهام الرئيسية المحددة في البرنامج فإن الحزب يعمل من أجل :

- الضمان السياسي للحقوق والحريات والأمن الشخصي .

- توفير الظروف والعوامل اللازمة لتطور اقتصاد السوق ، المجتمع المدني ومؤسسات الدولة الديمقراطية .

- العمل على دعم سيادة القانون ، الاستقرار والوفاق الوطني والسلام الاجتماعي لروسيا.

- معارضة الاتجاهات السياسية المتطرفة .

- توفير الظروف اللازمة لاستقرار ورفع مستوى معيشة المواطن الروسي وزيادة النمو الاقتصادي ، والأمن البيئي واتباع سياسة اجتماعية فعَّالة .

- تقديم الدعم السياسي لتشكيل شريحة اجتماعية من الروس الذين لهم مصلحة في استمرارية اصلاحات السوق .

- اتباع سياسة نشطة باتجاه تأهيل وتدريب الشباب ومساعدتهم في اكتساب مكانة مشرفة في المجتمع .

- المساعدة على تطوير العلوم الوطنية ، الثقافة ، التعليم ، الصحة ، الرياضة .

- الحفاظ على تطوير أفكار الوطنيين الروس ، والتعاون مع المنظمات الدينية وتعزيز التقاليد والقيم الروحية والأسرة .

- العمل على أن تكون لروسيا مكانة دولية رفيعة ، وعدم السماح لجر روسيا إلى المغامرات الحربية ، والعمل على اتباع سياسة داخلية وخارجية تليق بدولة عظمى.

- الاعادة التدريجية للعلاقات التاريخية والحضارية باتجاه تكامل الحكومات الاعضاء في اتحاد دول الكمنولث وبما يكفل عدم تدهور المستوى المعيشي للشعب الروسي .

- المساعدة على حل الخلافات ومشاكل الوصاية السياسية للمواطنين الروس في الخارج بما في ذلك البلدان المجاورة .

في الجانب السياسي :

ينطلق حزب الخيار الديمقراطي الروسي من ضرورة أن تكون الدولة فاعلة وأن لاتشكل عبء على المواطن ، ومن ضرورة أن يخضع جهاز الدولة الفيدرالي لاصلاحات جذرية : انهاء حالة الازدواجية في وظائف العديد من المصالح والادارات الحكومية ، وتقليص الاعداد الهائلة من الموظفين . وأن تتشكل الوزارات على أساس المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية بدلاً من تشكيلها على أساس المبدأ القطاعي ، وأن تكون مهمة البرلمان في النشاط التشريعي والموافقة على موازنات الدولة والرقابة على تنفيذها ، وعلى أداء السلطة التنفيذية .

من الضروري ايضاً تحديد الصلاحيات فيما بين الحكومة ومجلس الأمن وادارة رئيس الدولة وانهاء حالة الازدواجية فيها .

ولابد للبناء الفيدرالي لروسيا ان يشتمل على مضمون فاعل يكفل تحقيق :

– تأسيس الكيان الروسي على مبدأ وحدة النظام الضريبي والنقدي – الائتماني وظروف عمل اقتصادية ونمطية واحدة في مختلف الاقاليم .

– ادارة الوحدات والاقاليم المختلفة لابد ان تتوافق مع اتجاهات توسيع الاستقلالية الاقتصادية للاقاليم .

– ضمان توفير القوانين الانتخابية للبرلمان والرئاسة وهيئات السلطة المحلية وكذا للاحزاب السياسية .

– لابد من ضمان المساوأة الكاملة لكافة القوميات ، وايلاء أهمية خاصة للدفاع عن حقوق الاقليات العرقية .

في الجانب الاقتصادي :

يعمل الحزب على انجاز المهام التالية :

- تقليص النفقات الحكومية من ميزانية الدولة ، وعلى هذا الاساس تهيئة الظروف اللازمة للاستثمار عن طريق : الاستقرار المالي ، تخفيض نسبة الضرائب واسعار الفائدة على القروض ، ومن اجل ذلك لابد من اجراء تغييرات جذرية في هيكل التزامات الدولة ، تخفيض حصة نفقات الدولة من الناتج المحلي الاجمالي .

- ضرورة اعداد وتنفيذ برنامج طويل المدى لاصلاح المؤسسة العسكرية بتخفيض الجيش وتخفيض ميزانيته بنسبة ٣-٣,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي .

- ضرورة خفض الاعانات المالية في الميزانية ، في الوقت نفسه اعداد وتنفيذ برنامج لمضاعفة انتاج الطاقة وبالذات في مجال استخراج الفحم .

- اعادة تأهيل والاستيعاب في العمل أولئك المسرحين من اعمالهم ، ورفع كفاءة المناجم التي تعاني من حالة تدهور ، وخصخصة المؤسسات الخاسرة في القطاع الزراعي.

اضافة إلى ذلك يجب تخفيض نفقات تمويل الاقتصاد الوطني من ميزانية الدولة وبالتدريج إلى نسبة ٤-٥٪ من الناتج القومي الاجمالي ، وذلك بالتخفيض الحاد لبنود الدعم والاعانات واقراض المؤسسات من الميزانية ، واعادة النظر في برنامج الحكومة الاستثماري .

- تخفيض الضرائب إلى ٣٤-٣٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، واجراء اصلاحات للنظام الضريبي لخلق حالة من الاستقرار وتحفيز النشاطات الاستثمارية .

- يجب ان تصاحب عمليات توسيع الاستثمارات الوطنية والاجنبية تقديم ظروف وامتيازات خاصة للنشاطات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير ظروف المنافسة وتقليص الاحتكار وانهاء التعسف البيروقراطي في جهاز الدولة على أساس

أن الاستثمار في المشاريع الصغيرة يعتبر من أهم الوسائل الناجحة لتخفيف حدة البطالة إذ يقدم فرص عمل جديدة دون ان يشكل ذلك عبئاً على ميزانية الدولة . كما أن عمليات التخصيص تعتبر من أهم العوامل المساعدة على النمو الاقتصادي ، إذ يقف حزب الخيار الديمقراطي الروسي مع الملكية الخاصة المكتسبة بالطرق الشرعية ، ويعارض تطفل القطاع الخاص على الدولة .

ان خيار روسيا يدعم فكرتين لنظام التخصيص الجديد :

١- ان لاتذهب الاموال العائدة من بيع الاسهم إلى خزينة الدولة ، ولا إلى موظفيها البيروقراطيين بل إلى المساهمين أنفسهم ليقوموا بعملية الاستثمار والتنمية.

٢- تقدم للمستثمرين امكانية امتلاك حقيبة الاسهم ، الأمر الذي سيعني وبالضرورة تقليص حقوق جماعات العمل في صالح المستثمرين المالكين .

- وفيما يتعلق بالسياسة الزراعية يرى الحزب ضرورة اجراء جملة من الاصلاحات بخلق اشكال فعّالة للملكية في الريف .

فقد تم توفير الظروف المساعدة لعملية الاصلاح الزراعي وبالذات شرعية الملكية الخاصة للارض ، نمط الانتاج الزراعي الخاص ، كما تم اعداد الاسس لانتاج المزارع الأسري ، اجراء عمليات التخصيص للقطاعات التحويلية التي تخدم القطاع الزراعي .

في جانب السياسة الاجتماعية :

ان السياسة الاجتماعية التي يسعى الخيار الديمقراطي الروسي إلى تحقيقها تتمثل في اجراء العديد من الاصلاحات في المجتمع الروسي والتي لابد لها أن ترتكز على المبادىء التالية :

- رفض الوصاية المفرطة للدولة والعمل على أن تصبح المسئولية الاساسية لها باتجاه خلق مستوى معيشي كريم ولائق .

- مسئولية الدولة في التقديم الغير مشروط للحد الأدنى من الضمانات الاجتماعية في مجالات الأجور ، معاشات التقاعد ، خدمات الصحة والتعليم ، الثقافة ، السكن ، ومجموعة الخدمات الاجتماعية للفئات الغير قادرة على العمل .

- لايمكن تمويل القطاعات الاجتماعية وفقاً لمبدأ " من الفضلات " مادامت المشاكل الاجتماعية في مركز الاهتمامات الاقتصادية والسياسية والاخلاقية .

- ان السياسة الاجتماعية الفعالة يستحيل تحقيقها في ظروف ارتفاع معدلات التضخم وفي ظروف عدم الالتزام باطار الميزانية المحددة .

- توزيع الوسائل المالية لابد له ان يتم على اساس موضوعي وليس على أساس أمزجة موظفي الجهاز الاداري البيروقراطي .

- يرى الحزب بأن الهدف الرئيسي للسياسة الاجتماعية للدولة يجب ان ينصب في التقدير المتوازن لمصالح ثلاث فئات أساسية من السكان : العاملين الاجراء ، رجال الاعمال ، والفئات الاجتماعية الغير محمية .

توفير الظروف الاقتصادية اللازمة لمكافأة العاملين الاجراء - وبشكل مجز - على زيادة انتاجية عملهم ، والمشاركة الواسعة في أرباح المؤسسات عن طريق الاسهم وفي الاوراق المالية الاخرى ، والاستثمار المجدي للمدخرات وتشجيع التراكم الرأسمالي [illegible] فرص عمل جديدة في المجالات الانتاجية والخدمية . وصياغة آلية اجتماعية للدفاع عن الفئات الاجتماعية الغير محمية وعن مختلف شرائح السكان التي لم تتمكن من الحصول على عمل .

كذلك لابد من العمل على اعادة هيكلة قطاعات الصحة والثقافة والتعليم والاسكان ، والرفع التدريجي لحجم النفقات المكرسة للاهداف الاجتماعية من ميزانية الدولة ومن الناتج المحلي الاجمالي ، واقتطاع مايلزم من الامكانيات لصالح الاحتياجات الاجتماعية حسب نظام الاولويات .

في جانب العلاقات القومية :

ان المبدأ الاساسي في هذا الجانب هو الاعتراف بتساوي القيم الثقافية الموروثة لكافة شعوب روسيا . ومن اجل تحقيق هذا المبدأ لابد من تحديد خصوصيات كل جمهورية وكل اقليم ومنطقة، والعمل على تحقيق :

- التساوي في أهمية لغتين أو عدة لغات في الحياة العامة .
- دعم الدولة للتنظيم الذاتي للاقليات في ظروف غلبة ثقافة القومية الأكبر .
- ان تولي الدولة اهتماما خاصا بعلاقات الاقليات العرقية في ممارسة تقاليدهم وطقوس حياتهم بحرية .
- لابد من المكافحة الحقيقية وليس الكلامية للنزعات القومية والعنصرية المتطرفة وذلك بتوحيد كافة جهود الدولة والاحزاب السياسة والحركات والمنظمات الاجتماعية والمواطنين لرفع حالة الوعي والمسئولية تجاه مستقبل روسيا .

في جانب الثقافة والتعليم :

يعمل الحزب في مجال الثقافة والفن على صيانة الموروث الثقافي التاريخي والثقافات المتعاقبة كأساس لاستقرار وتطور المجتمع ، وعلى دعم كافة انواع الثقافات والفنون الكلاسيكية والتقليدية التي تحدد المكانة الرفيعة لروسيا في الثقافة العالمية ، دعم الصفوة من الفنانين والادباء والمبدعين وسياسة التعليم في مجال الثقافة والفنون باتجاه اعادة انتاج الكوادر الابداعية والحفاظ على الاتجاهات والمدارس الابداعية وتطويرها ، وتقديم الرعاية الاجتماعية للكوادر العاملة في المجالات الثقافية والابداعية .

وفي مجال التعليم يسعى الحزب إلى تحقيق المهام التالية :

- احداث تغييرات أساسية في نظام التعليم ليتكيف مع التغيرات الجارية في المجتمع وفي الاقتصاد ، وليصبح تعليما متواصلا ومنفتحا ومتعدد المستويات ، ولايجوز ان ترتبط عملية التعليم بالظروف المالية للمواطن .

– التحول إلى نظام جديد في الادارة التعليمية ، من الادارة المركزية إلى الشكل الحكومي – الاجتماعي .

– تفعيل نظام التعليم للكبار الذي يكفل رفع مستوى التأهيل واعداد الكوادر .

– توفير الظروف اللازمة للحفاظ على صحة الدارسين بتقديم الدعم لتغطية تكاليف التغذية التي يتلقونها والالتزام بنظام العناية الصحية ، وكذا المستوصفات والصحة المدرسية ودور الرياضة وتجهيزاتها .

– انشاء نظام تعليم الصفوة إلى جانب التعليم العام والمهني ، والاهتمام بالاطفال من ذوي المواهب والقدرات العالية .

وفيما يتعلق بمجال العلوم يعمل الحزب على :

– ان تحدد الدولة سياستها تجاه العلم بموجب قانون خاص لذلك ، وضمان دعم النشاطات البحثية والدراسات الحيوية من ميزانية الدولة ، واعادة تشكيل نظام التمويل العلمي ، وتقديم الحد الأقصى والمستمر من الدعم للقطاعات العلمية ذات الأهمية الأولى واعفاء المدارس والمعاهد والمؤسسات العلمية والثقافية من الضرائب المفروضة على اعتمادات التمويل .

متفرقات عن الحزب :

– صوت للحزب في الانتخابات النيابية ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ ٨,٥ مليون ناخب مايعادل ١٥٪ حيث حصل على ٣٣ مقعد حسب نظام القوائم و ٢٧ مقعد حسب نظام الانتخاب الفردي .

– بينما لم يحصل الحزب ضمن نظام القوائم في انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ على أي مقعد.

- رغم اقالة الرئيس بوريس يلتسن لزعيم الحزب ايجور جيدار من رئاسة الحكومة الا أنه - اي جيدار - عمل على دعم يلتسن في حملته الانتخابية في انتخابات الرئاسة (يونيو ١٩٩٦) ، انطلاقاً من معارضته لفوز الشيوعيين ووصولهم إلى السلطة .

- يعتبر الحزب نفسه في صفوف المعارضة الديمقراطية رغم أنه أنضم إلى صف الرئيس الروسي بوريس يلتسن في حملته الانتخابية .

٨- الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا "

(إن . دي . أر) (*)

- تعتبر الحركة نفسها مفتوحة لكافة الشرائح الاجتماعية ممن تتوافق معهم اهداف واتجاهات برنامجها .

- تأسست الحركة في مايو ١٩٩٥ .

- تم اقرار برنامج الحركة في المؤتمر الثاني لها المنعقد في موسكو بتاريخ ٢ سبتمبر ١٩٩٥.

نبذة عن زعيم الحركة :

- تشيرنوميردن فيكتور ستيبانوفيتش ، من مواليد ١٩٣٨- في كازاتشي ستانيتس، تشورني أوستروج ، اقليم " أورينبورجسك " ، روسيا .

- في ١٩٥٧ بعد انهاء المدرسة بدأ حياته العملية كعامل براده في مصفاة " أورسك " البترولية.

---

* البيانات الواردة هنا مصدرها " برنامج الحركة الاجتماعية السياسية " بيتنا روسيا " المقر في المؤتمر الثاني للحركة ٢ سبتمبر ١٩٩٥.

- أدى خدمة الدفاع في القوات المسلحة .

- خلال الفترة ١٩٦٢- ١٩٦٦ درس في المعهد العالي لـ البوليتكنيكي في مدينة "كويبيشيف "، كمهندس تكنولوجي .

- في ١٩٧٢ أكمل الدراسة الجامعية مرة أخرى من كلية الاقتصاد الهندسي .

- دكتوراه في العلوم التقنية .

- في ١٩٨٢ عين كنائب لوزير الصناعة النفطية والغازية للاتحاد السوفيتي ، إلى جانب ذلك ترأس ابتداء من ١٩٨٣ " المؤسسة العامة للصناعة لشئون التنقيب عن الغاز في اقليم تيومينسك .

- في ١٩٨٩ وعند انعقاد المؤتمر التأسيسي لاتحاد الصناعات الغازية انتخب تشيرنوميردن رئيساً للهيئة الادارية للاتحاد .

- في ٣٠ مايو ١٩٩٢ عين نائباً لرئيس الحكومة لشئون مجمع الوقود والطاقة.

- في ١٤ ديسمبر ١٩٩٢ عُين رئيساً لحكومة الاتحاد الروسي .

- شارك بفعالية إلى جانب أناتولي سابتشاك – محافظ بطرس بورج السابق – في صياغة الدستور الجديد للاتحاد الروسي المقر في ١٩٩٣ ، والذي حظي بموجبه الرئيس يلتسن على صلاحيات واسعة .

- بعد فوز الرئيس بوريس يلتسن في الانتخابات الرئاسية (يوليو ١٩٩٦) لفترة ثانية عينه يلتسن مجدداً لرئاسة الحكومة .

- من المعارضين لإعادة جزر الكوريل لليابان .

- من نشطاء الحزب الشيوعي السوفيتي سابقا .

- أحد مؤسسي الحركة الإجتماعية - السياسية ـيتنا روسـ . وقد تم ـحـنه رئيـ للحركة في المؤتمر التأسيسي لها .

- متزوج وله ولدان .

ابرز اتجاهات برنامج الحركة

أهداف النشاط السياسي :

ان الهدف الرئيسي للحركة يتمثل في بناء المجتمع المدني الديمقراطي ، ودولة النظام والقانون بما يكفل تحقيق مستوى معيشي عالي وضمان الحريات الشخصية.

كما يهدف نشاط الحركة إلى :

- التعبير عن مصالح روسيا ومصالح كافة الشعوب والاقاليم الروسية ، وتعزيز وحدة دولة الاتحاد الروسي .

- العمل على دعم الافكار المستنيرة في المجتمع الروسي واقفال الطريق أمام الافكار العقيمة اللامسئولة وأمام التطرف والديماغوجية .

- تفعيل وتعزيز امكانيات العمل في البرلمان .

- تعزيز الاسس الديمقراطية للدولة الروسية ، والفصل بين السلطات والتفعيل المتبادل في نشاطاتها .

- ضمان الأمن والرفاهية للمواطن الروسي .

- اجراء الاصلاحات اللازمة في المجتمع على أساس النظام والقانون وعلى مراحل .

- العمل على بعث القيم الروحية والثقافية لشعوب الاتحاد الروسي .

مبادىء الحركة :

- تقف الحركة ضد الافكار والنظريات التي تتبناها التيارات الثورية والمطالبة باستخدام العنف لتغيير البناء القائم .

- مواصلة سياسة الاصلاح الديمقراطي في روسيا ".

- النزاهة ، الانفتاح ، المكاشفة ، الديمقراطية ، التواصل ، التجدد .

- العمل على تأصيل الحركة لتصبح مركزا يعكس المصالح الاساسية للشعب.

- العمل على تحقيق اهداف الحركة عن طريق النضالات الانتخابية بمختلف مستوياتها وعن طريق القنوات الشرعية والقانونية .

الدولة والمجتمع :

- ان المهمة الرئيسية للحركة في مجال بناء الدولة تتمثل في ترسيخ مكانة الدولة الروسية وتعزيز هيبة السلطة وتفعيل وظائف فروعها ومؤسساتها المختلفة .

كما تقف الحركة مع سلطة فيدرالية قوية وحكومة فعالة ومع دستور يمنح صلاحيات واسعة ودور قيادي كبير لرئيس الاتحاد الروسي .

- تسعى الحركة إلى تثبيت دعائم المجتمع المدني الذي يفترض فيه:

١- توفر آلية لتأثير الفرد والمؤسسات الاجتماعية على سلطة الدولة وعلى النظام السياسي .

٢- توفير الضمانات للحرية السياسية والاقتصادية وعدم التدخل في نشاطات وشئون المنظمات والاحزاب السياسية والمؤسسات الدينية العاملة بشكل قانوني .

- ترى الحركة بأن ضمان تطور الدولة الوطنية يكمن في تثبيت دعائم الاتحاد الفيدرالي الروسي ، والذي يعني مستوى جديد من التعاون فيما بين المركز والوحدات على أساس الاتفاق المتبادل على توزيع السلطة والمسئولية فيما بينهم .

- كما تهدف الحركة إلى جعل الفيدرالية الشكل الرئيسي للتنظيم الديمقراطي في المجتمع، والشكل الحضاري لـ لامركزية السلطة " .

إذ تعتبر الفيدرالية الوسيلة الافضل لحل كافة الخلافات سواء كان ذلك على مستوى الاقاليم والوحدات أو على مستوى الاتحاد الفيدرالي عامة .

كما تسعى الحركة بكافة الوسائل إلى توسيع نطاق الحكم الذاتي الذي من خلاله تنشأ نواة المجتمع والدولة .

ان المهمة الملحة لبناء الدولة – من وجهة نظر الحركة – تتمثل في وضع سياسة اقليمية يراعى فيها الاولويات التالية :

– حق الانسان في المساواه والرفاهية في كافة انحاء روسيا ، بغض النظر عن مكان اقامته .

– وحدة النظام الدستوري في عموم الاتحاد الروسي وانسجام دستور الاتحاد الروسي مع دساتير وانظمة ولوائح الوحدات والاقاليم الروسية .

– وحدة وسلامة أراضي الاتحاد الروسي .

– وحدة نظام السلطات التنفيذية .

ضمان حقوق الوحدات المكونة للاتحاد الروسي من حيث تحديد الصلاحيات والسلطات فيما بين المركز والاقاليم .

– التحديد الدقيق لمجالات وحقوق كل من المركز والاقاليم فيما يتعلق بالضرائب والميزانية والملكية والانتفاع بالارض والموارد الطبيعية .

– دعم المبادرات المحلية التي تكفل الاستخدام الامثل للامكانيات الداخلية باتجاه تحقيق استقرار الاوضاع الاجتماعية – الاقتصادية والتحول إلى نظام السوق وتحقيق الحماية الاجتماعية للسكان .

- دعم الدولة للاقاليم والمناطق التي تعاني صعوبات في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية وفي الاوضاع الديموغرافية والبيئية وبالذات اقاليم شمال روسيا والاقاليم التي تعاني من نقص في الامكانيات اللازمة للتنمية الذاتية .

- الاعتراف بحق الاقاليم في حصة من الضرائب والايرادات التي يتم جبايتها وتحصيلها فيها

في الجانب الاقتصادي :

تعتبر الحركة ان مرحلة اصلاح وتحرير الاقتصاد الروسي قد تحققت وان علاقات السوق اصبحت حقيقة واقعة ، كما أن النتائج السلبية للسياسة المالية وارتفاع الاسعار تتلاشى وبالتدريج وان روسيا قد بدأت بالانتقال من مرحلة التدهور والازمات إلى مرحلة النهوض الاقتصادي .

وترى الحركة بأن المهام الاقتصادية الاساسية في الوقت الراهن تتركز فيما يلي[*]:

١- تشجيع تراكم المدخرات المحلية لضمان نمو اقتصادي ثابت ، وتوفير فرص عمل جديدة وتحقيق الأمن الاقتصادي لروسيا .

٢- توسيع ودعم نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

٣- توجيه النظام الاقتصادي لتلبية المتطلبات الاجتماعية المختلفة على أساس علاقات السوق المتطورة .

- ان الحركة تقف مع دولة قوية في المجال الاقتصادي ، ولكن القوة هذه يجب أن تكون غير تلك التي كانت بالأمس .

فعلى الدولة أن تعمل وفي وقت قصير على تنظيم قواعد العمل في اقتصاد السوق وبالذات في فرض رقابة صارمة لمراعاة تلك القواعد .

إذ ان مركز ثقل الدولة لابد من نقله وبشكل نهائي من التدخل المباشر في الاقتصاد ليصبح دوره مجصورا في خلق منظومة العوامل المساعدة وتهيئة الظروف اللازمة لنمو نشاطات رجال الاعمال والقطاع الخاص .

– وفي مجال الملكية وسياسة التخصيص ترى الحركة بأن أساس النظام الاقتصادي الروسي – القائم على قانون اقتصاد السوق – ، هو تساوي حقوق كافة اشكال الملكية. هذه المساواه في السياسة الاقتصادية يجب أن تعبر ليس فقط عن تكافؤ اشكال الملكية أمام القانون، ولكن ايضاً في العلاقة الواحدة للدولة مع اشكال الملكية المتعددة.

وتضمن الحركة حماية حق الملكية . أي أن ماتم تخصيصه في اطار سياسية الاصلاح لن يتم تأميمه ، وان مصادرة الملكية من اصحابها لايمكن لها أن تتم إلا بحكم قضائي . (*)

– ترى الحركة بان السياسة المالية – النقدية تظل احدى المحاور الرنيسية لسياسة الحكومة ، وأنه لايجوز النظر إلى مسألة الاستقرار المالي بدون ربط ذلك بالاهداف الرئيسية للاقتصاد الوطني ، فالسيطرة على التضخم مثلاً بأي ثمن أمرا غير مطلوب. لأن الـ (أي ثمن) قد يؤدي إلى استمرار عملية التدهور الصناعي وإلى عدم تنفيذ الموازنة وإلى سلسلة من الأزمات في أسواق المال والعملات ..إلخ . وان الحاجة ملحة إلى سياسة بعيدة المدى توفر الظروف والعوامل اللازمة لاستقرار مضمون للاسعار .

– ان الفعالية المالية الاساسية لنمو الاقتصاد تتمثل في رأس مال البنوك والذي تتحدد بموجبه الاتجاهات الاساسية لتدفق الاستثمارات . كما أنه عند السماح للبنوك الأجنبية بالعمل في السوق الروسية لابد من مراعاة المنفعة المتبادلة ، الأمر الذي سيساعد البنوك الروسية الاقتراب من الاسواق الخارجية .

---

* يلاحظ في هذه الصيغة – كما هو الأمر في أماكن متفرقة من البرنامج – استخدام صيغة الحزب الحاكم ، كما لو كان سيستمر في الحكم أبدا .

- ترى الحركة ضرورة العمل على تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة دون اللجوء إلى الاصدارات النقدية .

لكنها من جهة أخرى ضد اجراءات التعجيل في تنفيذ برنامج تقليص العجز التي تؤدي الى تقطع عملية تدفق الاعتمادات ، والتي لاتدرس احتمالات تغير حالة السوق النقدي

- ان مهمة الحركة في مجال السياسة الضريبية تنحصر في ثلاث معادلات مترابطة :

الأولى : تخفيض وتثبيت الرسوم الضريبية .

الثانية : أهمية تسهيل النظام الضريبي .

الثالثة : ضرورة رفع مستوى فعالية الاداء الضريبي .

- لايقاف التدهور في النشاطات الاستثمارية ستسعى الحركة إلى أن تتبنى الحكومة برنامج عمل لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية على حد سواء ، وتقديم التسهيلات والامتيازات لهما ، وبالذات للمستثمرين في المشاريع الصغيرة.

وسيتم قبول الاستثمارات الاجنبية على أساس قاعدة ثابتة ودقيقة ، حيث تعطى الاولوية في منح الامتيازات والتسهيلات لتلك الاستثمارات التي تلبي **المصالح الوطنية** .

كما أنه ومن جهة اخرى سيتم العمل على تنشيط العوامل المساعدة علي دخول الاوراق المالية الحكومية وغير الحكومية إلي أسواق المال العالمية .

- وفي مجال السياسة الاقتصادية الخارجية يشتمل دور الدولة على:

١- اتخاذ اجراءات الحماية الجمركية للمنتجين والمصدرين الروس على أساس تنظيم التعرفة الجمركية للنشاطات الاقتصادية الخارجية .

٢- الوقوف ضد سياسات التمييز لروسيا وللشركات الروسية في أسواق التجارة والمال العالمية .

٣- الدعم السياسي المباشر لمصالح الشركات الروسية في العالم الخارجي وفي المفاوضات مع المنظمات المالية والتجارية الدولية .

٤- تحديد الاتجاهات الاساسية لأولويات العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وترى الحركة أن الأولوية الاساسية في ذلك تتمثل في تطوير العلاقات الاقتصادية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة والتي ترتبط مع روسيا باتفاقيات اقتصادية مختلفة .

كما ان السياسة الاقتصادية لروسيا لابد لها ان تعمل على تنشيط رأس المال الروسي للاستثمار في بلدان اتحاد الدول المستقلة وانشاء المؤسسات المشتركة والاستثمار في المشاريع المشتركة .

وكذا العمل على تسديد بلدان اتحاد الدول المستقلة للديون المستحقة عليها للدولة الروسية وللشركات الروسية ، سواء كان ذلك بالدفع نقداً أو بتحويل بعض من مؤسسات تلك البلدان لتصبح ملكاً للدولة الروسية .

واتباع سياسة اقراضية جديدة مع بلدان اتحاد الدول المستقلة بما يكفل تسويق المنتجات الروسية وتحقيق مصالح روسيا .

أما بالنسبة لسياسة تفعيل العلاقات الاقتصادية مع العالم الآخر فيقترح أن تكون على مستويين .

المستوى الاول : تعميق العلاقات الاقتصادية مع بلدان أوروبا الشرقية على اعتبار قربهم من روسيا من حيث مستوى التطور التكنولوجي ولأنه مازالت هناك خيوط من العلاقات التكاملية موروثة من زمن منظمة التعاضد الاقتصادي الاشتراكي (سيف) .

المستوى الثاني : وهو أكثر قبولا لميزان المصالح الروسية في تبادل العلاقات مع المراكز الاقتصادية العالمية . فعلى الدولة أن تعمل بكافة الوسائل لخلق وتعميق العلاقات الاقتصادية مع البلدان الأكثر تطورا .

هذا اضافة إلى ضرورة العمل على الغاء تأجيل دفع الدول النامية ديونها المستحقة لروسيا (والمتراكمة من مبيعات السلاح خلال فترة حكم الاتحاد السوفيتي السابق) .

تهيئة الظروف اللازمة والتدريجية لانضمام روسيا في منظمة التجارة العالمية .

الجانب الاجتماعي :

تتركز اتجاهات وأولويات السياسة الاجتماعية للحركة في الانسان وفي مصالحه وتطوره الحر ، وفي تحقيق مستوى كريم من العيش .

ستعمل الحركة على أن يستعيد كل مواطن الشعور بالثقة في المستقبل بعد تلك الضغوط والمعاناة الناتجة عن الصعوبات التي واجهتها روسيا خلال عملية الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي .

ان رفاهية المجتمع لاتنحصر فقط في الجوانب المادية لاعضائه ، ولكن ايضاً في الامان الداخلي والخارجي وفي اجراءات السياسة الاجتماعية ، ووضع هيكل البناء الاجتماعي :

المدارس ، المستشفيات ، مؤسسات رعاية كل من الاطفال والشباب والعجزة ...إلخ.

تقف الحركة مع بناء دولة اجتماعية قوية تتحمل مسئوليتها في توفير الحياة الكريمة للمواطنين ، وتنفيذ واجباتها أمام المجتمع من مختلف النواحي التشريعية والمالية ، وضمان الحقوق المادية للمواطن تحت الرقابة الصارمة للمجتمع . عند ذلك فقط يمكن للدولة أن تكون اجتماعية بالجوهر وليس بالتسمية الظاهرة .

ان الحركة ترى الدولة الاجتماعية في :

١- توفير الضمانات الاقتصادية والقانونية لكل مواطن ، ليحصل عن طريق جهده العملي والذهني على رفاهيته وتحسين أوضاعه الشخصية .

٢- اعداد وتنفيذ آلية حماية اجتماعية تراعي أوضاع مختلف شرائح المجتمع وخاصة الفئات الاجتماعية الأكثر معاناة وأكثر فقرا .

٣- الحد من انتشار البطالة ، وفي حالة التعرض لها - أي البطالة - فيتم توفير الامكانيات اللازمة لاعادة التأهيل ورفع الكفاءة وفقا لمتطلبات سوق العمل .

٤- انشاء نظام للتأمين الاجتماعي يقوم على مبدأ الاختيار الحر من قبل المواطنين لاشكال وطرق الحماية الاجتماعية ، وبما يتوافق مع نظام التأمينات الحكومية وغير الحكومية لحالات الشيخوخة والبطالة ومتشابه ذلك .

٥- عدم السماح بتدهور الاوضاع المعيشية للفئات الاجتماعية الفقيرة .

٦- عدم اتخاذ أية قرارات أو اجراءات من شأنها مضاعفة الانفاق الفردي وزيادة الاعباء على السكان .

٧- توفير الحماية للمواطنين الروس ليس فقط من الجرائم الجنائية ، بل ايضا حماية ممتلكاتهم ومدخراتهم من عمليات النصب والفساد .

- ان الهدف الرئيسي للحركة فيما يتعلق بسياسة الدخول هو رفع المستوى المعيشي للسكان عن طريق التطور الاقتصادي العام . كما أنه وفي ظروف علاقات السوق وحرية تشكل أسعار السلع والخدمات لايجوز للاجور أن تتحدد بحدود معينة ، إذ يتوجب على الدولة أن تعمل بواسطة النظام الضريبي على خلق الامكانيات والوسائل المالية اللازمة لدفع الاجور في المؤسسات المختلفة ، وكذا تنظيم عملية الدفع من الموازنات على مختلف مستوياتها .

وستعمل الحركة على إنهاء الفجوة الكبيرة في مستويات الدخول عن طريق الفروق في الضرائب على الدخل وعلى الممتلكات .

- وفي المجال الصحي تواصل الحركة عملية الاصلاح على أساس المبادئ التالية:

١- ادخال الحوافز الاجتماعية والاقتصادية لكل من منتجي ومستهلكي الخدمات الصحية بهدف تعزيز المصلحة والمسئولية في الحفاظ على صحة المواطن .

٢- ضمان حرية اختيار المواطن للمؤسسة الصحية وللطبيب المداوي .

٣- انشاء سوق الخدمات الصحية .

٤- العمل على تعدد قنوات تمويل الخدمات الصحية . وتمويل المؤسسات الصحية وفقا لحجم ونوعية الخدمات التي تقدمها .

٥- كما ان احد أهم عناصر الاصلاح في المجال الصحي يتمثل في عملية الانتقال التدريجي إلى نظام التأمين الصحي الاجباري لكافة أفراد المجتمع .

- أما في المجال البيئي فتقف الحركة مع رقابة الدولة الصارمة للحفاظ على الطبيعة، واستخدام الاساليب الاقتصادية لحل المشاكل البيئية ، وخفض مستوى الاضرار المؤثرة على البيئة المحيطة وعلى صحة الانسان .

ولن تسمح الحركة عند استحداث مشروعات اقتصادية جديدة بتدهور الاوضاع البيئية للسكان المقيمين حولها .

كما سيتم العمل على تعزيز دور الاقاليم والمحليات في الحفاظ على البيئة المحيطة.

في الجانب الثقافي والروحي :

- ترى الحركة بأن بعث القيم الروحية الروسية والحفاظ على التقاليد وتطوير كل من الثقافة والفنون ، العلم والتعليم ... كلها عوامل مترابطة مع تنمية مختلف الاوضاع في المجالات الاخرى .

ولذا فإن تلك المحاور تقع ضمن الاهداف الاساسية لنشاط الحركة ، إذ لابد من ايلائها الاهتمام والرعاية اللازمتين والعمل على مضاعفة الانفاق الحكومي عليها كونها القاعدة الاساسية لتطور المجتمع .

ففي مجال الثقافة والفنون تسعى الحركة إلى تحقيق :

١- الحفاظ على والاستفادة من التاريخ الثقافي الموروث ، وضرورة دعم الدولة للفنون الثقافية الكلاسيكية بشتى انواعها .

٢- بعث وتطوير الثقافات القومية لمختلف الشعوب والاقليات في الاتحاد الروسي .

٣- دعم المبادرات الخاصة بتنظيم أوقات الفراغ والراحة في النشاطات الثقافية وتوفير امكانية ذلك لاغلبية افراد المجتمع .

٤- تعزيز وتوثيق الروابط الثقافية مع البلدان المجاورة والبلدان البعيدة الاخرى ، ودعم الثقافة القومية الروسية في الجمهوريات السوفيتية السابقة وفي البلدان الاخرى .

٥- عدم السماح باحتكار وسائل الاعلام ، وتنقية الاعلام المرئي والمقروء وغيره من الافرازات السيئة للثقافات الاجنبية ، ومن الضغوط الدعائية الخالية من القيم الروحية .

وفي مجال التعليم ترى الحركة أن أولويات السياسة التعليمية تتمثل في :

١- ضمان حق كل مواطن روسي في اختيار مجال التعليم ، وفي الحصول على التعليم الكامل مجاناً .

٢- العمل على تعزيز والحفاظ على المؤسسات الحكومية التعليمية وضمان حصول المواطن على التعليم المتوسط والعالي كاملاً ، وتطوير كافة انواع التعليم الحكومي والخاص .

٣- مواصلة الاصلاحات في المدارس المتوسطة والعليا ، العامة والمتخصصة بما يتوافق مع احتياجات المجتمع ومع الإمكانيات الاقتصادية للبلاد .

٤- توفير الظروف اللازمة للتعليم المناسب الذي يتوافق مع خصائص ومتطلبات الأقاليم والقوميات المختلفة لشعوب الاتحاد الروسي .

٥- العمل على ربط النظام التعليمي مع متطلبات اقتصاد السوق ، وتغيير أنظمة الاعداد واعادة تأهيل الكوادر بما يتلائم مع احتياجات سوق العمل .

٦- دعم مساعي المؤسسات التعليمية في محاولاتها تطبيق السياسات الديمقراطية والاستقلال الذاتي وعمليات التنويع في المدارس ، وتطوير الاتجاهات الابداعية ، وفقاً للمعايير التي تحددها الدولة .

٧- دعم وتلبية المطالب والاحتياجات التعليمية التي تتقدم بها الجاليات والقوميات الروسية في البلدان المجاورة .

وفي مجال العلوم تسعى الحركة إلى تحقيق :

١- ضمان توفير وضع اجتماعي ومعيشي مرتفع للعلماء ، وحرية الابداعات العلمية، وحماية حقوق الابداع الفكري والذهني .

٢- اعطاء الاولوية لتطوير الابحاث التي تساهم في رفع مستوى معيشة السكان .

٣- أهمية الاستفادة من نتائج الابحاث العلمية ومن تقييمات وتوصيات العلماء عند اتخاذ القرارات الهامة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

٤- المساعدة على تكامل العلوم الروسية مع المجتمع العلمي العالمي .

لذلك ترى الحركة ضرورة اعداد وتنفيذ جملة من التشريعات في اطار السياسة الوطنية التي يفترض على الدولة أن تتبناها في مجال التطوير العلمي والعمل على حلق كافة الظروف اللازمة لتطوير البنية الأساسية للانتاج العلمي ، نظراً لأن التكنولوجيا الحـــة

كفيلة بتحقيق مستوى عالي من التطور الاقتصادي والأمن القومي وتحسين المستوى المعيشي ، وفي هذا الاتجاه لابد من اعطاء الاولوية والاهتمام إلى مسألة ربط الابداعات العلمية والفكرية بعملية الانتاج والتطبيق العملي في الواقع .

– أما بالنسبة لرؤية الحركة لأوضاع الأسرة والأمومة والطفولة فقد حددت سياستها في الاطار التالي :

١– تعزيز الدعم الحكومي ومعاونة الاسرة في تحقيق وظائفها المتمثلة في :

التناسل ، تربية الاطفال ، رعاية العجزة والتعاون المتبادل داخل الاسرة .

٢– ضمان توفير الحماية الاجتماعية الفعالة .

٣– المساعدة على أن تلبي الاسرة وتوفر احتياجاتها بامكانياتها الذاتية .

٤– مراعاة خصوصيات كل أسرة والاحتياجات الموضوعية لكل منها وتوفير الاشكال المختلفة والطرق المناسبة لتقديم الدعم والمساعدة الاجتماعية الملائمة .

٥– التأكيد على اولوية مراعاة احتياجات ومتطلبات الاطفال في السياسة الاسرية والاجتماعية .

٦– تطوير مرافق رعاية الاطفال قبل سن المدرسة والمراكز الرياضية ومخيمات الراحة والاستجمام الصيفية الخاصة بالاطفال وبالأسر المعوزة ، وأعفاء مؤسسات الاطفال والرياضة من الرسوم الضريبية .

٧– توفير الحماية القانونية للأمومة والطفولة .

٨– تقديم الحوافز لزيادة النسل ، ودعم الحكومة للأسر كثيرة الاطفال .

– وتؤكد الحركة على المساواه الكاملة في مشاركة الرجل والمرأة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء كان ذلك على المستوى الاقليمي والقومي أو على المستوى الدولي .

- أما في مجال العقيدة والدين فإن الحركة تؤكد على مبدأ حرية الضمير والاعتقاد وتعلن عن دعمها للمذاهب والديانات التقليدية في روسيا ومعارضتها للاختلافات والصراعات المذهبية والدينية (فيما بينها البين) ، وعدم السماح بنشوبها وتفاقمها .

كما تعترف بالحق القانوني للتجمعات الدينية في حيازة الممتلكات والعقارات ، وستعمل الحركة على الاعادة التدريجية لما فقدته من ممتلكات في فترات سابقة .

كذلك ترى الحركة أهمية أن تقوم المدارس والمؤسسات التعليمية - وبصورة اختيارية - بتدريس المذاهب والديانات التقليدية في روسيا كجزء من منهج الثقافة والتاريخ الوطني والعالمي . ومن جهة أخرى ترى ضرورة استبعاد النشاطات والتأثيرات الدينية والالحادية على حد سواء من أوساط وصفوف القوات المسلحة .

في الجانب القومي :

خلال الفترة الانتقالية وتحت تأثير الصعوبات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية تفاقمت حدة التناقضات القومية إلى الحد الذي أصبح يشكل خطراً على كيان الاتحاد الروسي، وهي احدى الدول التي تضم في قوامها تنوعاً وتعداداً قومياً كبيراً .

ظهرت تلك المشاكل وبصورة خاصة في الشيشان ، نتيجة لغياب آلية قانونية فعاله، وتأخر اتخاذ الاجراءات السياسية المناسبة لتسوية الخلافات ، والخطأ في حسابات القيادة التي أدت إلى ضحايا وخسائر كبيرة .

وترى الحركة في هذا الاتجاه ضرورة ان يتمتع كل شعب من شعوب روسيا بما يلي:

١- التكافؤ القومي مع بقية شعوب الاتحاد الروسي ، بما في ذلك المساواة في استخدام اللغة القومية في المعاملات الرسمية والاجتماعية والثقافيه .

٢- الحق في التنظيم الذاتي للثقافة القومية عن طريق انشاء الجمعيات والروابط والاتحادات .

٣- الدعم الحكومي لبرامج بعث وتطوير الثقافات القومية العديدة بما في ذلك ثقافات المواطنين المهاجرين خارج البلاد .

كما أنه لابد لسياسة الوفاق القومي ان تحتل مكانة رئيسية ضمن الاهتمامات الاستراتيجية للدولة ، ومن الضروري خلق آلية قانونية واجراءات وفاقية لتلافي وابعاد الخلافات القومية وتوفير الحماية القانونية للمواطن من أي ظاهرة قومية متطرفة .

وستسعى الحركة إلى صياغة وتبني تشريعات خاصة في هذا الاتجاه وإلى تلافي الخلافات القومية والعمل على حلها .

متفرقات عن الحركة :

- تعتبر الحركة الاجتماعية - السياسية " بيتنا روسيا " بمثابة حزب السلطة ، إذ يترأسها رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين .

- في الانتخابات الرناسية (يونيو / يوليو ١٩٩٦) نشطت الحركة وقادت الحملة الانتخابية لصالح مرشح السلطة الرئيس بوريس يلتسن .

- حصلت الحركة في الانتخابات البرلمانية (ديسمبر ١٩٩٥) على ٧ ملايين صوت بنسبة ١٠,١٪ من مجموع الاصوات لتفوز بـ(٥٥) مقعداً في البرلمان ، ٤٥ منها وفقا للنظام الانتخابي بالقائمة و ١٠ مقاعد حسب النظام الانتخابي الفردي .

الملحق الاحصائي لأهم البيانات والمؤشرات

الديمغرافية – الاجتماعية – الاقتصادية

في الاتحاد الروسي

محتويات الملحق الاحصائي

- بيانات جغرافية وديمغرافية عامة .
- الجدول رقم (١) ، الجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي.
- المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في الاتحاد الروسي .
- الجدول رقم (٢) ، تعداد سكان الاتحاد الروسي .
- الجدول رقم (٣) ، التغير العام في النمو السكاني .
- الجدول رقم (٤) ، القوميات المكونة لسكان روسيا .
- الجدول رقم (٥) ، تعداد المواطنين الروس المقيمين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .
- الجدول رقم (٦) ، الهجرة الخارجية من روسيا .
- الجدول رقم (٧) ، عدد المواطنين الروس العاملين في المهجر ، عام ١٩٩٥.
- الجدول رقم (٨) ، الهجرة الخارجية إلى روسيا .
- الجدول رقم (٩) ، عدد الاجانب العاملين في روسيا عام ١٩٩٥ .
- الجدول رقم (١٠) ، المؤشرات الاساسية لأوضاع الخدمات الصحية .
- الجدول رقم (١١) ، المستوى التعليمي للسكان .
- الجدول رقم (١٢) ، عدد الطلاب الاجانب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الروسية .
- الجدول رقم (١٣) ، حالات الزواج والطلاق في روسيا .

- الجدول رقم (٢٩) ، هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج .
- الجدول رقم (٣٠) ، أهم الواردات إلى روسيا من العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣١) ، أهم واردات روسيا من بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٢) ، أهم المنتجات المصدرة من روسيا إلى العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣٣) ، أهم المنتجات المصدرة إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٤) ، التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي .
- الجدول رقم (٣٥) ، أهم البلدان التي ترتبط معها روسيا بعلاقات تجارية .
- الجدول رقم (٣٦) ، التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان اتحاد الدول المستقلة .
- الجدول رقم (٣٧) ، أهم الدول العربية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع روسيا ، حجم تعاملها ومقارنته بالعلاقة التجارية مع اسرائيل .
- الجدول رقم (٣٨) ، حجم الاستثمارات الاجنبية في روسيا حسب الفروع الاقتصادية.
- الجدول رقم (٣٩) ، حجم الاستثمارات الاجنبية موزعة حسب المناطق والاقاليم الروسية .
- الجدول رقم (٤٠) ، أهم الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي وحجم استثماراتها.
- الجدول رقم (٤١) ، المؤشرات الأساسية لنشاط المؤسسات الاجنبية والمشتركة مع الرأسمال المحلي .

- الجدول رقم (٤٢) ، توزيع المؤسسات الاجنبية والمشتركة مع الرأسمال المحلي حسب الفروع الاقتصادية .

- الجدول رقم (٤٣) ، عدد المؤسسات المشتركة فيما بين روسيا وبلدان اتحاد الدول المستقلة .

- الجدول رقم (٤٤) ، المؤسسات التي تم تخصيصها .

- الجدول رقم (٤٥) ، المؤسسات التي تم تخصيصها حسب نوع الملكية .

- الجدول رقم (٤٦) ، أرباح الشركات والمؤسسات في الفروع الاقتصادية الرئيسية .

- الجدول رقم (٤٧) ، نسبة المؤسسات الخاسرة في الفروع الاقتصادية الرئيسية .

- الجدول رقم (٤٨) ، توزيع المؤسسات والشركات والهيئات حسب أشكال الملكية.

- الجدول رقم (٤٩) ، التغير في أسعار الصرف الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الروبل الروسي .

- الجدول رقم (٥٠) ، اجمالي ايداعات المواطنين في بنوك الدولة .

- الجدول رقم (٥١) ، اجمالي أرصدة المودعين في البنوك التجارية .

- الجدول رقم (٥٢) ، المؤشرات الاساسية لنشاطات البنوك التجارية .

- الجدول رقم (٥٣) ، حجم الاصدارات النقدية .

- الجدول رقم (٥٤) ، القروض الموظفة في الاقتصاد الروسي .

- الجدول رقم (٥٥) ، نسبة الاستثمارات الرأسمالية في المجالات الانتاجية وغير الانتاجية .

- الجدول رقم (٥٦) ، نسبة الاستثمارات الرأسمالية موزعة حسب الفروع الاقتصادية .

- الجدول رقم (٥٧) ، توزيع المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية .

- الجدول رقم (٥٨) ، عدد المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية .

- الجدول رقم (٥٩) ، توزيع العمالة في المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية .

- الجدول رقم (٦٠) ، مؤشرات اقتصادية عامة متفرقة .

- الجدول رقم (٦١) ، التغيرات في حجم الانتاج الصناعي .

- الجدول رقم (٦٢) ، تداول بضائع التجزئة حسب اشكال الملكية .

- الجدول رقم (٦٣) ، المبيعات من المواد الغذائية .

- الجدول رقم (٦٤) ، مؤشرات ديمغرافية مختارة لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

- الجدول رقم (٦٥) ، معدلات التضخم السنوي في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

- الجدول رقم (٦٦) ، الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه فى الفروع الاقتصادية الرئيسية لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .

- الجدول رقم (٦٧) ، مؤشرات النمو الاقتصادي لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق .

- الجدول رقم (٦٨) ، أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لبلدان اتحاد الدول المستقلة.

- الجدول رقم (٦٩) ، أهم رجال المال والاعمال الروس بالترتيب في أكبر المؤسسات الاقتصادية الروسية .

- الجدول رقم (٧٠) ، أكبر عشرين شركة في روسيا حسب حجم رأس المال .

- الجدول رقم (٧١) ، أكبر عشرين شركة في روسيا حسب حجم عمليات التسويق الانتاجي .

- الجدول رقم (٧٢) ، أكبر عشرين بنك تجاري في روسيا حسب حجم النشاط .

- الحدود الجغرافية لروسيا :

- يحدها من الشمال الغربي - النرويج وفنلندا .
- ومن الغرب - بولندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا وروسيا البيضاء .
- من الجنوب الغربي - اوكرايينا .
- من الجنوب - جورجيا واذربيجان وكازاخيستان .
- من الجنوب الشرقي - الصين ومنغوليا وكوريا الشمالية .
- من الشرق البحري - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

- المساحة :

تحتل روسيا المرتبة الأولى بين دول العالم من حيث المساحة ، إذ تبلغ ١٧,٠٧٥ مليون كم مربع موزعة كما يلي :

- ٤٥ ٪ غابات .

- ٤٪ ماء (بحار وأنهار وبحيرات)

- ١٣ ٪ أراضي مزروعة .

- ١٩٪ مراعي .

- ١٩٪ اخرى .

- البحار المحيطة بروسيا :

١- بحار المحيط المتجمد الشمالي :

(بحر بارانتس / البحر الأبيض / بحر لابتيف / بحر كارا / بحر شرق سيبيريا / البحر التشوكشي) .

٢- بحار المحيط الهادي :

(بحر بهرنج / بحر أوخوتسك / بحر اليابان) .

- أكبر الجزر الروسية :

- ارخبيل نوفايا زيمليا	- ٨٢,٦ الف كم مربع .
- ساخالين	- ٧٦,٤ الف كم مربع .
- ارخبيل نوفوسيبيرسك	- ٣٨ الف كم مربع .
- ارخبيل سيفيرنايا زمليا	٣٧ الف كم مربع .

- **أكبر البحيرات في روسيا :**

- بحيرة بايكال	- ٣١,٥ الف كم مربع .
- بحيرة لادوجا	- ١٨,١ الف كم مربع .
- بحيرة أونيجا	- ٩,٧ الف كم مربع .

- **أطول الانهار في روسيا :**

- نهر لينا	- ٤٤٠٠ كم .
- نهر إرتيش	- ٤٢٤٨ كم .
- نهر يانساي	- ٤١٠٢ كم .
- نهر أوب	- ٣٦٥٠ كم .
- نهر الفولجا	- ٣٥٣٠ كم .
- نهر آمور	- ٢٨٢٤ كم .

- **المناخ في روسيا :**

- يتراوح متوسط درجة الحرارة في يناير مابين (-١)° إلى (-٥٠)° درجة مئوية .

- يتراوح متوسط درجة الحرارة في يوليو مابين (+١) إلى (+٢٥) درجة مئوية.

- يمثل المسلمون في روسيا مانسبته ٢٠٪ من مجموع السكان .

- الوحدات الإدارية التي يتكون منها الاتحاد الروسي :

- ٢١ جمهورية .
- ٦ أقاليم .
- ٤٩ منطقة .
- ١ منطقة ذات حكم ذاتي .
- ١٠ مقاطعة ذات حكم ذاتي .
- ١٨٦٨ ناحية .
- ١٠٨٧ مدينة – منها ٦٥٠ مدينة من مدن الجمهوريات والاقاليم والمناطق والمقاطعات .
- ٣٢٥ مدن النواحي والمقاطعات .
- ٢٠٢٢ مدينة صغيرة على شكل البلدات في القرى .
- ٢٤٣٠٧ وحدة إدارية ريفية .

- المدن التي يتجاوز تعدادها سكانها المليون نسمة :

١- موسكو	- ٨,٤ مليون نسمة .
٢- سانت - بطرس بورج	- ٤,٢ مليون نسمة .
٣- نيجني نوفجورد	- ١,٤ مليون نسمة .
٤- نوفوسيبيرسك	- ١,٤ مليون نسمة .
٥- يكاتيرين بورج	- ١,٣ مليون نسمة .
٦- سامارا	- ١,٢ مليون نسمة .
٧- أومسك	- ١,٢ مليون نسمة .
٨- تشيليا بينسك	- ١,١ مليون نسمة .
٩- أوفا	- ١,١ مليون نسمة .
١٠- كازان	- ١,١ مليون نسمة .
١١- بيرم	- ١ مليون نسمة .
١٢- راستوف - نادونو	- ١ مليون نسمة .
١٣- فولجا جراد	- ١ مليون نسمة .

جدول رقم (١)

الجمهوريات المكونة للاتحاد الروسي (*)

اســـــم الجمهوريـــــــة	تـــاريخ تأسيسهـــا كجمهوريـــــــة
١- جمهورية أديجيا .	٢٧ يوليو ١٩٩٢
٢- جمهورية ألتاي .	يوليو ١٩٩١
٣- جمهورية باشكورتوستان .	٢٣ مارس ١٩١٩
٤- جمهورية بورياتيا .	٣٠ مايو ١٩٢٣
٥- جمهورية داغيستان .	٢٠ يناير ١٩٢١
٦- جمهورية كاباردينو - بالكارسكي .	٥ ديسمبر ١٩٣٦
٧- جمهورية كالميكيا - خالمج تانجتش .	١٩٥٨
٨- جمهورية كاراتشايفو - تشيركيسكايا .	يوليو ١٩٩١
٩- جمهورية كاريليا .	تأسست في ٢٥ يوليو ١٩٢٣ ، وأصبحت جمهورية اتحادية خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٥٦ ، ثم تجدد اعلانها كجمهورية في ١٩٩٠ .
١٠- جمهورية كومي .	١٩٣٦
١١- جمهورية ماري إل.	ديسمبر ١٩٣٦
١٢-جمهورية موردوفيا .	ديسمبر ١٩٣٤
١٣-جمهورية ساخا(ياكوتيا) .	٢٧ ابريل ١٩٢٢
١٤-جمهورية سفيرنايا أوسيتيا .	٥ ديسمبر ١٩٣٦
١٥-جمهورية تاتاريستان .	٢٧ مايو ١٩٢٠
١٦-جمهورية تيفا.	تأسست في ١٩٢١ تحت اسم جمهورية تانو - توفا ، وتغير أسمها في ١٩٢٦ إلى جمهورية توفينسكي الشعبية ، ثم انضمت إلى الاتحاد السوفيتي كمقاطعة في ١١ أكتوبر ١٩٤٤ ، وأصبحت جمهورية سوفيتية في ١٠ أكتوبر ١٩٦١ .
١٧-جمهورية أودمورتسكايا.	٢٨ ديسمبر ١٩٣٤
١٨-جمهورية خاكاسيا.	يوليو ١٩٩١
١٩-جمهورية تشوفاش.	٢١ ابريل ١٩٢٥
٢٠-جمهورية الشيشان.	تأسست الشيشان في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ كمقاطعة ، وكذلك الانجوش في ٧ يوليو ١٩٢٤ ، وتوحدا معاً في يناير ١٩٣٤ كمقاطعة موحدة ذات حكم ذاتي ، ثم أعلنتا كجمهورية في ديسمبر ١٩٣٦ . وفي ١٩٤٤ ألغيت جمهورية الشيشان والانجوش ، ثم أعيد انشائها مرة أخرى في ١٩٥٧ . في ١٩٩١ أنشأت جمهورية الشيشان وبشكل منفصل عن الانجوش كجمهورية اتحادية ، وتبعها في يونيو ١٩٩٣ اعلان جمهورية الانجوش كجمهورية اتحادية ايضاً .
٢١-جمهورية الانجوش.	

* المصدر : نوفايا راسيا ١٩٩٤ ، الأكاديمية الدولية للمعلومات ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص ص١٣٧ - ١٤٥

- المقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي في الاتحاد الروسي (*):

١- يفريسكايا أوبلست .

٢- أجينسكي بورياتسكي أوكروج .

٣- كومي - بيرمياتسكي أوكروج .

٤- كورياكسي أوكروج .

٥- نينيتسكي أوكروج .

٦- تاتميرسكي (دولجانو - نينيتسكي) أوكروج .

٧- أوست - أوردينسكي - بورياتسكي أوكروج .

٨- خانتي - مانسيسكي أوكروج .

٩- تشوكوتسكي أوكروج .

١٠- ايفينكيسكي أوكروج .

١١- يامالو - نينيتسكي أوكروج .

---

* نوفايا راسيًا ١٩٩٤ ، الاكاديمية الدولية للمعلومات ، موسكو . ١٩٩٤، ص ص ١٤٥ - ١٤٨ .

جدول رقم (٢)

تعداد سكان الاتحاد الروسي

السنة	تعداد السكان بالملايين	توزيع السكان بالملايين		نسبة توزيع السكان	
		في المدن	في الارياف	في المدن	في الارياف
١٩٧٩	١٣٧,٦	٩٥,٤	٤٢,٢	٪ ٦٩	٪ ٣١
١٩٨٩	١٤٧,٤	١٠٨,٤	٣٩	٪ ٧٤	٪ ٢٦
١٩٩٣	١٤٨,٧	١٠٨,٩	٣٩,٨	٪ ٧٣	٪ ٢٧
١٩٩٤	١٤٨,٤	١٠٨,٥	٣٩,٩	٪ ٧٣	٪ ٢٧
١٩٩٥	١٤٨,٣	١٠٨,٣	٤٠	٪ ٧٣	٪ ٢٧
١٩٩٦	١٤٨	١٠٨,١	٣٩,٩	٪ ٧٣	٪ ٢٧

– روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، موسكو " المال والاحصاء " ، ١٩٩٦ ، ص١٦ .

جدول رقم (٣)

التغير العام في النمو السكاني

السنة	من كل ألف نسمة			عدد وفيات الاطفال ممن تقل اعمارهم عن سنة . بالنسبة لكل الف مولود .
	عدد المواليد	عدد الوفيات	الزيادة الطبيعية ، النقص (–)	
١٩٩٢	١٠,٧	١٢,٢	١,٥–	١٨
١٩٩٣	٩,٤	١٤,٥	٥,١–	١٩,٩
١٩٩٤	٩,٦	١٥,٧	٦,١–	١٨,٦
١٩٩٥	٩,٣	١٥	٥,٧–	١٨

– روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، " المال والاحصاء " ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص٢٥.

هـذا الكتاب
ملك الأستاذ الدكتور
رمزى زكى بطرس

جدول رقم (٤)

القوميات المكونة لسكان روسيا

وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٩

القومية	ألف نسمة	القومية	ألف نسمة	القومية	ألف نسمة	القومية	ألف نسمة	القومية	ألف نسمة
إجمالي السكان	١٤٧,٢٢	شعوب الشمال:	١٩٩	تابع شعوب					
			موزعة كما يلي :	الشمال :		إستوني	٤٦	خالخا -منغولي	٢,١
روسي	١١٩٨٦٦	نيني	٣٤	نيجيدالي	٠,٦	كيرجيزي	٤٢	اسباني	٢,١
تاتاري	٥٥٢٢	ايفينكي	٣٠	أيني	٠,٢	تركميني	٤٠	صربي	١,٦
اوكرايني	٤٣٦٣	خانتي	٢٢	أوروكي	٠,٢	طاجيكي	٣٨	كوبي	١,٦
تشوفاش	١٧٧٤	ايفيني	١٧			أباتزيني	٣٣	يهودي [illegible]	١,٤
بشكيري	١٣٤٥	شوري	١٦	مولدافاني	١٧٣	بلغاري	٣٣	يهودي "جورجي"	١,٢
بيلوروسي	١٢٠٦	تشوكتشي	١٥	كالميكي	١٦٦	تتاري(القرم)	٢١	أوديني	١,١
موردفا	١٠٧٣	ناناي	١٢	تسيجاني	١٥٣	روتولي	٢٠	أفغاني	٠,٩
تشيشاني	٨٩٩	كورياكي	٨,٩	كاراتشايفي	١٥٠	تاتي	١٩	سلوفاكي	٠,٧
ألماني	٨٤٢	مانسي	٨,٣	كومي - بيرمياكي	١٤٧	أجولي	١٨	كارايمي	٠,٧
أودمورتي	٧١٥	دولجاني	٦,٦	جورجي	١٣١	فيبسي	١٢	دونجاني	٠,٦
ماريتسي	٦٤٤	نيفخي	٤,٦	أوزبيكي	١٢٧	يهودي (جورسكي)	١١	ايطالي	٠,٦
كازلخي	٦٣٦	سيلكوبي	٣,٦	كاريلي	١٢٥	جاجاوزي	١٠	ياباني	٠,٦
أفارتسي	٥٤٤	أولتشي	٣,٢	أديجي	١٢٣	توركي	٩,٩	من شعوب الهند وباكستان	٠,٥
يهودي	٥٣٧	إيتيلميني	٢,٤	كوري	١٠٧	أسيري	٩,٦	كرواتي	٠,٥
أرميني	٥٣٢	أوديجي	١,٩	لاكي	١٠٦	أبخازي	٧,٢	هولندي	٠,٥
بورياتي	٤١٧	سامي	١,٨	بولندي	٩٥	تسلخوري	٦,٥	أيجوري	٠,٤
أوسيتيني	٤٠٢	ايسكيموسي	١,٧	تاباسارني	٩٤	كاراكالباكي	٦,٢	فرنسي	٠,٤
كاباردينى	٢٨٦	تيليوتي	١,٧	يوناني	٩٢	روماني	٦	كريمتشاكي	٠,٣
ساخا(ياكوتي)	٢٨٠	كومانديني	ضمن تعداد ألتاي	خاكاسي	٧٩	هنغاري	٥,٧	ألباني	٠,٣
دارجيني	٣٥٣	تشوفاني	١,٤	بالكاري	٧٨	صيني	٥,٢	بيلوجي	٠,٣
كومي	٣٣٦	نجاناساني	١,٣	نوجاي	٧٤	كردي	٤,٧	نمساوي	٠,٣
أذربيجاني	٢٣٦	يوكاجيري	١,١	ليتواني	٧٠	شيكي	٤,٤	بريطاني	٠,٢
كوميكي	٢٧٧	كيتي	١,١	ألتاي	٦٨	عربي	٢,٧	تاليشي	٠,٢
ليزجيني	٢٥٧	أوروتشي	٠,٩	تشيركيسي	٥١	أويجوري	٢,٦	أمريكي	٠,٢
اينجوشي	٢١٥	توفالاري	٠,٧	فنلندي	٤٧	فارسي	٢,٦	ليفي	٠,١
توفيني	٢٠٦	اليوتي	٠,٦	لاتيشي	٤٧	فيتنامي	٢,١	قوميات أخرى	١٩

- بيانات مجمعة ، روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ص / ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

جدول رقم (٥)

تعداد المواطنين الروس المقيمين في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق	تعداد المواطنين الروس بالآلاف		نسبة الروس في تلك الجمهوريات (٪)	
	١٩٧٩	١٩٨٩	١٩٧٩	١٩٨٩
- اجمالي المواطنين الروس عامة موزعين على الجمهوريات التالية :	١٣٧٣٩٧	١٤٥١٥٦	-	-
- روسيا	١١٣٥٢٢	١١٩٨٦٦	٨٢,٦	٨١,٥
- أوكرابينيا	١٠٤٧٢	١١٣٥٦	٢١,١	٢٢,١
- كازاخيستان	٥٩٩١	٦٢٢٨	٤٠,٨	٣٧,٨
- أوزبيكيستان	١٦٦٦	١٦٥٣	١٠,٨	٨,٣
- بيلاروس	١١٣٤	١٣٤٢	١١,٩	١٣,٢
- كيرغيزيا	٩١٢	٩١٧	٢٥,٩	٢١,٥
- لاتفيا	٨٢١	٩٠٦	٣٢,٨	٣٤
- مولدوفا	٥٠٦	٥٦٢	١٢,٨	١٣
- استونيا	٤٠٩	٤٧٥	٢٧,٩	٣٠,٣
- أذربيجان	٤٧٥	٣٩٢	٧,٩	٥,٦
- طاجيكيستان	٣٩٥	٣٨٨	١٠,٤	٧,٦
- ليتوانيا	٣٠٣	٣٤٤	٩	٩,٤
- جورجيا	٣٧٢	٣٤١	٧,٤	٦,٣
- توركمانستان	٣٤٩	٣٣٤	١٢,٦	٩,٥
- أرمينيا	٧٠	٥٢	٢,٣	١,٦

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص/٢٤.

جدول رقم (٦)

الهجرة الخارجية من روسيا

البلدان المهاجر إليها	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– اجمالي المهاجرين الروس إلى مختلف انحاء العالم	٦٧٣١٤٣	٤٨٣٠٢٨	٣٣٧١٢١	٣٣٩٥٩١
– اجمالي المهاجرين الروس إلى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق	٥٧٠٠٦٢	٣٦٩١١٥	٢٣١٧٥٢	٢٢٩٢٨٧
– أذربيجان	١٩١٧٤	١١٥٤٣	٦١٢٤	٥٦١٤
– أرمينيا	٣٧٥٦	١٩٥٣	١٩٠٦	٢٨٤٠
– بيلاروس	٥٧٥٢٠	٤٦٠٥٨	٢٧٧٥١	٢٥٢٢٩
– جورجيا	٨٠٢١	٤٩٢٢	٤٦٧١٠	٤١٠٩
– كازاخيستان	٨٧٢٧٢	٦٨٧٠٣	٤١٨٦٤	٥٠٣٨٨
– كيرغيزيا	١٣١٢٤	١٠١٤٢	٩٩٤٧	٩٥٥١
– لاتفيا	٤٠٩٥	٢٢٢٣	١٣٣٩	١١٦٧
– ليتوانيا	٣٦٦٨	٢٣٦٩	١٥٢٥	١٣٦٧
– مولدوفا	٢٢٤١٩	١٤٨٨١	٩٣٨٦	٨٢٦٤
– طاجيكيستان	٥٨٨٦	٥٨٩٨	٣٦٧٦	٣٢٩٠
– توركمانستان	٧٠٦٩	٦١٦٥	٢٨١٧	١٩٣٤
– أوزبيكيستان	٢٦٠٨٥	٢٠٥٤٥	١١٣١٨	١٥٢٣٥
– أوكرانيا	٣٠٩٣٣٦	١٧٢١٣١	١٠٨٣٧٠	٩٩٤٢٢
– أستونيا	٢٦٠١	١٥٨٢	١٠٥٨	٨٧٧
– المهاجرين الروس إلى بقية انحاء العالم .	١٠٣١١٧	١١٣٩١٣	١٠٥٣٦٩	١١٠٣٠٤
– استراليا	٨٠٠	٥٢٦	٦٨٧	٤٨٦
– افغانستان	٢	٦	١	–
– بلغاريا	٢٧٥	٣٣٢	٢٣٣	١٧٤
– المانيا	٦٢٦٩٧	٧٢٩٩١	٦٩٥٣٨	٧٩٥٦٩
– اليونان	١٨٧٣	١٧٩٢	١٠٠٦	١٢٧٨
– اسرائيل	٢١٩٧٥	٢٠٤٠٤	١٦٩٥١	١٥١٩٨
– كندا	٢٩٢	٦٦١	٨٧٤	٧٥٤
– الصين	٢	٢	٨	١١٠
– كوبا	٦١	١٠	٩	٧
– بولندا	٢٠٩	٢١٦	١٧١	٢٢٦
– سوريا	١٣	١٩	١٦	١٢
– الولايات المتحدة الأمريكية	١٣٢٠٠	١٤٨٩٠	١٣٧٦٦	١٠٦٥٩
– تركيا	١٤	١٩٢	٥٠	١٨
– فنلندا	٤٥١	٥٣٦	٥٨٦	٦٠٣
– السويد	٢٠٧	٢٦٦	١٤٤	١٠٦
– بلدان أخرى	١٠٤٦	١٠٧٠	١٣٢٩	١١٠٤

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ،١٩٩٦،ص/ ٣٠.

جدول رقم (٧)

عدد المواطنين الروس العاملين في المهجر

عام ١٩٩٥

	شخص	النسبة من المجموع العام
- المجموع العام للمواطنين الروس العاملين في الخارج	١١١٧٦	٪ ١٠٠
- في بلدان أوروبية :	٧٧٥٢	٪ ٦٩,٤
- في المانيا	٧٧٠	٪ ٦,٩
- في اليونان	١٩٥٢	٪ ١٧,٥
- في قبرص	٣٧٣٧	٪ ٣٣,٤
- في مالطا	٢٣٧	٪ ٢,١
- في بولندا	١٥٣	٪ ١,٤
- في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق	٥	–
- في بلدان أسيوية :	١٧٧٧	٪ ١٥,٩
- في منغوليا	٤٠٨	٪ ٣,٧
- في اليابان	١٨٨	٪ ١,٧
- في بلدان أفريقية :	٤٢٧	٪ ٣,٨
- في ليبيريا	٢٧٢	٪ ٢,٤
- في بلدان الأمريكتين :	١٠٤٨	٪ ٩,٤
- في جزر البهاما	٣١٠	٪ ٢,٨
- في بنما	٤٩٧	٪ ٤,٤
- في الولايات المتحدة الأمريكية	٩٣	٪ ٠,٨
- في استراليا	١٦٧	٪ ١,٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص٤٩.

جدول رقم (٨)

الهجرة الخارجية إلى روسيا

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
اجمالي المهاجرين من مختلف انحاء العالم	٩٢٦٠٢٠	٩٢٣٢٨٠	١١٤٦٧٣٥	٨٤٢٠٥٠
- اجمالي المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .	٩٢٥٧٣٣	٩٢٢٨٨٦	١١٤٦٣٤٩	٨٤١٥٠٥
- أذربيجان	٦٩٩٤٣	٥٤٦٨٤	٤٩٤٩٥	٤٣٤٤٢
- أرمينيا	١٥٧٥٠	٢٩٨٠٦	٤٦٤٨٠	٣٤١١٢
- بيلاروس	٣٦٢١٢	٣٤٦٧٠	٤٣٣٨٣	٣٥٣٣٧
- جورجيا	٥٤٢٤٧	٦٩٩٣٤	٦٦٨٤٧	٥١٤١٢
- كازاخيستان	١٨٣٨٩١	١٩٥٦٧٢	٣٤٦٣٦٣	٢٤١٤٢٧
- كيرغيزيا	٦٢٨٩٧	٩٦٨١٤	٦٦٤٨٩	٢٧٨٠١
- لاتفيا	٢٧٢٧١	٢٥٨٩١	٢٦٣٧٠	١٤٨٥٩
- ليتوانيا	١٥٣٥٤	١٩٤٠٧	٨٤٥٦	٤١٢٦
- مولدوفا	٣٢٢٤٠	١٩٣٤٤	٢١٣٦٤	١٨٧١٥
- طاجيكيستان	٧٢٥٥٦	٦٨٧٦١	٤٥٦٤٥	٤١٧٩٩
- توركمانستان	١٩٠٣٥	١٢٩٩٠	٢٠١٨٦	١٩١٢٩
- أوزبيكيستان	١١٢٤٤٢	٩١١٦٤	١٤٦٦٧٠	١١٢٣١٢
- أوكرانيا	١٩٩٣٥٥	١٨٩٤٠٩	٢٤٧٣٥١	١٨٨٤٤٣
- أستونيا	٢٤٤٤٠	١٤٣٤٠	١١٢٥٠	٨٥٩١
- المهاجرين من غير جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق	٢٨٧	٣٩٤	٣٨٦	٥٤٥
- استراليا	٩	–	٨	–
- افغانستان	١٥	٤٧	٣٤	٤٩
- بلغاريا	٢٣	٧١	١٤	٤٠
- المانيا	٤	٦	٣	٦
- اليونان	١	–	٦	٣
- اسرائيل	٢٥	٣١	٢٠	٢٦
- الصين	١٠٣	٤٢	٣٥	٨٣
- كوبا	١٦	١٢	١٤	٤
- بولندا	٧	٨	٥	٥
- سوريا	٢	١٧	٥١	٤٨
- الولايات المتحدة الأمريكية	٦	٤٠	١٦	٨
- تركيا	–	٢	٤٥	٥٤
- أخرى	٧٦	١١٨	١٣٥	٢١٩

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٩.

جدول رقم (٩)

عدد الاجانب العاملين في روسيا

عام ١٩٩٥

	ألف شخص	النسبة من المجموع العام
- المجموع العام للعاملين الأجانب	٢٨١,١	١٠٠ ٪
- من بلدان أوربية :	٥٠,٧	١٨ ٪
- من يوغسلافيا وحدها	١٥,٩	٥,٧ ٪
- من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق عامة	١٤١,٢	٥٠,٢ ٪
- من أوكرانينا	٩٤,٢	٣٣,٥ ٪
- من بيلاروس	١١,١	٤ ٪
- من مولدوفا	٦,٧	٢,٤ ٪
- من بلدان أسيوية	٨٥,٨	٣٠,٥ ٪
- من الصين	٢٦,٥	٩,٤ ٪
- من كوريا الشمالية	١٥	٥,٣ ٪
- من الأمريكتين	٣	١,١ ٪

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٤٩ .

جدول رقم (١٠)

المؤشرات الاساسية لأوضاع الخدمات الصحية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– اجمالي عدد الاطباء بالآلاف	٦٣٧	٦٤٢	٦٣٧	٦٣٠
– عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ مواطن	٤٣	٤٣,٤	٤٣,٣	٤٣
– اجمالي عدد الممرضات بالآلاف	١٧٠٩	١٦٧٤	١٦١٤	١٦٠٠
– عدد الممرضات لكل ١٠٠٠٠ مواطن	١١٥	١١٣	١١٠	١٠٨
– عدد المستشفيات بالآلاف	١٢,٦	١٢,٦	١٢,٣	١٢
– اجمالي عدد الأسرة بالآلاف	١٩٤٠	١٩١٥	١٨٧٤	١٨٦٠
– عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ مواطن	١٣١	١٢٩	١٢٧	١٢٧
– عدد المستوصفات (بولوكلينيكا) بالآلاف	٢٠,٧	٢٠,٩	٢١,٦	٢٢

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/ ٩٧ .

جدول رقم (١١)

المستوى التعليمي للسكان

حسب نتائج المسح السكاني لعام ١٩٩٤

فئات العمر	من كل الف شخص متعلم					
	تعليم عالي	لم يكمل التعليم العالي	تعليم متوسط متخصص	تعليم متوسط عام	لم يكمل التعليم المتوسط	تعليم أساسي
الفئات السكانية في عمر ١٥ سنة فأكثر موزعين كما يلي:	١٣٣	١٨	٢١٩	٢٨٥	٢٠٢	١٠٠
١٥-١٩	–	٨	٤٥	٣٣٣	٥٢٤	٨٥
٢٠-٢٤	٦٥	٩٥	٢٨٢	٤٥٦	٩٤	٥
٢٥-٢٩	١٨٢	٣٢	٣١١	٤١٠	٥٩	٣
٣٠-٣٤	١٩٣	١٦	٢٩٩	٤٢١	٦٤	٤
٣٥-٣٩	١٨٨	١١	٢٩٢	٤٠٠	١٠٠	٦
٤٠-٤٤	١٩١	١٠	٢٨٩	٣٤٦	١٥٠	١١
٤٥-٤٩	٢١٩	١١	٢٧٧	٢٨٢	١٨٧	٢٠
٥٠-٥٤	١٦٨	٨	٢١٦	٢١٣	٢٩٩	٨٥
٥٥-٥٩	١٤٣	٦	١٩٧	١٤٨	٣١٦	١٦٤
٦٠-٦٤	٩٤	٤	١٢٦	٨٠	٢٧٠	٣٤٨
٦٥-٦٩	٧٦	٥	١٢٦	٧٨	٣٠٦	٣٣٧
٧٠ سنة فأكثر	٥٨	٦	٩٤	٥٧	١٦٤	٢٩٢

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص / ٧٤ .

جدول رقم (١٢)

عدد الطلاب الأجانب الدارسين

في مؤسسات التعليم العالي الروسية

الجنسيـــــــــــــة	العام الدراسي ١٩٩٥/٩٤	العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥
- مجموع الطلاب الاجانب من مختلف البلدان	٨٨٩٦٧	٦٧٠٢٥
- الطلاب الأجانب من بلدان اتحاد الدولة المستقلة		
(جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق)	٥٨٧٠١	٣٩٧٧٨
موزعين على النحو التالي :		
- أذربيجان	٢٥٩٠	١٦٨٨
- أرمينيا	٢٢١١	١٦٩٤
- بيلاروس	٥٩٨٥	٤٣٥٥
- جورجيا	٤٩٤٠	٣١٤٧
- كازاخيستان	١٤٣٢٧	١١٦٤٤
- كيركيزيا	٢٤٦٦	١٧٠٠
- مولدوفا	٢٠٢٩	١٥٢٤
- طاجيكيستان	١٢٨١	٧٣٨
- توركمانستان	٩٦١	٦٥٠
- أوزبيكيستان	٤٥٠٠	٣١٧٦
- أوكرانيا	١٧٤١١	٩٤٦٢

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٨٢ .

جدول رقم (١٣)

حالات الزواج والطلاق في روسيا

السنة	عدد الحالات بالألف		النسبة إلى كل ألف حالة	
	زواج	طلاق	زواج	طلاق
١٩٩٢	١٠٥٣,٧	٦٣٩,٢	٧,١	٤,٣
١٩٩٣	١١٠٦,٧	٦٦٣,٣	٧,٥	٤,٥
١٩٩٤	١٠٨٠,٦	٦٨٠,٥	٧,٤	٤,٦
١٩٩٥	١٠٧٤,٩	٦٦٥,٦	٧,٣	٤,٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥.

جدول رقم (١٤)

متوسط العمر بالسنوات

للجنسين

السنة	متوسط العمر للجنسين معاً	متوسط العمر لكل من	
		الذكور	الاناث
١٩٩٢	٦٧,٩	٦٢	٧٣,٨
١٩٩٣	٦٥,١	٥٨,٩	٧١,٩
١٩٩٤	٦٤	٥٧,٦	٧١,٢
١٩٩٥	٦٥	٥٨	٧٢

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٨.

جدول رقم (١٥)
المسارح والمتاحف في روسيا

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد المسارح الاحترافية	٤٢١	٣٤٩	٤٦٠	٤٧٠
عدد الزوار المترددين عليها بالملايين	٤٤,٢	٤١,٤	٣٤,٦	٣١,٦
عدد المتاحف بما في ذلك فروعها	١٤٢٥	١٤٧٨	١٥٤٧	–
عدد الزوار المترددين عليها بالملايين	٩٥	٧٩,٨	٦٢,٥	–

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ص/٩٢،٩٣.

جدول رقم (١٦)
الاصدارات والمطبوعات في روسيا

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
• مجموع الكتب الصادرة بالآلاف :	٢٨,٧	٢٩	٣٠,٤
– الكتب الصادرة باللغة الروسية بالآلاف	٢٦,٩	٢٦,٨	٢٨
– الاجمالي العام للنسخ الصادرة بالملايين	١٣١٣	٩٥٠	٥٩٤
– اجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالملايين	١٢٤٨	٩٠٨	٥٦٣
• مجموع المجلات الصادرة سنوياً :	٢٦٦٤	٢٢٧٣	٢٣٠٧
– المجلات الصادرة باللغة الروسية	٢٥١١	٢١٢٩	٢١٦٦
– الاجمالي العام للنسخ الصادرة بالملايين	٩٢٥	٤١١	٣٠٦
– اجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالملايين	٩٠١	٤٠٠	٢٩١
• مجموع الصحف الصادرة سنوياً :	٤٨٣٧	٤٦٥٠	٤٥٢٦
– الصحف الصادرة باللغة الروسية	٤٥٢٣	٤٣٣١	٤١٩٧
– الاجمالي العام للنسخ الصادرة بالمليار	١٨,٣	٩,٢	٨,١
– اجمالي النسخ الصادرة باللغة الروسية بالمليار	١٨	٨,٩	٧,٩

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٩٤.

جدول رقم (١٧)

أنواع الجرائم المسجلة وعددها بالآلاف

أنـــــواع الجـرائـــم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
* مجموع الجرائم المسجلة	٢٧٦١	٢٨٠٠	٢٦٣٣	٢٧٥٦
– جرائم القتل العمد ومحاولات القتل.	٢٣	٢٩,٢	٣٢,٣	٣١,٧
– الاصابات البدنيـة الكبيرة من جراء الاعتـداءات المتعددة	٥٣,٩	٦٦,٩	٦٧,٧	٦١,٧
– جرائم الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب	١٣,٧	١٤,٤	١٤	١٢,٥
– (١) جرائم سلب ولصوصية	٣٠,٤	٤٠,٢	٣٧,٩	٣٧,٧
– (١) جرائم نهب بالقوة	١٦٥	١٨٤	١٤٩	١٤١
– (١) جرائم سرقة	١٦٥١	١٨٥٠	١٣١٥	١٣٦٨
– جرائم مخدرات	٢٩,٨	٥٣,٢	٧٤,٨	٧٩,٩
– جرائم العربدة والصعاليك	١٢١	١٥٨	١٩١	٢٠٩
– مخالفات قواعد السـلامة في المـرور ومخالفـات استخدام وسائل المواصلات	٩٠,١	٥١,٧	٥١,٢	٦٢,٢
– حوادث الوفاة الناتجة عن تلك المخالفات	١٧,٥	١٧	١٥,٨	١٨,٩

(١) يوضح القانون الجنائي وبشكل دقيق حالات كل منها .

– المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص/١١٧-١١٨ .

* ملحوظة : لايتضمن الجدول ببيانات الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة لعصابات المافيا المنتشرة .

جدول رقم (١٨)

عدد المتقاعدين المسجلين في مؤسسات الضمان الاجتماعي ومتوسط معاشات التقاعد الشهرية في ديسمبر من كل عام

	عدد المتقاعدين (بالملايين)			متوسط معاشات التقاعد الشهرية ، مع احتساب التعويضات بالاف الروبلات .		
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
• اجمالي المتقاعدين	٣٦,١	٣٦,٦	٣٧,٢	–	–	–
• متوسط المعاشات الشهرية	–	–	–	٤١,٩	١١٨,١	٢٣٣,٦
– العجزة	٢٩	٢٩,١	٢٩,٢	٤٤,٢	١٢٦,٤	٢٤٩,٦
– المعوقين	٣,٦	٣,٩	٤,٣	٣٦,١	١٠٢,٥	٢٠٨,١
– في حالة فقدان العائل (بالنسبة لكل فرد في الاسرة غير قادر على العمل)	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢٦,٦	٦٢	١٢٢,٢
– التقاعد بعد اداء سنوات الخدمة	٠,١	٠,١	٠,٢	٥١,٨	١٤١,٢	٢٦٦,٤
– حالات الرعاية الاجتماعية	١	١,١	١,١	٣١	٧٥,٤	١٥١,٨

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص/٥٨ .

– ملاحظة : لمزيد من الوضوح لابد من استبعاد الآثار التضخمية ، وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي حسب الأسعار المبينة في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (١٩)

متوسط الراتب الشهري للعاملين حسب الفروع الاقتصادية (*)

(مقيم بالدولار)

الفـــروع الاقتصاديــة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- في الفروع الاقتصادية عامة :-	٥٩٩٥	٥٨٦٦٣	٢٢٠٣٥١	٤٨٣٦٢٩
- الصناعة	٧٠٦٤	٦٣٤٤٧	٢٢٨٥٢٨	٥٥٨١٤٢
- الزراعة	٣٩٨٤	٣٦٠١٩	١١١٢٦٦	٢٢٥٧٤٣
- التشييد والبناء	٨٠٥١	٧٧٩٧٩	٢٨٣٢٩٥	٦٦٠١٢٩
- المواصلات	٨٧٦٤	٨٨٣٦١	٣٣٠٢٣١	٧٦٠٦٦٢
- الاتصالات	٥٤٥٣	٦٢٩٦٩	٢٧١٤٤٨	٥٨٠٠٩٤
- التجارة والتغذية العامة ، التموين المادي والفني ، التسويق والتخزين .	٤٨٦٦	٤٦٧٧٣	١٧٣٤١١	٤١٦٠٣٨
- الخدمات المعلوماتية والاحصائية .	٤٩٢٩	٥٤٢٤٥	٢٣٤٣٤٨	٥٠٤٧٥٨
- الاستكشافات الجيولوجية ، المساحة والتنقيب، خدمات الارصاد .	٩٩٩٦	٨٤٠١٥	٣٠٤٥٨٩	٦٩٤٧٢٧
- الاسكان والخدمات الاجتماعية الغير انتاجية	٤٩١٩	٥٤٠٤٠	٢١٢٥٦١	٥١٩٥٠٤
- الصحة والرياضة والضمان الاجتماعي	٣٩٣٧	٤٤٦١٢	١٦٧٨٣٩	٣٤٣٧٤٥
- التعليم	٣٦٨٠	٤٠١٤١	١٥٢٢٠٩	٣٠٦٨١٠
- الثقافة والفنون	٣١١٥	٣٦٣٧٤	١٣٧٠١٧	٢٨٢٣٠٨
- العلوم والخدمات العلمية	٣٨٥٩	٣٩٦٤٥	١٧١٧٢٠	٣٦٤٨٨١
- المال والتأمين	١٢٢٢٢	١٤٢٥٥٧	٤٥٩٤١٧	٧٩١٨٦٠
- الجهاز الاداري	٥٦٦١	٦٧٧٠٠	٢٥٦٧٤٩	٥٣٢٦٧٩

(*) حسب بيانات المؤسسات المتوسطة والكبيرة .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٥٦.

- ملاحظة : لمزيد من الايضاح لابد من ابعاد الآثار التضخمية وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي ، حسب الأسعار المبينة في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (٢٠)

توزيع السكان على فئات الدخل النقدي

(متوسط الدخل الشهري للفرد)

- في ١٩٩٥ -

فئات الدخل النقدي بآلاف الروبلات	مليون شخص	النسبة من الاجمالي العام٪
- اجمالي السكان	١٤٨,٢	١٠٠
أقل من ١٠٠	٢,٩	٪ ٢
١٥٠-١٠٠,١	٧,٥	٪ ٥
٢٠٠-١٥٠,١	١١	٪ ٧,٥
٢٥٠-٢٠٠,١	١٢,٦	٪ ٨,٥
٣٠٠-٢٥٠,١	١٢,٩	٪ ٨,٧
٣٥٠-٣٠٠,١	١٢,٢	٪ ٨,٢
٤٠٠-٣٥٠,١	١١,٢	٪ ٧,٥
٤٥٠-٤٠٠,١	١٠	٪ ٦,٨
٥٠٠-٤٥٠,١	٨,٨	٪ ٥,٩
٦٠٠-٥٠٠,١	١٤,٣	٪ ٩,٧
٧٠٠-٦٠٠,١	١٠,٧	٪ ٧,٢
٨٠٠-٧٠٠,١	٨	٪ ٥,٤
٩٠٠-٨٠٠,١	٦	٪ ٤,١
١٠٠٠-٩٠٠,١	٤,٥	٪ ٣
١١٠٠-١٠٠٠,١	٣,٤	٪ ٢,٣
١٢٠٠-١١٠٠,١	٢,٦	٪ ١,٧
١٣٠٠-١٢٠٠,١	٢	٪ ١,٣
١٤٠٠-١٣٠٠,١	١,٥	٪ ١
١٥٠٠-١٤٠٠,١	١,٢	٪ ٠,٨
أكثر من ١٥٠٠	٤,٩	٪ ٣,٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو . ١٩٩٦ ، ص/٥٤ .

* متوسط سعر الدولار الأمريكي في ١٩٩٥ = ٤٥٠٤ روبل)

جدول رقم (٢١)

حجم التشغيل بالنسبة لمجموع السكان حسب الفروع الاقتصادية

الفروع الاقتصادية	بآلاف الأفراد				نسبة مئوية ٪			
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
اجمالي التشغيل في الاقتصاد الوطني عامة	٧٢٠٧١	٧٠٨٥٢	٦٨٤٨٤	٦٧١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
في الصناعة	٢١٣٤٤	٢٠٨٠٥	١٨٥٧٦	١٧٢٠٠	٢٩٫٦	٢٩٫٤	٢٧٫١	٢٥٫٧
في الزراعة والغابات	١٠٣٣٦	١٠٣٤٧	١٠٥٢٨	١٠٥٠٠	١٤٫٣	١٤٫٦	١٥٫٤	١٥٫٧
في التشييد والبناء	٧٨٨٧	٧١٤٠	٦٧٨٨	٦٥٠٠	١١	١٠٫١	٩٫٩	٩٫٧
في المواصلات والاتصال	٥٦٣٢	٥٤٠٨	٥٣٥٤	٥٣٠٠	٧٫٨	٧٫٦	٧٫٨	٧٫٩
في ... والتغذية العامة التموين المادي والفني . التسويق والتخزين .	٥٦٧٩	٦٣٧٤	٦٤٨٤	٦٥٠٠	٧٫٩	٩٫٠	٩٫٥	٩٫٧
الاسكان والخدمات الاجتماعية الغير انتاجية	٢٩٨٨	٢٩٨٢	٣٠٢٠	٣٣٠٠	٤٫١	٤٫٢	٤٫٤	٤٫٩
... والضمان الاجتماعي	٤٢٢٧	٤٢٤٣	٤٣٩٤	٤٥٠٠	٥٫٩	٦	٦٫٤	٦٫٦
التعليم والثقافة والفنون	٧٥٢١	٧٢٣٩	٧٣٨٣	٧٦٠٠	١٠٫٤	١٠٫٢	١٠٫٨	١١٫٣
... الخدمات العلمية	٢٣٠٧	٢٢٣٧	١٨٣٣	١٧٠٠	٣٫٢	٣٫٢	٢٫٧	٢٫٥
المال والتأمين	٤٩٤	٥٨١	٧١٥	٩٠٠	٠٫٧	٠٫٨	١٫١	١٫٣
[illegible]	١٥١٩	١٦٤٩	١٦٥٩	١٧٠٠	٢٫١	٢٫٣	٢٫٤	٢٫٥
في فروع أخرى	٢١٥٧	١٨٤٧	١٧٢٠	١٤٠٠	٣	٢٫٦	٢٫٥	٢٫١

روسيا بالأرقام . الكتاب الاحصائي . المال والاحصاء . موسكو . ١٩٩٦ . ص ص/٣٦،٣٧.

جدول رقم (٢٢)
حجم التشغيل بالنسبة لمجموع السكان
حسب قطاعات الملكية الاقتصادية بملايين الأفراد

قطاعات الملكية الاقتصادية	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- اجمالي التشغيل في الاقتصاد الوطني عامة	٧٢,١	٧٠,٩	٦٨,٥	٦٧,١
- في قطاع الدولة والمؤسسات والهيئات المحلية الحكومية	٤٩,٧	٣٧,٦	٣٠,٦	٢٥,٢
- في القطاع الخاص :	١٣,٢	١٩,٩	٢٢,١	٢٤,٤
ومنه العاملين دون اجر ثابت في المنظمات والهيئات الاجتماعية	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٥
- في المؤسسات المشتركة	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣
- في المؤسسات والهيئات الموزعة ملكيتها بشكل مختلط	٨,٤	١٢,٥	١٤,٥	١٦,٧

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٣٤ .

جدول رقم (٢٣)

حالة التشغيل والبطالة حسب الجنس

	بآلاف الأفراد				نسبة مئوية ٪ من اجمالي القوى العاملة			
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
• اجمالي القوى العاملة في الاقتصاد الوطني :	٧٥٦٦٥	٧٥٠١٢	٧٣٩٦٢	٧٣١٤٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
- ذكور	٣٨٨٨٠	٣٨٧١٤	٣٩٠٧٧	٣٨٩٧٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
- إناث	٣٦٧٨٥	٣٦٢٩٨	٣٤٨٨٥	٣٤١٦٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
• اجمالي التشغيل :	٧٢٠٧١	٧٠٨٥٢	٦٨٤٨٤	٦٧١٠٠	٩٥,٣	٩٤,٥	٩٢,٦	٩١,٧
- ذكور	٣٧٠٦٣	٣٦٥٦٠	٣٦١٣٢	٣٥٧٠٠	٩٥,٣	٩٤,٤	٩٢,٥	٩١,٦
- إناث	٣٥٠٠٨	٣٤٢٩٢	٣٢٣٥٢	٣١٤٠٠	٩٥,٢	٩٤,٥	٩٢,٧	٩١,٩
• اجمالي العاطلين عن العمل :	٣٥٩٤	٤١٦٠	٥٤٧٨	٦٠٤٠	٤,٧	٥,٥	٧,٤	٨,٣
- ذكور	١٨١٧	٢١٥٤	٢٩٤٥	٣٢٧٤	٤,٧	٥,٦	٧,٥	٨,٤
- إناث	١٧٧٧	٢٠٠٦	٢٥٣٣	٢٧٦٦	٤,٨	٥,٥	٧,٣	٨,١

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٣٣ .

جدول رقم (٢٤)

نسبة البطالة حسب الجنس والعمر والمستوى التعليمي

البطالة حسب العمر والمستوى التعليمي	(٪)	النسبة حسب الجنس ٪	
		ذكور	اناث
* العاطلين (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
* العاطلين موزعين حسب الأعمار التالية:			
١٦-١٩	١٠,٣	٨,٣	١٢,٦
٢٠-٢٤	١٧,٩	١٨	١٧,٨
٢٥-٢٩	١٢,٧	١٣,٢	١٢,٢
٣٠-٤٩	٤٨,٨	٤٩,٨	٤٧,٦
٥٠-٥٤	٤,-	٣,٨	٤,٢
٥٥-٥٩	٤,٤	٥,١	٣,٧
٦٠-٧٢	١,٩	١,٨	١,٩
- متوسط عمر العاطلين بالسنوات	٣٣,٩	٣٤,٢	٣٣,٥
* العاطلين (٪)	١٠٠	١٠٠	١٠٠
العاطلين موزعين حسب مستويات التعليم التالية :			
- تعليم عالي متخصص	٩,٣	٨,٣	١٠,٤
- تعليم متوسط متخصص	٢٨,٦	٢٣,١	٣٤,٧
- تعليم متوسط عام	٤٣,٧	٤٦,٥	٤٠,٦
- تعليم أساسي عام	١٧	٢٠,٤	١٣,٢
- لايمتلك تعليم أساسي عام:	١,٤	١,٧	١,١

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٤١ .

جدول رقم (٢٥)

ديون المؤسسات برواتب وأجور العاملين المتأخرة

حسب الفروع الاقتصادية الرئيسية

(في الأول من يناير من كل عام)

	إجمالي الرواتب المستحقة بمليارات الروبلات			حجم الديون بالنسبة لمخصصات الاجور الشهرية في المؤسسات المديونة		
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
إجمالي	٧٦٦	٤٢٠٠	١٣٣٨٠	٪ ٨١	٪ ١٤٣	٪ ١٤١
موزعة على الفروع الاقتصادية التالية						
- الصناعة	٣٦٤	٢١٧٠	٧٧٣٣	٪ ٦٨	٪ ١١٩	٪ ١٣١
- الزراعة	٢٨٧	١٣٠١	٢٥٧٢	٪ ١١٤	٪ ٢١٤	٪ ٢٠٠
- البناء والتشييد	١١٥	٧٢٩	١٩٤١	٪ ٧٥	٪ ١٤٣	٪ ١٥٢
- المواصلات	-	-	١١٣٤	-	-	٪ ١١٢

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص٢١٦.

- ملاحظة : تفاقمت أزمة الاجور المتأخرة أكثر ، وبشكل حاد ، في النصف الثاني من عام ١٩٩٦ ، بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية مباشرة ، لتبلغ حسب اعلان الحكومة الرسمي حتى ٢١/١/١٩٩٧ (٨٠) ترليون روبل ، (نشرة الاخبار الرئيسية من تيلفزيون القناة الأولى"أو . أر . تي" وقناة "إن . تي . في") .

جدول رقم (٢٦)

الأضرابات في روسيا

السنة	عدد المؤسسات التي حدثت فيها أضرابات	عدد المشاركين		عدد أيام العمل الضائعة للعامل الواحد		متوسط عدد ايام الاضراب لكل مضرب
		الف عامل	في المتوسط بالنسبة لموسسة واحدة	بالألف	في المتوسط بالنسبة لموسسة واحدة	
١٩٩٢	٦٢٧٣	٢٥٧,٦	٥٧	١٨٩٣,٣	٣٠٢	٥,٣
١٩٩٣	٢٦٤	١٢٠,٢	٤٥٥	٢٣٦,٨	٨٩٧	٢
١٩٩٤	٥١٤	١٥٥,٣	٠,٣	٧٥٥,١	٦١٣٩	٤,٩
١٩٩٥	٨٨٥٦	٤٨٩,٤	٥٥	١٣٦٧	١٥١	٢,٨

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٤٧.

– ملاحظة : زادت حدة الاضرابات كثيراً خلال عام ١٩٩٦ سواء من حيث عدد المؤسسات أو عدد المشاركين بسبب تأخر دفع الأجور لشهور عديدة وصل بعضها إلى أكثر من ستة شهور . وخاصة في قطاع الفحم والطاقة ، حيث أضرب عن العمل في ١٩٩٦/٧/٣١ حسب ما أعلنته محطة أن . تي . في . التيلفزيونية – أكثر من ١٧٠٠٠٠ عامل في اقليم بريموريا وروستوف يطالبون بدفع رواتبهم المقدرة بـ (١٣٠) مليار روبل .

وفي ٣ / ١٢/١٩٩٦ شملت الاضرابات ١٥٤ منجماً من أصل ١٨٩ منجم منتشرة في عموم روسيا ، شارك فيها أكثر من ٥١٠ ألف عامل .

اضافة إلى اضرابات العاملين في حقل التعليم والصحة والثقافة والعلوم ... الخ .

ثم الاضراب العام الشامل في ١٩٩٧/٣/٢٧ الذي نظمه الاتحاد العام للنقابات الروسية وكافة قوى واحزاب المعارضة السياسية والاجتماعية ، حيث شارك في فعالياته مايقارب العشرين مليون مواطن .

جدول رقم (٢٧)

التجارة الخارجية لروسيا [١]

بمليارات الدولارات الأمريكية

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي الحركة التجارية عامة	٩٦,٦	١٠٣,٩	١١٨,٦	١٤٢,٤
صادرات	٥٣,٦	٥٩,٦	٦٨,١	٨١,٦
واردات	٤٣	٤٤,٣	٥٠,٥	٦٠,٨
* اجمالي الحركة التجارية مع العالم الخارجي باستثناء بلدان اتحاد الدول المستقلة .	٧٩,٤	٧٧,١	٩٠,١	١١٠,١
صادرات	٤٢,٤	٤٤,٣	٥٣,٢	٦٦
واردات	٣٧	٣٢,٨	٣٦,٩	٤٤,١
* اجمالي الحركة التجارية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة .	١٧,٢	٢٦,٨	٢٨,٥	٣٢,٣
صادرات	١١,٢	١٥,٣	١٤,٩	١٥,٦
واردات	٦	١١,٥	١٣,٦	١٦,٧

- [١] بما في ذلك التجارة الغير نظامية .

- المصدر: روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص / ١٤١.

جدول رقم (٢٨)

هيكل الواردات من الخارج [١]

حسب الأسعار الفعلية السارية

	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪
اجمالي الواردات	٣٧	١٠٠	[٢]٢٦,٨	١٠٠	[٢]٢٨,٣	١٠٠	[٢]٣٣,١	١٠٠
- معدات مكنية ووسائل مواصلات	١٣,٩	٣٧,٧	٩,١	٣٣,٨	١٠,٧	٣٧,٨	١٢,٥	٣٧,٧
- منتجات معدنية	١	٢,٧	١,١	٤	٠,٨	٢,٩	٠,٩	٢,٧
- معادن وأحجار كريمة ومنتجاتها	١,٢	٣,٣	٠,٩	٣,٥	١,٣	٤,٧	١,٦	٤,٩
- منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط	٣,٥	٩,٣	١,٧	٦,٢	٣,١	١١	٣,٧	١١,٢
- أخشاب ومنتجات ورقية	٠,٥	١,٢	٠,١	٠,٥	٠,٥	١,٧	١	٢,٩
- أقمشة ومنتجات نسيجية	٤,٥	١٢,٢	٣,٧	١٣,٩	٢	٧	١,٥	٤,٦
- جلود وفراء ومنتجاتها	٠,٧	١,٩	٠,٧	٢,٦	٠,٢	٠,٦	٠,١	٠,٤
- مواد غذائية وخامات زراعية	٩,٦	٢٦	٥,٩	٢٢,٢	٨,٦	٣٠,٥	٩,٦	٢٨,٩
(باستثناء الخامات النسيجية)								
- أخرى	٢,١	٥,٧	٣,٦	١٣,٣	١,١	٣,٨	٢,٢	٦,٧

[١] بدون احتساب الواردات من بلدان اتحاد الدول المستقلة .

[٢] بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٤٧-١٤٨.

جدول رقم (٢٩)

هيكل الصادرات الروسية إلى الخارج [١]

حسب الأسعار الفعلية السارية

	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪	مليار دولار	٪
* اجمالي الصادرات :	٤٢.٤	١٠٠	٤٤.٣	١٠٠	٥٣.٢	١٠٠	٦٦	١٠٠
- معدات مكنية ووسائل مواصلات	٣.٨	٨.٩	٢.٩	٦.٥	٣.٢	٦	٥.٢	٧.٨
- منتجات معدنية ونفطية	٢٢	٥٢.١	٢٠.٧	٤٦.٧	٢٢.٧	٤٢.٨	٢٦.٤	٣٩.٩
- معادن وأحجار كريمة ومنتجاتها	٧	١٦.٤	١٠.٣	٢٣.٢	١٦.٧	٣١.٣	١٩	٢٨.٨
- منتجات الصناعات الكيماوية والمطاط	٢.٦	٦.١	٢.٦	٦	٤.٢	٧.٩	٦.٢	٩.٤
- أخشاب ومنتجات ورقية	١.٦	٣.٧	١.٩	٤.٢	٢.٢	٤.١	٣.٨	٥.٨
- أقمشة ومنتجات نسيجية	٠.٣	٠.٦	٠.٢	٠.٤	٠.٩	١.٧	٠.٨	١.٢
- جلود وفراء ومنتجاتها	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٧	٠.٣	٠.٤
- مواد غذائية وخامات زراعية (باستثناء الخامات النسيجية)	١.٦	٣.٩	١.٦	٣.٨	٢.٣	٤.٣	٢.٣	٣.٤
- اخرى	٣.٤	٨.١	٤	٩	٠.٧	١.٣	٢	٣.٣

- بدون احتساب الصادرات إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة .

- المصدر ، روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٤٦-١٤٧.

جدول رقم (٣٠)

أهم الواردات إلى روسيا من العالم الخارجي [١]

(بدون إحتساب الواردات من بلدان اتحاد الدول المستقلة)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي الواردات بملايين الدولارات $	٣١٩٨٤	٢٦٨٠٧	٢٨٤١٨	٣٣١٢٩
- المنيوم خام ومكثف بالألف طن	٢٨٤٨	٢٧٩٢	١٨٧٢	١٨٥٤
- مواسير وانابيب بالألف طن	٤٤٧	٨١٢	٦٣١	٣٦٣
- ألات ومعدات ووسائل مواصلات بالمليون دولار ، منها :	١٣٩٣٨	٩٠٦١	١٠٦٩٦	١٢٥٠٣
- معدات حديدية مصنعة .	٤١١	٣٤٨	٢٨٧	١٧٥
- ألات حاسبة وبكرات .	٨٨٥	١٩٨	٣٤٠	٣٤١
- سيارات خفيفة - بالألف سيارة	١٧٣	١٨٢	٦٠,٧	٣٧,٢
- أدوية ومستحضرات طبية - بالمليون دولار $	١٠٠٨	٢٩٩	١١٨٤	٩٤٢
- ملابس جلدية - بالمليون دولار $	٣٨٥	٣٩٠	٣٢,٥	١٦,٣
- ملابس من القماش (تريكو) - بالمليون دولار $	٨٩٦	٨٤٥	٣٧٧	٢٢٦
- ملابس نسيجية - بالمليون دولار $	١١٨٠	١١٦٧	٤٨٤	٢٦٩
- جزم وأحذية - بالمليون زوج	٨٥,٥	١٣٢	٤١,٧	٢٥,٣
- لحوم طازجة مجمدة - بالألف طن	٢٨٨	٨٥,١	٣٥٨	٤٩٨
- لحوم طيور طازجة مجمدة - بالألف طن	٤٥,٧	٧٣,٩	٤٩٦	٨١٢
- سكر خام - بالألف طن	٢١٣٧	١٦٦٧	١٠٨١	١١٦٦
- سكر ابيض - بالألف طن	١٧١١	١٤٤٢	٣١٩	٣٦٩
- حبوب - بالمليون طن	٢٨,٩	١١,١	٢,١	٠,٦
- مشروبات روحية وغير كحولية - بالمليون دولار $	٢٠٢	١٩٩	٦٩٥	٩٩٤

[١] بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/١٥٢.

جدول رقم (٣١)

أهم واردات روسيا من بلدان اتحاد الدول المستقلة [١]

	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي الواردات بملايين الدولارات $	١٠٣١٠	١٣٤٥١
- لحوم طازجة مجمدة - بالألف طن	٢٣٤	٢٣٨
- زبدة - بالألف طن	٤٨,٨	٧٨
- بطاطا - بالألف طن	٦٩,١	١٢
- حبوب - بالألف طن	١٥٩٨	٢٨٢١
- زيت عباد الشمس - بالألف طن	٢٣	١٠٢٥
- سكر بما في ذلك السكر الخام - بالألف طن	٧٠٢	١٤٩٣
- نبيذ مصنوع من الاعناب - بالمليون وحده	-	٣٠,٨٠
- المنيوم خام ومكثف - بالألف طن	١٥٦٨	١٠١٣
- فحم حجري - بالمليون طن	٢٥,٦	١٦,١
- منتجات بترولية - بالألف طن	٦٥٧٨	٢٧٤٥
- تيلة القطن - بالألف طن	٤٤٠	٢١٩,٦
- معدات سكك حديدية دارجة - بالمليون دولار $	١١٣	٢٦١
- سيارات شحن كبيرة - بالألف سيارة	٢٥,٤	١١,٥

(١) بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/١٥٣.

جدول رقم (٣٢)

أهم المنتجات المصدرة من روسيا إلى العالم الخارجي

(بدون احتساب الصادرات إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
• اجمالي الصادرات بملايين الدولارات S	٤٢٣٧٦	٤٤٢٩٧	٥٣١٥٥	٦٦٠١٧
- نفط خام - بالمليون طن	٦٦,٢	٧٩,٩	٩٥,٤	٩٦,٢
- منتجات نفطية - بالمليون طن	٢٥,٣	٣٥,٣	٣٩,١	٤٣,٦
- غاز طبيعي - بالمليار متر مكعب	٨٧,٩	٩٦	١١٠	١٢٢
- فحم حجري - بالمليون طن	١٨,١	١٩,٧	١٧,٧	٢١,٢
- حديد خام - بالمليون طن	٨,٢	١٠,٦	٩,٨	١١,٢
- معادن حديدية - بالمليون دولار (غير حديد الزهر والسبائك والخرده)	١٤٧٤	٣٤١٨	٤٣٧١	٥٦٣٨
- حديد الزهر - بالألف طن	١٩٣١	٢٢٦٨	٣٢٥٨	٢٧٩٠
- نحاس - بالألف طن	١٨٨	١٦٤	٤٥١	٤٤٩
- المنيوم - بالألف طن	١١٩٠	٢١٤٧	٢٣٠١	٢٢٣٢
- ماس غير مصقول - بالمليون قيراط	٨,٥	١١,٤	٢٦,٤	٤٠,٤
- سيارة خفيفة - بالألف سيارة	٣٩٦	٢٩٠	٢٠٧	١٩٠
- سيارات شحن كبيرة - بالألف سيارة	١٣,٩	١١,٩	١٥,١	١١,٢
- أسمدة معدنية - بالمليون طن	١٤,٤	١٠,٩	١٣,١	١٦
- أخشاب - بالمليون متر مكعب	١٢,٤	١١,٥	١٣,٥	١٧,٤
- أسماك طازجة مجمدة - بالألف طن	٨٧٠	١٠٦١	١٣٣٢	١٠٨٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ص/١٥٠.

جدول رقم (٣٣)

أهم المنتجات المصدرة إلى بلدان اتحاد الدول المستقلة [١]

	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي الصادرات بملايين الدولارات $	١٤٢٥٨	١٤٣٣٧
- زيوت نباتية - بالألف طن	٢٧,٧	٦,٦
- فوسفات الكالسيوم - بالألف طن	١١٦١	١٠٤٣
- فحم حجري - بالألف طن	٦٣٨٤	٨٧٠٠
- فحم الكوك - بالألف طن	١١٦٣	١٠١٨
- نفط خام - بالمليون طن	٣٢,٨	٢٦,١
- منتجات نفطية - بالمليون طن	٨,٣	٣,٥
- غاز طبيعي - بالمليار متر مكعب	٧٤,٧	٧٠,٣
- أسمدة معدنية - بالألف طن	٤٤٤	٢٦٥
- أخشاب - بالألف متر مكعب	١٣٤١	٥٠٣
- سيلولوز (أخشاب) - بالألف طن	٨٣,٨	٢٤,٩
- ورق صحف - بالألف طن	١٠٦	١١٦
- حديد زهر - بالألف طن	٨٥,٧	٥٨,١
- برادات منزلية (ثلاجات) - بالألف براد	٤١,٧	٣١,٦
- محركات ومولدات كهربائية - بالألف	٣٥٠٣	٩٨٢
- بطاريات كهربائية خازنة (أكومولاتور) - بالألف بطارية	٢١٥١	١٢٢٠
- جرارات (تراكتور) - بالألف جرارة	٥٤٠١	٢٤٤٢
- سيارات خفيفة - بالألف سيارة	٢٩	١٨,٣
- سيارات شحن كبيرة - بالألف سيارة	١٧,٣	١٢,٦

[١] بدون احتساب التجارة الغير نظامية .

- المصدر: روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص / ١٥١.

جدول رقم (٣٤)

التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي بدون بلدان اتحاد الدول المستقلة

(حسب الاسعار الفعلية السائدة ، بالمليون دولار $)

البلدان	صادرات			واردات [1]		
متسلسلة حسب الحروف الابجدية الروسية	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي	٤٤٢٩٧	٥٣١٥٥	٦٦٠١٧	٢٦٨٠٧	٢٨٣١٨	٣٣١٣٩
* بلدان أوربيه :-						
- النمسا	١٤٠٥	٧٥١	٨٨٦	٨٥٥	٩٧٩	٩٨٢
- بلجيكا	١٠٥٧	[illegible]	١٥٠٧	٤٦٦	٦١٤	٨٧١
- بلغاريا	٩٤٢	٤٧٣	٦٧٠	٣٠٩	٣٤٥	٤٧١
- بريطانيا	٣٣٥٣	٣٦٤٢	٣٢٠٣	٦٥٣	٨٩٦	١١٠٠
- هنجاريا	٢٠٩٨	١١٧٣	١٦٠٩	٦٢٢	٧٤٥	٨٤٢
- المانيا	٥٠٧٤	٥٤٦٥	٦٠٧٩	٥١٤٢	٥٦٨١	٦٥٣٦
- اليونان	١٩٤	٢٦٦	١٤٧	١٣٤	١٨٤	٢٥٧
- الدانمارك	١٩٠	٢٤٤	٤٥٥	١٩٠	٣٢٢	٤٨٣
- ايرلندا	٦٠٥	١٢١٧	٢٥٥٢	٨٣	٢٥٠	٣٢٣
- اسبانيا	٣٨٥	١٧٢	٢٧٩	١٧٥	٢٤٥	٢٤١
- ايطاليا	٢٦٢٩	٢٧٣٩	٣٢٩٢	١١٠٦	١٥٨٩	١٥٨١
- هولندا	٩٧٩	٢٤٠١	٣١٨٣	٤٣١	١٦١٠	١٦٤٦
- النرويج	٢٨٤	١٩٣	٢٥٤	٨٨	١١١	١٧٤
- بولندا	١٣١١	١١٢٩	١٦٠٥	٥٢٩	٩٤٦	١٣٢١
- رومانيا	٤٧٥	٤٥٩	٦٢٧	١٠٢	١٤٦	١٣٢
- سلوفاكيا	٩٣٢	٧٣٥	١١٩٤	٩٦٨	٢٠٩	٢٩٤
- فنلندا	١٣٦٤	٢٠٢٨	٢٣٧٧	٧٢٤	١٦٢٨	٢٠٤٤
- فرنسا	١٥٥٦	١٢٣٦	١٥١٦	٨٩٩	١٠٠٤	١٠٧٤
- جمهورية الشيك	١٣٧٩	١٣٧٧	٢٠٧٣	٤٦١	٤٢٨	٤٣٨
- سويسرا	١٦٠٩	٣٦٨٨	٣٥٥٣	٦٥٨	٥٣٩	٦٦٨
- السويد	٧٨٣	٨١١	٦٤٦	٣١٤	٣١١	٥٤٧
* بلدان أسيويه :-						
- أفغانستان	٥٦	١٦	١٨	٢١٧	٨	١٣
- فيتنام	١٢٤	١٢١	٣٢٢	١٦٦	٥٢	٣٨
- اسرائيل	١٦٩	٤٢٥	٦٢٤	١٣٩	١٥٤	٢٤٣
- الهند	٤٧٤	٣٧٨	٩٩٨	٦٣٣	٥٨٧	٦١٤
- ايران	١٠٠٥	١٤٧	٢٤٩	٨٧	٤١	٢٧
- قبرص	٥٤٠	٢٧٢	٢٧٤	١٤٩	٦١	٩٧
- الصين	٣٠٦٨	٢٨٣٨	٣٣٧٦	٢٣٣٥	٩٥٢	٨٦٤
- كوريا الشمالية	١٦٨	٥٢	٧٠	٥٤	٤٤	١٥
- منغوليا	١٥٧	١٤٠	١٩٧	٨١	٥٤	٤٠
- الامارات العربية المتحدة	٢٠١	١٨٥	١٩٤	٥٤	٥٠	٧٣
- باكستان	٥٩	١٦	٤١	٦٦	٦	٦
- كوريا الجنوبية	٣٩١	٣٧٠	٧٤٧	٣٠٦	٤٢٩	٥٠٢
- سنغفورا	٢٤٢	٤٠٣	٤٩٠	٢٩٠	٢١١	٢٦٨
- سوريا	١٣٠	٨٧	٧٥	٩٢	٢٠	١١
- هونج كونج	٢٣٦	٣٢٢	٣١١	٣١٩	١٢٢	٩١
- تايلاند	٢٣٤	٤٦٧	٣٩٢	١١٤	٣٦	٥٤
- تايوان	٢٨٥	١٩٤	٤٦٣	٢٦٨	١٣٧	٨٨

- يتبع ...

تابع جدول رقم (٣٤)

التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان العالم الخارجي

البلدان	صادرات			واردات[1]		
متسلسلة حسب الحروف الابجدية الروسية	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– تركيا	١٠٧٨	٩٤٩	١٦٣٢	٦٦١	٤٠٠	٥٤٢
– اليابان	٢٠٠٥	٢٢٦٧	٣١٧٣	١٣٦٧	١١١٤	٧٦٣
• بلدان أفريقية :-						
– الجزائر	٨٩	٤٧	١٢٠	١٥٠	٥١	٦٦
– مصر	١٧٠	٣٠٥	٣٩٤	١٤٤	٦٢	٣٧
– المغرب	٣٣	٢٤	٦٦	٢٠	١٦	٥
– نيجيريا	٤٥	١٠	١٢	٣	٧	٤
• بلدان أمريكية وأسترالية						
– الارجنتين	٢٧	٢٧	١٧	٦٧	٣٨	٥٩
– البرازيل	٦١	٧٧	١٠٨	١١٤	١٩٣	٣٥٩
– كندا	٢٤٨	١٨٤	١٢١	٢٩٤	١٨٧	٢٢٢
– كوبا	١٠٣	٢٤٨	٢٣٧	٤٣٦	٣٠٠	١٩٦
– المكسيك	٢٧	٦٢	٢٨	١٤	٧	٢٨
– بنما	٧٧	١٢٥	٢٤٤	٧	٩	٨
– الولايات المتحدة الامريكية	١٩٩٧	٣٤٧٦	٤٣٣٠	٢٣٠٤	٢٠٦٩	٢٦٤٨
– استراليا	١٠	٣٩	٢٩	٨١	١٩١	١٣٥
– نيوزلندا	٢	١	١	٣٣	١٠٨	١١١

– روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٤٢-١٤٣.

(١) بدون احتساب التجارة الغير نظامية

جدول رقم (٣٥)

أهم البلدان التي ترتبط معها روسيا بعلاقات تجارية

(في ١٩٩٥)

الدولـــــــــــة	العلاقة التجارية (بدون احتساب التجارة الغير نظامية)	
	نسبة الصادرات الروسية (٪)	نسبة الواردات إلى روسيا (٪)
- أوكرانيا	٨,٥	١٤,٢
- المانيا	٧,٦	١٤
- الولايات المتحدة الامريكية	٥,٤	٥,٧
- استراليا	٤,٤	-
- الصين	٤,٣	-
- ايطاليا	٤,١	٤
- هولندا	٤	٣,٥
- بريطانيا	٣,٩	٢,٤
- اليابان	٣,٩	-
- بيلاروس	٣,٧	٤
- كازاخستان	-	٥,٩
- فنلندا	-	٤,٤
- بولندا	-	٢,٨

- بيانات مختارة ، روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/ ١٤٤ .

جدول رقم (٣٦)

التجارة الخارجية لروسيا مع بلدان اتحاد الدول المستقلة

(حسب الاسعار الفعلية السائدة ، بالمليون دولار $)

البلد	صادرات		واردات	
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٥
* اجمالي	١٤٢٥٨	١٤٣٣٧	١٠٣١٠	١٣٤٥١
- أذربيجان	١٧٤	٨٦	١٤١	١٠٧
- أرمينيا	١٥٤	١٢٧	٥٣	٧٥
- بيلاروس	٣١١١	٢٩٤٠	٢٠٩٣	١٩٥٧
- جورجيا	٥٦	٤٩	٥٢	٥٨
- كازاخستان	٢١٨٥	٢٦٥٦	١٩٩٦	٢٧٤٢
- كيركيزيا	١٠٤	١٠٥	٩٨	١٠١
- مولدوفا	٥٤٢	٣٩٨	٤٧٥	٦٣٦
- طاجيكيستان	١٤٣	١٩٠	٩٠	١٦٧
- توركمانستان	١١٢	٩٣	٦٠	١٠٢
- أوزبيكيستان	٨٣٤	٨٢٤	٨٥١	٨٨٩
- أوكرانيا	٦٨٤٣	٦٨٦٩	٤٤٠١	٦٦١٧

- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ١٤٤ .

جدول رقم (٣٧)

أهم الدول العربية التي ترتبط بعلاقات تجارية مع روسيا حجم تعاملها ، ومقارنتة بالعلاقة التجارية مع اسرائيل

(بملايين الدولارات $)

الدولـــــــــــــــه	صادرات			واردات		
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- الامارات العربية المتحدة	٢٠١	١٨٥	١٩٤	٥٤	٥٠	٧٣
- سوريا	١٣٠	٨٧	٧٥	٩٢	٢٠	١١
- الجزائر	٨٩	٤٧	١٢٠	١٥٠	٥١	٦٦
- مصر	١٧٠	٣٠٥	٣٩٤	١٤٤	٦٢	٣٧
- المغرب	٣٣	٢٤	٦٦	٢٠	١٦	٥
اجمالي	٦٢٣	٦٤٨	٨٤٩	٤٦٠	١٩٩	١٩٢
- اسرائيل	١٦٩	٤٢٥	٦٢٤	١٣٩	١٥٤	٢٤٣
- حجم التعامل التجاري مع اسرائيل بالنسبة للعلاقة مع الخمس الدول العربية مجتمعة (٪)	٪٢٧,١	٪٦٥,٦	٪٧٣,٥	٪٣٠,٢	٪٧٧,٤	٪١٢٦,٦

- بيانات انتقائية من احصاءات التجارة الخارجية لروسيا الاتحادية ، روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص ١٤٢-١٤٣ .

جدول رقم (٣٨)

حجم الاستثمارات الاجنبية في روسيا

حسب الفروع الاقتصادية ، عام ١٩٩٥

الفروع الاقتصادية	بالمليون دولار امريكي $	(٪)
* اجمالي الاستثمارات	٢٧٩٦,٧	١٠٠
- في الصناعة	١٢٠١,٦	٤٣
موزعة كما يلي :-		
وقود ومحروقات	٢٥٩,٥	٩,٣
كيميائية وبيتروكيميائية	١٦٤,٨	٥,٩
صناعة انشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن	١٦٦,١	٥,٩
الصناعات الخشبية والورقية	١٥٩,٤	٥,٧
الصناعات الغذائية	٢٨٢,٩	١٠,١
- التجارة والتغذية العامة	٤٧١,٩	١٦,٩
- المال والائتمان ، التأمين والضمان التقاعدي	٣٩٨,٦	١٤,٣
- البناء والتشييد	١٩٩	٧,١
- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الاخرى	١٣٧,١	٤,٩
- العلوم والخدمات العلمية	١٣٥,١	٤,٨
- فروع أخرى	٢٥٣,٤	٩

- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص /٢٤٤ .

جدول رقم (٣٩)

حجم الاستثمارات الاجنبية في عام ١٩٩٥

موزعة حسب المناطق والاقاليم الروسية

المنطقة	بالمليون دولار امريكي $	(٪)
* اجمالي الاستثمارات	٢٧٩٦,٧	١٠٠
موزعة على المناطق التالية :-		
- مناطق الشمال	٧٩,١	٢,٨
- المناطق الشمالية - الغربية	١٨٦,١	٦,٧
- مناطق الوسط (المركز)	١٦٣٣,١	٥٨,٤
- منطقة الفولجا - فياتسكي	٦٣,٤	٢,٣
- منطقة الارض السوداء في الوسط	٤,٦	٠,٢
- منطقة بوفولجسكي	٢٦٨,٩	٩,٦
- منطقة شمال القوقاز	٤٨,٨	١,٧
- منطقة الاورال	٥٠,٦	١,٨
- مناطق غرب سيبريا	٢٣٦,٨	٨,٥
- مناطق شرق سيبريا	٢٢,٣	٠,٨
- مناطق الشرق الأقصى	١٩١,٤	٦,٨
- منطقة كالينينجراد	١١,٦	٠,٤

- روسيا بالارقام . الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٤٤ .

جدول رقم (٤٠)

أهم الدول المستثمرة في الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٥ وحجم أستثماراتها

الدولة المستثمرة	بالمليون دولار امريكي $	(٪)
– اجمالي الاستثمارات	٢٧٩٦,٧	١٠٠
– الولايات المتحدة الامريكية	٨١٢,٩	٢٩,١
– سويسرا	٤١٩,٨	١٥
– المانيا	٢٩٣,٥	١٠,٥
– بريطانيا	١٦١,٤	٥,٨
– بلجيكا	١٠٥,٣	٣,٨
– فرنسا	٩٥,٩	٣,٤
– هولندا	٨٣,٣	٣
– اليابان	٧٤,٥	٢,٧
– النمسا	٧١,٨	٢,٦
– السويد	٦٢	٢,٢

هـذا الكتـابه
مـلك الأستاذ الدكتـور
ومـزى زكـى بطـرس

– روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٤٥ .

جدول رقم (٤١)

المؤشرات الاساسية لنشاط المؤسسات الاجنبية والمشتركة مع الرأسمال المحلي خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤[١]	١٩٩٥[١]
- عدد المؤسسات العاملة (في نهاية العام)	٢٥٢٣	٦٣٥٩	١١١٣١	١٤٥٥٠
- عدد العاملين المسجلين بالآلاف	١٩٥	٣٠٤	٣٤٤	٤٢٦
- الانفاق على الاجور بالمليار روبل	٢١	٣٢٩	١٣٠١	٣٤٣١
- حجم الانتاج من البضائع والعمل والخدمات (بالاسعار الفعلية السائدة) ، بالمليار روبل	٤٤٩	٤٩١٢	١٣١٤٦	٤٦٠٢٣
- الصادرات (بالاسعار الفعلية السائدة)[٢] ، بالمليون دولار $	١٨٦٣	٣٣٠١	٤٧١٦	٥٧٥٨
- الواردات (بالاسعار الفعلية السائدة) ، بالمليون دولار $	٢٠٣٧	٢٢٧٦	٢٥٥٣	٣٣٣٢
- حجم التسويق البضائعي في السوق المحلية بالمليار روبل	١٧٠	٢٤٩٨	١١٨٨٠	٤٤٣١٧

[١] بما في ذلك النشاطات المشاركة فيها بلدان اتحاد الدول المستقلة .

[٢] بما في ذلك المنتجات في مؤسسات أخرى .

- المصدر: روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص / ٢٥٨.

جدول رقم (٤٢)

توزيع المؤسسات الاجنبية والمشتركة مع الرأسمال المحلي

حسب الفروع الاقتصادية في ١٩٩٥

الفروع الاقتصادية	عدد المؤسسات	عدد العمالة المسجلة بالألاف	الانفاق على الاجور بالمليار روبل	حجم الانتاج بالمليار روبل	حجم التسويق البضائعي في السوق المحلي(١) بالمليار روبل	الصادرات بملايين الدولارات(١) S	الواردات بملايين الدولارات S
* اجمالي ومنها :	١٤٥٥٠	٤٢٦	٣٤٣١	٤٦٠٢٣	٤٤٣١٧	٥٧٥٨	٣٣٣٢
- الصناعة	٣٢٥٢	٢٢٠	١٩٢٦	٢٦٧٤٠	١٦٠٤٦	٣١٥٠	٩٠٥
المواصلات والاتصالات	٥٢٥	١٦,٩	٢١٠	٣١٣٨	٢٠١٧	٢١٩	٩٢,١
- التجارة والتغذية العامة	٦٣١٣	٨٧,٦	٥١٨	٧١٩٧	١٧٠٤٠	١٥٩٥	١٨٦٤
البناء والتشييد	١٠٦١	٣٥ ٣	٣١٩	٢٥٦٦	٢٦٠٠	٥٧,٢	١٤٤
التموين الفني والتقني والتسويق	٢٧٤	٣,٨	٢٧,٧	٢٧٦	٥٣٨	٩,٦	٢٦,٧
العلوم والخدمات العلمية	٨٠٠	٩ ٦	٧٠	٢٠١٧	٢١٤٠	٤٦١	١٣٥
- النشـاطات التجاريـة المختلفـة وخدمات السوق الاخرى	٧٥٤	٨,٠	٥١,٤	٥١٢	٧٢٣	٣٥,٣	٦٥ ٢

(١) بما في ذلك منتجات المؤسسات الأخرى .

المصدر : روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥٩

جدول رقم (٤٣)

عدد المؤسسات المشتركة فيما بين روسيا وبلدان اتحاد الدول المستقلة

بلدان اتحاد الدول المستقلة	١٩٩٥	١٩٩٥
- أذربيجان	٤٥	٩٧
- أرمينيا	٥٩	١٧٥
- بيلاروس	٢٠٢	٤٠٥
- جورجيا	٧٨	١٥٢
- كازاخستان	٢٥٣	٤٦٢
- كيركيزيا	٣٠	٦٠
- مولدوفا	٦٩	١٤٨
- طاجيكيستان	٢٢	٦٢
- توركمانستان	١٩	٣٩
- اوزبيكيستان	١٧٥	٣٣٦
- اوكرانيا	٨٠٣	١٢٩٣

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٦٠ .

جدول رقم (٤٤)

المؤسسات التي تم تخصيصها (١٩٩١-١٩٩٥)

السنة	عدد المؤسسات التي تم تخصيصها	القيمة المقدرة للمؤسسات التي تم تخصيصها (بالمليون روبل)	سعر بيع المؤسسات التي تم تخصيصها (بالمليون روبل)	نسبة المؤسسات المخصخصة من اجمالي عدد المؤسسات (٪) .
١٩٩١-١٩٩٢	٤٨٢٩٥	٢٠٧٩٩	١٦٤٦٧٨	٪ ١٩,٢
١٩٩٣	٤٠٥١٩	٦٣١٧٦٣	٥٩٥٤١٥	٪ ٣٦,٣
١٩٩٤	٢٣٨١١	٤٣٩١٩٣	٨٥١٤٩٩	٪ ٤٧٠
١٩٩٥	٦١٧٢	٥٢٦٢٦٢	٨٩٣٤٠٣	٪ ٥٦,٧
اجمالي	١١٨٧٩٧	١٦١٨٠١٧	٢٥٠٤٩٩٥	٪ ٥٦,٧

- المصدر : الملكية وحصيلة الخصخصة ، ايكونوميكا أي جيزن ، ١٩ ، مايو ١٩٩٦، ص ١٢.

- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٢ = ٢٨٥ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٣ = ٨٨٧ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٤ = ٢٠٨٤ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٥ = ٤٥٠٤ روبل

جدول رقم (٤٥)

المؤسسات التي تم تخصيصها ، حسب نوع الملكية ، خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٥)

نوع الملكية	المؤسسات التي تم تخصيصها خلال (١٩٩١-١٩٩٥)	المؤسسات التي تم تخصيصها في عام ١٩٩٥
- مؤسسات مملوكة للدولة الاتحادية .	٢٧٤٦١	٢٤٠
- مؤسسات مملوكة للوحدات الادارية المكونة للاتحاد الروسي .	١٤٨٦٢	٧٨٨
- مؤسسات مملوكة للبلديات المحلية في المدن .	٧٦٤٧٤	٥١٤٤
اجمالي عدد المؤسسات	١١٨٧٩٧	٦١٧٢

- المصدر : الملكية وحصيلة الخصخصة ، ايكونوميكا أي جيزن ، ١٩ ، مايو ١٩٩٦،ص ١٢ .

جدول رقم (٤٦)

أرباح الشركات والمؤسسات في الفروع الاقتصادية الرئيسية

(بالمليار روبل)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- اجمالي الارباح في الاقتصاد عامة	٥٦٢٣	٤٠٧٦٣	٨٠٤٤٣	٢١١٦٨١
موزعة على الفروع الاقتصادية التالية :				
- الصناعة	٤٠١٥	٢٧١٦٠	٥٢٧٠٦	١٤٠٠٧٩
- الزراعة والتموين	٤٥٤	٣١٨٥	(-) ٧٣	١٠٦٨
- البناء والتشييد	٢٤٩	٣١١٩	٩٤٠٨	١٨٠٣١
- المواصلات والاتصالات	٢٦٩	٤٠٥٧	١١١٨١	٢٨٩٨١
- التجارة	١٢٧	١١٧٥	١١٧٢	٤٠٦٢
فروع اخرى	٥٠٩	٢٠٦٧	٦٠٤٩	١٩٤٦٠

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢٠٩.

جدول رقم (٤٧)

نسبة المؤسسات الخاسرة في الفروع الاقتصادية الرئيسية

(النسبة المئوية من مجموع عدد المؤسسات) (٪)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
• الاجمالي :	١٥,٣	١٤	٣٢,٥	٣٦
+ المؤسسات الصناعية ، ومنها :	٧,٢	٧,٨	٢٢,٦	٢٦,٨
– الطاقة والكهرباء	٦,٦	٥,٢	٧,٥	١٠,٨
– المحروقات والوقود ، ومنها :	١٤,١	٢١	٣٤,٩	٣٥,٨
– الاستكشافات النفطية	٨	١٠,٤	١٥,٨	٢٢,٤
– مصافي تكرير البترول	–	–	٢,٧	–
– الغاز	١٧,٩	٢٧,٦	٣٠,٨	١٥,٤
– الفحم	٢٠,٨	٣٠,٥	٤٩,٤	٤٩,٢
– معادن حديدية	٢,٨	٢,٢	٩,٦	١٤,١
– معادن غير حديدية	٣,٦	٦,٦	٢٢,٨	٣٥,٩
– كيميائية وبتروكيميائية	٢,٢	٢,٥	١٢,٩	١٤,١
– صناعة انشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن	٤,٩	٥,٢	٢٠,٦	٢٤,٩
– الغابات والصناعات الخشبية والورقية	٥,١	١١,٤	٣٦	٣٨,٣
– صناعة انتاج مواد البناء	١٠,٤	٩,٢	٢٣,٨	٢٨,٥
– الصناعات الخفيفة	١٢,٨	١٢,٣	٣٠,٥	٣٦,٤
– الصناعات الغذائية	٥,٦	٥,٨	١٧,٣	٢١,٤
+ الزراعة	١٤,٧	١٠	٥٨,٧	٥٧,٢
+ البناء والانشاءات	٧,٦	٥,٩	١٤,٥	١٩,٧
+ المواصلات	٢٠,٧	١٦,٦	٢٨,٨	٣٦,٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢١٠.

جدول رقم (٤٨)

توزيع المؤسسات والشركات والهيئات حسب أشكال الملكية

(في الأول من يناير)

	عدد المؤسسات		(٪)	
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٦
* مجموع المؤسسات	١٩٤٦٢٧٦	٢٢٤٩٥٣١	١٠٠	١٠٠
- ملكية حكومية (اتحادية)	٣٢٤٥٩٤	٣٢٢٢٤٠	١٦,٧	١٤,٣
- ملكية بلديات محلية	١٧١١١٦	١٩٧٧٧٨	٨,٨	٨,٨
- ملكية الهيئات والمنظمات الاجتماعية	٥٣٥٠٥	٩٥٠١٤	٢,٧	٤,٢
- ملكية خاصة	١٢١٥٩٣٨	١٤٢٥٥٤٨	٦٢,٥	٦٣,٤
- أشكال ملكية أخرى ، بما في ذلك الملكية المختلطة ، والملكية الاجنبية ، والملكية الخاصة للمواطنين من غير الروس	١٨١١٢٣	٢٠٨٩٥١	٩,٣	٩,٣

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥١ .

جدول رقم (٤٩)

التغير في أسعار الصرف الرسمي للدولار الأمريكي

مقابل الروبل الروسي [١]

في نهاية كل شهر ، خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦)

الشهر	سعر الدولار الواحد
ديسمبر ١٩٩٢	٤١٥
ديسمبر ١٩٩٣	١٢٤٧
يناير ١٩٩٤	١٥٤٢
فبراير	١٦٥٧
مارس	١٧٥٣
ابريل	١٨٢٠
مايو	١٩١٦
يونيو	١٩٨٩
يوليو	٢٠٥٢
أغسطس	٢١٥٣
سبتمبر	٢٥٩٦
أكتوبر	٣٠٥٥
نوفمبر	٣٢٣٢
ديسمبر	٣٥٥٠
يناير ١٩٩٥	٤٠٤٨
فبراير	٤٤٧٣
مارس	٤٨٩٧
ابريل	٥١٠٠
مايو	٤٩٩٥
يونيو	٤٥٣٨
يوليو ١٩٩٥	٤٤١٥
أغسطس	٤٤٤٧
سبتمبر	٤٥٠٨
أكتوبر	٤٥٠٤
نوفمبر	٤٥٨٠
ديسمبر	٤٦٤٠
يناير ١٩٩٦	٤٧٣٢
فبراير	٤٨١٨
مارس	٤٨٥٤
ابريل	٤٩٤٠
مايو [٢]	٥٠١٤
يونيو [٢]	٥٠٩٧
يوليو [٢]	٥١٩١
أغسطس [٢]	٥٣٤٥
سبتمبر [٢]	٥٣٩٦
أكتوبر [٢]	٥٤٥٥
نوفمبر [٢]	٥٥٠٨
ديسمبر [٢]	٥٥٦٠
يناير ١٩٩٧ [٢]	٥٦٢٩
فبراير [٢]	٥٦٧٦
مارس [٢]	٥٧٢٦

- (١) حسب السعر الرسمي للدولار الأمريكي المحدد من قبل البنك المركزي الروسي وبورصة موسكو للعملات ، روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/١٨١ .

- (٢) البنك المركزي الروسي ، اعداد صحيفة ايزفيستيا الصادرة نهاية الشهر المعني .

جدول رقم (٥٠)

اجمالي ايداعات المواطنين في بنوك الدولة

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– عدد المؤسسات البنكية بالآلاف	٤٠,٢	٣٨,٨	٣٧,١	٣٤,٤
– عدد المودعين بالملايين	٢٠٣,٧	٢١٠,٩	٢٣٤,٢	٢٢٦
– حجم الايداعات بمليارات الروبلات	٦٥٨,٣	٣٩٦٦,٨	١٧٥٥٦,٩	٥١١٤٤,٦
– متّوسط مبلغ الوديعة بالزويل	٣٢٣٣	١٨٨١١	٧٤٩٨١	٢٢٦٢٩٧

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٦١.

جدول رقم (٥١)

اجمالي أرصدة المودعين في البنوك التجارية

السنة	الايداعات بمليارات الروبلات
١٩٩٢	٥٢,٣
١٩٩٣	١٠٦٢,٨
١٩٩٤	١٠٧٦٠,٥
١٩٩٥	٢٤٠٨٦,٨

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٦١.

– ملاحظة : لمزيد من الايضاح لابد من استبعاد الآثار التضخمية وتحويل تلك الأرقام إلى الدولار الأمريكي حسب الأسعار المبينة في الجدول رقم (٤٩) .

جدول رقم (٥٢)

المؤشرات الاساسية لنشاطات البنوك التجارية

(في الأول من يناير من كل عام)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
عدد البنوك التجارية المسجلة في عموم روسيا بالآلاف	١,٧	٢	٢,٥	٢.٦
- عدد فروع البنوك بالآلاف	٣,١	٤,٥	٥,٥	٥,٨
- حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية للمؤسسات والشركات والافراد بمليارات الروبلات موزعة كما يلي:	٥٠٨١,٤	٢٤٥٤٢,٣	٦٣٩٦٤,٥	٩٧٧٧٠
- قصيرة الأجل	٤٦١٧,٥	٢٣٧٤٢,٩	٦٠٥٥٤,٤	٩٢٩٩٤
- طويلة الأجل	٢٥١,٣	٧٩٩,٤	٣٤١٠,١	٤٧٧٦
- القروض المقدمة من البنوك التجارية لبنوك أخرى	٣٤٥,٥	٢١٦٥,٥	٩٠٥٩,٨	١٤٣٧٥

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢٢٢.

جدول رقم (٥٣)

حجم الاصدارات النقدية ، بمليارات الروبلات

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– حجم الاصدار	١٥١٣	١٠٩٠٤,٨	٢٣١٦٩,٩	٤٥٥٧٥,٩

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢١٨.

جدول رقم (٥٤)

القروض الموظفة في الاقتصاد الروسي

في نهاية كل سنة ، بمليارات الروبلات

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– اجمالي القروض الموظفة	٥١٠١,٦	٣٠٠١٩	٨٣٥٦١	١٣٤٥٠٨
منها:				
– قصيرة الأجل	٤٨٣٥,٣	٢٨٩٨٢	٧٩٢٨٥	١١٦٧٥١
– نسبتها من الاجمالي	٪٩٥	٪٩٧	٪٩٥	٪٨٧
– طويلة الأجل	٢٦٦,٣	١٠٣٧	٤٢٧٦	١٧٧٥٧
– نسبتها من الاجمالي	٪٥	٪٣	٪٥	٪ ١٣

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢١٩.

جدول رقم (٥٥)

نسبة الاستثمارات الرأسمالية في المجالات الانتاجية وغير الانتاجية

السنــــــة	نسبة الاستثمار في المجالات الانتاجية	نسبة الاستثمار في المجالات غير الانتاجية
١٩٩٢	٪ ٦٥	٪ ٣٥
١٩٩٣	٪ ٦٠	٪ ٤٠
١٩٩٤	٪ ٥٦	٪ ٤٤
١٩٩٥	٪ ٥٦	٪ ٤٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢٢٩.

جدول رقم (٥٦)

نسبة الاستثمارات الرأسمالية موزعة حسب الفروع الاقتصادية

الفـــــروع الاقتصاديـــــة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
* النسبة الكاملة :	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
موزعة على النحو التالي :				
– الصناعة ، ومنها :	٤٠,٩	٣٧	٣٢,٣	٣٣,٣
الكهرباء والطاقة	٤,٩	٥	٤,٧	٥,٧
الفحم	٢,١	١,٨	١,٦	١,٧
النفط والغاز	١٤,٧	١٣,٩	١١,٤	١٣,١
المعادن	٢,٣	٢	١,٧	٢,٢
كيميائية وبيتروكيميائية	٢,٣	١,٧	١,٥	١,٥
صناعة انشاء وبناء الآلات وصناعة المعادن	٤,٩	٤,٥	٣,٦	٢,٨
انتاج مواد البناء	١,٦	٠,٩	١,١	٠,٧
صناعات خفيفة	١	٠,٦	٠,٥	٠,٢
صناعة غذائية	٢,٧	٣	٢,٦	٢
– الزراعة	١٠,٨	٧,٩	٥	٣,٥
– الغابات	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١
– البناء والانشاءات	٢,٧	٢,٤	٣,٣	١,٩
– المواصلات	٨,٢	١٠,٤	١١,٩	١٣,٨
– الاتصالات	٠,٦	٠,٦	٠,٩	١,٣
– التجارة والتغذية العامة ، التموين المادي والفني ، التسويق والترويج .	١	٠,٩	١,٦	٠,٦
– التخزين	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠٤
– الاسكان	٢١,٧	٢٣,١	٢٣,٧	٢٥,٩
– فروع أخرى	١٣,٤	١٧,٥	٢١,١	١٩,٦

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٢٩.

جدول رقم (٥٧)

توزيع المؤسسات الصغيرة

حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية

(في ١٩٩٦/١/١)

الفـــــــــــروع الاقتصـــــــــــاديـــــة	عـــــدد المؤسسات الصغيرة		حسب قطاعـــات الملكية (٪)	
	بالألف	(٪)	قطاع الدولة	قطاعات أخرى
* اجمالي عدد المؤسسات	٨٧٧,٣	١٠٠	٤	٩٦
- الصناعة	١٢٨,٥	١٤,٧	٧,١	٩٢,٩
- البناء والانشاءات	١٤٥,٥	١٦,٦	٣,٩	٩٦,١
- المواصلات والاتصالات	٢٠,٥	٢,٣	٤,١	٩٥,٩
- التجارة والتغذية العامة ، التموين الفني والتقني ، التسويق والتخزين	٣٩٢,٧	٤٤,٨	٢,٤	٩٧,٦
- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الاخرى	٤٢,٢	٤,٨	٠,٨	٩٩,٢
- خدمات الاسكان وخدمات السكان الغير انتاجية	١٥,٤	١,٨	٩,٧	٩٠,٣
- العلوم والخدمات العلمية	٤٨,٨	٥,٦	٤,٢	٩٥,٨
- فروع أخرى	٨٣,٧	٩,٤	٦,٧	٧٣,٣

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص/٢٥٦.

جـــدول رقــم

عدد المؤسسات الصغيرة حسب الفروع الاقتصادية

(في الأول من يناير)

	بالآلاف			
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
* اجمالي عدد المؤسسات	٥٦٠	٨٦٥	٨٩٦,٩	٨٧٧,٣
موزعة على الفروع والمجالات التالية :				
– الصناعة	٦٠	٩٤,٧	١٢٧,٢	١٢٨,٥
– الزراعة	٦,٩	.٩	٩,٥	٩,٨
– المواصلات والاتصالات	١٤,١	١٠,٣	١٧,٦	٢٠,٥
– البناء والانشاءات	٧٢,٩	٩٢,٢	١٢٣,٥	١٤٥,٥
– التجارة والتغذية العامة	٢٧٥,٥	٣٩٧,٥	٤١٩,٤	٣٧٤,٦
– التموين الفني والتقني ، والتسويق والترويج	١٥,٢	١٨,٢	١٥,٥	١٦,٢
– الخدمات المعلوماتية والاحصائية	٥,٨	٨,١	٦,٢	٦,٧
– العمليات العقارية	١,١	٢,٢	١,٨	٢,٢
– النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الاخرى	٢٠,٦	٦٣,٩	٥١,٩	٤٢,٤
– نشاطات اخرى في مجال الانتاج المادي	١٣,٨	٢١,٤	١٥,٦	١٦,٨
– خدمات الاسكان ، وخدمات السكان الغير انتاجية	١٠,٨	١٧,٣	١٣,٥	١٥,٤
– الصحة والرياضة والضمان الاجتماعي	٩,٢	١٤,٤	١٤,٨	١٦,٨
– التعليم	٥,٨	٨,٨	٦,٥	٧,٨
– الثقافة والفنون	٥,١	٧,٥	٦,٧	٨,٢
– العلوم والخدمات العلمية	٣٥,٩	٦٤,٨	٥١,٧	٤٨,٨
– المال والائتمان والتأمين	٤,٣	١٤,٥	١٠,٢	١١,٦

– روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ص/٢٥٤.

جـــــدول رقـــــم (٥٩)

توزيع العمالة في المؤسسات الصغيرة

حسب الفروع الاقتصادية وقطاعات الملكية

(في عام ١٩٩٥)

الفـــــــــــــروع الاقتصـــــــادية	العمالة المسجلة		حسب قطاعات الملكية (٪)	
	الف عامل	(٪)	قطاعات الدولة	قطاعات أخرى
* اجمالي عدد المؤسسات	٨٩٤٤,٨	١٠٠	١٠,٣	٨٩,٧
- الصناعة	٢٥٨٩,٧	٢٩	١٥	٨٥
- البناء والانشاءات	٢٦٢٤,٤	٢٩,٣	١٠,٢	٨٩,٨
- المواصلات والاتصالات	١٨٥	٢,١	١٠,٦	٨٩,٤
- التجارة والتغذية العامة ، التمـــوين الفنـــي والتقنـــي ، التسويق ، والتخزين	٢٣٣٧	٢٦,١	٥,٧	٩٤,٣
- النشاطات التجارية المختلفة وخدمات السوق الاخرى	٣٢٠,٨	٣,٦	٠,٨	٩٩,٢
- خدمات الاسكان وخدمات السكان الغير انتاجية	١٠٦,٨	١,٢	١٤,٧	٨٥,٣
- العلوم والخدمات العلمية	٢٣١,٩	٢,٦	١٣,٣	٨٦,٧
- فروع أخرى	٥٤٩,٢	٦,١	١٢,٩	٨٧,١

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص/٢٥٧.

جـــدول رقـــم (٦٠)

مؤشرات عامة متفرقة

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- اجمالي الايرادات في الموازنة العامة للدولة بالمليار روبل	٥٣٢٨	٤٩٧٣٠	١٧٧٤٢٠	٤٣٢٧٤٩
- نسبة ايرادات الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢٩	٣١	٢٨*	٢٦
- اجمالي النفقات في الموازنة العامة للدولة بالمليار روبل	٥٩٧٠	٥٧٦٧٤	٢٣٤٨٤٠	٤٨٧٤٢١
- نسبة نفقات الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي (٪) (١)	٣٣	٣٦	٣٧	٢٩
- العجز في موازنة الدولة بالمليار روبل . (٢)	٦٤٢	٧٩٤٤	٦٢٦٥٩	٥٤٦٧٢
- نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٣,٤	٤,٩	٩,٩	٣,٣
- اجمالي الدخل النقدي للسكان بالمليار روبل	٧٠٩٩,٩	٧٩٩٤٩	٣٦٤٨٣٤,١	٩٤٢٣٥٤,٣
- متوسط الدخل الشهري للفرد من السكان بالروبل	٣٩٧٩	٤٥١٧٥	٢٠٦٣٣٩	٥٣٢٩٣٦
- اجمالي نفقات السكان بالمليار روبل	٦١٣٢,٢	٧٢٥٣٩,٥	٣٤٨٤٣٩,٦	٩٠٩٢٠٩,٨
- متوسط الراتب الشهري للعاملين في الاقتصاد بالروبل	٥٩٩٥	٥٨٦٦٣	٢٢٠٣٥١	٤٨٣٦٢٩
- متوسط معاش التقاعد الشهري بالروبل	١٥٤٩	١٩٧٣٣	٧٥٩١٠	١٨٣٥٤١
- متوسط الحد الادنى المطلوب للدخل الشهري للفرد بالروبل	١٨٩٥	٢٠٥٧٨	٨٦٥٦٦	٢٦٤١٣٤

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، بيانات انتقائية ص ٩/١٠.

(١) يبلغ مجموع النفقات المخطط لها في موازنة ١٩٩٧ ماتسبته ٤٥٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي – حسب تصريحات رئيس الحكومة لتيلفزيون أو . أر . تي . ، في ١٩٩٧/١/٢٣م .

(٢) بلغ العجز خلال الربع الأول فقط في موازنة ١٩٩٧ إلى ١٠٣ ترليون روبل – حسب تقرير تشوبايس نائب رئيس الحكومة ووزير المالية .

- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٢ = ٢٨٥ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٣ = ٨٨٧ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٤ = ٢٠٨٤ روبل
- متوسط سعر الدولار $ في ١٩٩٥ = ٤٥٠٤ روبل

جـــدول رقـــم (٦١)

التغيرات في حجم الانتاج الصناعي

خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥)

(١٩٩٠=١٠٠)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	نسبة الانخفاض في ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٠ (٪)
* الانتاج الصناعي عامة ، ومنه :	٧٥	٦٥	٥١	٥٠	(-٥٠)
- الصناعة الاستخراجية	٨٥	٧٧	٦٩	٦٩	(-٣١)
- الصناعة التحويلية	٧٤	٦٣	٤٨	٤٦	(-٥٤)
* الانتاج الصناعي حسب الفروع :					
- الطاقة الكهربائية	٩٦	٩١	٨٣	٨٠	(-٢٠)
- الوقود والمحروقات	٨٧	٧٧	٦٩	٦٨	(-٣٢)
- المعادن الحديدية	٧٧	٦٥	٥٣	٥٨	(-٤٢)
- المعادن غير الحديدية	٦٨	٥٩	٥٣	٥٤	(-٤٦)
- الكيميائية والبتروكيميائية	٧٣	٥٨	٤٤	٤٧	(-٥٣)
- الحديد والصلب وصناعة الآلات	٧٧	٦٥	٤٥	٤٠	(-٦٠)
- الاخشاب والصناعة الورقية	٧٨	٦٣	٤٤	٤٢	(-٥٨)
- مواد البناء	٧٨	٦٥	٤٧	٤٥	(-٥٥)
- الصناعات الخفيفة ومنها :	٦٤	٤٩	٢٦	١٩	(-٨١)
- الصناعة النسيجية	٦٣	٤٨	٢٦	١٩	(-٨١)
- الملابس الجاهزة	٧٠	٥٩	٣٣	١٩	(-٨١)
- الجلود والفرو والاحذية	٧٠	٥٥	٢٨	١٩	(-٨١)
- الصناعات الغذائية :	٧٦	٦٩	٥٧	٥٢	(-٤٨)
- مقبلات ومشابهها	٨٦	٨٢	٦٤	٦١	(-٣٩)
- اللحوم والألبان	٦٥	٥٧	٥٠	٣٩	(-٦١)
- الاسماك	٧٨	٦٨	٥٤	٥٨	(-٤٢)

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، اللجنة الحكومية للاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص٢٨١.

جـدول رقـم (٦٢)

تداول بضائع التجزئة حسب أشكال الملكية

بالأسعار الفعلية السائدة

شكل الملكية	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥	
	مليار روبل	النسبة من الاجمالي	مليار روبل	النسبة من الاجمالي	مليار روبل	النسبة من الاجمالي
- اجمالي تداول بضائع التجزئة	٥٨٧٦٢	١٠٠	٢١٣٤٣٠	١٠٠	٥٥٣٤٦٦	١٠٠
موزعة على أشكال الملكية التالية :						
- غير حكومية ، ومنها :	٤٥١٣٦	٧٧	١٨١٨٣٣	٨٥	٤٨١٣٠٤	٨٧
- الجمعيات الاستهلاكية	٤٨٩٤	٨	١٢٣٧٧	٦	٢٥٣٨٧	٥
- حكومية	١٣٦٢٦	٢٣	٣١٥٩٧	١٥	٧٢١٦٢	١٣

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦، ص/١٣١.

جـدول رقـم (٦٣)

المبيعات من المواد الغذائية

نوع المواد الغذائية		١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
- لحوم وطيور	بالألف طن	٣٠٣٢	٢٦٧٦	٢٣٤٤	٢١١٠
- منتجات السجق (كالباصا)	بالألف طن	١٣٩٣	١٣١٩	١١٦٤	١٠١٣
- معلبات اللحوم	بالمليون علبة	١٥٩٥	١٦٣٧	١٦٥١	١٢٤٥
- زبدة	بالألف طن	٥٥٦	٥٣٠	٥٨٣	٤٧٣
- زيت نباتي	بالألف طن	٤٢٠	٤٤٠	٤١٥	٤٢٧
- أجبان	بالمليون طن	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
- بيض	بالمليار بيضة	٢٧,٥	٢٢	٢٠,٨	١٩,٥
- سكر	بالألف طن	٢٦١٢	٣٠٤٦	٢٩٠٥	٢٥٨٥
- حلويات	بالألف طن	١٥١٦	١٥٩٢	١٦٦٩	١٤٢٧
- شاي	بالألف طن	١٢٧	١٤٢	١٦٣	١٨٦
- خبز	بالمليون طن	١٦,٢	١٥	١٦,٩	١٧,١
- بطاطا	بالألف طن	٢٨٨٢	٢٢٢٤	١٩٥٧	٢٠٥٥
- خضروات	بالألف طن	٣٠٧٩	٢٣٧١	٢٤٤٢	٢٥١٥
- فواكه وحمضيات	بالألف طن	٧٧١	٨٦٣	١٠٥٣	١٠٤٢

- روسيا بالأرقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، موسكو ، ١٩٩٦،ص١٣٧.

جدول رقم (٦٤)

مؤشرات ديمغرافية مختارة

لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق

البلد	متوسط النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية ٪)			سكان الحضر (نسبة مئوية من اجمالي السكان٪)		
	٧١-١٩٨٠	٨١-١٩٩٠	٩١-١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
- روسيا	٠٠٠	٠,٦	صفر	٦٩,٨	٧٣,٨	٧٣,٢
- أرمينيا	٢	١,٣	١,٤	٦٥,٧	٦٧,٥	٦٨,٥
- أذربيجان	١,٧	١,٥	١	٥٢,٨	٥٤,٤	٥٥,٥
- بيلاروس	٠,٦	٠,٦	٠,٢	٥٦,٥	٦٦,٩	٧٠,٣
- أستونيا	٠,٨	٠,٦	١,٢-	٦٩,٧	٧١,٨	٧٢,٨
- جورجيا	٠٠٠	٠,٧	٠,٢-	٥١,٧	٥٦	٥٨
- كازاخستان	٠٠٠	١,٢	٠,١	٥٤	٥٧,٦	٥٩,٣
- كيركيزيا	٠٠٠	١,٩	٠,٤	٣٨,٣	٣٨,٢	٣٨,٨
- لاتفيا	٠٠٠	٠,٥	١,٥-	٦٨,٣	٧١,٢	٧٢,٦
- ليتوانيا	٠,٨	٠,٩	صفر	٦١,٢	٦٨,٨	٧١,٤
- مولدوفا	٠٠٠	٠,٩	٠,١-	٣٩,٩	٤٧,٨	٥٠,٩
- طاجيكستان	٠٠٠	٢,٩	٢	٣٤,٣	٣٢,٢	٣٢,٢
- توركمانستان	٠٠٠	٢,٥	٤,٦	٤٧,١	٤٤,٩	٤٤,٩
- أوكرانيا	٠٠٠	٠,٤	صفر	٦١,٧	٦٧,٥	٦٩,٧
- أوزبيكستان	٠٠٠	٢,٥	٢,٢	٤٠,٨	٤٠,٦	٤١,٢

- (٠٠٠) بيانات غير متاحة

- المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، ١٩٩٦ ، ص / ٢٢٥ .

جـــدول رقـــم (٦٥)

معدلات التضخم السنوي في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق

البلـــــــــــد	متـــــوسط معـدلات التضخــم السنـــــــوي (نسبة منوية)[1]					
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
– روسيا	٥,٦	٩٢,٧	١٣٥٣	٨٩٦	٣٠٣	١٩٠
– أرمينيا	١٠,٣	١٠٠	٨٢٥	٣٧٣٢	٥٤٥٨	١٧٥
– أذربيجان	٧,٨	١٠٥,٦	٦١٦	٨٣٣	١٥٠٠	٤١٢
– بيلاروس	٤,٥	٨٣,٥	٩٦٩	١١٨٨	٢٢٠٠	٨٠٠
– أستونيا	٢٣,١	٢١٠,٦	١٠٦٩	٨٩	٤٨	٢٩
– جورجيا	٣,٣	٧٨,٥	٩١٣	٣١٢٦	١٨٠٠٠	١٦٠
– كازاخستان	٤,٢	٩١	١٦١٠	١٧٦٠	١٩٨٠	١٨٠
– كيركيزيا	٣	٨٥	٨٥٤,٦	١٢٠٨,٧	٢٨٠	٤٥
– لاتفيا	١٠,٥	١٢٤,٤	٩٥١,٢	١٠٩	٣٦	٢٥
– ليتوانيا	٨,٤	٢٢٤,٧	١٠٢٠,٣	٣٩٠,٢	٧٢	٣٥
– مولدوفا	٤,٢	٩٨	١٢٧٦	٧٨٩	٣٢٧	٣٠
– طاجيكيسان	٤	١١١,٦	١١٥٧	٢١٩٥	٤٥٢	٦٣٥
– توركمانستان	٤,٦	١٠٢,٥	٤٩٢,٩	٣١٠٢	٢٤٠٠	١٨٠٠
– أوكرانيا	٤	٩١,٢	١٢١٠	٤٧٣٥	٨٤٢	٣٧٥
– أوزبكيستان	٣,١	٨٢,٢	٦٤٥	٥٣٤	٧٤٦	٣١٥

(١) البيانات هي زيادات النسب المئوية في الرقم القياسي لسعر المستهلك .

المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٦ ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢٤ .

جدول رقم (٦٦)

الناتج المحلي الاجمالي وتوزيعه في الفروع الاقتصادية الرئيسية لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق (١٩٨٠،١٩٩٤)

البلد	الناتج المحلي الاجمالي (بملايين الدولارات$)		توزيع الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية ٪)							
			الزراعـة		الصناعة		الصناعة التحويلية		الخدمات	
	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤	١٩٨٠	١٩٩٤
- روسيا	...	٣٧٦٥٥٥	٩	٧	٥٤	٣٨	...	٣١	٣٧	٥٥
- أرمينيا	...	٢٦٠٧	٤٤	٤٩	...	٣٠	...	...	...	٢٦
- أذربيجان	...	٣٥٤١	٢٢	٢٧	٤٧	٣٢	٣٩	٤٤	٣١	٤١
- بيلاروس	...	٢٠٢٨٧	١٨	١٧	٥٣	٥٤	٤٥	٤٤	٢٩	٢٩
- أستونيا	...	٤٥٧٨	١٤	١٠	٤٩	٣٦	٤٢	٢٣	٣٧	٥٥
- جورجيا	...	٢٠٦٣	...	٦١	...	٢٣	...	١٧	...	١٦
- كازاخستان	...	١٨١٦٧	...	٤٤	...	٣٥	...	...	...	٢١
- كيركيزيا	...	٢٦٦٦	...	٣٧	...	٣٠	...	...	...	٣٣
- لاتفيا	...	٥٨١٧	...	٩	...	٣٤	...	٢٠	...	٥٧
- ليتوانيا	...	٥٢٢٤	١٩	٢١	٥٣	٤١	...	...	٢٩	٣٨
- مولدوفا	...	٣٦٧٢	...	٤٨	...	٢٨	...	٢٥	...	٢٥
- طاجيكستان	...	٢٠٠٩	...	...	...	...	...	...	...	...
- توركمانستان	...	٥١٥٦	...	...	...	...	...	...	...	...
- أوكرانيا	...	٩١٣٠٧	...	١٩	...	٥٠	...	٣٨	...	٣١
- أوزبيكستان	...	٢١٥٠٨	٢٨	٣٣	٣٧	٣٤	٢٧	١٨	٣٥	٣٤

- (...) بيانات غير متاحة .

- المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ١٩٩٦ان ص ص/٢٦٠-٢٦١ ، (بيانات مختارة) .

جدول رقم (٦٧)

مؤشرات النمو الاقتصادية لبلدان الاتحاد السوفيتي السابق

البلد	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الاجمالي (نسبة مئوية) ٪								الاستثمار المحلي الاجمالي (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)		
	١٩٨٠-٧١ متوسط سنوي	١٩٨٩-٨١ متوسط سنوي	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤
- روسيا	٦,٥	٣	-٣,٦	-٥	-١٤,٥	-٨,٧	-١٢,٦	-٤	٢٢,٤	٣٠,١	٢٧
- أرمينيا	١٤,٥	٣,٥	-٧,٢	-٨,٨	-٥٢,٣	-١٤,٨	٣	٧	٢٨,٥	٤٧,١	١٠,٢
- أذربيجان	٢١,٥	٢,٩	-١١,٧	-٠,٧	-٣٥,٢	-٢٣,١	-٢١,٩	-١٧	٢٣,٣	٢٧,٨	٢٢,٥
- بيلاروس	٦,٦	٥	-٢,٨	-١,٥	-١٠,١	-٩	-٢١,٥	-١٢	١٩,٥	٢٧,٤	...
- استونيا	٥,١	٠,٢	-٧,١	-٢٢,١	-٢١,٦	-٦,٦	٦	٤	٢٨,٥	٣٠,٢	...
- جورجيا	٦,٨	١,٢	-١٤,٨	-٢٠,١	-٤٠,٣	-٣١,٦	-٢٨,٢	-٥	...	...	...
- كازاخستان	٤,٤	٢	-٤,٦	-٦,٨	-١٣	-١٥,٦	-٢٥	-٩	٣٧;٦	٤٢,٦	٢٤
- كيركيزيا	٤,٤	٤	٦,٩	-٩,١	-١٥,٨	-١٦,٣	-٢٦,٥	-٦	٢٨,٧	٢٣,٨	...
- لاتفيا	٤,٧	٣,٧	-١,٢	-٨,١	-٣٥	-١٤,٩	صفر	١	٢٥,٧	٤٠,١	...
- ليتوانيا	٤,٦	١,٨	-٣,٣	-١٣,١	-٣٩,٣	-١٦,٢	٢	٣	٣١,٢	٣٤,٣	...
- مولدوفا	...	...	-١,٥	-١٨,٦	-٢٥	-٨,٨	-٢٢,١	٢	...	...	٧,٧
- طاجيكستان	٤,٩	٣,٣	-٢,٤	-٨,٧	-٣٠	-٢٧,٦	-١٥	-١٢	٣٠	٢٣,٤	...
- توركمانستان	٤	٤	٠,٨	-٥	-٥,٤	...	...	-٥	٢٨,٥	٤٠	...
- أوكرانيا	...	...	-٣,٨	-١٢	-١٢,٥	-٧,٢	-٢٤,٣	-١٢	...	٢٧,٥	...
- أوزبكستان	٦,٢	٣,٤	٢	-٠,٥	-١١,١	-٢,٤	-٤,٥	-٢	٣١,٦	٣٢,٢	٢٣,٣

- (...) بيانات غير متاحة .

- المصدر : من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي للانشاء والتعمير ، ١٩٩٦ ، ص٢٢٣.

جدول رقم (٦٨)

أهم المؤشرات الاقتصادية العامة لبلدان اتحاد الدول المستقلة

(في ١٩٩٥)

البلـــــــد	المساحة بالألف كم مربع	عدد السكان نهاية العام بالمليون نسمه	عدد المشتغلين في الاقتصاد بالمليون فرد	نسبة مئوية مقارنة بالعام الماضي	
				الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار المقارنة	حجم الانتاج الصناعي بالاسعار المقارنة
- روسيا	١٧٠٧٥	١٤٨	٦٧,١	٩٦	٩٧
- أذربيجان	٨٦,٦	٧,٥	٢,٦	٨٢,٨	٧٨,٦
- أرمينيا	٢٩,٨	٣,٨	١,٥	١٠٦,٩	١٠٢,٤
- بيلاروس	٢٠٧,٦	١٠,٣	٤,٦	٩٠	٨٨,٥
- جورجيا	٦٩,٧	٥,٤	-	١٠٢,٤	٩٠,٢
- كازاخستان	٢٧١٧,٣	١٦,٥	٦,٤	٩١,١	٩٢,١
- كيركيزيا	١٩٩,٩	٤,٦	١,٦	٩٣,٨	٨٧,٥
- مولدوفا	٣٣,٧	٤,٣	١,٧	٩٧	٩٤
- طاجيكيستان	١٤٣,١	٥,٩	١,٨	٨٧,٦	٩٤,٩
- توركمانستان	٤٨٨,١	٤,٦	١,٧	-	٩٣,١
- أوزبيكيستان	٤٤٧,٤	٢٣	٨,٢	٩٨,٨	١٠٠,٢
- أوكرانيا	٦٠٣,٧	٥١,٣	٢٢,٥	٨٨,٢	٨٨,٥

- بيانـات انتقائيـة ، روسـيا بالأرقـام ، الكتـاب الاحصـائي ، المـال والاحصـاء ، موسـكو ، ١٩٩٦، ص٣٧٢ .

جدول رقم (٦٩)

أهم رجال المال والأعمال الروس بالترتيب

في أكبر المؤسسات الاقتصادية الروسية ، في أغسطس ١٩٩٦

الترتيب	اسم رجل الأعمال	اسم المؤسسة	الترتيب	اسم رجل الإعمال	اسم المؤسسة
١	فياخيريف ر. أي .	جاز بروم	٢٦	جيراشينكو ف. ف .	ميجدونارودني موسكوفسكي بنك
٢	بوتانين ف . أو .	أونيكسيم بنك	٢٧	آفين ب . أو .	ألفا بنك
٣	اليكبيروف ف . يو .	لوك أويل	٢٨	جينيرالوف ف . أ .	نوريلسكي نيكيل
٤	بيريزوفسكي ب . أ.	لوجافاز ، أو . أر . تي .	٢٩	سيفاك أ . ف .	سيدانكو
٥	جوسينسكي ف. أ.	موست بنك ، أن . تي . في .	٣٠	بوكاتو ف . أي .	موس بيزنيس بنك
٦	سمولينسكي أ. ب .	ستوليتشني بنك سبيريجيني	٣١	خلوبونين أ . ج .	بنك " ميجدوتاروتنايا فيناســوفايا كومبانيا " ، " نوريلسكي نيكيل "
٧	مورفالينكو س . ف .	يوكوس	٣٢	فيدوروف س . ن .	" ميكروخيروجيا جلازا "
٨	خودوركوفسكي م . ب .	روس بروم ، ميناتيب بنك	٣٣	كوسيلوف أو . ف .	موس ايكسيو
٩	روديونوف س . س .	بنك " امبريال "	٣٤	زلخاروف أ . ف .	أم . ام . ف . ب .
١٠	شتيروف ف. ا .	المازي روسيا – ساخا	٣٥	جاليف أر . ج .	تات نيفت
١١	بوجين ن . أ .	جاز	٣٦	ليسوفسكي س . ف .	أو . أر . تي . – ريكلاما
١٢	كازمين أ . أي .	سبيربنك راسيسكايا فيديراتسيا	٣٧	تروشين يو . ف .	أجرو بروم بنك
١٣	فينوجرادوف ف . ف .	اينكوم بنك	٣٨	توسوتيان ج . أ .	تيخنو بنك
١٤	دوبينيتسكي يا . ن .	بروم ستوري بنك	٣٩	نيكولايف أ . ف .	أفتو ف . أ . ز .
١٥	تيفزلين ل . ب .	روس بروم	٤٠	فلاسوف . أ . ف .	روسيسكايا بيرجا
١٦	دياكوف أ . ف .	يا . أي . أس . روسيا	٤١	أورلوف د. ل .	بنك " فوزروجدينيا "
١٧	بوليتايف يو . ف .	فنيش تورج بنك	٤٢	ليوبيموف أ . م .	اينتر فيد
١٨	فريد مان م . م .	ألفا – كونسور تسيوم	٤٣	ليوبينين د. أ .	بنك " راسيسكي كريديت "
١٩	بيخ . ن . أي .	كاماز	٤٤	أوسيتياجوف س . ل .	بنك " ميجدوتاروتنايا فيناســوفايا كومبانيا "
٢٠	موناخوف س . ف .	بنك " ميناتيب "	٤٥	يفتوف أ . ج .	ميكرودين
٢١	بوجدانوف ف . ل .	سورجوت نيفتي جاز	٤٦	بريتسالوف ف . أ .	فيرين
٢٢	بيندوكيدزي ك . أ .	بويروتسيس	٤٧	ماسارسكي م . ف .	راسيسكوى زولوتا
٢٣	رايفسكايا ن . أ .	أفتو بنك	٤٨	نيتشايف . أ . أ .	راسيسكايا فيناسوفايا كوربوراتسيا
٢٤	مالكين ف . ب .	راسيسكي كريديت	٤٩	أجابوف يو . ف .	كريدو بنك
٢٥	خوخلوف ف . أ .	توكو بنك	٥٠	كوزمين أ . ك .	بروم راد تيخ بنك

– المصدر : ايكونوميكا أي جيزن ، رقم ٣٣ ، أغسطس ١٩٩٦ ، موسكو ، ص ٣٢ .

جدول رقم (٧٠)

أكبر عشرين شركة في روسيا

متسلسلة بالترتيب حسب حجم رأس المال

(في ١ يوليو ١٩٩٦)

الترتيب	اسم الشركة	نوع النشاط	رأسمال الشركة بالمليار روبل	رأسمال الشركة بالمليون دولار $ [1]
١	نيفتنايا كومبانيا " لوك أويل "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	٣٩١٧٨,٢٧	٧٦٥٩,٤٩
٢	راو " يا إس روسيا "	الطاقة الكهربائية	١٩٥٤٠,٨٧	٣٨٢٠,٣١
٣	راو " جاز بروم "	النفط والصناعة النفطية -الغازية	١٣٤٣٥,٤١	٢٦٢٦,٦٧
٤	" موس إنيرجو "	الطاقة الكهربائية	١٢٢٥٥,٣٤	٢٣٩٥,٩٦
٥	آو " سورجوت نيفتي جاز "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	١٢١٥١,٩٦	٢٣٧٥,٧٥
٦	" روستيلي كوم "	الاتصالات	١٠٤٦٥,٤	٢٠٤٦,٠٢
٧	راو " نوريلمسكي نيكيل "	تصنيع المعادن غير الحديدية	٥٣٢٧,٥	١٠٤١,٥٤
٨	نيفتنايا كومبانيا "سورجوت نيفتي جاز"	النفط والصناعة النفطة - الغازية	٣٦٨٦,٣٧	٧٢٠,٧
٩	نيفتنايا كومبانيا " يوكوس "	النفط والصناعة النفطية - الغازية .	٣٣٠٢,٢٣	٦٤٥,٦
١٠	" يوجانسك نيفتي جاز "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	٣٢٥٣,٨٥	٦٣٦,١٤
١١	" إركوتسك إنيرجو "	الطاقة الكهربائية	٣٠٤٧,٦٢	٥٩٥,٨٢
١٢	" نيابرسك نيفتي جاز "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	٢٤٤٢,٧	٤٧٧,٥٦
١٣	" ميجيون نيفتي جاز "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	٢١٢١,٧	٤١٤,٨
١٤	" موسكوفسكايا جي . تي . أس "	الاتصالات	١٨٢٥,٩١	٣٥٦,٩٧
١٥	" تات نيفت "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	١٧٤٠,١٦	٣٤٠,٢١
١٦	براتسكي اليومينيفي زافود	تصنيع المعادن غير الحديدية	١٧٣٥,٣٤	٣٣٩,٢٦
١٧	" سانت - بيتربورجسكي أم.أم.تي. "	الاتصالات	١٧٠٩,٠٧	٣٣٤,١٣
١٨	" لين إنيرجو "	الطاقة الكهربائية .	١٥٧٧,٩٥	٣٠٨,٤٩
١٩	" تشورنو جورنيفت "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	١٤٣٦,١٣	٢٨٠,٧٧
٢٠	" لوك أويل - بيرم نيفت "	النفط والصناعة النفطية - الغازية	١٤٠١,٢	٢٧٣,٩٤

(١) تم تقييم رأس المـال بـالدولار الأمريكي علـى أساس متوسط لسـعر صـرف الـدولار الواحـد = ٥١١٥ روبل .

المصدر : أكسبرت ، رقم ٣٣ ، موسكو ، ٢ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص / ٣٨ - ٣٩

جدول رقم (٧٢)

أكبر عشرين بنك تجاري في روسيا

متسلسلة بالترتيب حسب حجم النشاط في يوليو ١٩٩٦

الترتيب	اسم البنك	المقر الرئيسي	حجم النشاط بالمليار روبل
١	فنيش تورج بنك	موسكو	٢٣٢١٩
٢	أونيكسيم بنك	موسكو	١٥٦٢٧
٣	اينكوم بنك	موسكو	١٥٢٦٧
٤	أم . اف . ك .	موسكو	٩٠٣٤
٥	ميناتيب	موسكو	٨٦٧٧
٦	راسيسكي كريديت	موسكو	٧٧٧٠
٧	موس بيزنيس بنك	موسكو	٧٥٢٧
٨	ستوليتشني بنك سبيريجيني	موسكو	٧٥٠٢
٩	أفتو بنك	موسكو	٥٢٤٩
١٠	توكو بنك	موسكو	٥٠٢٥
١١	فوزروجدينيا	موسكو	٤٩٣٦
١٢	ميج كوم بنك	موسكو	٤٢٧٠
١٣	ألفا بنك	موسكو	٣٥٦٩
١٤	أونيكوم بنك	موسكو	٣٢٠٩
١٥	أم. أي . بي .	موسكو	٢٦٥٦
١٦	نيفتي خيم بنك	موسكو	٢٤٣٢
١٧	بروم ستروي بنك	سانت بطرس بورج	٢٢٣٥
١٨	ميجدونارودني بروميشليني بنك	موسكو	٢٠٤١
١٩	كونفيرس بنك	موسكو	١٨٩٠
٢٠	جوتا بنك	موسكو	١٥٣٦

– المصدر : ايكونوميكا أي جيزن ، رقم (٤٦) ، نوفمبر ١٩٩٦ ، ص / ٥ .

جدول رقم (٧١)
أكبر عشرين شركة في روسيا
متسلسلة بالترتيب حسب حجم عمليات التسويق الانتاجي
(في ١٩٩٦)

الترتيب	اسم الشركة	منطقة النشاط	نوع النشاط	حجم التسويق في ١٩٩٤ بالمليار روبل	حجم التسويق في ١٩٩٥ بالمليار روبل	معدل النمو (٪) في ١٩٩٥	حجم التسويق في ١٩٩٥ بالمليون دولار $ (١)	اجمالي الارباح في ١٩٩٥ بالمليار روبل	صافي الارباح بعد دفع الضرائب في ١٩٩٥ بالمليار روبل	عدد العاملين بالألف فرد
١	راو " يا إس روسيا "		الطاقة الكهربائية	٤٠٣٧٧	١٦٩٩٤٢,٤	٪ ٢١٣	٣٦٥٢٢,١	٢٢٥٥٥,٣	١٧١٣٢,٦	١٢٠٠
٢	راو " جاز بروم "		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٢٨٤٣١	١٢٢٢٧٥	٪ ٢٢١	٢٦٩٦٨,٩	١٧١٣٤	١١٦٠٠	٣٧٤,٨
٣	نيفتانيا كومبانيا " لوك أويل "		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٩٥٢٢,٤	٢٩٥٧٤	٪ ٢١١	٦٤٦٩,٩	٣٧٠٦	٢٤٠٤	١٠٧
٤	" روس أوجول "		استخراج وصناعة الفحم	٨٥٥١,٢	٢٧٠٠٠	٪ ٢١٩	٥٩٠٦,٨	غير مبين	غير مبين	٤٨٨,٢
٥	سيبورسكو - دالني فاستوتشنايا نيفتانيا كومبانيا (سيدانكو)		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٥٧٢٠,١	٢٢١٠٦,٩	٪ ٢٨٦	٤٨٣٦,٣	٢٥٩١	١٨٤٥,٢	١٠٠,٦
٦	نيفتانيا كومبانيا " يوكوس "		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٥٨٦٠	٢١٧٤٦,٩	٪ ٢٧١	٤٧٥٧,٦	٢٩٠٢	١٧٧٠	١١٠
٧	نيفتانيا كومبانيا " سورجوت نيفتي جاز "		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٥٥٩١	٢٠٨٠٠	٪ ٢٧٤	٤٥٥٠,٤	٥٢٠٠	١٧٠٠	٨٠,٧
٨	أفتو فاز	منطقة سامارا	صناعة بناء وانتاج الآلات	٤٦٩٩,٣	١٩٢٢٢,٣	٪ ٣٠٩	٤٢٠٥,٣	٢٤١٢,٨	١٣١٩	١١٤,٤
٩	راو " نور يلسكي نيكيل "		تصنيع المعادن غير الحديدية	٨٢٠٨,٩	١٤٢٨٨,٦	٪ ١٣٠	٣١٢٥,٩	١٩٩٩,١	٣٣٩٣,٩	١٦٠
١٠	تيومينسكايا نيفتانيا كومبانيا	منطقة تيومينسكايا	النفط والصناعة النفطية - الغازية	غير مبين	١٣٦٢٩,٥	غير مبين	٢٩٨١,٧	٥٢٥	١٩٢,٧	٥٩
١١	" روس نيفت "		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٨٥٠٢,٣	١٣٢٢٩,٢	٪ ٥٦	٢٨٩٤,٢	١٣٦١,٥	٩٠٦,٥	٧٥
١٢	" تات نيفت "	تتاريا	النفط والصناعة النفطية - الغازية	١٥٢٣,٦	١١٤٠٠	٪ ٦٤٨	٢٤٩٤	٢١٠٠	غير مبين	٧٢,٩
١٣	نوفو ليبيتسكي ميتالورجيتشيسكي كومبينات	منطقة ليبيتسكايا	صناعة الحديد والصلب	٢٧٧٣,٢	١٠٤٥٩,٦	٪ ٢٧٧	٢٢٨٨,٢	٢١٨٦,٦	١٢٣١,٤	٤٧,٤
١٤	" سيفيرستال " (تشيربوفيتسكي ميتالورجيتشيسكي كومبينات)	منطقة فولوجودسكايا	صناعة الحديد والصلب	٢٧٦٣	١٠٣٠٧,٥	٪ ٢٧٣	٢٢٥٥	١٠٠٧,٧	٥٧١	٥٠,٣
١٥	ماجنيتوجورسكي ميتالورجيتشيسكي كومبينات	منطقة تشيليابينسكايا	صناعة الحديد والصلب	٢٩٤١,٣	٩٥٩٥,٩	٪ ٢٢٦	٢٠٩٩,٣	١٥٠٣,١	١٠٨٩,٨	٦٢,٩
١٦	فاستوتشنايا نيفتانيا كومبانيا		النفط والصناعة النفطية - الغازية	٢٥٩٨,٧	٨١٠٦,٣	٪ ٢١٢	١٧٧٣,٤	١١٤٩,٦	٧٧٩,٧	٤٠,٨
١٧	جاز	منطقة نيجني جوروديسكايا	صناعة بناء وانتاج الآلات	٢٨٥٥,٩	٨٠٤٧,٢	٪ ١٨٢	١٧٩٢,٧	١٤٤٠,٥	١١٣٥,٤	١٠٩,٤
١٨	نيجني تاجيلسكي ميتالورجيتشيسكي كومبينات	منطقة سفيردلوفسكايا	صناعة الحديد والصلب	٢١٢٨,٣	٧٤٤٢,٢	٪ ٢٥٠	١٦٢٨,١	٩٨٧,٩	٨١١	٤١
١٩	" ألمازي روسي - ساخا "	ياكوتيا	تصنيع المعادن غير الحديدية	٢٥٠٠,٢	٦٤٨٠,٩	٪ ١٥٤	١٤١٧,٨	٣٣٢٥,٩	١٦٠٨,١	٤٨
٢٠	أورينبورجسكايا نيفتانيا كومبانيا (أوناكو)	منطقة أورينبورجسكايا	النفط والصناعة النفطية - الغازية	٨٦٦,٦	٥٩٢٧,١	٪ ٥٨٤	١٢٩٦,٧	٩٥٨,٧	٥٨٢	٣١,٦

- المصدر : أكسبرت ، رقم ٣٣ ، موسكو ، ٢ سبتمبر ١٩٩٦ ، ص / ١٤-١٥ .

(١) تم تقييم حجم التسويق في ١٩٩٥ بالدولار الأمريكي على أساس متوسط لسعر صرف الدولار الواحد = ٤٥٧١ روبل .

قائمـــــة المراجـــــــع

١- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤٤) .

٢- الملكية وحصيلة الخصخصة ، ايكونوميكا أي جيزن ، (١٩) ، مايو ١٩٩٦، ص١٢. أنظر الملحق الاحصائي جدول رقم (٤٤) .

٣- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٢٢٤. أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦٥) .

٤- نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٣ . أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦٧) .

٥- زاسلافسكيا ت.ي . ، الانسان في ظل اصلاحات المجتمع الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥.

٦- إلخصخصة في روسيا ، بيلوتين أنفورماتسيا ، رقم (١٠) ، موسكو ، ١٩٩٤ ، ص٢.

٧- في مقابلة تيلفزيونية مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن ، ٢٠ أغسطس ١٩٩٢.

٨- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٥٩.

٩- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤٤) .

١٠- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤٥) .

١١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦، البنك الدولي ، ص٥.

١٢- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٥٧).

١٣- الخصخصة في روسيا ، بيلوتين أنفورماتسيا ، رقم (١٠) ، موسكو ، ١٩٩٤،ص١.

١٤- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية : مونيتورينج أوبشيستفينفا منينيا ، (٤) ، ١٩٩٤، ص٦٦.

١٥- خاخولينا ل.أ. ، نتائج الخصخصة بالقسائم ، تقييم .... ووجهات نظر الناس ، مونيتورينج ، رقم (٦) ، ١٩٩٤ .

١٦- مذكرة موجهة من نائب وزير المالية الروسي إلى النائب الأول لرئيس الحكومة فلاديمير بوتانين في ١٩٩٦/١٢/٢٥ تحت رقم (ب - ٣٩١٨) ، حول تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بشأن زيادة موارد الدولة ، سافيتسكايا راسيا ، ٢٥ فبراير ١٩٩٧، ص٢.

١٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٧٤.

١٨- ايكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٨٧ .

١٩- نوفيكوف ف . ، التغيرات المؤسسية في القطاع الزراعي ايكونوميست ، ١٩٩٦/١٢ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ص ٧١ .

٢٠- تيرينتيف ي . ، الاصلاح الزراعي ، ايكونوميست ، ٧ / ١٩٩٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٩٤ .

٢١- نتائج نشاط مجمع الصناعات الزراعية في ١٩٩٥ ، ايكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٨٠.

٢٢- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسيا " بتيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦.

٢٣- أنظر الجدول (أهم المنتجات الزراعية في روسيا) .

٢٤- ايكونوميست ، ١٩٩٦/٦ ، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو .

٢٥- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦١).

٢٦- نفس المرجع السابق .

٢٧- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦١) .

٢٨- الكساندر ماستروخنا ، المدير العام للشركة الروسية للتسليح (المحتكر الوحيد لتجارة السلاح الروسي) ، تيلفزيون أو.أر .تي ، ١٩٩٦/٢/٢٢.

٢٩- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسّيا ، تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٢٤ .

٣٠- التطورات في الانتاج الصناعي ، الاقتصاد الروسي .. اتجاهات وآفاق ، المعهد الاقتصادي للمرحلة الانتقالية ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص١٠٤ .

٣١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٣٥.

٣٢- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدولين رقم (٣٢) و (٣٣) .

٣٣- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدول رقم (٣٢) .

٣٤- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدول رقم (٢٧).

٣٥- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٨).

٣٦- البرنامج الاقتصادي "ديلافايا راسّيا"، تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٩٩٦/١٢/٢٦.

٣٧- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٩) .

٣٨- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدولين رقم (٣٢) و (٣٣) .

٣٩- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٤).

٤٠- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٥) .

٤١- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٦) .

٤٢- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٧) .

٤٣- قرار الحكومة الروسية رقم ٥٣ وتاريخ ٢٠ يناير ١٩٩٦ ، حول سياسة تشجيع الصادرات الوطنية من السلع والخدمات .

٤٤- تيلفزيون أن.تي . في . ، ١٩٩٦/٧/٢ .

٤٥- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص١٧٣ .

٤٦- تيلفزيون أن.تي . في . ، ١٩٩٧/١/١٧م .

٤٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ١٧٨.

٤٨- أشينيانتس س. ، بروكودين س . ، ايكونوميكا أي جيزن ، (٢٣) يونيو ١٩٩٦ ، موسكو ، ص٤١ .

٤٩- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، المال والاحصاء ، اللجنة الحكوميه للاحصاء، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص٢٤٤ .

٥٠- نفس المرجع السابق ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤١).

٥١- نفس المرجع السابق ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٨).

٥٢- نفس المرجع السابق .

٥٣- نفس المرجع السابق ، أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٣٩) .

٥٤- نفس المرجع السابق ، أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٤٠).

٥٥- تشارلز ماكفرسون ، اصلاح السياسات في قطاع النفط في روسيا ، التمويل والتنمية ، يونيو ١٩٩٦ ، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ص٦ .

٥٦- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسّيا " ، تيلفزيون أر.تي.أر . ، ١٩٩٦/٦/٧.

٥٧- أشينيانتس س. ، بروكودين س. ، ايكونوميكا أي جيزن ، (٢٣) ، يونيو ١٩٩٦ ، ص٤١ ، (مع ملاحظة عدم توافق مثل هذه الارقام مع بيانات اللجنة الحكومية للاحصاء).

٥٨- يفجيني ياسن ، وزير الاقتصاد الروسي ، ايكونوميتشيسكي نوفوستي ، رقم (١٥)، أغسطس ١٩٩٦ .

٥٩- ايزفيستيا ، ١٥ يناير ١٩٩٧ .

٦٠- كوميرسانت ، (٢٣) ، ٢٠ يونيو ١٩٩٥ ، ص٤٠ .

٦١- تيلفزيون أو . أر . تي . ، موسكو ، ١٩٩٦/٢/٢٢ .

٦٢- سانت بيتربورج فيدوموست ، ٢٤ مايو ١٩٩٦ ، ص٣ .

٦٣- ايرينا سافاتييفا ، ايزفيستيا رقم (٢٠٠) ، ١٩٩٦/١١/٢٣ .

٦٤- أبالكين ل.ي. ، آفاق الاقتصاد الروسي مع نهاية القرن العشرين ، ايكونوميست ، ديسمبر ١٩٩٦، وزارة الاقتصاد الروسية ، موسكو ، ص٤ .

٦٥- المائدة المستديرة للأعمال والتجارة الروسية ، المجتمع والاقتصاد ١٠-١١ ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٦٦- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسيا " تيلفزيون أر.تي .أر. ، ١٩٩٧/٣/٧ .

٦٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٩١ .

٦٨-أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٠) .

٦٩- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدولين رقم (٣) و (٦٤).

٧٠- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٤) .

٧١- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٨).

٧٢- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٧).

٧٣- أوجانيوك ، ٢٨ يوليو ١٩٩٦ .

٧٤- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (١٣).

٧٥- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٧٩ .

٧٦- أنظر الملحق الاحصائي ، الجدولين رقم (٦٧) و (٦٥) .

٧٧- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦٧).

٧٨- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٦٠ .

٧٩- نفس المرجع السابق ، ص٦٦ .

٨٠- نفس المرجع السابق ، ص٣٢ .

٨١- نفس المرجع السابق ، ص٩٧ .

٨٢- نفس المرجع السابق ، ص٥٩ .

٨٣- نفس المرجع السابق ، ص٨٧ .

٨٤- نفس المرجع السابق ، ص٤٠ .

٨٥- نفس المرجع السابق ، ص١٧٥ .

٨٦- النشرة الاقتصادية ، تيلفزيون الشرق الأوسط " أم . بي . سي " - MBC - ، لندن ، ١٩٩٧/٣/٤ .

٨٧- بروفيسور فلاديمير يودين ، السنوات الأربع لـ تشيرنوميردين ، سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/٢١ .

٨٨- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص٢٢ .

٨٩- نفس المرجع السابق ، ص٥٦ .

٩٠- روسيا بالارقام ، الكتاب الاحصائي ، موسكو ، ١٩٩٦ ، ص٢٨١ ، انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦١).

٩١- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسيا " ، تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٧ ديسمبر ١٩٩٦.

٩٢- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٣).

٩٣- أنانيف أ. ، اتجاهات جديدة في التشغيل في ظل ظروف الانتقال إلى اقتصاد السوق، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٤- كاشيبوف أ. ، قضايا اقتصادية ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٥- انظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٢) .

٩٦- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦، البنك الدولي ، ص٢٢٤ أنظر الملحق الاحصائي جدول رقم (٦٥).

٩٧- أيكيسين ب ، قضايا اقتصادية ، (٣) ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٨- جرانفيل ب . ، قضايا اقتصادية ، (٣) ، موسكو ، ١٩٩٥ .

٩٩- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٦٠) ، وتصريحات رئيس الحكومة فيكتور تشيرنوميردين ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، ١٩٩٧/١/٢٣ .

١٠٠- تقرير أناتولي تشوبايس النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير المالية المقدم إلى المجلس الاتحادي في البرلمان ، تيلفزيون أر . تي . أر ، ١٩٩٧/٤/٢١ .

١٠١- تقريري ياجور سترويف رئيس المجلس الاتحادي في ١٩٩٦/٥/١٥ و ١٩٩٦/١١/١٢.

١٠٢- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٥) .

١٠٣- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٢٦).

١٠٤- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص١٤-١٥.

١٠٥- تيلفزيون أو . أر . تي . ، آن . تي . في ، موسكو ، ١٩٩٧/٢/٢٤ .

١٠٦- ساكس د. ، اقتصاد السوق وروسيا ، دار ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥ .

١٠٧- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص ١٢١-١٢٢ .

١٠٨- أنظر الملحق الاحصائي ، جدول رقم (٥٣) .

١٠٩- كونستانتين مولتشانوف ، سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/٦/٢٧ .

١١٠- أنظر الجدول رقم (أ/١) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١١- أنظر الجداول رقم (أ/٢) و (أ/٣) و (أ/٤) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٢- أنظر الجداول رقم (أ/١) و (أ/٢) و (أ/٣) و (أ/٤) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٣- أنظر الجداول رقم (أ/١) و (أ/٢) و (أ/٣) و (أ/٤) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٤- أنظر الجداول رقم (أ/١) و (أ/٣) و (أ/٤) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٥- أنظر مجموعة الجدول رقم (أ/٥) ، " خارطة القوى والتكتلات السياسية في مجلس الدوما الثاني " ، في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٦- أنظر الجدول رقم (ب/٦) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٧- نفس المرجع السابق .

١١٨- أنظر الجدول رقم (ب/٧) في نهاية الفصل الأول من الباب الثاني .

١١٩- خطاب بوريس يلتسن في البرلمان الروسي ، ٢٣ فبراير ١٩٩٦ ، تيلفزيون أو. أر . تي .

١٢٠- خطاب بوريس يلتسن في افتتاح مؤتمر المستثمرين في المشاريع الصغيرة ، ٢٠ فبراير ١٩٩٦ ، تيلفزيون أر . تي . أر .

١٢١- مقابلة تيلفزيونية لـ جينادي زوجانوف في برنامج " شخصية اليوم " من تيلفزيون أن.تي. في ، ١٩٩٦/٢/١٦ .

١٢٢- اناتولي لوكيانوف عضو البرلمان الروسي ورئيس البرلمان السوفيتي سابقاً خلال فترة حكم جورباتشوف ، مناظرة تيلفزيونية في برنامج " وجه لوجه " مع جيورجي ستاروف مساعد الرئيس يلتسن ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، ١٩٩٦/٣/٢١ .

١٢٣- تقرير فلانتين كوبتسوف النائب الأول لرئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد الروسي حول " نتائج الانتخابات والدروس المستفادة ، ومهام الحزب المستقبلية " ، برافدا راسيا ، ١٩٩٦/٨/١٥ .

١٢٤- ديفيد ريمنيك ، حرب من اجل الكرملين ، مجلة " نيويورك " الأمريكية ، ١٩٩٦/٧/٢٢ .

١٢٥- يفجيني ايفانوف ، عملية الفريق السري ، سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/٧/١١ ، نقلاً عن مقالة لي هوكستادير بعنوان " ثلاثة أمريكان خبراء في الدعاية السياسية ساعدوا فريق يلتسن الانتخابي " ، واشنطن بوست .

١٢٦- " وهم أيضاً صنعوا انتصارنا " ، ايزفيستيا ، ١٩٩٦/٧/٩ .

١٢٧- مايكل كرامير ، مجلة التايم الأمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٩٦ .

١٢٨- يفجيني ايفانوف ، عملية الفريق السري ، سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/٧/١١ .

١٢٩- فلاديمير أيساكوف ، سافيتسكايا راسيا ، ١٥ أغسطس ١٩٩٦ ، ص١ .

١٣٠- تقرير لجنة العمل والشئون الاجتماعية في مجلس الدوما - البرلمان ، ١٩٩٦/٦/٨ .
١٣١- برنامج " وجه لوجه " ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، ١٩٩٦/٤/١٨ .
١٣٢- ايزفيستيا ، ١٩٩٦/٤/٢٩ ، موسكو .
١٣٣- سانت بيتربورج فيدوموست ، ٢٤ مايو ١٩٩٦ ، بطرس بورج ، ص٣ .
١٣٤- روستام نارزيكولوف ، صندوق النقد الدولي قلق من تدهور الاوضاع المالية في روسيا ، نيزافيسيمايا ، ١٩٩٦/٧/١٩ ، موسكو .
١٣٥- نفس المرجع السابق ، حسب تصريحات " ستينلي فيشير " مدير توزيع القروض في الصندوق .
١٣٦- نفس المرجع السابق .
١٣٧- يوليا لاتينينا ، ايزفيستيا ، (١٢٦) ، ١١ يوليو ١٩٩٦ .
١٣٨- نفس المرجع السابق .
١٣٩- نفس المرجع السابق .
١٤٠- نفس المرجع السابق .
١٤١- باتريتسيا كرانتس ، القطط السمان متعطشة لإلتهام ثمرة انتصار يلتسن ، بيزنيس ويك، ٨ يوليو ١٩٩٦ .
١٤٢- نفس المرجع السابق .
١٤٣- نفس المرجع السابق .
١٤٤- المؤتمر الصحفي الذي عقده اناتولي تشوبايس مع وكالات الانباء ورجال الصحافة في ١٩٩٦/٩/٤ ، تيلفزيون أو . أر . تي . ، موسكو .
١٤٥- البروفيسور بيتر ريدافي ، التقرير المقدم إلى لجنة الأمن والتعاون الأوروبي في الكونجرس الأمريكي ، ١٩٩٦/٧/١٠ .
١٤٦- جريجوري يفلينسكي في مؤتمر صحفي عقده في ١٩٩٦/٧/٤ ، تيلفزيون أن. تي. في.
١٤٧- جينادي سيليزنوف في مؤتمر صحفي عقده في ١٩٩٦/٦/٣ ، تيلفزيون أو. أر.تي .

١٤٨- ديفيد ريمنيك ، حرب من اجل الكرملين ، مجلة نيويورك الأمريكية ، ٢٢ يوليو ١٩٩٦ .
١٤٩- نفس المرجع السابق .
١٥٠- مندوبة اتحاد البرلمانات الأوروبية ، في مؤتمر صحفي لوكالات الانباء المحلية والاجنبية ، موسكو ، ١٩٩٦/٧/٤ .
١٥١- مقابلة تيلفزيونية من تيلفزيون القناة الأولى أو . أر . تي . ، موسكو ، ١٩٩٦/٧/٤ .
١٥٢- البروفيسور بيتر ريدافي ، التقرير المقدم إلى لجنة الأمن والتعاون الأوروبي في الكونجرس الأمريكي ، ١٩٩٦/٧/١٠ .
١٥٣- برافدا ، ٩ يوليو ١٩٩٦ ، موسكو ، ص٣ (نقلاً عن واشنطن بوست) .
١٥٤- نوفيستي فبولنوتشي ، تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٦/٧/١٨ . (صدر قرار التعيين في ١٩٩٦/١١/١٢) .
١٥٥- موسكو فسكي كمسموليتس ، ١٩٩٦/٧/١٧ ، ص١ .
١٥٦- جاك أماليك ، برافدا ، ٩ يوليو ١٩٩٦ ، ص٣ . (نقلاً عن ليبراسون الفرنسية).
١٥٧- ايجور ليجاتشوف ، برافدا بيات ، ٣٠ يوليو ١٩٩٦ ، موسكو ، ص١ .
١٥٨- نفس المرجع السابق .
١٥٩- تيلفزيون أن.تي . في . ، ١٩٩٦/٩/٢٤ .
١٦٠- تصريح الكساندر ليبد أمين عام مجلس الأمن الروسي ، في مؤتمر صحفي مع وكالات الأنباء المحلية والاجنبية ، موسكو ، ١٩٩٦/٩/٣ .
١٦١- جريجوري يفلينسكي زعيم الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، تيلفزيون (٥) بطرس بورج ، ١٩٩٦/٦/١٤ .
١٦٢- وزير العدل الروسي ، تيلفزيون أو. أر . تي . ، ١٩٩٦/٩/١١ .
١٦٣- جينادي زوجانوف ، برافدا ، ١٩٩٦/٨/٧ .
١٦٤- أرجومينتي أي فاكتي ، ٩٧/١٦ ، ص٢.
١٦٥- برنامج " أبوريفاتيل " الالماني ، تيلفزيون تي . في . (٦) ، ١٢ يناير ١٩٩٧ .
١٦٦- تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٧/١/١٥.
١٦٧- الكساندر ليبد ، نيزافيسيمايا ، موسكو ، ١٩٩٦/١١/٢٢ .

١٦٨- تقرير بوريس يلتسن أمام المجلس الفيدرالي ، ١٩٩٧/٣/٦ .

١٦٩*- اخبار " فبولونوتشي " ، تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٧/٣/١٢ .

١٧٠- الكساندر كورجاكوف ، " جارديان " ، ١٩٩٦/١٠/٢٣ .

١٧١- فاينانشل تايمز ، ١ نوفمبر ١٩٩٦ .

١٧٢- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/١٧ ، ترجمة النص الكامل للتحقيق الصحفي " عرّاب الكرملين " المنشور في مجلة " فوربس " الامريكية في ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ .

١٧٣- ايزفيستيا ، ١٤ مارس ١٩٩٧ .

١٧٤- بيريزوفسكي يلهث وراء نفط الشمال ، كمسمولسكي برافدا ، ٢٥ يناير ١٩٩٧.

١٧٥- ايزفيستيا ، ١٩٩٦/١١/٥ .

١٧٦- ليونيد كروتاكوف ، ايزفيستيا ، ٢٠ مارس ١٩٩٧ .

١٧٧- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/٧ ، نقلاً عن القناة الثانية للتيلفزيون الاسرائيلي، ٣ أكتوبر ١٩٩٦ ، وأعيد عرضه في ٢١ نوفمبر ١٩٩٦ .

١٧٨- فاينانشل تايمز ، انوفمبر ١٩٩٦ .

١٧٩- سافيتسكايا راسيا ، ١٩٩٦/١٢/١٧ ، (نقلاً عن مجلة " فوربس " الامريكية ١٩٩٦/١٢/١٠) .

١٨٠- تقرير فيكتور اليوخن رئيس لجنة الأمن في مجلس الدوما - البرلمان - ، تيلفزيون أر.تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٢٨ .

١٨١- من الخطة إلى السوق ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٦ ، البنك الدولي ، ص١٢٦.

١٨٢- البرنامج الاقتصادي " ديلافايا راسّيا " تيلفزيون أر . تي . أر . ، ١٩٩٦/٦/٧ .

١٨٣- برنامج شخصية اليوم ، تيلفزيون أن. تي . في . ، ١٩٩٧/٢/٥ .

١٨٤- يفجيني بوفكون ، الجيش الروسي على حافة الافلاس ، تحليل للوثائق التي ناقشها مجموعة من خبراء حلف الناتو في العاصمة الالمانية بون عن أوضاع القوات المسلحة الروسية ، ايزفيستيا ، ١٩٩٧/٣/٢١ .

١٨٥- تيلفزيون أو . أر . تي . ، ٧ مارس ١٩٩٧ .

١٨٦- تيلفزيوني أن.تي . في . و أو . أر . تي . ، ١٩٩٧/٢/٢٠ .

١٨٧- تقرير ليف روخلين رئيس لجنة الدفاع في البرلمان الروسي والمقدم إلى مجلس الدوما في ١٩٩٧/٤/٢ ، تيلفزيون أن. تي . في ، ١٩٩٧/٤/٤ .
١٨٨- الاصلاح للغالبية ، الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص٤١.
١٨٩- برافدا ، ١٩٩٣/٧/١٧ .
١٩٠- جلاسنوست ، ٣٦ ، ٢٩ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٩٢ .
١٩١- جلاسنوست ، ٣٦ ، ٢٩ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٩٢ ، ص٥ .
١٩٢- منافيست برنامج الحزب الليبرالي - الديمقراطي الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص٤.
١٩٣- صحيفة " برافدا جيرينوفسكايا " العدد (١) - عدد خاص - ، موسكو ، ١٩٩٣
١٩٤- فلاديمير جيرينوفسكي في احدى لقاءاته بأعضاء الحزب وأنصاره ، ١٩٩٣ .
١٩٥- فلاديمير جيرينوفسكي ، " ليبرال " ، العدد (٢) ، ١٩٩٣ ، موسكو .
١٩٦- فلاديمير جيرينوفسكي ، ايزفيستيا ، ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ ، موسكو .
١٩٧- فلاديمير جيرينوفسكي ، نيزافيسيمايا جازيتا ، ٣٠ مارس ١٩٩٤ ، موسكو .
١٩٨- من يمثل ماذا ، الاحزاب والتجمعات السياسية والتنظيمات الاجتماعية ، موسكو ، ١٩٩٤، ص١٦.
١٩٩- نفس المرجع السابق ، ص١٧ .
٢٠٠- الاصلاح للغالبية ، الاتحاد الاجتماعي - يابلكا - ، موسكو ، ١٩٩٥ ، ص١٤ .
٢٠١- نفس المرجع السابق ، ص ص ١٥-١٦ .
٢٠٢- نفس المرجع السابق ، ص٥٢ .
٢٠٣- نفس المرجع السابق ، ص٥٥ .

مراجع أخرى أستندت إليها الدراسة

- الاحصاءات والبيانات والتقارير والبرامج الحكومية الصادرة عن الجهات الرسمية مثل وزارات : المالية ، الاقتصاد ، التأمينات الاجتماعية ، العمل ، الشئون القانونية والبنك المركزي والمؤسسات الاخرى ذات العلاقة .
- بيانات وتقارير المؤسسات والهيئات الاجتماعية والانسانية الغير رسمية .
- الصحف والمجلات والدوريات الصادرة محلياً .

- البرامج والأدبيات السياسية والاقتصادية للاحزاب والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة .
- تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول الأوضاع والتطورات الاقتصادية في روسيا .
- برنامج الاصلاح الحكومي الأول للفترة (١٩٩٣ - ١٩٩٥) والمسمى بـ " تطوير الاصلاحات وتحقيق استقرار الاقتصاد الروسي " ، موسكو .
- برنامج الاصلاح الحكومي الثاني والمسمى بـ " الاصلاح والتنمية الاقتصادية للاعوام ١٩٩٥-١٩٩٧ " ، موسكو .
- ساكس د. ، استقرار الاقتصاد الروسي النظرية والواقع ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٩٥ .
- بوروخ و . ، نظرية الحقوق والملكية والاصلاح في الصين ، قضايا الشرق الاقصى، ١٩٩٥.
- سافس ي . س . ، ترجمة ساره أبو الرب ، التخاصية – المفتاح لحكومة أفضل ، مركز الكتب الاردني ، الاردن ، ١٩٨٩ .
- ايفانوف ن . ، الخصخصة الروسية والموديلات البديلة للتطور الاجتماعي ، الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية ، ١٩٩٥ .
- كوشكين ف .، فعالية نموذج الخصخصة الاستثماري ، الاقتصادي الروسي ، ١٩٩٥.
- ديريابينا م.، من الفاوتشر – إلى الرأسمال ، الاتحاد الروسي (٩) ، موسكو ، ١٩٩٥.
- التخصيص : نتائج وآفاق ، بيانات اللجنة الحكومية للتخصيص ، الاتحاد الروسي ، موسكو ١٩٩٥.
- رودنيف يو . ب . ، الخصخصة واعادة هيكلة المؤسسات ، (من تجارب الخصخصة الالمانية والروسية) ، ١٩٩٥ .
- جلينكينا س. ، الخصخصة في بلدان أوروبا الشرقية : قضايا جديدة ، قضايا نظرية وتطبيقية ، ١٩٩٥ .
- ريفينكو ف. ، تخصيص المؤسسات الصغيرة في جمهورية الشيك : ١٩٩٠-١٩٩٣، الاقتصاد الاوكرايني ، ١٩٩٥ .

- كوبيكين م . ، التحولات المؤسسية - أساس الاصلاح الاقتصادي ، ماركيتنج ، موسكو، ١٩٩٥ .
- ليفشيتش أ. ، الاصلاح الاقتصادي : المنجزات والاخطاء ، تسينتر ١٠ ، موسكو ، ١٩٩٤.
- راسكوف ن.ف. ، التنمية واعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية ، موسكو ١٩٩٤.
- زاسلافسكي ي . ، العمل .. التشغيل .. البطالة ، دائرة العمل والتشغيل ، موسكو ، ١٩٩٢.
- سميرنوف س . ، ماليفات . ، اتجاهات تطور سوق العمل ، الانسان والعمل ، موسكو، ١٩٩٥.
- تحرير الاسعار في ١٩٩٢-١٩٩٤ أهم النتائج ، ديلفوي مير ١٤ ، موسكو ، ١٩٩٥
- فومينا أ.س.،نظام الخدمات العامة ومشاكل تحديد الاسعار،ايكونوميكا،موسكو، ١٩٩٥
- ميدفيدوف ج.أ ، مديونية روسيا والقروض الروسية ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥
- برامج مكافحة التضخم في بلدان أوروبا الشرقية - تجارب وانجازات ، قضايا نظرية وتطبيقية ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- كيس ب. ، التضخم في روسيا : دروس للاصلاحيين ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- بلاكسيا ف.، الحماية المالية-الاجتماعية من البطالة،الاقتصاد الروسي، موسكو،١٩٩٥.
- دورونين ي . ج . صندوق النقد الدولي وحكومة الاتحاد السوفيتي السابق ، المال والقروض ، (١١) ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- رويك ف. ، التغيرات في السوق والتأمينات الاجتماعية ، الاقتصاد الروسي ، موسكو، ١٩٩٥.
- أيلاريونوف أ. ، معدلات التضخم تتناقص مع الانتاج والدخل ، سمينا ، موسكو ، ١٩٩٥.
- أيلاريونوف أ. ، طبيعة التضخم في روسيا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- فيريمينكا س. أ . ، المشاريع الاستثمارية الكبيرة في ظروف اصلاحات السوق في روسيا ، موسكو ، ١٩٩٥ .
- بوبكوف ف . ، كيف يساوي الفقراء بالاغنياء ؟ : سياسة الدولة حول الدخول ، ديلفوي مير، موسكو ، ١٩٩٥ .

- زوبوفا ل . ، كوفاليفا ن.، الفقر الذي تحول إلى اشكالية، وثائق جامعة موسكو، الاقتصاد، موسكو، ١٩٩٤ .
- النشاطات التجارية وغير التجارية في المجالات الاجتماعية، دار ناووكا، موسكو، ١٩٩٥.
- ساموبلوف س.ن الاجراءات الاجتماعية والقانونية لحماية المتقاعدين، القانون، موسكو، ١٩٩٥.
- سالوفيوف أ.ك. ، السياسة الاجتماعية في المرحلة الانتقالية : الضمانات الحكومية ومجالات الدعم ، دار بروفيزدات ، موسكو ، ١٩٩٥.
- مجمع الصناعة الغذائية في روسيا في ١٩٩٤ ، وثيقة اقتصادية صادرة عن الحكومة الروسية ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٥.
- ليسينكو ي . ، الاصلاح الزراعي ، النتائج والآفاق ، الاقتصاد الزراعي الروسي ، موسكو،١٩٩٥.
- الحماية الاجتماعية في ظروف افلاس المؤسسات ، الدولة والقانون ، موسكو ، ١٩٩٥.
- كيرتشينكو ف. ، تنمية وآفاق العلاقات الاقتصادية الروسية مع بلدان اتحاد الدول المستقلة ، الاقتصاد الروسي ، موسكو ، ١٩٩٥.
- اصلاح النظام الاقتصادي في الصين ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٨٩.
- الاصلاحات الروسية : الخيال والواقع (١٩٨٩ - ١٩٩٤) ، أكاديميا ، موسكو ، ١٩٩٤ .
- كوستوماروفا ن. ، السوق - المؤسسات - الاقاليم ، لوتش ، موسكو ، ١٩٩٢ .
- المشكلة التنظيمية - الاقتصادية لتشكيل بنية السوق ، ايكونوميكا ، موسكو ، ١٩٩٢
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والانتقال لاقتصاد السوق ، زنانيا ، موسكو ، ١٩٩٢.



هــذا الكتــاب
ملك الأستاذ الدكتــور
رمــزى زكــى بطــرس

هذا الكتاب

ماذا يجرى فى روسيا ؟ هل حققت سياسات الإصلاح الإقتصادى الأهداف المرجوة منها وإلى أى مدى ؟ هل تحقق الإستقرار المالى وبعده الإنتعاش الإقتصادى ؟ وكيف سارت التطورات فى القطاعات الإنتاجية الرئيسية ، وإلى أين قادت سياسة الخصخصة ؟ وهل ساعدت سياسة الإقتراض على حل المعضلات الأساسية التى واجهت وتواجه الحكومة خلال المرحلة الإنتقالية . ثم ما هى الآثار والتبعات الإجتماعية الناجمة عن تلك السياسات ؟

يكشف هذا الكتاب عن عمق التحولات الجارية فى روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى ، وعن طبيعة التطورات السياسية المتلاحقة وإتجاهاتها المختلفة ، مروراً بتغلغل اللوبي اليهودى فى مفاصل السلطة للدولة الرو[illegible] وتأثيره المباشر على التعيينات العليا وعلى إتخاذ القرارات الهامة [illegible] وإحكام سيطرته على وسائل الإعلام المختلفة وعلى شبكات المال والتجار[illegible] وإنتهاءً بما أفرزته التفاعلات السياسية المحمومة - لا سيما الإنتخابا[illegible] البرلمانية والرئاسية - على شكل السلطة وتركيبها.





